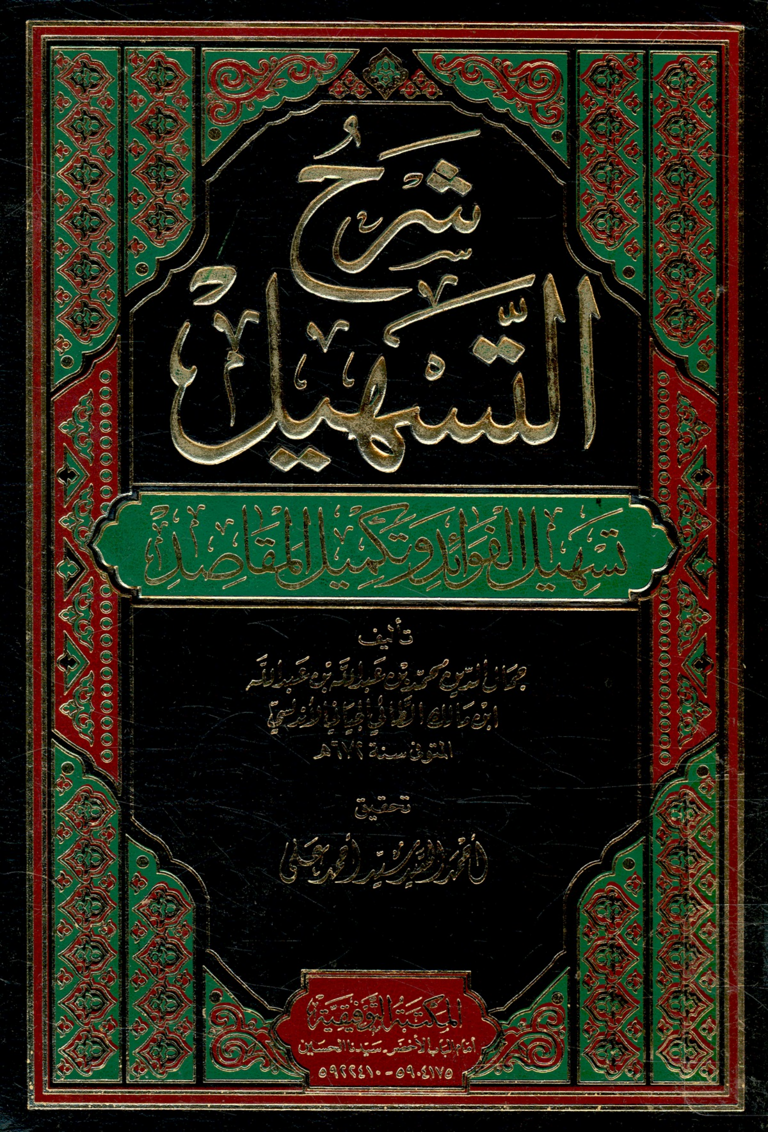
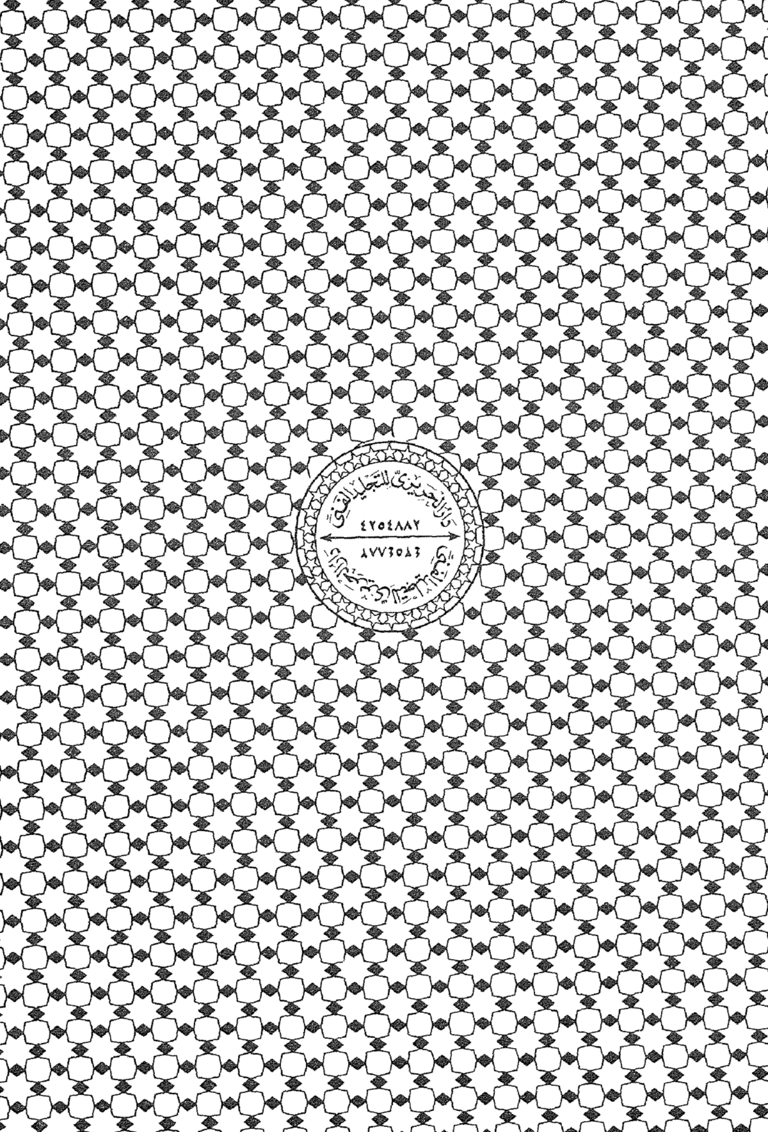
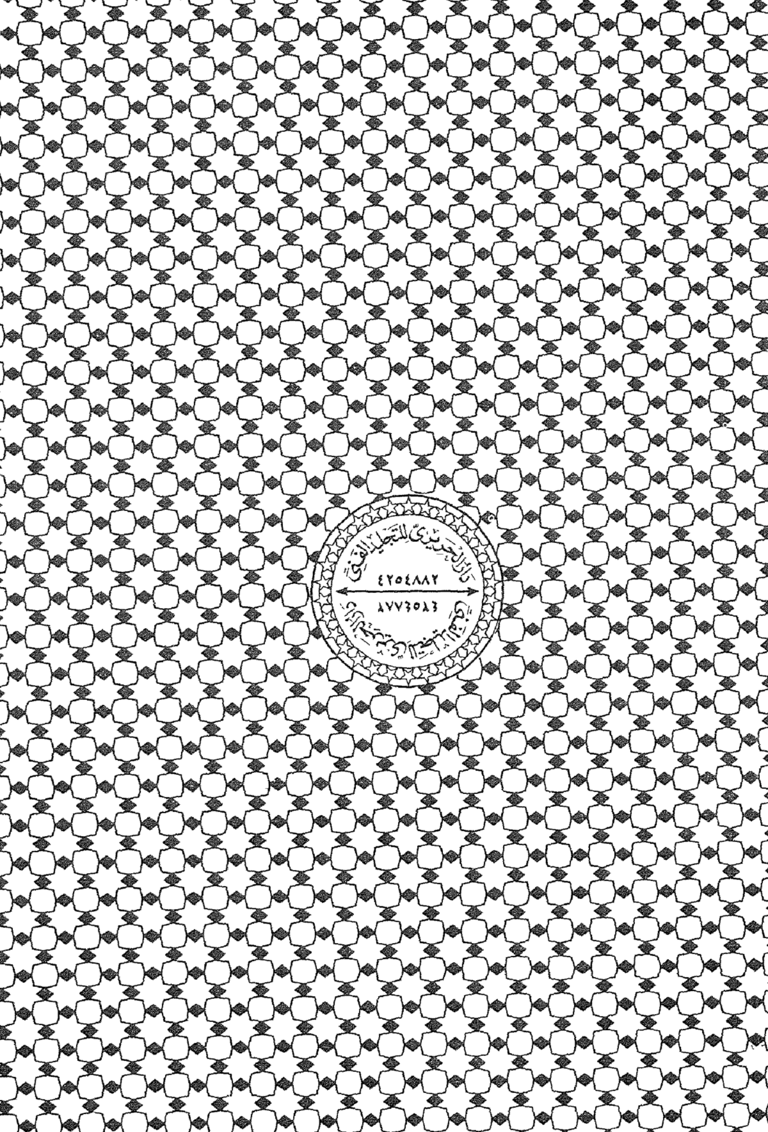

شرح التسهيل
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
تأليف
جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله
ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي
المتوفى سنة ٦٧٢هـ
تحقيق
أحمد السيد سيد أحمد علي
المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠




دار الحديث للتجليد الفني
٤٢٥٤٨٨٢



تأليف

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله
ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي
المتوفى سنة ٦٧٢هـ

تحقيق
أحمد السيد سيد أحمد علي

الجزء الأول



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
٥٩٢٢٤١٠ ٥٩٠٤١٧٥

المكتبة التوفيقية

القاهرة - مصر
العنوان: أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
تليفون: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠ (٠٠٢٠٢)
فاكس: ٦٨٤٧٩٥٧

Al Tawfikia Bookshop

Cairo - Egypt
Add : in front of the Green Door Of El Hussen
Tel : (00202) 5904175 -5922410
Fax : 6847957
shalan@eltawfikiapress.com

إشراف
توفيق علام





مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستـغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا إنه من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ . . . . وبعد

فهذا شرح أفضل المحققين وهو شـرح التسهيل لا بن مالك، وقد بذل ابن مالك جهداً عظيماً فقد اعتمد على الآيات القرآنية فى توضيح المسائل النحوية، واعتمد على الحديث النبوى، واعتمد على الشواهد الشعرية مما جعل هذا الشرح غزيراً فى مادته.

عملى فى التعليقات:

قمت بتعليقات رغبة منا فى تقريب مـادة الكتاب فى أحسن صورة فقمنا بتخريج الآيات القـرآنيـة، وتخريج الحـديث النبـوى الشـريف، وتخريج الشـواهد النحـوية وعبارات الشعراء والأراجيز، وعملنا ترجمة لابن مالك ولبعض الأعلام.

أما المصادر فقـد اعتمدنا فى تخريج الآيات القرآنية على المعـجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريـم وفى تخريج الأحاديث على كـتب السنة، وقد اعـتمـدت فى تخريج الشواهد النحويه على المعجم المفصل للدكتور «إميل بديع يعقوب» وغيرها من الكتب النحوية.

وأسـأل الله أن يجعـل عملى خـالصًـا لوجـهه الكريـم وينفع طلاب العلم

ويجعله فى ميزان الحسنات وأقدم شكرى لكل من شارك معى فى عمل هذه التعليقات، وأقدم شكرى لقسم الكمبيوتر بدار التوفيقية على جهدهم المتواصل وأخص الأستاذ أحمد عبد الهادى الذى سهر على إخراج الكتاب بهذا الشكل، وأسأل الله أن يجزل لنا وله المثوبة.

والحمد لله أولاً وآخراً وقبل كل شيء وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد.

كتبها
أحمد السيد سيد أحمد على
ماجستير بقسم الفلسفه الإسلامية
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة



مقدمة المصنف

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

قال الشيخ الإمام العلامة رئيس النحاة والأدباء جـمال الدين، أبو عبْد الله محمد ابن عبـد الله بن مالك الطائى الأندلسى رحمـه الله، حامدًا الله ربه العليم، ومـصليًا على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعـد، فإن بعض الفضلاء سـألنى أن أشفع كتـابى المسمى بتسهـيل الفوائد وتكميل المقـاصد بكتب تشتـمل على ما خفى من مسـائله، وتقرير ما اقـتضى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغنى فـيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما أشـار إليه، وعـمدت إلى تحـصيل مـا نبه عليـه؛ لأن الملتمس بعـون الله هين، وإسعاف ذوى الأهلية متعين، والله المرجو لانقياد الحقائق، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره، ولا استبصار إلا بتـبصيره، والله يحق الحق، وهو يهدى السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ترجمة ابن مالك

تعريف به:

هو محمـد بن عبد الله بن عبد الله بن مـالك العلامة جمـال الدين أبو عبد الله الطائى الجيائى الشافعى النحوى.

نزيل دمشق إمـام النحاة وحـافظ اللغة، ولد سنه سـتمائة أو إحـدى وسـتمائة، وسمع بدمـشق من السخاوى والحسن بن الصـباح وجماعـة، وأخذ العربية مـن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره.

كان إمـامًا فى القراءات وعلـلها، وأما اللغـة فكان إليه الإكثـار من نقل غريبـها والاطلاع على وحشـيها، وأما النحـو والتصريف فكان فـيها بحرًا لا يجـارى، وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتى بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه.

أقام بدمشق مدة يصنف ويشتـغل، وصنف تصانيف مشهورة، روى عنه ابنه بدر الدين والشمس بن أبى الفتح البعلىّ وكان له شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبى.

تصانيفه:

ذكر الشيخ تاج الدين بن مكتوم تصانيفه أن بعـضهم نظمها فى أبيات قال الشيخ تاج الدين:

سـقى الله رب العـرش قـبـر ابـن مـالك
سـحـائب غـفـران تـغـاديه هـطلا
بألفـيـة تـسـمى الخـلاصـة قـد حـوت
خـلاصـة علم النحـو والصـرف مكمـلا

وكـــافـــيـــة مـــشـــروحـــة أصـــبـــحـــت تفى
لعــــمـرى بالـعلمين فـــيــهـــا تســـهـــلا
ومـــخــــتـــصـــر ســـمـــاه عـــمـــدة لاقط
يضم أصـــول النحـــو لا غـــيـــر مـجـمـــلا
وآخــــر ســـــمــــاه بـإكـــمـــال عــــدة
فــــزاد بـه مـــا كـــان لولاه مـــهـــمـــلا
ولاســـيـــمـــا التـــســـهـــيل لو تم شـــرحـــه
لكان كـــبـــحـــر مـــاج عـــذبًا وسلـسـلا
ونظم فـي الأفـــعـــال أيضًـــا قـــصـــيـــدة
فـــســـهـل منهـــا كـل وعـــر وذللا
وأعـــرب توضـــيـــحًـــا أحـــاديث ضـــمنت
صـــحـــيـح البـــخـــارى الإمـــام وســـهـــلا
وفى الضـــاد والظا قـــد أتى بقـــصـــيـــدة
وأتبـــعـــهـــا أخـــرى بوزنين أصـــلا
ونظـم في عـلم الـقـــراءات مـــوجـــزاً
قـــصـــيـــداً يســـمـى المالكى مـــبـــجـــلا

توفى ابن مالك ثانى عشـر شعبان سنة اثنين وسبعين وستـمائة ورثاه شرف الدين الحصنى بقوله[1]:

يا شـــتـــات الأســـمـــاء والأفـــعـــال
بعـــد مـــوت ابن مـــالك المفـــضـــال

---

(١) بغية الوعاة للسيوفى (١/ ١٣٠ ـ ١٣٥).

وانحـــراف الحـــروف مـن بعض ضـــبط
منه فـى الانفـــصـــال والاتـصـــال
مـــصـــــدراً كـــان لـلعـلوم بـإذن الله
من غـــيـــر شـــبـــهـــة ومـــحـــال
عـــدم الـنعـت والتـــعـطف والتـــو
كـــيـــد مـــســـتـــبـــدلاً مـن الأبدال
يا لـهـــا سـكتـــة بـهـــمـــز قـــضـــاء
أورثـت طول مـــدة الانفـــصـــال
رفـــعـــوه فى نـعـــشــه فـــانتـــصـــبنا
نصب تمـيـــز كـيف ســيـر الجـــبـال
يـا فـــريـد الزمـــان فـى النظم والنثـ
ـــر وفى نـقل مـــسـندات العـــوالـى
كـم علـوم بثـــتـــهـــا فى أنـاس
عـلمـــوا مـــا بـثـــت عـند الـزوال

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

ص: الكلمةُ لفظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا، أو منويٌ معه، كذلك وهي اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

ش: الكلمة فى اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى: ﴿**وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا**﴾ [التوبة: ٤٠]، وكقوله ﷺ: «**الكلمة الطيبة صدقة**»[١]، وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده، وهذا هو المصطلح عليه فى النحو، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة.

فتصديره باللفظ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ فى تأدية المعنى، واللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق، والمنسوج نسج، والمعهود فى هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء، ولذلك قلما يوجد فى عبارة المتقدمين لفظة، بل الموجود فى عباراتهم لفظ، كقول سيبويه[٢] فى الباب الذي ترجمته: هذا باب اللفظ للمعانى: «واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»، ثم قال: «فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب».

---

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٣/ ١٠٥٩)، ومسلم فى صحيحه (٢/ ٦٩٩)، ح(١٠٠٩).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الحارثى بالولاء (١٤٨هـ/ ٧٦٥م - ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، اشتهر بلقبه سيبويه الذى يعنى رائحة التفاح. إمام البصريين فى النحو، تعلم على يد الخليل بن أحمد الفراهيدى فبرع فى النحو.
كتب «الكتاب» الذى قيل إنه قرآن النحو، وعارض الكسائى فخطأه، فخرج إلى فارس، وأقام فيها إلى وفاته. (الأعلام ٥/ ٨١).

ولم يقل اختلاف اللفظين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ.

والمراد يقل اختلاف اللفظين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ.

والمراد ها هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهمزة أعلم، وألف ضارب، فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع وليس بكلمة لكونه غير مستقل.

وقيدت الدلالة بالوضع احترازًا من اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية.

واحترز بذكر التقدير من أحد جزأى العلم المضاف كامرئ القيس، فإن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى، وكلمتان باعتبار اللفظ؛ لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو فى تقدير اسمين، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقًا؛ لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا؛ لأنه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد، وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير.

والحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقى وهو الذى لابد من قصده، ومجازى مهمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام، فلا يتعرض لهذا بوجه، ومجازى مستعمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على أحد جزأى العلم المضاف، فترك التعرض له جائز، والتعرض له أجود لأن فيه مزيد فائدة.

ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل أفْعلُ وتَفْعَلُ، دعت الحاجة إلى زيادة فى الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل: «أو منوى معه»، أى مع اللفظ، ومنوى صفة قامت مقام موصوفها والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوى مع اللفظ، وأشير بكذلك إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما، واحترز به من الإعراب المنوى فى نحو: فتى، فإنه يصدق عليه أنه منوى مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل ولا مُنزل منزلة مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة وإذا لفظ به لم يدخل فى مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى.

ثم الكلمـة إن لم تكن ركن الإسناد فهى حـرف، وإن كانت ركنًا له فـإن قبلت الإسناد بطرفيه فهى اسم، وإلا فهى فعل.

ص: والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مُفيداً مقصوداً لذاته.

ش: صرح سـيبويه فى مواضع كـثيرة من كتـابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفـيدة، فمن ذلك قوله: «واعلم أن قُلتُ فى كلام العرب إنما وقعت على أن يـحكى بها ما كـان كلامًـا لا قولاً»، عنى بالكلام الجـمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن الـقول مخـصوص بالمفردات، فـإن إطلاقه على الجـمل سائغ باتفاق، وقد سمى الاعـتقاد قولاً؛ لأن الاعتقاد لا يفهم إلا بغـيره والقول قد لا يتم معناه إلا بغيـره، بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسـه، ولذلك أطلق على القرآن أنه كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه أنه قول الله تعـالى، وقد شاع إطلاق القول على ما لا يطلق عليه كلام كقول أبي النجم.

قـــالت لـه الطيــــر تَـقَــــدَّمْ راشــــدا
إنـك لا تـرجـع إلا حـــــــامـــــــداً

وقال الأخر:

فـقــالت لـه العــينان ســمــعًــا وطاعــةً
وحــــدَّرَتـا كـــــالـدُّرِّ مـــا لـم يثـــقَّب

وبيَّن عنترة أن هذا الحال المعبر عنه بالقول ليس كلامًا بقوله:

لو كـــان يـدرى مــــا المحـــاوَرَةُ اشـــتـكى
ولـكـان لــو عـلـم الـكـلامَ مُـكـلـمــى

وقد قسم سـيبويه الكلام إلى: «مستقـيم حسن نحو: أتيته أمس، وإلى مسـتقيم كذب نحـو: حملت الجبل، وإلى مسـتقيم قـبيح نحو: قد زيدًا رأيت، وإلى مـحال نحو: أتيتك غدًا، وإلى محال كذب نحو: سأحمل الجبل أمس.

وزاد الأخفش الخطأ فـقال: ومنه الخطأ نحو: ضـربنى زيد، وأنت تريد: ضربت زيدًا.

والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا لخلوه من القصد، ويؤيد رأيه قوله ﷺ: **«كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمرًا بمعروف، أو نهيًا عن منكر، أو ذكرًا لله تعالى»**[1]، فبين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أى يؤاخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤخذ به لقوله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ**﴾ [الأحزاب: ٥]، فليس بكلام، ولذلك لم يعتد بقول الذى غلبه الفرح فقال مخطئًا: اللهم أنت عبدى وأنا ربك، بل عذره الرسول ﷺ فقال: **«أخطأ من شدة الفرح»**[2]، فإن أطلق على الخطأ كلامًا فعلى سبيل المجاز، وإطلاق سيبويه على نحو: حملت الجبل، كلامًا أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين: أحدهما كون أوله مستوفيًا لقيود الكلام فلا يعتد بآخر بل يلغى، والثاني: إمكان تأويله بالمبالغة فى وصف الجبل بالثقل فى نحو: حملت الجبل، وبأن يكون التقدير فى نحو: سآتيك أمس، سآتيك فى مقابل أمس؛ لأن غدًا مقابل أمس، وكل ذلك مما قد يقصد، بخلاف الخطأ فإنه مناف للقصد.

وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد، أو مركبًا دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركبًا بإسناد مقصود لغيره نحو: إن قمت، أو مركبًا بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو: النار حارة، فيلزم من تعرض لحد الكلام أن يحترز من ذلك كله بإيجاز.

فقولى: (ما تضمن من الكلم)، إعلام بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطًا ولا رمزًا ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم، والقول مثل الكلم فى القرب لتساويهما فى عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على الرأى والاعتقاد مجازًا، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكلم، فكان تصدير حد الكلام به أولى، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدًا، فلذلك لم أقل: (الكلم المتضمن)؛ لأن الكلم اسم جنس جمعى كالنَّبِق والطرَف: واللَّبِن، وأقل ما

---

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (٢٣/ ٢٤٣)، ح(٤٨٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه (٤/ ٢١٠٤)، ح(٢٧٤٧).

يتناول ثلاث كلمات، وإنما قيل: (مـا تضمن من الكلم) فصدر الحد بما لصلاحـيتها للواحـد فمـا فوقـه، ثم خرج الواحـد بذكر تضـمن الإسناد المفيـد، فبـقى الاثنان فصاعداً، وهو المراد.

واحترز بمفيـد مما لا فائدة فيه نحو: السمـاء فوق الأرض، وتكلم أمس، واحترز بمقصود من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام.

واحترز بأن قيل: «مقصود لذاته»، من المقصـود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فـإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قـصد لغيره، فليس كلامًا بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قـاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا.

وزاد بعض العلماء فى حد الكلام: «من ناطق واحـد»، احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يذكـر أحدهما فعـلاً أو مبتدأ، ويذكـر الآخر فاعل الفعل، أو خـبر المبتـدأ، فإن مجموع النـطقين مشتمل على مـا اشتمل عليه مـثله إذا نطق به واحد، وليس بكلام لعـدم اتحـاد الناطق؛ لأن الكلام عـمل واحـد، فـلا يكون عـامله إلا واحدًا.

وللمســتغنى عن هذه الزيادة جـوابات: أحدهما أن يقـول: لا نسلم أن مجـموع النطقين ليس بكلام، بل هو كـلام لاشتماله على قـيود الكلام المعتبـرة، وليس اتحاد الناطق معتبرًا، كما لم يكن اتحـاد الكاتب معتبرًا فى كون الخط خطًا، فإنه لو اصطلح رجلان عـلى أن يكتب أحدهمـا زيد، ويكتب الآخر فـاضل، لكان المجمـوع خطًا، فكذلك إذا نطق رجل بزيد، ونطق الآخر بفاضل، وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين؛ لأن المخبر عنه المخبر به.

فإن قـيل: لو كان مثل ذلك كـلامًا كما هو الصادر من ناطق واحـد لتساويا فى الحكم، فكان يتـرتب على نطق المصـطلحين ما يتـرتب على نطق الـواحد من إقـرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك، وذلك منتف، فبطل كون ذلك كلامًا.

فالجواب: أن انتفاء ترتيب الحكم على الكلام لا يمنع كونه كلامًا، فإن بعض الكلام صريح، وبعضه غير صريح، فنطق المصطلحين إن كان كلامًا فهو غير صريح؛ لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر، كما يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد، فلذلك اختلفا فى الحكم.

والثاني من جوابى المستغنىَ عن تلك الزيادة أن يقال: كل واحد من المصطلحين المشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر بالأخرى، فمعناهما مستحضر فى ذهنه، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التى نطق بها كلام، كما يكون كلامًا قول القائل لقوم رأوا شبحًا: زيد، أى: المرئى زيد، فعلى هذا كل واحد من المصطلحين، متكلم بكلام، وقد تقدم أن من الكلام ما يكون أحد جزأيه غير منطوق به، فثبت أن الزيادة المذكورة مستغنى عنها.

ص: **فالاسم كلمةٌ يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.**

ش: الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعى وحقيقى، كقولك: زيد فاضل.

وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب، ولفعل نحو: قام مبنى على الفتح، ولحرف نحو: فى حرف جر، ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة[١].

فقد ظهر بهذا لم قيل: «الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها»، فقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام.

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال والأسماء الملازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة فى الرسم يتناول بها ما لا يتناول بدونها، فقيل: «أو نظيرها»، وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل، بل المراد ما وافق معنى ونوعًا، كموافقة قول الآمر بالصمت سكوتًا لقوله: صه، لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعى ويقبله السكوت، فالمسند إلى

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٥/ ٢٣٤٦)، ح(٦٠٢١).

السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنًى ونوعًا، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى «مكْرَمَان وفُلُ»، وإن كان «مكْرَمَان وفُلُ» لم يستعملا إلا فى النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه.

ص: **والفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبدًا، قابلةٌ لعلامَة فرعيَّة المسند إليه.**

ش: صدر رسم الفعل بـ«كلمة»؛ لأنه أقرب أجناسه كما فى رسم، وخرج بـ«أبدًا» ما يسند من الأسماء وقتًا دون وقت، وذلك كثير، ولما كانت أسماء الأفعال مشاركة للأفعال فى أنها تسند أبدًا احتيج فى الرسم إلى زيادة مخرجة لما لم يخرج بدونها، فقيد الملازم للإسناد بكونه «قابلاً لعلامة فرعية المسند إليه»، كتاء التأنيث الساكنة، فإن عدم قبولها مميز لشتان من افترق مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد، وكياء المخاطبة، فإن عدم قبولها مميزًا لدراك من أدرك مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد ومثل الياء فى الدلالة على فرعية المسند إليه وكون قبولها مميزًا لفعل الأمر من اسمه كالألف والواو والنون فى: أدْركا، وأدْركُوا، وأدْركن، وقد حكم سيبويه بفعلية هَلُمّ على لغة تميم لقولهم: هَلُمِّى، وهَلُمَّا، وهَلْمُمْنَ، وحكم باسميتها على لغة الحجازيين؛ لأنهم يلزمونها التجريد، كلزومه عند الجميع فى دراك وأخواتها.

ص: **وَالحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسنادًا وَضْعيًا بنفسها ولَا بنظِير.**

ش: صدر رسم الحرف بـ«كلمة» كما صدر رسم الاسم والفعل، ثم رسم الحرف بنفى قبوله للإسناد الوضعى احترازًا من الإسناد غير الوضعى، فإنه صالح لكل لفظ كما تقدم، وأطلق الإسناد لأن المراد نفى قبول الحرف له من طرفيه؛ لأن الحرف لا يُسندُ ولا يُسنَد إليه، أعنى إسنادًا وضعيًا، ولما كان من الأسماء ما يشارك الحرف فى كونه لا يسند ولا يسند إليه كالأسماء الملازمة للنداء احتيج فى الرسم إلى زيادة تخرج ما لم يخرج بدونها، فقيل: «لا بنفسها ولا بنظير»؛ لأن الأسماء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعى بنفسها، ولكن تقبله بنظير كما تقدم، والحرف لا يقبله بنفسه ولا بنظير.

ص: ويعتبر الاسم: بندائه، وتنوينه في غير رَوِيّ، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه، أو عود ضمير عليه، أو إبدال اسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل، وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون معارض.

ش: يستدل بالنداء على اسمية ما له علامة غيره نحو: أيا زيد، وعلى اسمية ما لا علامة له غيره نحو: أيا مكْرمَان، واعتبار صحة النداء بأيا، وهيا، وأى، أولى من اعتبارها بيا؛ لأن يا قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف نحو: يا حبذا، ويا ليتنى.

وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول فى المعنى، والمفعوليه لا تليق بغير اسم.

وأما التنوين فإما أن يدل على بقاء الأصالة، وهو تنوين الصرف كرجل وزيدٍ، فلا يلحق غير الاسم، إذ الأصالة له فيدل على بقائها.

وإما أن يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف كصه وأفّ، فلا يلحق غير اسم لعدم الحاجة إليه.

وإما أن يكون عوضًا عن مضاف إليه كحينئذ، فلا يلحق غير اسم لأن الإضافة من خصائصه.

وإما أن يكون دليلاً علي مقابلة جمع مؤنث بجمع مذكر كمسلمات، فلا يلحق غير اسم لأن الجمع من خصائصه.

وإما أن يكون عوضًا من الإطلاق فى رَوِيٍّ مطلق فلا يختص باسم؛ لأن الرَّوِى قد يكون بعض فعل، كما يكون بعض اسم، وذلك فى لغة تميم، كإنشاد بعضهم.

أقِلّى اللومَ عاذلَ والعتَابنْ

وقولى إنْ أصبت لقد أصابنْ[1].

وقد ذكر أيضًا تنوين سادس يسمى الغالى كإنشاد بعضهم:

---

(١) البيت من الوافر وهو لجرير فى ديوانه (ص ٨١٣)، وخزانة الأدب (١/ ٦٩)، والخصائص (٢/ ٩٦)، والدرر (٥/ ١٧٦)، (٦/ ٢٣٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٩).

الشاهد فيه قوله: «أصابا» حيث زيدت الألف للضرورة، ويروى «العتابن» «وأصابن» والشاهد فى هذه الرواية قوله «والعتابن» و«أصابن» حيث أدخل تنوين الترنم على الاسم «العتاب» والفعل «أصاب»، (المعجم المفصل ١/ ٣٢).

وقـاتم الأعـمـاق خـاوى المخـتـرقنْ[1].

ذكر الأخفش[2] فى كتاب القوافى، وهو أيضًا غير خاص بالأسماء؛ لأنه يلحق الروى المقيد سواء كان بعض اسم أو بعض فعل، فقد جاء الاحتراز بتقييد الخاص بالاسم بكونه فى غير روى، وقد أنكر السيرافى[3] الغالى، ونسب رواته إلى الوهم.

ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريف بالأداة نحو: الرجل والغلام، وبالإضافة نحو: معاذ الله، ويا ويح من ليس له ناصر.

ولما كان فى غير الأسماء لعلة ما يقبل الإضافة إليه والإخبار عنه بتأويل نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليكم أدعوتموهم﴾ [الأعراف: ١٩٣]، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧]، لم يكن بد من أن

---

(١) البيت من الرجز وهو لرؤبة فى ديوانه (ص ١٠٤) والأشباه والنظائر (٢/ ٣٥)، وشرح الكافية (١/ ٣٦).

اللغة: الواو واو «رب»، أى ورب، «قاتم الأعماق» السكيت: يقال: أسود قاتم وقاتم من قتم يقتم من باب ضرب يضرب، ومن قتم يقتم من باب علم يعلم قتمًا وقتمة، والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها، والخاوى بالخاء المعجمة، من خوى البيت إذا خلا عن الساكن والبطن من الطعام، والمخترق: الممر الواسع المتخلل للرياح.

الشاهد فيه: المخترقن: حيث أدخل عليها التنوين مع اقترانها «بأل». (انظر شرح الكافية/ الحاجب ١/ ٣٦).

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى بالولاء البلخى (٠٠٠ - ٢١٥هـ/ ٨٣٠م).
نحوى وعالم باللغة والأدب. سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه.
له مؤلفات عديدة، منها «معانى القرآن»، و«المقاييس فى النحو»، و«الاشتقاق»، و«العروض»، (بغية الوعاة ١/ ٥٩٠).

(٣) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى، أبو سعيد نحوى، علم بالأدب، أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفى فيها. وكان معتزليًا، متعففًا، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها.
له «الإقناع» فى النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و«أخبار النحويين البصريين ـ ط»، و«صنعة الشعر»، و«البلاغة»، و«شرح المقصورة الدريدية»، و«شرح كتاب سيبويه ـ خ» فى دار الكتب. (الأعلام ٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦).

يقال: «بلا تأويل»، ليعلم أن المحوج إلى التأويل حين يُخبر عنه أو يضاف إليه ليس باسم، بل مؤول به.

واعتبار الاسم بعود الضمير كالاستدلال على اسمية مهما بعود الضمير عليها فى قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وكالاستدلال على اسمية ما فى: ما أحسن زيدًا، بعود ضمير الفاعل المستكن فى أحسن إلى ما، والضمير لا يعود إلى غير اسم.

ومن دلائل الاسمية: وقوع اسم صريح بدلاً مما لم يتبين اسميته نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلها، وهو مبدل من كيف بدل الشيء على سبيل التفصيل، ولا يبدل الاسم إلا من اسم، ولما كان بدلاً من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام وجب أن يقرن هو بها، كما يجب ذلك فى المبدل من كل اسم مضمن معنى الاستفهام نحو: من عندك؟ أزيد أم عمرو؟ وأين خالد؟ أعندك أم فى بيته؟ ومتى سفرك؟ أغدًا أم بعد غد؟ وكم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟

ومن دلائل الاسمية: الإخبار بالكلمة مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت؟ وخروج زيد إذا خرجت، فكيف خبر كان، وإذا خبر المبتدأ الذى هو خروج زيد، وكلاهما مباشر لفعل، فالإخبار بهما ينفى الحرفية، ومباشرة الفعل تنفى الفعلية، فتعينت الإسمية.

ومن دلائل الاسمية: موافقة ثابت الاسمية فى وزن يخص الاسم نحو: وَشكان وبُطْآن، فإنهما من أسماء الأفعال، ويدل على اسميتهما كونهما على وزن يخص الأسماء مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدتين، والحرف لا يكون عمدة.

ومن دلائل الاسمية: موافقة ثابت الاسمية فى معناه دون معارض، كموافقة قدْ لحسب فى قولهم: قَدْكَ، وقَدْ زيدٍ درهمٌ، فقد بمعنى حسب دون معارض وحسب ثابت الاسمية متمكن فيها فوجب كون قد اسمًا، بخلاف واو المصاحبة فى نحو: استوى الماء والخشبة، فإنها؛ بمعنى مع، ولا تلحق بها فى الاسمية؛ لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا

موقع الصدر، كتاء الضمير ويائه وكافه، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه، وفاء العطف وواوه، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير، بخلاف الحكم عليها بالحرفية، والعلامة اللفظية مرجحة على المعنوية، ولذا حكم على وَشْكان وبُطآن بالاسمية مع موافقتهما لوَشُكَ وبَطُؤَ في المعنى، وحكم على عسى بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز، وتاء التأنيث الساكنة مع موافقتها لعل في المعنى، وأمثال ذلك كثير.

ص: **وهو لعَيْنٍ أو مَعْنَى اسمًا أو وصفًا.**

ش: هو من «وهو لعين أو معنى» راجع إلى الاسم المرتفع، فيعتبر. لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع في بيان ما وضع له على سبيل الإجمال، وهو لعين أو معنى، ثم بيّن أن الدال على عين إما دال عليه دون تَعرُّض لقيد، وهو المعبر عنه باسم عين كرجل وامرأة، وإما دال عليها مع قيد، وهو المعبر عنه بوصف العين كعالم وحاكم، وكذا الدال على معنى إما دال عليه دون تعرض لقيد وهو المعبر عنه باسم معنى كعِلْم وحِلم، وإما دال عليه مع قيد وهو العبر عنه بوصف المعنى كجَلِيٍّ وَخفِيّ، ولا يخرج عن هذا من الأوصاف ما يصلح للعين والمعنى كنافع وضار، ومن هذا القبيل ضمير الغائب، وبعض أسماء الإشارة والموصولات.

ص: **ويعتبر الفعل: بتاء التأنيث الساكنة، نون التوكيد الشَّائع، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وباتصاله بضمير الرفع البارز.**

ش: تاء التأنيث الساكنة علامة تميز الفعل الماضي متصرفًا كان أو غير متصرف، ما لم يكن أفْعل التعجب نحو: زكت هند فعست أن تفلح، ونعمت المرأة هي.

ونون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا تَفْعَلَنَّ واذكُرَنَّ الله، وقد تلحق الفعل الماضي وضعًا المستقبل معنًى نحو قوله ﷺ: **«فإما أدْرَكَنّ واحدٌ منكم الدجال»**، فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى، وكذا قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إن رحمْتِ متيّمًا
لولاكِ لمْ يكُ للصَّبابَةِ جَانحَا[١]

فلحقت دام لأنه دعاء والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال، وقد تلحق أفعل فى التعجب كقول الشاعر:

ومُستَبْدِلٍ مِنْ بعد غَضْيَا صُرَيْمَة
فأَحْرِ به من طُول فَقْرٍ وأحْرِيَا[٢]

أراد أحرِيَنْ بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها للوقف ألفًا.

وقيد نون التوكيد بالشائع احترازًا من شذوذ لحاقها اسم الفاعل فى قول الراجز، أنشد ابن جنى[٣]:

أريْتَ إنْ جاءتْ به أُمْلُودَا
مُرَجّلاً ويَلبَسُ البُرُودا
أقائلُنَّ أحْضِروا الشهودا[٤]

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ١٤٣)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٩٥)، وهمع الهوامع (٢/ ٧٨).
والشاهد فيه قوله «دامن» حيث أكد الفعل الماضى بنون التوكيد الثقيلة شذوذًا.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٥٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٦)، ولسان العرب (١/ ٦٥٠) (غضب).
الشاهد فيه: «أحريا» يريد «وأحرين» فأبدل نون التوكيد ألفًا فى الوقف، وهذا مما يدل على فعلية صيغة التعجب، لأن نون التوكيد لا تدخل إلا على الأفعال. (المعجم المفصل ٢/ ١٧٥).

(٣) عثمان بن جنى، أبو الفتح الموصلى (قبل ٣٣٠هـ/ ٩٤١م - ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م) من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، أخذ عن أبى على الفارسى، ثم حل محلّه، ولد فى الموصل، وتوفى فى بغداد كان يناظر المتنبى فى النحو، وكان المتنبى يقول: ابن جنى أعلم بشعرى منى، له أشعار حسنة، ويقال إنه كان أعور.
من مؤلفاته الكثيرة فذكر: «الخصائص»، و«سر صناعة الإعراب»، و«اللمع»، و«شرح ديوان المتنبى». (الأعلام (٤/ ٢٠٤).

(٤) البيت من الرجز وهو لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٧٣)، وشرح التصريح (١/ ٤٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٥٨). =

ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل، وتلحق منه المتعدى ماضيًا كان نحو: أكرمتنى، أو مضارعًا نحو: تكرمنى، أو أمرًا نحو: أكرمنى، فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً، وسيأتى بيان ذلك فى المضمرات.

والاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره، وهى وتاء التأنيث الساكنة مميزان لأسماء الأفعال من الأفعال، فأى كلمة دلت بنفسها على حدث ماض وقبلت تاء التأنيث الساكنة فهى فعل ماض كبعد وافترق وإن لم تقبله ولم تكن أفعل تعجب فهى اسم كهَيْهات وشتّان.

وأى كلمة دلت على الأمر وقبلت الاتصال بضمير الرفع البارز، فهى فعل كاسكت وأدْرِك، فإن لم تقبله فهى اسم كصه ودراك.

ص: **وأقسامه: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارع.**

ش: لما كمل ما يحتاج إليه من علامة الفعل شرع فى بيان أقسامه الأولية التى تترتب عليها معرفة ما هو منها مبنى وما هو منها معرب، وما هو منها مبهم وما هو منها مختص بأحد الأزمنة، وجعل الماضى أولاً فى الذكر، والأمر ثانيًا والمضارع

= اللغة: الأملود: الناعم ورجل أملود وامرأة أملود، البرود: جمع البرد وهو نوع من الثياب.

الإعراب: أريت: الهمزة للاستفهام، ريت: أصلها «رأيت» فعل ماض مبنى على السكون، والتاء ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، إن: حرف شرط جازم، جاءت: فعل ماضى مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هى» به: جار ومجرور متعلقة بـ«جاءت» أملوداً: حال منصوب بالفتحة، مرجلاً: حال ثانية، ويلبس: الواو حالية، يلبس: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» «البرودا»: مفعول به، أقائلن: الهمزة استفهامية، قائلن، خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «أأنت قائلن»، أحضروا: فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والألف فارقة، الشهودا: مفعول به منصوب، جملة «يلبس» فى محل نصب حال، وجملة «أحضروا» فى محل نصب مفعول به مقول القول.

الشاهد: «أقائلن» حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل اضطراراً تشبيهًا له بالمضارع.

ثالثًا، كما فعل سيبويه رحمه الله حين قال: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كان لم ينقطع»، ثم مثل لما مضى بذهب، ولما يكون ولما يكون ولم يقع باذهب وتذهب، ثم بين أن تذهب وشبهه يراد به الحال أيضًا، وكأن سيبويه لحظ فى هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة، وأن الماضى والأمر يخلوان منها كثيرًا نحو: ضَرَبَ وَشَرِبَ وقَرُبَ ودَحرجَ، وخفْ وبعْ وقل ودحْرِج، والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها، فقدم ما له فى التجريد نصيب على ما لا نصيب له فيه، وتجرد الماضى أكثر من تجرد الأمر فقُدِّم عليه، وأيضًا فإن كل واحد من الماضى والأمر إذا تجرد من القرائن وفى بما يقصد به على سبيل التنصيص، بخلاف المضارع فإنه لا يفى ببيان ما قصد به على سبيل التنصيص إلا بقرينة، فكان أضعف منهما فأخر، وأيضًا فإن كل حادث مسبوق بأرَاد، ثم بكُنْ، ثم يعبر عنه بيكون لقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [يس: ٨٢]، فاستحق الماضى لشبهه بأرَاد التقدم، والأمر لشبهه بكُنْ التوسط، والمضارع لشبهه بيكون التأخر.

ص. **فيميِّزُ الماضى التاءُ المذكورة، والأمر معناه ونونُ التوكيد، والمضارع افتتَاحُه بهمزة المتكلم مجردًا، وبنون له معظّما أو مُشَارَكا، وبتاء المخاطب مطلقًا وللغائبة والغائبتَيْن، وبياء المذكر الغائب مطلقًا والغائبات.**

ش: التاء المذكورة هى تاء التأنيث الساكنة، وقد تقدم الإعلام بأنها علامة تميز الفعل الموضوع للمضى متصرفًا كان كضرب، أو غير متصرف كنعم، ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو: افعلى، ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هي تفعل؛ ولأنها ساكنة والمضارع يسكن للجزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان؛ ولأن لحاقها للاسم أصل إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه فى الفاعل، وفتح ما قبلها فى الاسم لازم، فوجب ذلك فى الفعل المفتوح الآخر وضعًا وهو الماضى، وبهذه التاء يتميز ما يدل على حدث ماض وهو فعل كافترق، مما يدل على حدث ماض وهو اسم كشتان.

ولما كـانت الدلالة على الأمر تسـتفـاد من فعل كـانزل، ومن اسم كنزال، دعت الحاجة إلى ما يميز الفعل وهو نون التوكـيد، فأى كلمة دلت على الأمر وصلحت لها فهى فـعل، وإلا فهى اسم فـلذلك حكم باسمـية نزال ودراك مع مـساواتهـما لانزل وأدرك؛ فى المعنى، وشارك فـعل الأمر فى لحاق نون التـوكيد الفـعلُ المضارع، لكن فعل الأمر يؤكد بهما لمجرد كونه على صيغة الأمر، ولا يؤكد بهما المضارع إلا بسبب عارض يسوغ له ذلك كوقوعه جواب قسم، واقترانه بحرف طلبى.

واعلم بأن المضارع يميزه من غيره صلاحـيته؛ لأن تدخل عليه السين أو سوف أو لم أو لن أو كى، وافتتاحه ببعض «نأتى» بشـرط أن تشعر الهمزة بأنا، والنون بنحن، والتاء بحـضور أو تأنيث، والياء بغـيبة، والإحالة عـلى الافتتاح بأحـد هذه الأحرف المشعرة بما ذكـر أولى من الإحالة على سوف وأخواتهـا؛ لأن افتتاحـه بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع، وليست الصلاحيـة لسوف وأخواتها لازمة، إذ من الأفعال المضارعة ما لا يدخله شىء منها كـأهاء وأهلم، فإنهما فعلان مضارعان لا فـتتاحهما بالهمزة المشـعرة بأنا، ولا يقعان فى كـلام العرب غالبًا إلا بعـد لا أو لم، كقول من قيل له: هأ وهلم: لا أهاء ولا أهاء، ولا أهلم ولا أهلم.

وتقييد الأحرف الأربعة بالمعانى المذكـورة واجب؛ لأن أمثالها فى اللفظ قد يفتتح بها الماضى: نحو أكرَمَ وتَكرَّم، ونرْجَسَ الدواء إذا جعل فيه نرْجِسًا، ويَرْنأ الشيب إذا خضبه باليُـرّناء وهو الحناء، ولكنها لا تشعر بالمعانى المذكورة، فلم يكن مـا افتتح بها مضارعًا بل ماضيًا.

ص: **والأمر مـستَقْـبَلٌ أبدا، والمضارع صـالح له وللحالِ، ولو نُفى بلا خـلافًا لمن خصهما بالمستقبل.**

ش: لما كان الأمر مطلوبًا بـه حصول ما لم يحصل كـقوله تعالى: ﴿**قُمْ فَأَنذِرْ**﴾ [المدثر: ٢]، ودوام ما حصل كـقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ**﴾ [الأحزاب: ١]، لزم كونه مستقبلاً اقترانه بما يخرجه عن ذلك.

وأيضًا فإن الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين، وكونه أمرًا أو خبرًا معنى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به، والاستقبال لازم للأمرية، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضى والمضارع فإنها لا تنتفى بتبديل المضى باستقبال، والاستقبال بمضى، وكون المضارع مستقبلاً جَلِىٌّ، بخلاف كونه حالاً، فإن فيه إشكالاً؛ لأن كثيرًا من الناس يعتقدون أن الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه، وليس كذلك؛ لأن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل، ولا اشترط ذلك فى المضارع المراد به الحال، بل جوز فى كل فعل طالت مدته أو قصرت.

وأيضًا فإن المخبر بالفعل الماضى يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه، والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه، فكذا المخبر بالحال لابد من تقدم شعوره بحاليته على التعبير عنه، وذلك موجب لعدم المقارنة المتوَهمَة، بل مقصود النحويين أن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه، كقولنا: هذا زيد يكتب، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال، ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض؛ لأن أجزاءه المستقبلة مَدّة لجزئه المقارن، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض فى استئناف الوجود، فاشتركا فى صيغة المضارع اشتراكًا وضعيًا؛ لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مُرادًا به المُضىّ، وإطلاق الماضى مرادًا به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف على مسوِّغ من خارج نحو: لو تقوم أمس لقمت، وإن قمت غدًا قمت، فلولا: «لو»، و«إن» ما ساغ إعمال تقوم فى أمس، ولا قمت فى «غدًا».

وإذا نفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية، روُى ذلك عن الأخفش نصًا، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدًا، بمعنى: إلا زيدًا، ومعلوم أن المستَثْنِى مُنْشِئٌ للاستثناء، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه، و«لا يكون» هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفى بلا مُخَلِّصا للاستقبال لم تستعمل العرب «لا يكون» فى الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى الاستقبال نحو: أتظن ذلك كائنًا أم لا تظنه؟ وأتحبه أم لا تحبه؟ وما لك لا تقبل وأراك لا تبالى، وما شأنك لا توافق؟ ومثل ذلك فى القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، ﴿لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿مَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحديد: ٨]، ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ﴾ [نوح: ١٣]، و ﴿مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، و ﴿مَا لِيَ لا أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢].

وهو فى غير القرآن أيضًا كثير، ومنه قول الشاعر:

يرى الحاضرُ الشاهدُ المطمئن

مِنَ الأمرِ ما لا يرى الغائب

وقال آخر:

إذا حَاجةٌ ولّتك لا تستطيعها

فَخُذْ طَرَفًا من غيرِها حين تَسْبِق

وقال آخر:

كأن لم يَكُنْ بَينٌ إذا كان بعده

تَلاَقٍ ولكنْ لا إخالُ تلاقيا

والذى غَرّ الزمخشرى[1] وغيره من المتأخرين قول سيبويه فى باب نفى الفعل: (وإذا قال: هو يفعل أي هو فى حال فعل، فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: وهو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه: لا يفعل) فاستعمل (ما) فى نفى الحال، و(لا) فى

(١) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمى الزمخشرى، أبو القاسم، جار الله (٤٦٧هـ/ ١٠٧٥م - ٥٣٨هـ/ ١١٤٤م) إمام عالم بالدين والتفسير واللغة والأدب، تنقل فى البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم)، ومات فيها.
من كتبه وتصانيفه: «الكشاف»، و«أساس البلاغة»، و«المفصل»، و«نوابغ الكلم». (الأعلام ٧/ ١٧٨).

نفى المستقبل، وهذا لا خلاف فى جوازه، وليس فى عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا) وقد بيَّن فى موضع آخر أن (إنْ) النافية مساوية لما، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفى الحال كما تستعمل (ما) وبين أيضًا أن (لن) لنفى سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها للا، ولم يتعرض لذلك فى باب نفى الفعل، فلا يوحب ذلك عدم جوازه، فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما)، ولكنه قصد فى باب نفى الفعل التنبيه على الأولى فى رأيه، والأكثر فى الاستعمال، وذلك أن استعمال (ما) فى النفى أكثر من استعمال (إنْ)، ونفى الحال بها أكثر من نفيه بلا، وكذلك «لا» فى المثال المذكور راجحة على «لن» من قبل مشاركة اللفظ؛ لأن الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفى الثانى بلا قوبل مرفوع بمرفوع، فيكون الفعلان متشاكلين، وإذا نفى بلن قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة وهى مهمة فى كلامهم، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشيء عن أصله نحو قولهم: أخذه ما قَدُم وما حَدُث، فضموا «دال» حدث لتشاكل «دال» قدم، ولو أفرد حدث تعين فتح داله، وقد قال سيبويه فى باب عدة ما يكون عليه الكلم: وتكون (لا) ضداً لنعم، وهذا إشعار بعدم تقيدها فى النفى دون زمان، كما لا يتقيد نعم. لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيًا كان أو حاضراً أو مستقبلاً نحو أقام زيد؟ وأتظنه قائمًا؟ وأتسافر غداً؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضى، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، ولا بعدهن مقتضية لنفيهن، على أن كلام سيبويه لو كان صريحًا فى أن المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا.

ص: **وَيَترجَّحُ الحالُ مع التجريد، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما فى معناه، وبلام الابتداء، ونفيه بليس وما وإن.**

ش: لما كان للماضى فى الوضع صيغة تخصه كفعلَ، وللمستقبل صيغة تخصه كافعلْ ولم يكن للحال صيغة تخصه، بل اشترك مع المستقبل فى المضارع، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن، ليكون جابراً لما فاته من الاختصاص بصيغة، وإذا كان التجرد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مرجحًا للحال، فوجد أن

قرينة من قرائنه تؤكـد الترجيح، فيصيـر الحال بها متعينًا ، كـإعمال المضارع فى الآن وما فى مـعناه نحو: زيد يصلى الآن والساعـة، وكذا اقترانه بلام الابتـداء نحو: إنى لأحبك، ونفيه بليس كقوله الشاعر:

فـلسـت وبـيتِ الله أرضـى بمـثـلهـــــا

ولكـنَّ مَنْ يمـشى سَـــيَـــرْضَى بمـا رَكِبْ

ونفيه بما كـقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩]، وبإن كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وبعض العلماء يجيز بقاء المقرون بالآن مستقبلاً؛ لأن الآن قد تصحب فعل الأمر مع أن استقباله لازم كقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فعبر بالآن عن المدة التى رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم فى ليالى الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين، وعن المدة التى تقـع فيها المبـاشرة؛ لأن الآن ليس عبـارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسـب، بل الآن عبارة عن مدة ما حضـر كونه، فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا فى شهر فصاعدًا جاز أن يقال فيه: الآن هو كائن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩]، ومنه قـول على ﷺ[1]، فى الخضاب: كـان ذلك والإسلام قُلٌّ، فأما الآن فـقد اتسع نطاق الإسلام، فـامرؤ وما اختار، وإذا ثبت هذا فقـد يقال: الآن يكون كذا، يقصد التعـبير بالآن عن المدة التى يقع الكون فى بعضها، أو يقصد المبالغة فى القرب، إلا أن هذا خلاف الظاهر.

وأما لام الابتـداء فمُخلصةٌ للحـال عند أكثرهم، وليس كمـا ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقـبال بالمقرون بها كـقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، فيـحزن مـقرون بلام

---

(١) على بن أبى طالب بن عـبـد المطلب الهـاشمى القـرشى، أبو الحـسن (٢٣ق.هـ/ ٦٠٠م - ٤٠هـ/ ٦٦١م) رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبىّ ﷺ وصهره، وأول الناس إسلامًا بعد خديجة. أقام بالكوفـة (دار خلافته) إلى أن قتله عبـد الرحمن بن ملجم المرادى غيلة فى ١٧ رمضان. جمعت خطبه وأقواله ورسـائله فى كتاب مطبوع سمى «نهج البلاغة»، و«له «ديوان شعر» مشكوك بنسبة معظمه إليه. (الأعلام ٤/ ٢٩٥).

الابتداء وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب، عليه السلام، بيحزن غير موجود، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل فى الوجود، وهو محال.

والأكثرون أيضًا على أن النفى بليس وما وإنْ قرينة مخلصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس بلازم، بل الأكثر كون المنفى بها حالاً، ولا يمتنع كونه مستقبلاً، كما قال حسان[1] فى وصف الزبير، رضي الله عنه:

وما مثلهُ فيهمْ ولا كان قبله
وليس يكونُ الدَّهرَ ما دام يَذْبُل[2]

أي ما فى هذا العصر مثله، ولا كان فيما مضى، ولا يكون فيما يستقبل، وهذا جلِيٌّ غير خفى، ومثله قول الآخر:

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ
والعَيْشُ شُحٌّ وإشْفَاقٌ وتَأميلُ[3]

وقال تعالى فى استقبال المنفى بما وإن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]، وقال أبو ذؤيب:

---

(١) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصارى، أبو الوليد (٠٠-٥٤هـ/ ٦٧٤م) شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة فى الجاهلية، ومثلها فى الإسلام. اشتهرت مدائحه فى الغسانيين، وملوك الحيرة. كان شديد الهجاء. توفى بالمدينة. له ديوان شعر. (الأعلام ٢/ ١٧٥).

(٢) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٦)، والجنى الدانى (ص ٤٩٩)، والدرر (١/ ٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢) الشاهد فيه: «ليس يكون» حيث جاء المضارع المنفى بليس دالاً على الاستقبال.

(٣) البيت من البسيط وهو لعبدة بن الطبيب فى ديوانه (ص ٧٥)، وشرح اختيارات المفصل (ص ٦٧٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٢١٣).
الشاهد فيه قوله: «والعيش شح وإشفاق وتأميل» حيث تعدد الخبر بالعطف بالواو، لأن المبتدأ، وهو قوله.

أوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبُونى حَسْرَةً
عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تُقْلِعِ(١)

وقال النابغة الجعدى يمدح النبى ﷺ:

لـه نـائلاتٌ مـا يَغبٌ نـوالُـهـا
وليس عطاءُ اليوم مانعه غداً(٢)

وقال رجل من بنى طىء:

فـإنك إن يَعْـرُوك مَنْ أنت مُحْسِبٌ لِيَزْ
دادَ إلا كَانَ أظْفَرَ بالنُّجح

أى ما ينزل بك ما أحسبته بالعطاء، أي أعطيته عطاء كان كافيًا ليزداد على الكفاية إلا كان أظفر بالنجح، فالمنفى بإن هنا مستقبل لا شك فى استقباله.

ص: **ويَتَخلص للاستقبال بظرف مستَقْبل، وبإسناده إلى مُتَوَقَّع، وباقتضائه طلبًا أو وعداً وبمصاحبة ناصب، أو أداة ترجٍ أو إشفاق أو مجازاة، أو لو المصدرية، أو نون توكيد، أو حرف تنفيس وهو السين أو سَوْف أو سَفْ أو سَوْ أو سَىْ.**

ش: وتخلص الاستقبال بظرف مستقبل على ضربين: أحدهما أن يكون الفعل عاملاً فى الظرف، والثانى أن يكون الظرف مضافًا إلى الفعل نحو: أزورك إذا تزورنى، فأزورك عامل فى إذا، وهو ظرف مستقبل مضاف إلى تزورنى، فتخلصا به للاستقبال.

---

(١) البيت من الكامل وهو لأبى ذؤيب فى خزانة الأدب (١/ ٤٢٠)، وشرح التصريح (٢/ ٦١)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢٦٢)، ولسان العرب (١/ ٦١٣) (عقب).
والشاهد فيه قوله: «بنى» حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع إلى ياء المتكلم. (المعجم المفصل ١/ ٥٣٧).

(٢) البيت من الطويل وهو للأعشى فى ديوانه (ص ١٨٧)، وشرح شواهد المغنى (ص ٥٧٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٦٠).
والشاهد فيه مجيء: «ليس» فى الزمن المذكور، وهى إذا لم يكن للخبر زمن مخصوص يتقيد نفيها بالحال. (المعجم المفصل ١/ ٢٠١).

وتخلص الاستقبال بإسناد الفعل إلى متوقع كقول الشاعر:

يَهُولُكَ أَنْ تَمُوتَ وأَنْتَ مُلْغٍ
لما فيه النَّجَاةُ من العَذَابِ[١]

وباقتضائه طلبًا كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أو وعدًا كقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

وبمصاحبة ناصب من نواصبه وهي: أن ولن وكي وإذن، وليست المصاحبة للناصب مقصورة على الظهور، بل تتناول المصاحبة ظهور الناصب نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وتقديره نحو: ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، أي: لأن يبين وأن يهدى، فالاستقبال متخلص بمصاحبة ناصب مقر كتخلصه بمصاحبة ناصب ظاهر.

ويتخلص الاستقبال أيضًا بأداة ترجٍ نحو قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]، وكقول الشاعر[٢]:

فقلت أعيروني القَدومَ لعَلَّني
أخُطُّ بها قَبْرًا لأبيَضَ مَاجِدِ

وبأداة إشفاق كقوله:

فأمَّا كَيِّسٌ فَنجَا ولكنْ
عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ[٣]

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٧٧).
الشاهد فيه: تعين المضارع للاستقبال عند إسناده لمتوقع، والمعنى: يهولك موتك، والحال أنك ملغ لما ينجيك من عذاب الله، يعنى من الطاعة وأعمال الخير. (المعجم المفصل ١/ ١٠١).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٠٥)، والدرر (١/ ٢١٢)، وشرح الأشمونى (١/ ٥٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٢). الشاهد فيه قوله: «لعلنى» حيث لحقت «لعل» نون الوقاية، وحذفها أشهر. (المعجم الفصل ١/ ٢٤٩).

(٣) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٦٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/ ٣٢٨)، والكتاب (٣/ ١٥٩).
والشاهد فيه قوله: «عسى يغتر» يريد عسى أن يغتر. (المعجم المفصل ٢/ ٨٨٣).

ولا فرق بين الرجـاء والإشفاق فى اللفظ بـل فى المعنى؛ لأن المرجو محـبوب، والمشفق منه مكروه.

وتخلص الاستقـبال بالمجازاة كثير كـقوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وبلو المصـدرية كقوله تـعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وعلامة المصـدرية أن يحسن فى موضعـها أن، واحترز بتقـييدها من لو الدالة على امتناع، فإن تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه، وسنبين ذلك.

والتخلص بنون التـوكيد كقـوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

والتخـلص بحرف التنفـيس كقوله تـعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، و﴿سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦]، وجاء عن العرب: سف أفعل، وسَوْ أفعل، وسَىْ أفعل وهى أغربهن، حكاها صاحب المحكم، واقفوا على أن أصل سف وسو وسى سـوف، وزعمـوا أن السين أصل برأسهـا غير مـفرعـة عن سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة، وهذا عندى تكلف ودعوى مجردة عن الدليل، وليس كـذلك القول بأن نون التوكيد الخفيـفة أصل برأسها؛ لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة، كحذفها عند ملاقاة سـاكن نحو أن تصل «قُومَنْ» باليوم، فـإنك تقول: قومَ اليوم، فـتحذف النون لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافًا، ومثل ذلك فيـما شأنه أن يُعل ممتنع، فما ليس شـأنه أن يعل أحق أن يمتنع ذلك فيه، فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة علم أنها أصل برأسها.

وبدليل آخر أيضًا وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قـبلها وقف عليها مبدلة ألفًا كقول القارئ فى ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، «لنسفعا»[1]،ولو كانت مخفـفة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفـا؛ لأن إبدال الباقى بعد الحذف تغيير ثـان، وذلك إجحاف أيضًا لا

---

(١) قوله تـعالى: ﴿لنسفعًا﴾: إذا وُقف على هذه النون أُبدل منهـا ألف لسكونها وانفتـاح ما قبلها. (التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ص ٢/ ٤٦٩).

يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه، ويزاد عليه، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضيًا إى هذا المحذور وجب إطراحه، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به؛ لأنه أبعد من التكلف.

وأيضًا فقد أجمعنا على أن: سَفْ وسَوْ وسَىْ عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضًا فرعها؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود، ويكون هذا التصرف فى سوف بالحذف شبيهًا بما فعل بأيمن الله فى القسم حين قيل: أَيْمُ الله، وامُ الله، ومُنُ الله، ومُ الله، وقريبًا من قولهم فى حاشى: حاش، وحشا، وفى: أُفَّى: أُفَّهْ، وإِفْ.

وقال بعضهم: لو كانت السين فرع سوف كسف وسو لكانت أقل استعمالاً منها لأنها أبعد من الأصل، وهما أقرب إليه إذْ الحذف فيهما أقل، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد.

قلت: هذا تعليل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنِعْم وبئس، فإنهما فرعَا نَعِم وبَئِس، وهما أكثر استعمالاً، وكأخ وأب المنقوصين، فإنهما فرعا المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالاً، وأمثال ذلك كثيرة، وإذا جاز أن يفوق فرع أصلاً بكثرة الاستعمال، فأن يفوق فرع فرعًا أولى.

وقال بعضهم: لو كانت السين بعض سوف لكانت مُدَّةُ التسويف بهما سواء وليس كذلك، بل هى بسوف أطول، فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها.

قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضى والمستقبل متقابلان، والماضى لا يقصد به إلا مطلق المضى دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغى ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجرى المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع، فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع فى وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى:

﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤، ٥]، و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، ومنه قول الشاعر:

وما حالةٌ إلا سَيُصْرفُ حَالُها
إلى حالةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ[1]

فهذا كله صريح فى توافق سيفعل وسوف يفعل فى الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت فى قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر.

ص:وينصرف إلى المضى بلم، ولما الجازمة، ولو الشرطية غالبًا، وبإذ، وبربما، وقد فى بعض المواضع.

ش:المضارع المنفى بلم ولما ماضى المعنى بلا خلاف، وهل كان ماضى اللفظ فتغير لفظه دون معناه، أو لم يزل مضارعًا فتغير معناه دون لفظه ففى ذلك خلاف، والأول قول ضعيف لا نظير له،والثانى هو الصحيح؛ لأنه نظير ما أجمع عليه فى الواقع بعد لو وربما وإذ كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، وكقول كثير[2]:

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٦٠)، والدرر (٥/ ١٢٦)، وهمع الهوامع (٢/ ٧٢).
الشاهد فيه قوله: «سيصرف» وقوله: «سوف تزول» حيث عبر الشاعر عن المعنى الواحد الواقع فى الوقت الواحد بـ«سيفعل» و«سوف يفعل» وفى هذا رد على من زعم أن مدة التسويف مع «سوف» أكثر منها مع السين.

(٢) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعى (. . ـ ١٠٥هـ/ ٧٢٣م) شاعر متيم مشهور من أهل المدينة أكثر إقامته فى مصر. نُسب إلى حبيبته «عزة». له ديوان. (الأعلام ٥/ ٢١٩).

لو يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلامَهَا
خَرُّوا لعزَّةَ رُكَّعًا وسُجُودا[١]

وكقول الشاعر فى ربما:

لا يُضِيعُ الأمينُ سراً ولكنْ
ربَّما يُحسبُ الخئون أمينا

وكقول تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقيدت (لما) بنسبة الجزم إليها؛ إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع بل ماضى اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين، أو ماضى اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا كقول الشاعر:

قالتْ له بالله يا ذا البُرْدَيْن
لَمَّا غَنِثْت نَفَسًا أو اثنين[٢]

وأطلقت لم تنبيهًا على أنها صارفة إلى المضى أبدًا، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزومًا كقول الشاعر:

لَوْلاَ فَوَارِسُ من نُعْمٍ وأسْرتُهم
يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ[٣]

---

(١) البيت من الكامل وهو لكثير عزة فى ديوانه (ص ٤٤١)، والخصائص (١/ ٢٧)، ولسان العرب (١٢/ ٥٢٣) (كلم) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٦٠).
الشاهد فيه قوله: «لو يسمعون» حيث جاء الفعل المضارع بعد «لو» مصروفًا معناه إلى المضى، لأن الغالب دخول «لو» التى للتعليق على الفعل الماضى الذى هو مبنى. (المعجم المفصل ١/ ٢٠٦).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٥٩٣)، ولسان العرب (٢/ ١٧٣) (غنث)، والشاهد فيه مجىء «لما» بمعنى «إلاّ» بعد القسم.

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (١/ ٢٠٥)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٤٤٨).
اللغة: فوارس جمع فارس، نعم: بضم النون وسكون العين، وهى اسم قبيلة، وأسرتهم: أسرة الرجل رهطه، الصليفاء: وهو يوم من أيام العرب وهو اسم موضع. =

فرقع الفعل بعد لم، وهى لغة القوم.

وقيد (لو) بالشرطية احترازًا من المصدرية، واحترز بغالبًا من ورود الشرطية بمعنى إن كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩٠]، بمعنى إن تركوا فلو وقع بعد (لو) هذه مضارع لكان مستقبل المعنى كما يكون بعد (إن) كقول الشاعر:

لا يُلفِكَ الراجُوكَ إلا مُظهِرًا
خُلُقَ الكِرامَ ولَوْ تَكُونُ عَدِيمًا[1]

والانصراف إلى المضى بإذ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، بمعنى وإذ قلت.

وإنما كانت ربما صارفة معنى المضارع إلى المضى لأن (رب) قبل اقترانها بما مستعملة فى المضى، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هى بذلك أحق لأن (ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى كما فعلت بإذ حين قيل فيها (إذما) ففارقتها فى الدلالة على المضى، وحدث فيها معنى المجازاة، وما المتصلة برب غير قالبة معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضى. وإذا دخلت (قد) على المضارع، فهى كربما فى التقليل والصرف إلى معنى المضى، وهذا ظاهر قول سيبويه؛ لأنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم (وأما قد فجواب لقوله: لَمَّا يفعل، فتقول: قد فعل)، ثم قال: وتكون بمنزلة ربما قال الهذلى:

= الإعراب: لولا: حرف امتناع لامتناع، فوارس: مبتدأ لخبر محذوف تقديره موجود، من نعم: جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، وأسرتهم: الواو عاطفة، أسرة معطوف على فوارس، فأسرة مضاف، و«هم» مضاف إليه، يوم: ظرف متعلق بالخبر المحذوف، والصليفاء مضاف إليه، لم: حرف نفى غير جازم، يوفون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، بالجار: جار ومجرور متعلق بـ«يوفون».

الشاهد: «لم يوفون» حيث لم تجزم «لم».

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٨٥)، وجواهر الأدب (ص ٢٦٧)، وشرح الأشمونى (٣/ ٦٠٠).

والشاهد فيه قوله: «ولو تكون عديمًا» حيث جاءت «لو» شرطية بمعنى «إن».

قــد أَتــركُ القِــرْنَ مُــصْــفــراً أنامـلهُ
كــأَنَّ أثـوابَهُ مُــجَّتْ بِفــرْصــادِ[1]

كأنه قال: «ربما».

هذا نصه، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربما تصريح بالتسوية بينهما فى التقليل والصرف إلى المضى، فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضى وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وكقول الشاعر:

وقـــد تدرك الإنســـان رحـــمـــةُ ربه
ولو كـــان تحت الأرض ســـبـــعين واديًا

وقد تخلو من التقليل وهى صارفة لمعنى المضى، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

ص:وينصرف الماضى إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلب، والوعد، وبالعطف على ما علم استقباله، وبالنفى بلا وإن بعد القسم.

ش:الإنشاء فى اللغة مصدر أنشأ فلان يفعل كذا، أي ابتدأ ثم عُبر به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود كإيقاع التزويج بزوجت، والتطليق بطلقت، والبيع والشراء ببعت واشتريت، فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى؛ لأنها قصد بها الإنشاء أي إيقاع معانيها حال النطق بها، فإلى هذه الأفعال ونحوها الإشارة بقولنا: (وينصرف الماضى إلى الحال بالإنشاء).

---

(١) البيت من البسيط وهو لعبيد بن الأبرص فى ديوانه (ص ٦٤) وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٣).
الإعراب: قد: حرف تكثير، أترك: فعل مضارع، والفاعل مستتر وجوبًا، القرن: مفعول به، مصفراً: مفعول به ثان، أنامله: فاعل لاسم الفاعل، والهاء ضمير مبنى مضاف إليه، كأن: حرف مشبه بالفعل، أثوابه: اسم كان، والهاء: ضمير مبنى مضاف إليه، مجت: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره «هى»، بفرصاد: جار ومجرور متعلق بـ«مجت».
الشاهد: «قد أترك» حيث استخدم «قد» للتكثير.

وانصرافه إلى الاستقبال بـالطلب نحو: غفر الله لزيد، ونصر الله المسلمين وخذل الكافرين، وعـزمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت، ومن كلام العـرب: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه.

وانصرافه إلى الاسـتقبال بالوعد كـقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾ [الكوثر: ١]، و﴿**أَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا**﴾ [الزمر: ٦٩].

وانصرافة بالعطف على ما علم استـقباله كقوله تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ**﴾ [هود: ٩٨]، ﴿**وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ**﴾ [النمل: ٨٧].

وانصرافه بعد القسم بالنفى بلا كقول الشاعر:

رِدُوا فـــــــــــــوالله لا ذُدْنَـاكـم أبَــدًا
مَـــــا دامَ فى مــــــائـنَا وِرْدٌ لـنُـزَّالِ(١)

وانصرافه بالنفى بإنْ كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ**﴾ [فاطر: ٤١]، أى والله لئن زالتـا ما يمسكهما.

ص: **ويحتمل المضىَّ والاستقبال بعد همـزة التَّسوية، وحرف التحضيض، وكلما وحيث، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة.**

ش: إذا ورد الفعل الماضى بعد همزة التسـوية نحو: سواء علىَّ أقمت أم قعدت، احتـمل أن يكون المراد: سواء على ما كـان منك من قيام وقـعود، وأن يكون المراد: سواء على مـا يكون منك من قيام وقعـود، وإن كانت لم جعد أم تعين المضى كـقوله تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾ [البقرة: ٦]، فإن لم يكن لم بعد أم فالاحـتمـال باق، كقولـه تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ**﴾ [الأعراف: ١٩٣].

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٧٩)، وهمع الهوامع (١/ ٩).
والشاهد فيه «زدنا» حيث نفى الفعل الماضى بـ«لا» وتعين للاستقبال.

وكذا الواقع بعد حرف التحضيض نحو: هلا فعلت، يحتمل أن يراد به المضى، فيكون لمجرد التوبيخ، ولا يكون الاقتران بحرف التحضيض مغيراً للفعل عن موضعه.

ويحتمل أن يزاد به الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر، ولذلك احتج العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وجعلوه بمنزلة: لينفر من كل فرقة طائفة.

وكذا الواقع بعد كلما يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنين: ٤٤]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

وكذا الواقع بعد حيث يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩].

وكذا الواقع صلة يحتمل المضى، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والاستقبال كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]، وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر:

وإنى لآتيكم تذكُّرَ ما مضى
من الأمر واسْتِيجابَ ما كان فى غد[١]

(١) البيت من الطويل وهو للطرماح فى ملحق ديوانه (ص ٥٧٢)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣/ ٣٣١).

الشاهد فيه: «ما كان» حيث أوقع الماضى موضع المستقبل، والمعنى: ما يكون فى الغد.

وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضى كقول الشاعر:

رُبَّ رَفْـــدٍ هَرَقْـــتُـــهُ ذلك اليـــوم

وَأسْـــرَى مِـنْ مَـــعْـــشَـــرٍ أقْـــتَـــال[1]

ويحتمـل الاستقبال كـقول النبى ﷺ: «**نضَّر الله امـرأ سمعَ مقـالتى فأدَّاها كـما سمعها**»[2]، فإن هذا منه ﷺ ترغيب لمن أدركه فى حفظ ما يسمعه منه ﷺ، وذلك يقتضى أن يكون المعنى: نضر الله امرأ يسمع مقالتى فيؤديها كما يسمعها.

---

(١) البيت من الخفيف وهو للأعشى فى ديوانه (ص ٦٣)، وشرح المفصل (٨/ ٢٨).
اللغة: رفـد: القدح الضخـم، أراد الدم أراقه من القوم كـأنه قال: رب دم مهـراق، وأسرى معطوف على رفد كأنه قال أو رب أسرى، أقتال: جمع قتل وهو العدو.
الإعراب: رب: حـرف جر شبيـه بالزائد، رفد: مجرور لـفظًا مرفوع محـلاً على الابتداء، هرقتـه: فعل مـاض، والتاء فـاعل، والهاء مـفعـول به، ذلك: ذا: اسم إشارة مـبنى على الظرفيـة، واللام للبعـد، والكاف للخطاب، اليوم: بدل، وأسـرى: الواو عاطفـة، أسرى: معطوف على رفد، من معشر: جار ومجرور متعلق بصفة لأسرى، أقتال: صفة لأسرى.
الشاهد: وقوع النعت جملة فعلية.

(٢) أخرجـه الحاكم فـى مستـدركه (١/ ١٦٢)، ح(٢٩٤)، قـال الحاكم: صـحيح علـى شرط الشيخين.

باب إعـراب الصحيح الآخـر

ص: الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وهو فى الاسم أصلٌ، لوجوب قبوله بصيغـة واحدةَ معانى مختلفةً، والفعل والحـرف ليسـا كذلك فـبنيـا، إلا المضارع فـإنه شابـه الاسم بجواز شـبه مـا وجب له فأعرب، ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث.

ش: الإعراب فى اللغة التـبيين، يقال: أعرب فلان عمـا فى نفسه إذا بينه، وهو عند المحققين من النحويين عـبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينًا للمـعنى الحادث فيها بالتركيب من حـركة أو سكون أو ما يقوم مقـامهما، وذلك المجعـول قد يتغير لتـغير مدلوله وهو الأكثـر، كالضمة والفتـحة والكسرة فى نحو: ضرب زيدٌ غـلام عمرو، وقد يلزم للزوم مـدلوله كرفع: لا نَوْلُك أن تفعل، ولعـمرك، وكنصب سبـحان الله ورويدك، وكجر الكُلاع وعرِيَط من ذى الكلاع وأمٍّ عريط.

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فـساد قول من جعل الإعراب تغيـرًا، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين: أحدهما أن ما لازم وجهًا واحدًا من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليـه متغير، وعلى الوجه الذى لازمه تغيـر، والثانى: أن الإعراب تجدد فى حال التركيب، فهو تغير باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذى كان قبل التركيب.

والجواب عن الأول: أن الصالح لمعنـى لم يوجد بعد لاينسب إليـه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قـائمًا به، ألا ترى أن رجلاً صالح للبناء إذا ركب مع لا، وخمسة عشر صالح للإعـراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليهـما إلا ما هو حاصل فى الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغير له فى الحال.

والجواب عن الثانى: أن المبنى على حركة مـسبوق بأصالة السكون، فهو مـتغير أيضًا، وحاله تغير، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيـير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء، ولا يخلص من هذا القدح قولهم: لتغير العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة

فساد؛ لأن ذلك يستلزم كـون الحال المتنقل عنها حاصلة بعامل تغـير، ثم خلفه عامل آخر حال التـركيب، وذلك باطل بيقين، إذ لا عامل قبـل التركيب، وإذا لم يصح أن يعبَّرَ عن الإعراب بالتغـيير صح التعبير عنه بأنه المجعول آخـرًا من حركة وغيرها على الوجه المذكور.

وقـال بعـضـهم: لو كانـت الحركات ومـا جرى مـجراها إعـرابًا لم تضف إلى الإعراب لأن الشيء لا يضـاف إلى نفســه، وهذا قول صادر عــمن لا تأمل له؛ لأن إضافـة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافـقهمـا معنًى أو تقاربهـما واقعةٌ فى كـلامهم بإجماع، وأكـثر ذلك فيمـا يقدر أولهما بعـضًا أو نوعًا، والثانى كـلاً أو جنْسا وكلا التقديرين فى حركات الإعراب صالح فلا يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا.

وينبغى أن تعلم أن المعانى التى تعرض للكلم على ضربين.

أحدهما: ما يعرض قبل التركيب كالتصـغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب، فهذا الضــرب بإزاء كل معنى من معانيــه صيغة تدل عليه، فـلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه.

والثانى من الضربين: ما يعـرض مع التركيب كـالفاعلية والمفـعوليةوالإضـافة، وكون الفعل المضارع مـأمورًا به أو معطوفًا أو علة أو مستأنفًـا، وهذا الضرب تتعاقب معانيــه على صيغة واحدة فتـفتقر إلى إعراب يميز بعـضا عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركـيب، فاشتركا فى الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيــه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجـبًا؛ لأن الواجب لا محيص عنه والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعـان يخاف التباس بعضها ببعض فقـد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحـو: لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عـمرًا، فـإنه يحتـمل أن يكون نهيًا عن الـفعلين مطلقًا، وعــن الجمع بينهمــا، وعن الجفـاء وحده مع استـئناف الثانى، فـالجزم دليل الأول، والنصب دليـل الثـانى، والرفع دليـل الثـالث، ويغنى عـن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول: لا تُعنَ بالجفاء ومدح

عمرٍو، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا، ولا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببى إعراب الاسم وإعراب الفعل فى القوة والضعف، فلذا جعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعًا.

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء، ومجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها؛ ولأن فى الفعل الماضى من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع، ولعلها أكمل، فمن ذلك أن الماضى إذا ورد مجردًا من قد كان مبهمًا من بُعدِ الماضى وقربه، وإذا اقترن بقد فقد تخلص للقرب، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس.

وأما لام الابتداء، وإن كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم، لكونها لا تدخل إلا عليهما، فتقاومها اللام الواقعة بعد لو، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضى خاصة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]، وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه، ولو لم يظفر بهذه لقاوم تلك تاء التأنيث، فإنها تتصل بآخر الماضى كما تتصل بآخر الاسم، فحصل للماضى بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء.

ويقاوم لام الابتداء أيضًا مباشرة مذ ومنذ، فإن الماضى يشارك الاسم فيهما دون المضارع.

وأما مجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون، فالماضي غير الثلاثى شريكه فيهما، وإنما يختص بها المضارع إذا كان الماضى علي فَعَل مطلقًا، أو على فِعل متعديًا، وللماضى ما يقاوم الفائت من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما، فالاتحاد نحو: طَلَبَ طَلَبا، وحَلَب حلبا، وغلب غلبا، وفرِح وأشر وبطر فهو فرِح وأشِر وبطر، والتقارب نحو تَعب تَعبًا، وحسب حسبًا، وكَذب كذِبًا، ولا ريب فى أن التوازن فى هذا الضرب أكمل منه فى: يضرب فهو ضارب، فبان بما ذكرناه تفضيل ما اعتبرناه.

وفي قولنا في المضارع: «فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث»، إشعار بأن المضارع لا يُحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقًا، بل المؤكد بها معرب ومبنى، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلانِّ، وهل تَفْعَلُنّ، وهل تَفعِلنَّ، والمبنى ما ليس كذلك.

وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتنزُّله منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك منتف من يفعلان وأخويه، هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إمّا بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بإلحاقها شبه الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثانى باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرًا لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم فمعناها به لائق، بخلاف لم وحرف التنقيس وياء المخاطبة، فإنها غير لائقة بالاسم لفظًا ومعنى، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيًا؛ لأنها أمكن فى الاختصاص، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما، وإذا ثبت أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لتفعلان وأخويه نصيب؛ لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب.

وأيضًا فإن الوقف على نحو: هل تَفعلين، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنيًا لبقى بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو: هل تذكر الله، والأصل: تذكرن، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحةالراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة؛ لأن زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان لتفعلُنْ ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب عند عروض الوقف كما استصحب بناء هل تذكرنْ عند عروض التقاء الساكنين.

وهذا منهى القول فى المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه وإعرابه دون تعرض إلى ما سوى ذلك من أسباب توكيده بها.

وسائر أسباب بنائه ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبنى حملاً على الماضى المتصل بها؛ لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون، فأخرج عنه المضارع إلى الإعراب للمناسبة المتقدم ذكرها، وأخرج عنه الماضى إلى الفتح تفضيلاً على الأمر لشبهه بالمضارع لوقوعه صفة وصلة وحالاً وشرطًا ومسندًا بعد كان، وإن وظن وأخواتها، بخلاف الأمر، فاشتركا فى العود إلى الأصل بالنون، كما اشتركا فى الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين.

وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد معنى وحكمًا، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًا للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحدًا، فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده، كما منع من بناء «أى» مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنى واستعمالاً.

وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإناث لنقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته، وإن شابهه نقصت بها مشابهته.

ص: **ويَمْنَعُ إعرابَ الاسم مُشابهةُ الحرفِ بلا مُعارِض، والسَّلامةُ منها تَمكُّن، وأنواعُ الإعراب رفعٌ ونصب وجر وجزم.**

ش: الحرف أمكن فى عدم الإعراب من الفعل؛ لأن من الأفعال ما يعرب وليس من الحروف ما يعرب، وما لا يعرب من الأفعال شبيه بما يعرب: أما الماضى فلمشاركته المضارع فى وقوعه مواقعه المذكورة، وفى كونهما مخرجين على الأصل، مردودين بنون الإناث إليه، ولشبهه بالمعرب لم يجز أن تلحقه هاء السكت وقفًا، إذ لا يلحق متحركًا بحركة إعرابية ولا شبيهة بإعرابية، كاسم لا التبرئة، والمنادى المضموم.

وأما الأمـر فشـبَهُهُ بالمجـزوم بيِّن؛ لأنه يجرى مـجراه فى تسكين آخـره إن كان صحيحًا، وفى حذفه إن كان معتلاً، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة، بل يكتفى بسكون آخره كالذى والتى، وإذا ثبت أن المبنى من الأفـعال يُشَبَّهُ بالمعرب، ضعف جعل مناسـبته سببًا لبناء بعض الأســماء، فهذا بيان ضعف القـول بأن أسماء الأفعال بنيت لمناسبة الأفعال التى هى واقعة موقعها كَنزَال وهَيْهات، فإنهما بمعنى انزِل وَبعُد واقعان موقـعهما، ويزيده ضعفًا أيضًا أن مثل هذه المناسـبة موجودة فى المصادر الواقعـة دعاء، كسـقْيًا لـه، فإنه بمعنى سقـاه «الله» وفى الواقعة أمـرًا كقـوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، فإنه بمعنى اضربوا الرقاب، وهما معربان بإجماع.

وأيضًا فمن أسمـاء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقـعه، كأفٍّ وأوّه بمعنى أتضجر وأتوجع، فلو كـان بناء نزَالِ وَهيهات لوقوعهمـا موقع مبنيين، لكان أفّ وأوّه معربين لوقـوعهما موقع مضــارعين، فثبت بهذا وبما قبله أن بناء أسمـاء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال بل لمناسبتها الحروف؛ لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء فى لزوم معنى الفعل والاختـصاص بالاسم، وكونها عاملة غير معـمولة، وسنذكر فى مواضع الأسماء المبنية ما لكل منها من وجوه شبه الحرف.

ومما يشكل أمـره من الأسمـاء المبنية مـا بنى قـبل التركـيب كحـروف التهـجى المسرودة، وهى أيضًا غير خالية من شبــه الحرف؛ لأنها كلها غير عاملة فى شىء ولا معمولة لشـىء فأشبهت الحروف المهملة كـهل ولو ولولا، وامتنع بعض النحويين من الحكم عليها بالبناء وقـال: لو كانت مبنية لم تسكن أواخرها وصلا بـعد ساكن نحو: سِين قاف، إذ ليس فـى المبنيات ما يكون كـذلك، ولا يلزم أصلاً من عـدم الإعراب لفظًا عدمه حكمًا، ولو لزم ذلك لم يقل فى الإفراد: فتى ونحوه؛ لأن سبب الإعلال فى مثله فتح مـا قبل آخره، مع تحركه أو تقـدير تحركه، ولكان الموقوف عليـه مبنيًا، وكذا المحكى والمتبع، وهذا القول غير بعيد من الصواب.

والإشارة بقولنا: «بلا معارض» إلى نحو: «أى» فـإنها فى جميع أحوالها تناسب الحروف، إلا أن هذه المـناسبة تعـارضهـا مخـالفة «أى» لسائـر الموصولات ولأدوات

الاستفهام والشرط فإضافتها وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى كل إن أضيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبة أى للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة، وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له؛ ولأن إلغاء شبه الحرف فى أى لما فيها من شبه التمكن، كإلغاء عُجمة لِجامٍ ونحوه لما فيه من شبه الاسم العربى بقبول الألف واللام والإضافة.

وقولنا: «والسلامة منها تَمكُّن»، أى سلامة الاسم من مناسبة الحرف المؤثر تمكن، أى تَثُّبت فى مقام الأصالة.

فالاسم ضربان: متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبنى.

والمتمكن ضربان: أمكن وهو المنصرف، وغير أمكن وهو ما لا ينصرف.

ولما كان المضارع شريك الاسم فى الإعراب، وكان الكلام فى الإعراب عمومًا، لم يستغن عن ذكر الأنواع الأربعة، وقدم الرفع والنصب للاشتراك فيهما، وقدم الرفع لأن الكلام قد يستغنى به عن غيره، وقدم الجر لأنه خاص بما هو أصل، وأخر الجزم لأنه خاص بما هو فرع.

ص وخُصَّ الجرُّ بالاسم لأن عامله لا يستقل، فيحمل غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب، وخُصَّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجر.

ش لما كان الاسم فى الإعراب أصلاً للفعل، كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يُفرع عليهما، لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل، لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارع الاسم فى الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال، وإمكان التفريع عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم، وجعل جزم الفعل عوضًا مما فاته من المشاركة فى الجر فانفرد به، ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل. وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله

عن تعلق بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتًا، بخلاف الجـزم فإنه بحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك.

ص: **والإعرابُ بالحركة والسكون أصلٌ، وينوب عنهما الحرفُ والحذفُ، فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجرّ بكسرة، واجزم بسكون، إلا فى موضع النيابة.**

ش: أى إعراب غـير المجـزوم بحركـة أصلٌ لإعرابـه بحرف، وإعـراب المجزوم بسكون أصل لإعرابه بحذف.

والدليل على أن الحركـة أصل للحرف أنها لا يصار إلى غيـرها إلا عند تعذرها، ولذلك اشتـرك الاسم والفعل فى الرفع بضـمة، والنصب بفتـحة، ولم يشتـركا فى الإعراب بحرف، وإنما كانت أصالة الإعراب فى غـير الجزم للحركة؛ لأنها أخف من الحرف وأبين، أما رجحانها فى الخفة فظاهر، وأمـا كونها أبين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهـوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف فإن سقوطه فى الغالب مخل بمفهوم الكلمة، ولذلك اخـتلف فى المعرب بحرف هلِ هو قائم مقام الحركة، أو الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله؟.

وإنما كان السكون فـى الجزم أصلاً لأن بنيـة الفعل لا تنقص به، بخـلاف حذف آخره، ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كألم يأتيك.

ص: **وتنوب الفتحةُ عن الكسرة فى جـر ما لا ينصرف، إلا أن يُضاف أو يصحب الألف واللام أو بدلها.**

ش: الذى لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وإبراهيم وعمران وعـمر وطلـحة ومـعـديكرب، وأحـمر وسكران وثلاث، أو لـسبب بمنزلـة سبـبين كصحـراء، ومساجد، فهذا النوع إذا جُـرّ نابت الفتحة فيـه عن الكسرة؛ لأنه لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لتوُهِّم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبنى؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابيـة إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضـيف أو دخل عليـه الألف واللام جر بالكـسـرة لزوال التوهـم.

وقد تناول قولنا: «أو يصحب الألف واللام» المعَرَّفةَ والزائدة والموصولة فإنهن متساويات فى إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة، بخلاف أن يقال حرف التعريف، فالمعرفة كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَىٰ وَالأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤]، والزائدة كقول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُباركا
شديدًا بأعباءِ الخلافة كاهلُه(١)

والموصولة كقول الآخر:

وما أنتَ باليقظان ناظرُه إذَا
رَضيتَ بما يُنْسيكَ ذكْرَ العَواقبِ(٢)

والهاء من قولنا «أو بدلها» عائدة إلى اللام، وأشير بذلك إلى لغة من يجعل اللام ميمًا، فإن حكمها فى ذلك حكم اللام، كقول بعضهم:

أإنْ شِمتَ من نجدٍ بُرَيْقًا تألّقا
تُكابدُ ليلَ امأرمَدِ اعتادَ أو لقَا(٣)

---

(١) البيت من الطويل وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٥١).

اللغة: رأيت: بمعنى أبصرت أو علمت، وأعباء الخلافة أى أثقاله ويروى أضاء، والكاهل: ما بين الكتفين.

الإعراب: رأيت: فعل ماض، والتاء فاعله، الوليد: مفعول به، ابن: نعت، الزيد: مضاف إليه، مباركًا: حال على اعتبار رأى بصرية، ومفعول ثان على اعتبار رأى علمية، شديدًا، معطوف بحرف عطف محذوف على مباركًا، بأعباء: جار ومجرور متعلق بـ«شديدًا» والخلافة: مضاف إليه، كاهله: فاعل للصفة المشبهة «شديدًا»، والهاء مضاف إليه.

الشاهد: إدخال الألف واللام على العلمين.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية (١/ ٢١٥)، والشاهد فيه قوله: «باليقظان» حيث صرفه فجره بالكسرة لدخول أل عليه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية (١/ ٢٢٢) وبلا نسبة في الدرر (١/ ٨٨).

والشاهد فيه قوله: «أمأرمد» يريد» الأرمد» فأبدل «أم» من «أل» على لغة حمير، وصرف الاسم، لأن الاسم الذى لا ينصرف إذا دخلت عليه: «أل» أو بدلها صرف.

أراد: ليل الأرمد، فجرّ أرمد بكسرة مع الميم كما يجر بها مع اللام.

ص: **والكسرةُ عن الفتحة فى نصب أولاتِ، والجمع بالألف والتاء الزائدتين، وإن سُمِّىَ به فكذاك، والأعرفُ حينئذ بقاء تنوينه، وقد يجعل كأرطاة علمًا.**

ش: أولو وأولات بمعنى ذوى وذوات، إلا أن هذين جمعان لأن مفرديهما من لفظيهما بخلاف أولو وأولات، فلذلك لم يغن عن ذكرهما ذكر جمعى التصحيح، بل أفردا بالذكر تنبيها على أن إعرابهما كإعراب جمعى التصحيح، وقيدت الألف والتاء بالزيادة احترازًا من نحو قضاة وأبيات، فإن كلاً منهما يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء، ولكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل، ولم يتعرض لتأنيث الواحد ولا لسلامة نظمه؛ لأن هذا الجمع قد يكون للمذكر كحمامات ودريهمات وأشهر معلومات، وسنبين المطرد من ذلك وغير المطرد، وقد يكون بغير سلامة النظم كتمرات وغرفات وكسرات.

وقولنا: «وإن سمى به فكذلك»، أي وإن سمى بهذا النوع الذى تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فله بعد التسمية به من ثبوت التنوين ونيابة الكسرة عن الفتحة ما كان له قبل التسمية به؛ لأنهُ سُلك بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحوه، فقوبل بالتنوين النون، وبالكسرة الياء، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرفة فى منع التنوين والكسرة، لتساويهما فى التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية، ومن العرب من يكتفى بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويسقط التنوين فيقول: هذه عرفاتَ، ورأيت عرفاتِ، ومررت بعرفاتِ، ومنهم من يقول: رأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف، وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا: «وقد يجعل كأرطاة علمًا»، أى يجعل كواحد زيد فى آخر ألف وتاء كأرطاة وسعلاة وبهماة.

ص: **وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غير مماثل قَرْوًا وقَرْءًا وخَطَأً، وفمٍ بلا ميم، وفى ذى بمعنى صاحب، والتزام نقص هَنٍ أعرف من إلحاقه بِهِنّ.**

ش: فى إعراب هذه الأسماء خلاف.

فمن النحويين: من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هى الإعراب.

ومنهم: من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معًا.

ومنهم: من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال.

ومنهم: من جعل إعرابها منويًا فى حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول لها على الإعراب المنوى، وسيأتى الكلام على هذا الوجه.

ومنهم: من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جىء له لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائدًا، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن مِنَ استبعاد، ولم يحد عن المعتاد.

فهذه خمسة أقوال، أضعفها الثالث؛ لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه: أحدها: النقل فى غير وقف إلى متحرك، والثانى: جعل حرف الإعراب غير آخر، والثالث: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية.

وهذا الوجه وارد على القول الثانى مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين، والأول أيضًا ضعيف؛ لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا فى الضرورة أو الندرة والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة، وأشير بعدم مماثلة قروًا وقرْءًا وخطأ إلى ثلاث لغات يكون فيها معربًا بالحركات فى حال إفراده وإضافته فيقال: هذا حَمْوٌ وحَمْوُك، وحَمْءٌ وحَمْؤُك، وحَمًا وحَمَؤُك، فيعامل معاملة قَرْوٍ وقَرءٍ وخَطإٍ وأشباهها.

وقيل: «وفم بلا ميم»، ليعم صور الاستعمال كلها، بخلاف قول من يقول: فوك فإنه يوهم كون الحكم مقصوراً على المضاف إلى الضمير.

وقيل: لفظ: «ذى بمعنى صاحب» لئلاّ يذهب الوهم إلى ذى المشار به إلى مؤنث، ولما كان«ذو» لا يضاف إلى ياء المتكلم بخلاف ما ذكر قبله لم يجز أن يعطف على المجرور بمن، بل عطف على المجرور بفى وهو «ما» فلذلك أعيدت «فى» فقيل: «وفى ذى بمعنى صاحب» حرصًا على البيان.

وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا الهن مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن فى الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهور فيه إجراؤُه مجْرَى يَدٍ فى ملازمة النقص إفرادًا وإضافة، وفى إعرابه بالحركات، كما روى أن النبى ﷺ قال: «**من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا**»[1]، وقال على، ﷺ، من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به، ومن ذلك قول الشاعر:

رُحتِ وفى رجليكِ ما فيهما

وقد بدا هنْك من المِئْزَر[2]

أراد: قد بدا هنُك، فشبهه بعضد فسكن النون كما تسكن الضاد.

ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومرت بهنيك، وهو قليل، فمن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب.

---

(١) أخرجه أحمد فى مسنده (٥/ ١٣٦)، ح(٢١٢٧٤).

(٢) البيت من السريع وهو للأقيشر الأسدى فى ديوانه (ص ٤٣)، وشرح المفصل (١/ ٤٨).

الإعراب: رحت: فعل ماض، والتاء: فاعله، وفى: الواو حالية، فى رجليك: جار ومجرور، والكاف ضمير مبنى مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، وقد: الواو حالية، قد: حرف تحقيق، بدا: فعل ماض، هنك: فاعل، والكاف: مضاف إليه، من المئزر: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ«هنك»، جملة «بدا هنك» فى محل نصب حال.

الشاهد: «هنك» حيث سكن النون لـ«هنك» فى الإضافة وذلك للضرورة.

ص: وقد تشدد نونه، وخاء أخ، وباء أب، وقد يقال: أَخْوٌ، وقد يقصر حَمٌ وهما، أو يلزمهما النقص كيد ودم، وربما قصرا أو ضُعِّفَ دم.

ش: ذكر الأزهرى أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة، وأنه يقال: استأبيت فلانًا بباءين، أى اتخذته أبًا، وقال سُحيم عبد بنى الحسحاس فى تشديد نون هن:

ألا ليتَ شِعْرِى هل أبيتن ليلة
وهنِّى جاذٍ بين لِهْزِمَتَىْ هند[1]

وقال رجل من طيء فى أخْو:

ما المرءُ أخْوكَ إن لم تُلْفِه وَزَرًا
عند الكَرِيهَة مِعْوانًا على النُّوب[2]

وأنشد الفراء:

لأخْوينِ كَانَا أَحْسَنَ الناسِ شيمَةً
وأنْفَعه فى حاجةٍ لى أُرِيدُها

وقد يقصر حم وهما، أي الأب والأخ فيقال: هذا أباك، ومررت بأباك، وكذا الأخ والحم، وفى المثل: مُكرهٌ أخَاكَ لا بَطلٌ، ويروى بالواو، وقال الشاعر:

أخاك الذى إن تَدْعُه لُمِلمَّة
يُجبْكَ لما تبغِى ويكفيك من يبغى
وإن تَجْفُه يوما فليس مكافِئًا
فيَطْمعَ ذو التزويرِ والوشى أن يصغى

---

(١) البيت من الطويل وهو لسحيم فى الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٤)، وبلا نسبة فى الدرر (١/ ١٠٥)، ولسان العرب (١٥/ ٣٦٧) (هنا).
والشاهد فيه: تشديد نون «هن» وقد كنى به عن ذكره.

(٢) البيت من البسيط وهو لرجل من طيء فى همع الهوامع (١/ ٣٩)، وبلا نسبة فى الدرر (١/ ١٠٨).
والشاهد فيه قوله: «أخوك» حيث جاء «أخ» على وزن دلو؛ وهذه لغة.

وقال الراجز:

إن أَبَـــاهَـــا وأَبَـــا أَبَـــاهَـــا

قَـــدْ بَلَغَـــا فِي المجْـــدِ غَـــايَتَـــاهَا[١]

واستعمال الحم مقصوراً مشهور على قلته، قالوا للمرأة حماة.

والتزام نقص الثلاثة قليل، ومنه قول الراجز:

بـأَبِهِ اقْـــتَـــدى عَـــدِيٌّ فـى الكَـرَمْ

ومَـنْ يُشَـــابِـهْ أبَهُ فـــمَـــا ظَلَـمْ[٢]

وعلى هذه اللغة قيل فى التثنية: أبان، قال الشاعر:

بمـا عُـنيـتَ بـه مـن سُـــــودَد ونَـدَى

يحـــيـى أَبَاكَ رَهِـينَىْ مـــيـــتـــة وبـلى

ومثله:

ولسـتَ وإنْ أعَـــيـــا أَبَاكَ مَـــجـــادةً

إذا لـم تَرُمْ مـــا أسْـلَفـــاه بمـاجـــد

(١) البيت من الرجز وهو لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٦٨) وشرح الأشموني (١/ ٢٩)، وهمع الهوامع (١/ ٣٩).

الإعراب: إن: حرف توكيد ونصب، أباها: اسم إن منصـوب بالألف، والها: مضاف إليه، وأبا: الواو عاطفة، أبا: مـعطوف على «أبا» أباها: مضاف إليه مجـرور بالكسرة المقدرة على الألف، والها: ضمير مبنى فى محل جر بالإضافة، وجملة «بلغا» فى محل رفع خبر «إن».

الشاهد: حيث ألزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة.

(٢) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، والدرر (١/ ١٠٦)، وشرح التصريح (١/ ٦٤)، والمقاصد النحوية (١/ ١٢٩).

والشـاهد فيـه قوله: «بأبه» و«يشـابه أبه» حيـث أعرب الشـاعر هاتين الكلمـتين بالحركـات الظاهرة، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة، ونـصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهمـا مضافتان إلى ضمير الغائب، وذلك على لغة من لغات العرب، والأشهر الجر بالياء والنصب بالألف. (المعجم المفصل ٣/ ١٢٥٠).

ولما جرى ذكر يدوم أشير إلى ما سمع فيهما من القصر كقول الراجز:

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا

إلا ذِراعَ العَنْسِ أو كفَّ اليَدَا[١]

وكقول الشاعر:

كأطُوم فقدت بُرْغُزها

أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منه عَدَما

غَفَلَتْ ثم أَتَتْ تطلُبه

فإذا هي بعظام ودما[٢]

ومثل تضعيف الدم قول الشاعر:

أهانَ دَمَّك فرْغًا بعد عزته

يا عَمْرُو بغْيُك إصراراً على الحَسَد

فقد شُفِيتَ شفاءً لا انقضاءَ له

وسَعْدُ مُرْدِيك موفورٌ على الأبد[٣]

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧).
الإعراب: يا: حرف تنبيه، رب: حرف جر شبيه بالزائد؛ سار: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على الابتداء، بات: فعل ماض تام مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر. ما: نافية، توسدا: فعل ماض والفاعل ضمير مستتر، والألف للإطلاق، إلا: حرف استثناء وحصر، ذراع: مفعول به منصوب، الغبس: مضاف إليه، وجملة «بات» في محل رفع صفة لـ«سار» على المحل.

(٢) البيتان من الرمل وهما بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والأشباه والنظائر (٥/ ٩٧)، وتخليص الشواهد (ص ٧٧).
ويروى: «فقدته فأتت...».
وفي البيت شاهدان: أولهما تسكين ياء «هي» ضرورة، وثانيهما قوله: «ودما» حيث استشهد به السيوطي على أن «دم» اسم مقصور. (المعجم المفصل ٢/ ٨٢٤).

(٣) البيتان من البسيط وهما بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٩٥)، والدرر (١/ ١١٢)، وهمع الهوامع (١/ ٤٠).
الشاهد فيه قوله: «دمك» حيث شدد الميم، وهذا لغة في «دم» المحذوف اللام.

وقال آخر:

والدمُّ يَجْـرى بينهم كـالجَـدْول

ص: وقد تثلثُ فاءُ فم منقوصًا أو مقصوراً، أو يضعّف مفتوح الفاء أو مضمومها، أو تَتْبعُ فاؤه حرف إعرابه فى الحركة كما فُعل بفاء مَرْء وعينى امرئ، وابْنم، ونحوها فوك وأخواته على الأصح، وربما قيل «فا» دون إضافة صريحة نصبا، ولا يختص بالضرورة نحو:

يُصْبحُ ظَمْآنَ وفى البَحْرِ فَمُهْ(١)

خلافًا لأبى على:

ش: فى الفم تسع لغات: فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص، وفتحها وضمها مع تشديد الميم، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر، وأنشد الفراء:

يا حَبَّذا عَيْنا سُلَيْمى الفَمَا(٢)

---

(١) هذا عجز بيت من الرجز وصدره:

كالحوت لا يُرْويه شيءٌ يلقَمُهْ

وهو للعجاج فى ديوانه (ص ١٥٩).

الإعراب: كالحوت: الكاف: بمعنى مثل فى محل رفع خبر، والمبتدأ محذوف تقديره (هو)، الحوت: مضاف إليه، لا: حرف نفى، يرويه: فعل مضارع، والهاء: ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به، شىء: فاعل مرفوع بالضمة، يلقمه: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» وجملة «لا يرويه» فى محل نصب حال لـ«للحوت» وجملة «يلقمه» فى محل رفع صفة لـ«شىء» يصبح: فعل مضارع، ظمآن: خبر، وفى: الواو حالية، فى البحر: جار ومجرور، فمه: مبتدأ مؤخر، والهاء: ضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال وكذلك جملة «يصبح ظمآن» فى محل نصب حال.

الشاهد: «فمه» حيث يجوز أن يقال «فمى» و«فمه» و«فم زيد» فى جميع حالات الإضافة.

(٢) الرجز بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٢)، والخصائص (١/ ١٧٠)، والدرر (١/ ١٠٩).

والشاهد فيه: قصر «الفم» على لغة، وقيل: أراد الفمين بمعنى الشفتين، وقيل: هو منصوب بفعل محذوف، وكأنه قال: وأحب أو أمدح الفما. (المعجم المفصل ٣/ ١٢٥٦).

وحكى ابن الأعرابى فى تثنيته فموان وفميان، وهذا يدل على أن الفرزدق[١] ليس مضطراً فى قوله:

هما نَفَثا فى فِيَّ مِن فَمَوَيْهِمَا[٢]

بل هو مختار؛ لأنه قد ثبت القصر فى الإفراد، وثبت بنقل ابن الأعرابى، رحمه الله، أن العرب قالت فى تثنيته: فموان وفميان، وأطلق القول، فعلم أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر.

وحكى اللحيانى أنه يقال: فمّ وأفمام، فعلم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع عل وفقها، فليس بمصيب من زعم أنّ التشديد لم يستعمل فى غير ضرورة، بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد: إحداها (فَ مَ ى)، والثانية (ف و م)، والثالثة (ف م م)، ومادة الرابعة من (ف و ه)، وكلها أصول متوافقة فى المعنى، لا أن أصلها فَوه كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك مدَّعًى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه فى غير ضرورة، مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة.

---

(١) همام بن غالب بن صعصعة التميمى الدارمى، أبو فراس الشهير بالفرزدق (. . . - ١١٠هـ/ ٧٢٨م) الشاعر المعروف وكان يقال: لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. من الطبقة الأولى كان لا ينشد بين يدى الخلفاء والأمراء إلا قاعداً. شعره ونقائضه مع جرير معروفة. (الأعلام ٨/ ٩٣).

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٢١٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٠)، وعجزه:

على النابح العاوى أشد رجام

اللغة: النابح: يقصد به نبيح الكلاب، العاوى: الذى لوى خطمه ثم صوت.

الإعراب: هما: ضمير مبنى فى محل رفع مبتدأ، نفثا: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، فى فيّ: جار ومجرور متعلق بـ«نفثا» وياء المتكلم ضمير متصل مضاف إليه، من فمويهما: جار ومجرور، وهما: مضاف إليه، على النابح: جار ومجرور متعلق بـ«نفثا»، العاوى: صفة لـ«النابح»، أشد: مفعول به، رجام: مضاف إليه، وجملة «نفثا» فى محل رفع خبر لـ«هما».

الشاهد: «فمويهما» حيث جمع بين البدل والمبدل منه.

واللغة التاسعة النقص وإتباع الميم فى الحركة الإعرابية وغيرها.

ولما أشير إلى هذه اللغة بُيِّنَ ما وافق الفَم فيها فقيل: كما فعل بفاء مرء وعينى امرئ وابنم، ففى مرء لغتان: إحداهما فتح الميم مطلقًا، وهى لغة القرآن، والثانية اتِّباعها الهمزة فى حركات الإعراب.

وفى امرئ وابنم أيضًا لغتان: إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقًا، والثانية إتباعهما الهمزة والميم فى حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين.

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبى على، وهو مذهب قوى من جهة القياس؛ لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه، وإذا كان التقدير مرعيًا فى المقصور نحو: جاء الفتى، وفى المحكى كقولك: من زيدًا؟ لقائل: رأيت زيدًا، وفى المتبع كقراءة بعضهم: «الحمد لله»، وكقولهم: واغلام زيداه، مع ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه.

ولهذا القول أيضًا مرجح آخر: وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك: أبو جاد هواز، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك.

وهذا الرد أيضًا وارد على ادِّعاء أن الإعراب فى الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات، أو الحركات دون الحروف؛ لأن ذلك كله غير متوقف على عامل فى المثال المذكور وما أشبهه، وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير إليه، ومثل هذا قول الشاعر:

وداهـيـــــــــــةٍ مـن دواهـى المَنُـو
نِ يَرْهَبُـهـا الناسُ لا فَـا لـهـا[1]

فأقحم اللام ونون الإضافة، وكقولهم لا أبا لك.

وزعم الفارسى[2] أن قوله:

يُصبحُ ظَمْآنَ وفى البَحْرِ فَمُهْ[3]

من الضرورات، بناء على أن الميم حقها ألاتثبت فى غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز فى النثر والنظم، وفى الحديث الصحيح: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»[4].

ومثال قولهم: «فا» دون إضافة صريحة قول الراجز:

خالط من سلْمَى خَيَاشِيم وَفَا[5]

أراد خياشيمها وفاها، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت، وأبقى المضاف على الحال التى كان عليها.

---

(١) البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين الطائى فى خزانة الأدب (٢/ ١١٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٣).

الشاهد فيه قوله: «لا فالها» حيث اضطر الشاعر إلى استعمال «فا» فى غير الإضافة، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، ويكون «فا» مضافًا إلى ضمير الداهية، وتكون اللام مقحمة، ويكون مثل قولهم: «لا أبالك» والخبر محذوف، والتقدير: فيما يعمله الناس أو نحو ذلك: (المعجم المفصل ٦٣٩).

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الأصل، أبو على (٢٨٨هـ/ ٩٠٠م - ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م) أحد أئمة العربية، ولد فى فا من أعمال فارس، وانتقل إلى بغداد، ثم حلب، فأقام عند سيف الدولة الحمدانى، ثم عاد إلى فارس، فبغداد حتى توفى.

من كتبه الكثيرة: «التذكرة»، و«العوامل»، و«المسائل والشيرازيات»، و«الإيضاح». (الأعلام ٢/ ٧٩).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) صحيح. أخرجه البخارى فى صحيحه (٢/ ٦٧٣)، ح(١٨٠٥).

(٥) البيت من الرجز وهو للعجاج فى ديوانه (٣/ ٣٣٥).

اللغة: الخيشوم: هو أقصى الأنف.

=

ص: وتنوب النون عن الضـمة فى فعل اتصل به ألفُ اثـنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالبًا، مفتوحةً بعد أختيها، وليست دليل الإعراب خلافًا للأخفش.

ش: قد علم بما تقدم أىٌّ فِـعْلٍ هو المعرب، فلم يحتج هنا إلى تقييـد بمضارعة بل أطلق القول لأمن اللبس، ويتناول قـولنا: «ألف اثنين أو واو جمع» كونهما ضـميرين نحو: أنتما تذهبان، وأنتم تذهبون، وكونهما علامتى تثنية الفاعل وجمعه كقوله ﷺ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»[1]، فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعـرابية وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تفعلين، وقد كان ينبغى أن يستغـنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون، كما اسـتغنى بتقديره قـبل ياء المتكلم فى نحو: غلامى، لكن سـهل الاستغناء بالتقدير فى نحو: غلامى، كونُ الاسم أصيلَ الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قـوى، بخلاف الفعل، فـإن أصله البناء فلم يستـغن فيه مـتصلاً بهـذه الحروف بتقدير الإعـراب لئلاً يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل، كمـا راجعه مع نون الإناث، بل جيء بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قـائمة بثبوتها مقام الضمة، وبسـقوطها مقام الفتحة والسكون، حملاً للنصب على الجزم فى الفعل؛ لأن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم، وقد حملوا النصب على الجـر فى المثنى وجمعى التصحـيح نحو: مررت بالزيدين والهندات، ورأيت الزيديـن والهندات، فحـمل أيضًا النصب على الجـزم فى نحو: لم يذهبا ولن يذهبا، ولم يذهبوا ولن يذهبوا، ولم تذهبى ولن تذهبى.

وأشيـر بكسرة هذه النون بعـد الألف غالبًا إلى فـتح بعض العرب إياها كـقراءة بعض القراء: «أتعداننى أن أخْرَجَ».

= الإعراب: خـالط: فعل مـاض، والفاعل ضـميـر مسـتتر، مـن سلمى: جار ومـجرور، خياشيم: مفعول به، وفا: الواو عاطفة، فا: معطوف على خياشيم.

الشاهد: «خـياشيم وفـا» حيث الأصل «فاها» حـيث حذف المضاف إليـه وأبقى المضاف على حاله.

(١) صحيح أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٢٠٣)، ح(٥٣٠).

وزعم الأخفش أن هـــذه النون دليل إعراب مـقـدر قبل الثـلاثة الأحرف، وهو قول ضـعـيـف؛ لأن الإعـراب مجـتلب للدلالة على مـا يحـدث بالعـامل، والنون وافيـــة بذلك، فادعـاء إعـراب غيـرهـا مدلول عليـه مردود، لعـدم الحاجـة إليه، والدلالة عليه.

ص: **وتحذف جـزمًا ونصبًـا، ولنون التوكيـد، وقد تحذف لنـون الوقاية، أو تدغم فيها، وندر حذفها مفردة فى الرفع نظمًا ونثرًا.**

ش: قد تقـدم الكلام على حذف النون جزمًـا ونصبًا، وعلى حذفـها لأجل نون التـوكيـد، عند الكلام على المؤكد بهـا متـى يكون مبنيًـا ومتى يكون مـعربًا، وأمـا اجتماعها مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: الفك نحو: ﴿أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧].

والثانى: الإدغام نحو: «أتعدانى» وهى قراءة هشام عن ابن عامر.

والثالث: الحذف نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧]، قرأ بها نافع، وقرأ غيره: «تشاقُّونَ» وقـرأ ابن عامر: «أفغير الله تأمرونني»، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون بالإدغام.

وفى المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية وأن البـاقيـة نون الرفع، ومذهب سـيبـويه والأخـفش عكس ذلك، وهو الصحـيح لوجوه:

أحدها: أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقـاية المتصلة بفعل محض غـير مرفوع بالنـون، وحذف ما عهـد حذفه أولي من حذف ما لم يعهد حذفه.

وأيضًا: فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفًا فى الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فى قـراءة للسـوسى، وفى الاسم كـقـراءة بعض السلف: ﴿وَرُسْلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾

[الزخرف: ٨٠]، بسكون اللام و﴿وبعُولَتُهنَّ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء[١]، فحذف النون النائبة عنها تخفيفًا أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل.

وأيضًا: فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذفُ ما يؤمَن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

وأيضًا: لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

ومثال حذفها مفردة فى الرفع نظمًا قول الراجز:

أَبِيتُ أَسْرِى وتَبِيتِى تَدلُكِى
وَجَهكِ بِالعَنْبَر والمِسْكِ الذكى[٢]

وقال أبو طالب:

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صنعتم
سَيَحتَلِبُوها لاقِحًا غير باهل

---

(١) «وبُعُولَتُهُنَّ» اتفق الجمهور على ضم التاء، وأسكنها بعض الشذّاذ وجهها أنه حذف الإعراب، لأنه شبَّهه بالمتصل، نحو عضد وعَجُز.

(٢) البيت من الرجز وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٨٢)، وهمع الهوامع (١/ ٥١).

الإعراب: أبيت: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، أسرى: فعل مضارع، والفاعل تقديره «أنا» والجملة فى محل نصب خبر أبيت، وتبيتى: الواو عاطفة، تبيتى: فعل مضارع ناقص، والياء فى محل رفع اسمها، تدلكى: جملة فعلية فى محل نصب خبر «تبيتى»، وجهك: مفعول به، والكاف: مضاف إليه: بالعنبر: جار ومجرور متعلق بـ«تدلكى» والمسك: الواو عاطفة، المسك: معطوف على «العنبر»، الذكى: صفة «المسك»، وجملة «تبيتى» معطوفة على جملة «أبيت».

الشاهد: «تبيتى» حيث حذفت النون من الفعل «تبيتى» وهو من الأفعال الخمسة لاتصاله بياء المخاطبة وذلك يعد شذوذًا.

ومن حذفها فى الرفع نثرًا قراءة أبى عمرو من بعض طُرقه: «قالوا ساحران تظاهرا»، بتشديد الظاء، وقول النبى ﷺ : «**والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا**»(١).

ص: **وما جيءَ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعًا، أو نقلاً، أو تخلّصا من سكونين فهو بناء، وأنواعه: ضم وفتح وكسر ووقف.**

ش: شبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض، والوارد منه بسكون كمن وقُم ولمْ، وبفتحة كأين وذهبَ وسوف، وبكسرة كأمس وجيرِ، وبضمة كنحنُ ومنذُ، وبنائب عن ضمة كيا زيدون ويا زيدان، وبنائب عن فتحة كلا رجلين، وبنائب عن سكون كاخش وافعلا.

ويعم الحكاية نحو: مَنْ زيدٍ؟ لقائل: مررت بزيد، ومنون؟ لقائل: جاء رجالٌ.

ويعم الإتباع ﴿**الحمدِ لِله**﴾، ﴿**لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا**﴾ [البقرة: ٣٤]، والأولى قراءة زيد بن على، والثانية قراءة أبى جعفر المدنى.

والنقل نحو: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ**﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهى قراءة ورش.

والتخلص من سكونين: ﴿**مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ**﴾ [الأنعام: ٣٩] ولكل موضع يبين فيه إن شاء الله تعالى.

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه (١/ ٧٤)، ح(٥٤).

باب إعراب المعتل الآخر

ص: **يظهر الإعراب بالحركة والسكون، أو يقـدر فى حرفه وهو آخر المعرب، فإن كان ألفًا قـدر فيه غيـر الجزم، وإن كا واوًا أو ياء يشبهـانه قدر فيهمـا الرفع، وفى الياء الجر.**

ش: ظهـور الإعراب بالحـركـة كـيجىء زيد، وإن زيدًا لن يـجىء إلى عمـرو، وظهوره بالسكون نحو: لم يفعل.

ولما كـان الألف صـالحًـا لكونـه آخـر اسم وآخــر فعل، ولـم يكن الكلام فى إعراب أحـدهما دون الآخر قـيل: «قدر فيـه غير الجـزم»، أى الرفع والنصب والجر نحـو: تعطـى المنى، ولن تلقى أذى من فـتى، ولا يقـدر فـيـهـا جــزم بل يظهـر بحذفها.

ومشبه الألف من الياءات الخـفيفة بعد كسرة، ومن الواوات الخفيـفة بعد ضمة، ولا تقع الواو الخفيفة بعـد ضمة حرف إعراب فى غير الأفعـال إلا فى الأسماء الستة حال رفعهـا، فلذلك عزى تقدير الرفع للياء والواو، ولم يعز تقدير الجـر من مشبهى الألف إلا للياء.

ص: **وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا فـى الضرورة، فيقدر لأجلها جـزمها، ويظهر لأجلها جر اليـاء ورفعها ورفع الواو، ولا يقدر لأجلها كثيـرًا وفى السعة قليلا نصبها، ورفع الحرف الصحيح وجره، وربما قدر جزم الياء فى السعة.**

ش: الثـلاثة التى ينوب حـذفـها عـن السكون هى الألف واليـاء والواو اللذان يشبـهانه، نحـو من يهـدِ الله يخشـهَ ويرجهُ، فـحذفت للجزم يـاء يهدى، وألف يخشى، وواو يرجـو، ويكتفى بتقـدير طرآن السكون مسبـوقًا بحركـة فى الضرورة كقول الراجز:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
ولاَ تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ[(١)]

وكقول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنْبَاءُ تَنَمْي
بما لاقتْ لَبُونُ بني زِيادِ[(٢)]

وكقول الآخر:

هجوت زبّان ثم جئتَ معتذراً
من هَجْوِ زبانَ لم تهجو ولم تَدَعِ[(٣)]

ويظهر لأجل الضرورة جر الياء، ورفعها، فظهور جرها كقوله:

فيوما يُوَافين الهوى غيرَ ماضِي
وطورا ترى منهن غولا تَغَوَّلُ[(٤)]

---

(١) البيت من الرجز وهو لرؤبة فى ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١)، والدرر (١/ ١٦١)، والمقاصد النحوية (١/ ١٣٦)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢).
الشاهد: «ترضاها» حيث إنها جزمت بـ«لا» الناهية ولم يحذف حرف العلة، وفسر ذلك بأنه: إشباع لحركة الضاد.

(٢) البيت من الوافر وهو لقيس بن زهير فى خزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢).
الإعراب: ألم: الهمزة استفهامية لا محل لها من الإعراب، لم: حرف جزم وقلب، يأتيك: فعل مضارع مجزوم، والياء: إشباع لحركة التاء، والكاف ضمير مبنى، والأنباء: الواو حالية، الأنباء: مبتدأ مرفوع، تنمي: فعل مضارع بما: الباء حرف جر زائد، ما: اسم موصول، لاقت: فعل ماض، والتاء للتأنيث، لبون: فاعل، بنى مضاف إليه زياد: مضاف إليه.
الشاهد: «ألم يأتيك» حيث جزم الفعل.

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٤)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩)، والدرر (١/ ١٦٢).
الشاهد فيه: «لم تهجو» حيث لم يحذف حرف العلة من الفعل المضارع المجزوم اضطراراً.

(٤) البيت من الطويل وهو لجرير فى ديوانه (ص ١٤٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٨)، وشرح الأشمونى (١/ ٤٤).
الشاهد فيه قوله: «ماضى» حيث حرك الياء فى الجر ضرورة. (المعجم المفصل ٧٢١).

وكقول أبى طالب:

كــذبتـم وبيت الله نُبْــزِى مــحــمــدا
ولم تُخْـــتـضَـب سُـمْـــر العــوالـيِ بالدم

وظهور رفع الياء كقول جرير:

وعـــرقُ الفـــرزدق شـــرُّ العُـــرُوق
خـــبــيثُ الثـــرى كَـــأبِيُ الأزْنُد(١)

وظهور رفع الواو كقول رجل من طيء:

إذا قلـتُ علَّ الـقلـبَ يَسْـلُوُ قُـــيِّـــضَتْ
هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْـــرِيه بالـوجـــد(٢)

ويقدر لأجل الضرورة كثيرًا نصب الياء والواو، كقول الراجز:

كَـــأَنَّ أَيْـديهُـنّ فى الـقـــاع الـقَـــرِقْ
أيْدِى جَـــوَارٍ يَتَـــعَـــاطَيْـنَ الوَرِقْ(٣)

(١) البيت من المتقارب وهو لجرير فى ديوانه (ص ٨٤٣)، والدرر (١/ ١٦٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٤).
الشاهد فيه قـوله: «كابى» حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقـوص المضاف وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٧٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ٥٣).
والشاهد فيه قوله: «يسلو» حيث أظهر الضمة على الواو، قال العينى: فدل هذا أن المحذوف، عند دخول الجازم، هو الضمة الظاهرة التى كانت على الواو، وهذا على رأى بعض النحاة.

(٣) البيت من الرجز وهو لرؤبة فى ديوانه (١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٤٧).
اللغة: القرق: بكسر الراء المكان المستوى يقال قاع قرق الورق: الذهب والفضة أو الدراهم.
الإعراب: كـأن: حرف تشبـيه ونصب، أيديهن: اسم «كأن» منصـوب بالفتحـة المقدرة على الياء، و«هن» ضـمير مـبنى مضاف إليه، فـى القاع: جار ومجـرور متعلق بمحـذوف حال، القرق: صفة، أيدى: خبر «كأن»، جوار: مضـاف إليه، يتعاطين: فعل مضارع ونون النسوة ضمير فى محل رفع فاعل، الورق: مفعول به.
الشاهد: «أيديهن» حيث سكنت الياء للضرورة.

وكقول زهير:

ومَنْ يَعصِ أطرافَ الزِّجاج فإنّه
يطيعُ العَوَالِى رُكِّبَتْ كلّ لَهْذَم

وكقول ابنه كعب:

أرجو وآمل أن تدنُو مودَّتُها
ومَا إخَالُ لَدَيْنا منْك تَنْويلُ[١]

ومن ورود ذلك فى السعة قراءة[٢] جعفر بن محمد رضي الله عنه: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، بسكون الياء، وقراءة[٣] غيره: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] بسكون الواو.

---

(١) البيت من البسيط وهو لكعب بن زهير فى ديوانه (ص ٦٢).

اللغة: تدنو: تقرب، تنويل: عطاء.

الإعراب: أرجو: فعل مضارع، وآمل: مثله، أن: مصدرية، تدنو: فعل مضارع، مودتها: مودة فاعل تدنو، ومودة: مضاف، وها: مضاف إليه، وما: نافية، إخال: فعل مضارع، لدينا: لدى ظرف ولدى مضاف ونا مضاف إليه، منك: جار ومجرور، تنويل مبتدأ مؤخر.

الشاهد: «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمة وليس هذا الظاهر مسلمًا، فإن، مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثانى جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه فى إعراب البيت.

(٢) ومن ذلك قراءة جعفر بن محمد: «من أوسطِ مَا تُطعِمون أَهَالِيْكُمْ». (المحتسب لابن جنى ١/ ٣٢٦).

«من أوسَط»، صفة لمفعول محذوف، تقديره: أن تطعموا عشرة مساكين طعامًا أو قوتًا من أوسط أى متوسطًا. «ما تطعمون» أى الذى تطعمون منه أو تطعمونه. (التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ص ١/ ٣٦٢).

(٣) «أو يَعْفُو الذى بيده» بإسكان الواو الحسن وأن يَعْفُوا أقرب بالياء أبو نهيك. (المختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٢).

وتقدير رفع الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، وحكى أبو زيد الأنصارى: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] بسكون اللام.

وحكى أبو عمرو أن لغة بنى تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه.

وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبى عمرو: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقرأ حمزة: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣].

ومثال تقدير جزم الياء فى السعة قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠].

باب إعراب المثنى والمجموع على حده

ص: التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالبًا، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعًا، وياء مفتوح ما قبلها جرًا ونصبًا، تليهما نون مكسورة، وفتحها لغة، وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية.

ش: «جعل الاسم» أولى من جعل الواحد؛ لأن المجعول مثنى يكون واحدًا كرجل ورجلين، ويكون جمعًا كجمال، ويكون اسم جمع كرَكب وركبين.

وليس المراد بالجعل وضع الواضع، فيدخل في الحد نحو: زكا من الموضوع لاثنين، بل الجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه.

وقيد (بالزيادة) لئلا يدخل المصدر المجعول لاثنين خبرًا أو وصفًا نحو: هذان رضا، ومررت برجلين رضا.

وقيد الاسم (بالقابل) تنبيهًا على أن من الأسماء غير قابل للتثنية، كالمثنى والمجموع على حده للزوم الثقل بجمعه وتثنيته، والذى لا نظير له في الآحاد، وأسماء العدد غير مائة وألف.

ولما كان من المثنى ما مفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين، وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محظوظ كالقمرين في الشمس والقمر، نبَّهت على ذلك بقولي (متفقين في اللفظ غالبًا)، وبقولي (وفي المعنى على رأي) على خلاف في المختلفي المعنى كعين ناظرة وعين نابعة، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصح الجواز؛ لأن أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياسًا، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله، إذا لا فرق بين قولنا: رأيت ضاربًا ضربًا وضاربًا ضربة، وبين قولنا: رأيت ضاربين ضربًا وضربة.

وقال بعضهم: اختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز: زيد ضارب وعمرو فحذف خبر عمرو اكتفاء بخبر زيد لتوافقهما معنى، وكذلك جاز أن تقول: جاء الضاربان فى المتوافقين معنًى، وكما لم يجز أن يقال: زيد ضارب وعمرو، فتحذف خبر عمرو إذا خالف خبر زيد معنى وإن وافقه لفظًا، كذلك لا يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضاربان مع مخالفة المعنى.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن حذف الخبر المخالف معنًى لم يجز لأنه حذف بلا عوض فى اللفظ ولا دليل على معناه، وأحد مفردى المثنى معوض عنه علامة التثنية، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة.

الثانى: أن ذكر عمرو فى المثال المذكور يوقع فى محذورين: أحدهما توهم المحذوف مماثلاً للمذكور، والآخر توهم إلغاء ذكر عمرو، والمثنى لا يتوهم فيه إلغاء.

الثالث: أن التخالف فى اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية، فإن لا يمنع منها التخالف فى المعنى مع عدم التخالف فى اللفظ أحق وأولى، وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنبارى، واحتج بقوله ﷺ: **«الأيدى ثلاثة فيد الله تعالى العليا، ويد المعطى التى تليها، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة»**، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿**نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ**﴾ [البقرة: ١٣٣]، ومما يؤيد ذلك قول أبى على القالى: من كلام العرب: خِفَّة الظهر أحد اليسارين، والغُرْبة أحد السِّباءَيْن، واللبن أحد اللحمين، والحِمْيَةُ إحدى الموتتين، وقولهم: القلم أحد السِّنانين، والخال أحد الأبوين، ومن ذلك قول بعض الطائيين:

كم ليثٍ اغـتـر بى ذا أشْـبُـلٍ غَـرِثَت
فكأننى أعظمُ الليثين إقداما

ومثله:

وكـائن سـفكْنا نفسَ نفس عـزيزة
فلم يُقْضَ للنفسينِ من سافِك ثأر

ويمكن أن يكون منه قول الشاعر:

يداك كــــفَتْ إحــــداهمـــا كلّ بـائس

وإحـــداهمـــا كـــفّتْ أذى كلِّ مـــعــتـــد

ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فإن الواو إما عائدة على المعطوف وهذا ممتنع لأنه من الاستدلال بالثانى على الأول كقول الشاعر:

نـــحـــنُ بمَـــا عِـــنْـــدنَـــا وأَنْـــتَ بمـــا

عِـنْدكَ راضٍ والـرأىُ مُـــخْـــتَـلـفُ[1]

وهو ضـعـيف، وإنما الجيد الاستـدلال بالأول على الثانى كـقـوله تعـالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب، ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه لمنع من استعماله هنا تخالف المستدل به والمستدل عليه فى المعنى، وذلك لا يجوز بإجماع، فتعين عود الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكون الصلاة معبرًا بها عن حقيقتين، وهو المطلوب.

ومثال فتح نون المثنى قول حميد بن ثور:

وقَـــعْنَ بـجَـــوفِ الماء ثم تَـصـــوَّبَتْ

بـهـن قَـلَوْلاةُ الـغُـــــدُو ضَــــــرُوب

عَلَـى أَحْـوَذِيَّـين اسـتَـقَلَّتْ عـشــيــةً

فــمـــا هـى إلا لمحَـــةٌ وتـغـــيبُ[2]

(١) البيت من المنسرح وهو لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه (ص ٢٣٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٠٥)، والدرر (٥/ ٣١٤)، والكتاب (١/ ٧٥)، والمقتضب (٣/ ١١٢)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٩).
الشاهد فيه قوله: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر جوازًا لدلالة ما بعده عليه.

(٢) البيتان من الطويل وهما لحميد بن ثور فى ديوانه (ص ٥٥)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٨)، والدرر (١/ ١٣٧)، وشرح المفصل (٤/ ١٤١)، والمقاصد النحوية (١/ ١٧٧).
الشاهد فيه قوله: «أحوذيين» حيث فتحت نون المثنى على لغة بعض العرب وليس الفتح هنا ضرورة لأن الكسر يصح مع الوزن.

أنشـده الفراء بالفـتح، وليس موضع ضـرورة، وحكى أبو على عن أبى عـمرو الشيـباني: هما خليـلان، وقال: ضم نون التـثنية لغة، وسـقوطها للإضـافة كثـير، وللضرورة فى قوله:

هـمــــا خُطَّـتــــا إِمَّـــــا إِســـــارٍ ومنـةٌ
وإِمَّـــــا دَمٌ والقـــــتل بالحــــر أَجْـــــدرُ[1]

وأنشد ثعلب:

لنـا أَعْنُزٌ لُـبْنٌ ثَلاثٌ فَـــبَـــعْـــضُـــهـــا
لأَوْلادِهَـا ثِنْتـــــا ومــــــا بَـيْـنَـنا عَنْـزَ[2]

وقال:

لهــــا مَـــتْـنَـتـــان خَـظَاتَـا كَـــمَـــا
أَكَـبَّ علـى ســـاعِـــديْهِ الـنَّمِـــرْ[3]

---

(١) البيت من الطويل وهو لتأبط شرًا فى ديوانه (ص ٢٨٩) وجواهر الأدب (ص ١٥٤).
الإعراب: إسار: بمعنى الأسـر، منة: الإطلاق،: هما: ضميـر مبنى، خطتا: خبـر مرفوع، إسار: بدل من «خطتا» وحنة: الواو عـاطفة منة: معطوفة على «إسار» وإمـا: الواو عاطفة، ما: حرف تفصيل وتقسيم، دم: معطوف على «إسـار»، والقتل: الواو: حالية، القتل: مبتدأ مرفوع، بالحر: جار ومجرور، أجدر: خبر مرفوع.
الشاهد: «خطتا» حيث حذفت نون المثنى من «خطتا» وذلك للضرورة.
(٢) البيت مـن الطويل وهو بلا نسبـة فى خزانة الأدب (٧/ ٥٨٠)، والخـصائص (٢/ ٤٣٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٨٧)، والممتع فى التصريف (٢/ ٥٢٧).
الشاهد فيه قوله: «ثنتا» يريد: ثنتان، فحذف النون للضرورة الشعرية.
(٣) البيت من المتقارب وهو لامـرئ القيس فى ديوانه (ص ١٦٤)، والأشباه والنظائر (٥/ ٤٦)، وأنباه الرواة (١/ ١٨٠)، والحيوان (١/ ٢٧٣).
الشاهد فيه قـوله: «خظاتا» والقياس: «خظتا» إلا أنه رد الألف التي كانت سـقطت لاجتماع السـاكنين فى الواحد، ولما تحـركت تاء التأنيث لأجل ألف التـثنيـة رجعت الألف المحـذوفة للساكنين، وهذا قول الكسائى، وقال الفراء: أراد «خظاتان» فهو مثنى حذفت نونه للضرورة.

وسقوطها لتقصير صلة كقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا إنْ أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوًى
إذَا خِفْتُمَا فِيهِ عَذُولاً وَوَاشِيَا[١]

وكقوله الآخر:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إن عَمَّيَّ اللَّذا
قَتَلا الملوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالَا[٢]

ولغة بني الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف في كل حال، وبهذه اللغة قرأ[٣] نافع: وابن عامر، والكوفيون إلا حفصا قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، ووافق في ذلك الحارثيين بنو الهجَيْم وبنو العنبر، ومنه قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً
دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ[٤]

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٤)، وهمع الهوامع (١/ ٤٩).
الشاهد فيه قوله: «الصادقا هوى» يريد: «الصادقان هوى» فحذف نون المثنى تقصيرًا من صلة الألف واللام.

(٢) البيت من الكامل وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣٨٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٦)، والمحتسب (١/ ١٨٥).
الشاهد: اللذا: يريد اللذان لاستطالة الموصول بصلته.

(٣) قوله تعالى: ﴿إن هذين﴾: يقرأ بتشديد إنّ، وبالياء في هذين، وهي علامة النصب. ويقرأ «إنّ». بالتشديد وهذان بالألف.
ويقرأ «إن» بالتخفيف، وقيل: هي مخففة من الثقيلة وهو ضعيف أيضًا.
وقيل: هي بمعنى ما واللام بمعنى إلا. (التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ١٤١).

(٤) البيت من الطويل وهو لهوبر الحارثي في لسان العرب (٨/ ١٩٧) (صرع) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٠٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٣)، والدرر (١/ ١١٦).
الشاهد: «بين أذناه»: حيث ألزم المثنى الألف في حالة الجر وهي لغة الحارث بن كعب.

وقال آخر:

وأطـرق إطراقَ الـشُّـجـاع ولـو رأى
مَـسـاغـا لنـاباه الشُّـجـاعُ لصـمَّـمَـا(١)

وأنشد أبو زيد:

طـارُوا عَـلاهن فـشُلْ عـلاهـا
واشـدُد بمَـثْنَى حَـقَب حَـقْـواها(٢)
نـاجـيَـةٌ وناجـيـا أباهـا

ص: وما أُعْرب إعراب المثنى مُخالفًا لمعناه، أو غيرَ صالح للتجريد وعطف مثله عليه فمُلحَقٌ به، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر، ومطلقًا على لغة كنانة.

ش: من المعرب إعراب المثنى وليس بمثنى ما يراد به التكثير كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ**﴾ [الملك: ٤]، بمعنى كرات؛ لأن بعده ﴿**يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ**﴾، أى مزدَجرًا وهو كليل، ولا يكون ازدجار وكلال بكرتين فحسب، بل بكرات، ومنه قولهم: سبحان الله وحنانيه، وقول الراجز:

ومَـهْـمَـهَـيْنِ قَـذَفَـيْن مَـرتينْ

قال الفراء: أراد: ومَهْمه بعد مهمه، وهذا النوع قد يغنى عنه التجريد وعطف مثله عليه، وهو مع ذلك غير مثنى؛ لأنه يدل على أكثر من اثنين، ومثال الاستغناء عنه بتجريده وعطف مثله عليه قول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل وهو للمتلمس فى ديوانه (ص ٣٤)، والحيوان (٤/ ٢٦٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٨٧).
الشاهد فيه قوله: «لنا باه» حيث جاء بالمثنى بالألف فى حالة الجر.

(٢) البيت من الرجز وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (٧/ ١١٣).
اللغة: المثنى: من تثنيت الشىء ثنيًا: ومثنى إذا عطفته، حقواها: مثنى حقو، وهو الخصر وشد مشد الإزار.
الشاهد: «علاهن فشل علاها» حيث لم تقلب ألف «علاها» «علاهن» إلى «عليهن وعليها» ياء وذلك حكاية عن قوم من العرب.

لو عُدَّ قَبْرٌ وقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ
مَيْتًا وأَبْعَدَهُم عَنْ مَنْزِلِ الذَّام[١]

وكقول جرير:

إنا أتيناك نرجو منك نافلةً
من رَمْلِ يَبرين إن الخير مطلوب
تجرى بنا نُجُبٌ أفنى عرائكها
خِمْسٌ وخِمْسٌ وتأويبٌ وتأويب[٢]

وكقول الآخر:

إن النجاةَ إذا ما كنت ذا بَصَر
من جانبِ الغَيِّ إبعادٌ وإبعاد

وقد يغنى فى هذا النوع التكرير عن العطف كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝٢١ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢]، أى: أي دكًا بعد دك وصفًا بعد صف.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعصام بن عبيد الزمانى فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ١١٢٢).

الإعراب: لو: حرف امتناع لامتناع، عد: فعل ماض مبنى للمجهول، قبر: نائب فاعل مرفوع، وقبر: الواو عاطفة قبر: معطوف على «قبر» الأولى، كنت: فعل ماض، والتاء: ضمير مبنى، أكرمهم: خبر كان، بيتًا: تمييز منصوب، وأبعدهم: الواو عاطفة، أبعدهم: معطوف على «أكرمهم»، عن منزل: جار ومجرور، الذام: مضاف إليه.

الشاهد: «قَبرٌ وقَبر» حيث عطف بين المفردين لغرض التكثير وهذا للضرورة.

(٢) البيت من البسيط وهو لجرير فى ديوانه (ص ٣٥٠)، والدرر (١/ ١١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٤٠).

والشاهد فيه قوله: «خمس وخمس وتأيب وتأويب» حيث قصد التكثير بواسطة العطف والتكرير.

ومن المعرب كمثنى وهو فى المعنى جمع قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»(١)، ومنه قول الشاعر:

تُلقَى الإِوزُّون فى أكْنَاف دارتها
تمشِى وبين يَديْها البُرُّ مَنْثُور(٢)

أراد بين أيديها.

ومن المعرب إعراب المثنى ما هو مفرد، ولا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، وهو على ضربين: اسم جنس ككلبتى الحداد، وعلم كالبحرين والدونكين وكنانين، وهى أسماء مواضع، قال الشاعر:

يكادان بين الدَّونَكَيْنِ وألوَةَ
وذاتِ القَتَادِ السُّمْرِ يَنسَلِخَانِ

وقال أخر:

دعتنا بكهف من كنانين دعوة
على عجل والركبُ دهماء لرائح

ومن المعرب إعراب المثنى ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه مخول وحَوال، فتجريدها كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧].

وكقول الشاعر:

أهَدَموا بيتك لا أبا لكا
وزعموا أنَّك لا أخَا لكا
وأنا أمْشِى الدَّألَى حَوَالَكا(٣)

(١) صحيح. أخرجه البخارى فى صحيحه (٢/ ٧٣٢)، ح(١٩٧٣).

(٢) البيت من البسيط وهو لأوس بن حجر فى ديوانه (ص ٤٦)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، وشرح المفصل (٥/ ٥)، والشاهد فيه قوله: «الإوزون» فى جمع الإوزة.

(٣) الرجز للضب فى الحيوان (٦/ ١٢٨)، والدرر (١/ ١١٩)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرر (٢/ ٢١٦).

والشاهد فيه قوله: «حوالكا» حيث جاء مفرداً والمستعمل فيه التثنية.

وتلبسهما بعلم التثنية كقول الراجز:

يا إبِلى مــا ذَامُــه فَــتــأبَيَــه
مــاءٌ رَوَاءٌ ونَصِىٌّ حَــوْلَيْــه[١]

وكقول النبى ﷺ: «اللهم حوالَينا ولا علَينا»[٢]، ونزر هذا الاستعمال فى متمحض الإفراد كقوله:

على جَــرْداءَ يَقْطعُ أَبْهــرَاها
حِــزامُ السَّــرجِ فى خَــيْلٍ سِــراعِ[٣]

الأبهر عرق معروف فثناه مجازًا، وكذا قيل فى قول الشاعر:

تربع وَعْسَ الأَخْــرَمَــيْنِ وأرْبَلَت
له بعــد مــا ضــاقت جــواء المَكَامِن

أراد الأخْرَم، وهو موضع، فثناه مجازًا، وأنشد ابن سيده[٤] فى المحكم:

فــجــعَلْنَ مَــدْفَع عَــاقليْن أيَامنا
وجــعلن أمْــعَــز رَامــتَــيْن شِــمــالا[٥]

(١) الرجز لزفيان السعدى فى ديوانه (ص ١٠٠)، والخصائص (١/ ٣٣٤)، ولسان العرب (٥/ ٣٥٩) (زبر).
والشاهد فيه قوله: «حوليه» حيث جاء لغة فى حول.
(٢) صحيح أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٣١٥)، ح(٨٩١).
(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٢٤).
الشاهد فيه قوله «أبهراها» موقع المفرد، لأنه ليس للدابة سوى أبهر واحد، وهو عرق فى الظهر، ويقال للظهر نفسه الأبهر. (المعجم المفصل ١/ ٥٤٧).
(٤) على بن إسماعيل، المعروف بابن سيدة، أبو الحسن (٣٩٨هـ/ ١٠٠٧م - ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م) إمام فى اللغة وآدابها. ولد بمرسية (شرق الأندلس) وانتقل إلى دانية فتوفى فيها.
اشتغل بنظم الشعر، ثم انقطع للأمير أبى الجيش مجاهد العامرى.
من مصنفاته: «المخصص»، و«المحكم والمحيط الأعظم»، و«الأنبق» فى شرح حماسة أبى تمام. (الأعلام ٤/ ٢٦٣).
(٥) البيت من الكامل وهو لجرير فى ديوانه (ص ٤٩)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص ١٢٧).
الشاهد فيه قوله: «عاقلين» يريد عاقلاً وهو جبل، ورامة وهو موضع، فثناهما مجازًا وقال: «رامتين» وإنما هى واحدة.

وقال: أراد عاقلاً وهو جبل، وأجاز الفـراء أن يكون من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾ [الرحمن: ٤٩].

ومما ينبغي أن يكون ملحقًـا بالمثنى نحو: القمرين فى الشمس والقمـر، فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، بل للتجريد وعطف مباينه عليه، فإن قيل فيه مثنى فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع.

ومن المعرب إعـراب المثنى وليس مثنى فى الاصطلاح لعدم الـصلاحية للتـجريد اثنان واثنتان، والمذروان وهما طرفا الألية وطرفا القـوس وجانبا الرأس، ولا يستعمل مفـردهما، ومثله: جـاء فلان يضرب أصْدرَيْه، إذا جاء فـارغًا، ومن هذا القبـيل قولهم لعمرو ومعاوية ابنى شرحبيل بن عمرو بن الجون: الجَونان.

وقال أعرابى: جَنَّبك الله الأمرَّين وكفـاك شرَّ الأجْوفَيْن، وأذاقك البردَيْن، أراد: الفقـر والعُرْى، والبطن والفـرج، والغنى والعافـية، ومن هذا قـولهم لما هو فى وسط شىء: هو فى ظهْريْه وظهْرانيْـه، ولقيته بين الظهرين والضـهرانَين، أى فى اليومين أو الثلاثة.

وأما كلا وكلتا، فمفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ فى خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولو اعتبر المعنى لقال: «آتتا» وقد جمع الشاعر الاعتبارين فى قوله:

كـلاهـمـا حينَ جـدَّ الجـرىُ بـينهـمـا
قـد أقـلَعـا وكـلا أنـفَـيْـهـمـا رابى[1]

ولكونه مفرد اللـفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد فـى موضع، وإعراب المثنى فى موضع، إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له

---

(١) البـيت من البسـيط وهو للفرزدق فـى أسرار العـربية (ص ٢٨٧)، وتخليص الشـواهد (ص ٦٦)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٩٩)، والدرر (١/ ١٢٢).
الشاهد: مجىء الضمير فى «كلا» و«كلتا» تارة مفردًا حملا على اللفظ وتارة مثنى حملاً على المعنى.

مضافًا إلى ظاهر، ليتخلص من اجتماع إعرابى تثنية فى شيئين كشىء واحد، وجعل الآخر له مضافًا إلى مضمر؛ لأن المحذور فيه مأمون، وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضًا فيقولون: جاء كلا أخوَيك، ومررت بكلى أخويك، ورأيت كِلى أخويك، وهذه اللغة التى رواها الفراء معزوةً إلى كنانة تبين صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل إن «كلا» معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر فى لغة كنانة، كما يمتنع عندهم، وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر، على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للدى وعلى وإلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما، وأيضًا فإنّ تغير ألف كلا حادث عند تغيير عامل، وتغير ألف لدى وإلى وعلى حادث بغير تغير عامل، فتباينا، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر.

وكلتا فى المؤنث ككلا فى المذكر.

ص ولا يُغْنِي العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو فَصْلِ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ.

ش استعمال التثنية بدلاً من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم، فكما لا يرجع التصحيح فى مثال: أعان واستعان إلا فى شذوذ واضطرار كقول الراجز:

كأن بينَ فَكِّها والفَكِّ

فَأرةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فى سُكِّ

أراد بين فكيها، فجاء بالأصل المتروك، إما شذوذًا بحيث لو كان فى غير شعر لم يمتنع، وإما لضرورة إقامة الوزن، ومثله قول الآخر:

كأن بين خلفها والخلف

كشَّة أفعى فى يبيس قُفِّ[1]

---

(١) الرجز بلا نسبة فى أسرار العربية (ص ٤٨).

الشاهد «كأن بين خلفها والخلف» حيث فك التثنية للضرورة الشعرية.

وأما استعمال العطف في موضع الجمع فلا سبيل إليه؛ لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة؛ ولأن الجمع ليس محدوداً فتذكر آحاده معطوفًا بعضها على بعض كما فعل بالمثنى، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثمانيًا وثمانيًا
وَثَمَانِ عَشْرَةَ واثنَتَين وأَرْبَعَا(١)

وكقول الآخر:

وردن اثْنَتَينِ واثنَتْينِ وأربعًا
يبادرنَ تَغْليسًا ثِمَال المَدَاهِنِ

وقد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكثير، وأما الاستغناء به لفصل ظاهر فقولك: مررت بزيد الكريم وزيد البخيل، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مفترقتين لجاز.

وأما الاستغناء به بفصل مقدر فكقول الحجاج، وقد نعى له في يوم واحد محمدٌ أخوه ومحمد ابنه: سبحان الله، محمد ومحمد في يوم، وإياهما قصد الفرزدق بقوله:

إن الرَّزِيَّة لا رَزِيَّة مِثْلُها
فِقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ(٢)

---

(١) البيت من الكامل وهو للأعشى في لسان العرب (١٣/ ٨١) (ثمن)، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٦٢٧).
الشاهد فيه قوله: «وثمان عشرة» حيث كسر نون «ثمانية» المركبة بعد حذف يائها، ويجوز فتح الياء وسكونها (المعجم المفصل ١/ ٤٩٥).

(٢) البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه (ص ١/ ١٦١)، والدرر (٦/ ٧٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٣٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٥).
الشاهد فيه: أن الواو عطفت ماحقة التثنية، وهذا النوع من العطف مختص بالواو.

ص: والجمع جعلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين، كما سبق، بتغير ظاهر أو مقدر وهو التكسير، أو بزيادة فى الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح.

ش: قد تقدم بيان المراد بالجعل وأن المعنى به تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء، فبذلك تخرج أسماء الجموع ونحوها.

ونبه «بالقابل» على أن من الأسماء ما لا يجمع، كما أن منها ما لا يثنى.

وأشير بكون مدلوله فوق اثنين إلى أن أقل الجمع ثلاثة، فإن استعمل لفظ الجمع فى أقل منه فليس جمعًا بل هو مثنى أو مفرد استعير له لفظ الجمع نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، ﴿نَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣].

والباء من قولنا: «بتغيير» متعلقة بدليل ما فوق اثنين؛ فلا تتناول تغيير نحو: مصطفين ومصطفيات، فإن مفرديهما مصطفى ومصطفاة، وقد غيرا إذا جمعا بحذف وقلب، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة، إذا لو قدر انفرادهما ولا حذف ولا قلب لم تجهل الجمعية، ولو قدر العكس لجهلت الجمعية، بخلاف تغيير رجل حين قيل فيه رجال، فإن الجمعية لا تدرك إلا به.

والتغيير الظاهر إما بزيادة كصِنو وصنوان، أو بحذف كتُخَمة وتُخَم، أو بتبديل شكل كأَسَد وأُسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقُضُب، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كغلام وغلمان.

والتغيير المقدر كفُلْك، فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع، فإذا كان واحدًا فهو كقُفل، وإذا كان جمعًا فهو كبُدْن فيقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع، هذا مذهب سيبويه، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا فى تثنيته: فلكان، فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجُنُب ونحوه مما أشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنب، وهذه جُنب، وهؤلاء جُنب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه فى الإفراد والجمع واحد وجدان التثنية وعدمها.

والإشارة بقولنا: «كما سبق»، إلى اتفاق اللفظ المعنى على نحو ما مر فى التثنية، ونظير قولهم فى الشمس والقمر: القمران، قولهم: الخُبيبْون، يريدون خبيبًا وأصحابه، وخُبَيْب لقب عبد الله بن الزبير ﷺ، قال الراجز.

قَدْنى من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِى

يروى بكسر الباء على ما ذكرته، وبفتحها على أن يكون المراد خبيبًا وأخاه مصعبًا.

واحترز بكون الزيادة فى جمع التصحيح مقدرًا انفصالها من زيادة نحو: صنوان، فإنه كزيادة زَيْدين فى سلامة النظم معها، إلا أن زيادة زيْدين مقدرة الانفصال لوجهين:

أحدهما: أن نونه تسقط للإضافة.

والثانى: أنه لو سمى به ونسب إليه لحذفت المدة والنون، وزيادتا صنوان ونحوه بخلاف ذلك.

وقولنا: «لغير تعويض» احتراز من «سنين» ونحوه فإنه جمع تكسير جرى فى الإعراب مجرى التصحيح، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير، كما جبر «يدٌ»، و«دمٌ» حين قيل فيهما: يُدِىّ ودُمِىّ ودماء فزيدت آخره زيادتا جمع التصحيح عوضًا من الجبر الفائت؛ لأنهما يجعلانه شبيهًا بفعول لو كسر عليه.

ولكون هذا النوع مكسرًا فى الحكم غير فاؤه غالبًا فقيل فى سَنَة: سِنون بكسر السين، وقد روى ضمها.

ص: **وإن كان لمذكر فالمَزيدُ فى الرفع واو بعد ضمة، وفى النصب والجر ياءٌ بعد كسرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكَسَر ضرورةً، وتسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير صلة، وربما سقطت اختيارًا قبل لام ساكنة غالبًا.**

ش: «إن كان لمذكر»، أى إن كان جمع التصحيح لمذكر، فالمزيد الذى يلحق آخره دلالة على جمعيته فى الرفع واو بعد ضمة نحو: جاء الزيدون، وفى الجر والنصب ياء بعد كسرة نحو: مررت بالزيدين، ورأيت الزيدين، ولا يخرج عن ذلك جمع

المقصور نحو: ﴿وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]؛ لأن قبل الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين فى الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، كتقدير الضمة والكسرة الإعرابيتين فى قولك: أسْنى الحُلَى العلم.

وقولى: (وتليهما)، أى تلى الياء والواو المذكورتين نون مفتوحة كان السكون أحق بها؛ لأنها بمنزلة التنوين، وكونها مسبوقة بالإعراب، فحركت لالتقاء الساكنين، فكان الفتح أولى لأنه أخف من الضم والكسر؛ ولأن توالى الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو، وأمر ذلك فى الفتح مأمون فتعين.

ومثال كسرها ضرورة قول الشاعر:

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليس مِنَّا
بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِين

عَرَفْنَا جعفراً وَبَنى عبيد
وأنكرْنا زَعَانفَ آخرينِ

وسقوطها للإضافة كثير كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، وللضرورة كقول الشاعر:

ولسنا إذا تأبون سلما بمذعنى
لكم غير أنّا إنْ نُسَالَم نُسَالم

وسقوطها لتقصير صلة كقوله:

قتلنا ناجِيًا بقَتيلِ عَمْرو
وَخَيْرُ الطَّالبى التِّرَةَ الغَشُومُ(١)

---

(١) البيت من الوافر وهو للوليد بن عقبة فى حماسة البحترى (ص ٣٠)، ولسان العرب (١٢/ ١٤٧)، والمحتسب (٢/ ١٨٠).

الشاهد فيه قوله: «الطالبى الترة» والقياس: «الطالبين الترة» فحذف النون لغير الإضافة للضرورة. (المعجم المفصل (٢/ ٨٧٨).

كذا رواه ابـن جنى بنصب الترة، ومـثله قراءة الحـسن وبعض رواة أبى عـمرو: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] بالنصب، كقول الشاعر:

الحـافظو عـورةَ العـشيـرةِ لا
يأتيـهـمُ من ورائهم نَطِفُ

وكقول الآخر:

وإنّ الذى حـانَتْ بفَلْجٍ دمـاؤُهُم
هُمُ القَـوْمُ كلُّ القَـوْمِ يا أمَّ خَـالد

وسقوطهـا اختياراً قبل لام ساكنة كـقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ [التوبة: ٢]، بالنصب، حكاها أبـو زيد: وحكى ابن جنى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الأَلِيمِ﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب أيضًـا، وهذا شبيـه بقولهم فى بنى الـعنبر وأنشد ابن جنى:

وَمَـسَـامِـيحُ بِمَـا ضُنَّ بـه
حَـابِسُـو الأَنْفُسَ عَنْ سُـوءِ الطَّمَعْ[1]

كذا رواه بفـتح سين الأنفس، وحكى ابن جنى أيضًـا عن الأعمش: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهذا فى غاية من الشـذوذ بخلاف الذى قبله، فلهذا قلت: قـبل لام ساكنة غالـبًا، ومثل (بضـارى به من أحد) لا يليق بالاختـيار بالاضطرار، نحو: بمذعنى لكم.

ص: وليس الإعرابُ انقلاب الألف والواو ياء، ولا مُقَدَّرًا فى الثلاثة، ولا مَدلولاً بهـا عليه مـقـدراً فى مَتْلُوِّها، ولا النـونُ عوضًـا من حركـة الواحـد ولا من تنوينه ولا منهما، ولا تنوينين فـصاعداً خلافًا لزاعمى ذلك، بل الأحـرف الثَلاثة إعرابٌ، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد.

---

(١) البـيت من الرمل وهو لسـويد بن أبـى كاهل فـى شرح اخـتـيـارات المفـضل (ص ٨٨٨)، والمحتسب (٢/ ٨٠).

والشاهد: «حابسو الأنفس» حيث نصب «الأنفس» بـ«حـابسو» مع حذف نون «حابسو» على نية إثباتها لأنها لا تعاقب «أل».

ش: زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابًا لحدوثه عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور، وهو مردود بوجوه:

أحدهما: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له الياء، وهي به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهي به لائقة لمجانسة الضمة، وهي أصل الألف في المثنى فأبدلت ألفًا، كما قيل في: يَوْجل ياجل، وفي يَوْتعد ياتعد، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع.

الثاني من وجوه الرد: أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أن الرفع وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك، فوجب اطراحه.

الرابع: أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو في نحو: عندي اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء في نحو: نعم الزيدان أنتما الزيدان، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما، وكما تقدر ضمة (حيثُ) مرفوعًا بعد تسمية امرأة به، غير ضمته قبل التسمية به، وضمة يضربون غير ضمة يضرب، وفتحة يا هندَ بنة عاصم، غير فتحة يا هندا، وكسرة قمت أمس غير كسرة قمت بالأمسِ، وكما تقدر ضمة فلك في الجمع غير ضمته في الإفراد، وياء (بخاتي) مسمى به غير يائه منسوبًا إليه، ولهذا صرف في النسب، وأمثال ذلك كثيرة.

وأما كون الإعراب مقدرًا في الثلاثة فمردود أيضًا، إذ لازمهُ ظهورُ الفتحة في نحو: رأيت بنيك؛ لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما في جواريك من زيادة الثقل، ولما انتفى اللازم، وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة.

وأما القول الثالث: وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل طروٍّ التثنيــة والجمع، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه، فــهو قول الأخفش والمبرد، وهو مردود أيضًا من ثلاثة أوجه.

أحدهـما: أن الحروف المتجـددة للتثنية والجـمع مكملة للاسم، إذ هى مزيدة فى آخره لمعنى لا يفهم بـدونها، كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكمـا لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخرًا.

الثـانى: أن الإعراب لو كـان مقدرًا فيـما قبلها لم يحـتج إلى تغييرها، كـما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وفى ألف المقصور.

الثـالث: أن الإعراب إنمـا جىء به للدلالة على ما يحـدث بالعامـل، والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها، وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحروف الثلاثة هى الإعراب.

وأمـا النون فليست عـوضًا من حـركـة الواحد؛ لأن الحـروف الثلاث نائبـة عن الحركات قائمـة مقامها فى بيان مـقتضى العامل، فلا حاجة إلى الـتعويض، وليست عوضًا من تنوينه لثبوتها فيـما لا تنوينين فى واحده نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وإذا لم تكن عوضًـا من أحدهما فأن لا تكون عوضًـا منهما أو من تنوينات فـصاعدًا أحق وأولى.

وأشير بالعوض من تنوين فصاعـدًا إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد، وضعف هذا القول غير خاف، عفا الله عن قائله وعنا.

وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا، إذ لا مقول بعد ما تقدم غيره، مع سلامته من موجبات رد ما قـبله، وهو كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد، ورفع توهم الإضافة بيِّن، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تعلم إضافة من عدمهـا فى نحو: رأيت بنى كرماء، وعجـبت من ناصرى باغين، ورفع توهم الإفراد

أيضًا بيِّن فى مواضع منها: تثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات نحو: هذان والخوزلان فى تثنية بعض العرب الخوزلى، ومنها جمع المنقوص فى حال الجر نحو: مررت بالمهتدين، وانتسبت إلى أبين كرام، فلولا النون فى هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره.

ص: **وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيدُ ألف وتاء.**

ش: تصحيح المؤنث على ضربين: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد: جمع ما فيه تاء تأنيث علمًا كعمرة وحمزة، أو اسم جنس كنعجة وضَخمة.

وجمع ذى ألف التأنيث وليس فعلى فعْلان كسكرى، أو فعلاء أفعل كحمراء.

وجمع ما لا علامة فيه من أعلام المؤنث كزينب.

ونحو: دريهمات من المصغرات.

وأيام معدودات من صفات المذكورات.

وغير المطرد ما سوى ذلك كجُرَذات، وثيِّبات، وَشمالات، وحَمَّامات، وحمَامات، وحُسامات.

وإلى نحو: دريهمات وما بعده أشير (بمحمول عليه)؛ لأنها مصححة المؤنث وآحادها مذكرة.

ص: **وتصحيح المذكر مشروط بالخلوِّ من تاء التأنيث المغايرة لما فى نحو: عدَة وثُبة علمين، ومن إعَراب بحرفين، ومن تركيب إسناد أو مَزجٍ، وبكونه لمن يعقل، أَو مشبَّه به علمًا أو مُصَغَرًا أَوَ صفة تقبَل تاء التـأنيث إن قُصِد معناه، خلافًا للكوفيين فى الأول والآخر.**

ش: المراد بالذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ؛ لأن تذكير اللفظ ليس شرطًا فى صحة هذا الجمع، بل الشرط خلوه من تاء التأنيث، ولذلك لو سمى رجل بزينب أو سُعدى أو أسماء لجاز بإجماع أن يقال فيه: زينبون وسُعْدَوْن وأسماءون، بخلاف المؤنث بالتاء المقيدة فإنه لا يجمع، علمًا كان كطلحة، أو غير علم كهُمزَة.

ولأجل الحاجـة فى النوعين إلى الخلو من تاء التـأنيث قدم على سـائر الشروط، وعبر بتـاء التأنيث دون هائه ليدخل فى ذلك أخت ومسلمـات علمى رجلين، فإنه لا يجمع بهذا الجمع، كما لا يجمع نحو: طلحة وهُمَزة.

وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع (بمغايرة مـا فى عدة وثبة علمين) تنبيهًا على ما صـار علمًا من الثـلاثى المعـوّض من لامه أو فـائه هاء التأنـيث، فإنه يجـمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، ما لم يكسر قـبل العلمية كشفة فيلزم تكسـيره أو يعتل ثانيه كسية فـيلزم جمعه بالألف والتاء، فيـقال فيمن اسمه عدة وثبـة: جاء عدون وثبون، ورأيت عـدين وثبين، ذكـر ذلك ابن السـراج فى الأصـول، وهو مأخـوذ من كـلام سيبويه، وأجاز سيبويه أيضًا أن يقال فى (ربت) مخففًا علما: رُبُون وربات.

وأشرت بقـولى: «ومن إعراب بحرفـين»، إلى ما جعل علمـًا من نحو: زيدْين وزيدِين، واثنين وعشرين، وبقولى: «من تركـيب إسناد أو مزج» إلى نحو: تأبط شرًا وسيبويه، فإن هذه الأنواع لا تثنى ولا تجمع، فـإن احتيج إلى تثنية شيء منها أضيف إليه ذوا، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه ذوو، وبعض النحويين يعامل المزوج فى التثنيـة والجمع على حدها معـاملته فى النسب، فيـحذف العجز ويولى آخـر الصدر العلامة فيقول: جاءنى السيبان، ومررت بالسيبين.

ومن شروط هذا الجـمع كون المسمى ممن يعـقل أو شبيه به، فـلا يقال فى لاحق اسم فرس لاحقون، ولا فى سابقٍ صفة له سابقون، ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قـوم؛ لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع، والعِلْم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل، وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيـما سمع، كقوله تعالى، وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فـيما سمع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨]، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسمًا من أسمائه، إذا لا يُثَنى عليه ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسـه فى كتابه العزيز أو على لسان نبيه ﷺ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع، فإذا لم يدع إلى تنكب لفظ العقل داع فهو أولى من العلم؛ لأنه أدل على المقصود.

والإشارة بقولنا: «أو شبيه به» إلى نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]؛ لأن المراد به ما لا يعقل، إلا أنه بنسبة السجود إليه أشبه ما يعقل فعومل معاملته فى الجمع، والإضمار مطرد فيما جرى هذا المجرى مما لا يعقل، ومنه قول الشاعر يصف قوسًا ونبلاً.

فحالفَنى دُونَ الأخلاّء نبعة
تَرنٌّ إذا ما حُرِّكَتْ وتُزَمْجر

لها فتيةٌ مَاضُونَ حيث رَمت بهم
شَرَابهُم قانٍ من الدمِ أحمر

ومن المشبه بما يعقل الدواهى والعجائب والأسماء المستعظمة نحو: أصابهم الأَمَرُّون والفتكرون والبرحون، وعمل بهم العملِّين، أى الأعمال العجيبة التى كأنها تعلن غاية ما أريد منها فتوهمها منقادة، قالوا للمطر الذى يعظم شأنه ويعم نفعه: وابلون، قال الشاعر:

وأصبحَتِ المذاهبُ قد أذاعَتْ
بِهَا الإِعصارُ بعد الْوابلينا

وقال أبو صخر الهذلى:

تُلاعبُ الريحُ بالعَصْرَيْنِ قَسْطَلَه
والوابلون وتَهْتَانُ التَّجاوِيد[1]

وقد يدعو إلى هذا الجمع تنزيل الشىء منزلة ما يعقل فى الأنس به والحنو عليه كقول الراجز:

قد رَوِيَتْ إلاَّ دُهَيْدهينا
قُلَيِّصَات وأُبَيْكِرِينا

(١) البيت من البسيط وهو لأبى صخر الهذلى فى تخليص الشواهد (ص ٦٨)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٢٥).
الشاهد فيه: جمع «وابل» على «وابلون» شذوذًا وهو المطر الغزير.

ومن شروط هذا الجمع كـون الاسم علمًا كزيد، أو صفة قـابلة لتاء التأنيث عند قصده كمسلم، فإن لم تقبلها لم يلق بهـا هذا الجمع كأحمر وسكران في لغة غير بني أسد، وكصبور وقتيل، ويقوم مقام الوصفـية التصغير، كقولك: غليْم وغليمون؛ لأن التصغير وصف في المعنى.

ولم يشتـرط الكوفيـون الخلو من تاء التأنيث ولا قـبولهـا عند قصد مـعناه، بل أجازوا أن يقال في هبيرة الهبيرون، وفي أحمر: أحمرون، وإلى ذلك الإشارة بقولنا: «خلافًا للكوفيين في الأول والآخر»، والبصريون لا يجيزون شيئًا من ذلك، فإن سمع منه شيء عدوه نادرًا ولم يقـيسوا عليـه، ومن النادر قول العرب: عَـلانون في جمع علانيـة، قالهـا الفراء، وهو الرجل المشـهور، ومـثله في الندور قولهم: رجـل رَبْعة وربعون، في جمع ربعة وهو المعتدل القامة، ومن النادر أيضًا قول الشاعر:

فَــمَـا وَجَــدَتْ نِسَــاءُ بَنِي نِزَارٍ
حَــلائَلَ أَسْــوَدِينَ وأَحْــمَـرِينَا

وأسود وأحمـر من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث؛ لأن مـؤنثها ليس على بناء مذكرها.

ص: وكونُ العـقل لبعض مـثَنَّى أو مجمـوع كافٍ، وكذا التـذكيـر مع اتحاد المادة وشذ ضِبُعَان في ضَبُعٍ وضِبْعان.

ش: أي إذا قصـدت تثنية أو جمعًـا فيما لم يعـمه العقل غلب ذو العـقل وجُعِل ثبوته له مغنيًا عن ثبوته لما زاد عليه، فتقول في رجل سابق وفرسين سابقين: سابقون، وكذا يفعل إذا قُصِـدت تثنية أو جمع فيما لـم يعمه التذكير مع اتحاد المـادة، فيقال في امرئ وامرأة، ومسلم ومسلمة، وأحمر وحمراء، وسكران وسكرى، وابن وابنة، وأخ وأخت، وفتى وفتاة: مسلمان، وأحمران، وسكرانان، وابنان وأخوان، وفتيان.

ولا يقـال في رجل وامرأة: رجـلان، ولا في ثور وبقرة: ثوران، ولا في غـلام وجارية: غلامان، إلا في لغة من قـال: رجلة وثورة وغلامة؛ لأن المادة واحدة، وأما من لم يقل إلا رجل وامـرأة، وثور وبقرة، وغـلام وجارية فـلا يقول: رجـلان ولا ثوران ولا غلامان إلا في: رجل ورجل، وثور وثور، وغلام وغلام.

ويُفهَم الكلام على الجمع من الكلام على التثنية فيغلب التذكير والعقل مطلقًا، وإن ترك التغليب فهو أولى، وقالوا في ضَبُع وضِبعان، ضَبُعان، شذوذًا.

ص: **وما أُعْرِبَ مثلَ هذا الجمع غيرَ مسْتَوفٍ للشروط فمسموع، كنحن الوارثون، وأُولي، وعليين، وعالَمين، وأهلين، وأرَضين، وعشرين إلى تسعين.**

ش: هذا من قولنا: «مثل هذا الجمع» إشارة إلى الجمع المعرب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، فمن المعرب بإعرابه الوارد كذلك من أسماء الله تعالى: ﴿**وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ**﴾ [الحجر: ٢٣]، و﴿**وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾ [الذاريات: ٤٧]، و﴿**فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ**﴾ [الذاريات: ٤٨]، وكذلك أولو، وعليون، وعالمون، وأهلون، وأرضون، وعشرون، وأخواته.

فأما أسماء الله تعالى: فمعنى الجمعية فيها ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلاً، كما يتوقف عليه في غيره من الثناء والحمد، بل التوقف على السماع في هذا أحق؛ لأن من الناس من أجاز اشتقاق الأسماء من أفعال الله تعالى على وجه يؤمَنُ معه إيهام ما لا يليق بجلاله تبارك وتعالى، ولا أعلم أحدًا يجيز للداعي أن يدعو الله بلفظ الجمع؛ لأن ذلك يوهم خلاف التوحيد، وقد تقدم التنبيه على ذلك وعلى قولهم: أو لو كذا.

وأما عليون فاسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فعيل من العلو، فجمع جمع ما يعقل وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله من أهله، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: صَرِيفَون، وصِفُّون، ونِصيِّبون، والسَّيْلَحُون، وقِنَّسْرُون، ويَبْرُون، ودَارون، وفلسطون، قال الأعشى:

وتُجْبَى إليه السَّيْلَحُون ودُونَهَا
صَرِيفُونَ في أَنْهَارِهَا والخَوَرْنَقُ

وقال زيد بن عدى بن حاتم:

تـركتُ أخَـا بَكْـرٍ يَنُوءُ بصَـدْرِه
بِصِـفِّينَ مَخْضُـوبَ الجُيُـوبِ مِنَ الدَّمِ(١)

وأما عالَمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمعَ عالَم؛ لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن الجموع، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعْرَابَ جمع عَرَب؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين، وقال بعضهم: العالمون جمع عالم مرادًا به ما يعقل، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفًا بما يدل على عقله، وهذا لا يصح، إذ لو جاز فى عالم هذا الذى زعم لجاز فى غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل، فكنا نقول فى جمع شىء أو شخص إذا أريد به ما يعقل: شيئون وشخصون، وفى امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه.

أما أهلون فجمع أهل، وأهل غير مستوف لشروط هذا الجمع، إذ ليس علمًا ولا صفة، فكان حقه ألا يجمع على هذا الجمع، كما لم يجمع عليه آل، لكن أهلاً استعمل استعمال «مستحق» فى قولهم: هو أهل كذا، وأهل له، فأجرى مُجراه فى الجمع، قال الله تعالى: ﴿شغلتنا أموالنا وأهلونا﴾ [الفتح: ٢١]، و ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال النبى ﷺ: «إن لله أهلين من الناس»(٢)، ومثله قول الشاعر:

ومـا رَحِمُ الأهـلين إنْ سـالموا العـدا
بمجـدية إلا مـضاعـفـةَ الكرب
ولكن أخـو المرء الذين إذا دعـا
أجـابوا بما يرضيـه فى السلم والحـرب

(١) البيت من الطويل وهو لزيد بن عدى فى الدرر (١/ ١٥٠)، وهمع الهوامع (١/ ٥٠).
الشاهد فيه «بصفين» حيث جر العلم المنقول عن الجمع بالياء وهو يرفع بالواو، وينصب بالياء كجمع المذكر السالم، ويجوز إعرابه بالحركات.

(٢) أخرجه الحاكم فى مستدركه (١/ ٧٤٣)، ح(٢٠٤٦).

ومثل أهلين فى مخالفة القياس جمع مرء على مرئين فى قول الحسن البصرى ﷺ: أحسنوا أملاءكم أيها المرْءُون، ولم يُقل فى رجل رجلون.

أما أرَضون فخلوه من شروط هذا الجمع ظاهر؛ لأنه جمع أرض، وهو اسم جنس جامد مؤنث دال على ما لايعقل، إلا أن هذا النوع من الجمع قد صار عندهم دليلاً على ما يستعظم ويتعجب منه؛ لأن أعجب الأشياء ذو العقل، فألحق به فى هذا الجمع الأشياء العجيبة فى نفع أو ضر، تنبيهًا على مرتبتها واستعظامها، وبذا علل الفراء «عليين» وقول العرب: أطعمنا مرقة مَرَقَيْن، ويؤيد هذا الاعتبار فى أرضين حسن وروده فى مقام التعجب والاستعظام كقول الشاعر:

وأيَّةَ بَلْدَةٍ إلاَّ أتَيْنَا
مِنَ الأرَضِينِ تَعْلَمُهُ نِزارُ[١]

وكقول الآخر:

لقد ضَجَّتِ الأرْضُونَ إذْ قَامَ مِنْ بَنِى
هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوقَ أعْوَدِ مِنْبَرِ[٢]

وقيل: إنما قالوا أرضون فى أرض على سبيل التعويض، كما فعل فى سنة ونحوها؛ لأن الأرض مثلها فى التأنيث المجازى، وعدَّه الأصول، ونقصان ما حقة ألا ينقص؛ لأن الأرض اسم ثلاثى مؤنث، فحقه أن يكون بتاء التأنيث، فلما خلا منها نزل نقصها منزلة نقص لام سنة، واستويا فى الجمعية تعويضًا، ولذا غيرت راء أرضون كما غيرت سين سنة، وقيل: أرضون نائب عن أرَضات معدول عنه، وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أرَضة.

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦).
والشاهد فيه «الأرضين» حيث جمع الأرض جمع مذكر سالم.

(٢) البيت من الطويل وهو لكعب بن معدان فى الدرر (١/ ١٣٣)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١/ ١٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٧٤).
الشاهد فيه قوله: «الأرضون» والأصل فيها فتح الراء، وسكنت هنا للضرورة الشعرية وهو جمع تكسير لـ«أرض».

وأما عشرون فشذوذه بين لانتفاء الجمعية وشروطها، وكذلك أخواتها، وإن كانت بمعنى الجمعية. وقال بعضهم: ثلاثون وأخواته جموع على سبيل التعويض كما ذكر في أرض؛ لأن تاء التأنيث من مفرداتها سقطت حين عُدَّ بها المؤنث ولم يكن من حقها أن تسقط، فجمعت هذا الجمع تعويضًا، وعوملت العشرة بذلك وإن لم يكن في عشرين معنى الجمعية؛ لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين سنة وراء أرض، وهذا قول ضعيف؛ لأن ذلك لو كان مقصودًا لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصًا بمقدار، ولا يعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية كانت أو شاذة.

ص: وشاعَ هذا الاستعمال فيما لم يُكسَّر من المُعَوَّض من لامه هاءُ التأنيث، بسلامة فاء المكسورها، وبكسر المفتوحها، وبالوجهين في المضمومها، وربما نال هذا الاستعمال ما كُسِّر، ونحو: رِقة، وأضاة، وإوَزَّة.

ش: «هذا الاستعمال» إشارة إلى الرفع بالواو والنصب والجر بالياء وزيادة النون بعدهما، وخرج بما لم يكسر نحو: شفة وشاة، فإنهما استغنيا عن هذا الاستعمال بأن كسِّرا على شفاه وشياه، بخلاف سنة وثبة ونحوهما فإنهما لم يكسَّرا، فجعل لهما ولأمثالهما هذا الاستعمال عوضًا.

وخرج بذكر «الهاء» دون «التاء» بنت وأخت.

وأشير «بكسر الفاء وفتحها وضمها» إلى ما حكي ابن كيسان عن الكسائي: أن المعوض من لامه هاء التأنيث إن كان مضموم الأول كقُلَة وثُبَة جاز في جمعه الضم والكسر، وإن كان المفتوح الأول أو مكسوره كسنة ومائة لم يجز في جمعه إلا الكسر.

والإشارة «بربما نال هذا الاستعمال ما كسِّر»، إلى بُرَة فإنه قيل في جمعها برًى وبرَات وبرون، وكذلك ظبة فإنه قيل في جمعها، ظبا وظبات وظبون، قال الشاعر يصف سيوفًا:

يرى الرَّاءُون فى الشَّفَرات منها
وَقُود أبى حُبَاحِبَ والظُّبِينَا[١]

ومثل هذا مما وجد له تكسير قليل.

وكذا المعوَّض من فائه قليل أيضًا، والمحفوظ منه: رِقة ورقون، ولِدة ولدون، وحِشة وحشون، والرِّقة الفضة، واللدة المساوى فى السن، والحشة الأرض التى لا إنس فيها، ومن كلام العرب: وِجْدانُ الرِّقين يغطى أفَن الأفين: وقال الشاعر فى جمع لِدة:

رأيْنَ لِدَاتِهنَّ مُؤَزَّرات
وشَرْخُ لِدِىًّ أسنانُ الهِرامِ[٢]

ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو: أضاة وإضون، وإوزَّة وإوزون، ونحوها، قال الشاعر:

خَلَتْ إلاَّ أيَاصِرَ أو نُؤيًّا
مَحَافِرُها كأسْرِيَة الإضِينا[٣]

---

(١) البيت من الوافر وهو للكميت بن زيد فى ديوانه (٢/ ١٢٦)، وخزانة الأدب (٧/ ١٥١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٣٧).
وفيه شاهد آخر وهو «أبى حباحب» حيث لم يصرفه للضرورة الشعرية وقيل: لأنه معدول عن الألف واللام، وقيل هو مثل «معد يكرب». (المعجم المفصل ١/ ٩٨٠).

(٢) البيت من الوافر وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٢٩١).
والشاهد فيه قوله: «لداتهن» جمع «لدة» التى بمعنى «ترب» ويقع على المذكر، فيجمع بالواو والنون.

(٣) البيت من الوافر وهو للطرماح فى لسان العرب (١٤/ ٣٨) (أضا).
الشاهد فيه قوله: «نُؤُيًا» فى جمع «نؤى» وأصله: «نؤوى» فاجتمعت الواو والياء فى كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء بالياء.

وقال الشاعر:

تُـلْـقـى الإوزوّنَ فـى أكنـاف دَارَتِـهـــــــا
تمشـى وبين يـديهــــا البُـــــرّ مَنْثُـــورُ(١)

ص: وقد يُجْعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللام فى النون منونةً غـالبًا، ولا تُسْقطُها الإضافةُ، ويلزمه الياء، وينصب كـائنًا بالألف والتاء بالفتحة على لغة، مَـا لم يُرَدّ إلَيه المحذوفُ، وليس الواردُ من ذلك واحدًا مردودَ اللام خلافًا لأبى على.

ش: من العرب من شبـه سنين ونحوه بغسلين، فتلزمه الياء ويعـرب بالحركات فيقول: أن سنينا يطاع إليه فـيها لسنينٌ، وسنينك أكثر من سنينى، وبعض هؤلاء لا ينون فيقول: مرت عليه سنينُ، فترك التنوين لازم لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى حرف واحـد، وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملـة؛ لأنه أعرب إعراب جمع التصحـيح وكان الأحق به إعراب جمع التكسير لخـلو واحده من شروط جمع التصحـيح، ولعدم سلامة نظمـه، وكان جديرًا بأن يجرى مـجرى صنْوَان وقنوان، فلما كان له ذلك مستحقًا ولم يأخذه نبه عليه بهذه المعاملة، وكان بها مختصًا، ولو عومل بهذه المعاملـة نحو: رقين، لجاز قياسًا وإن لم يرد به سـماع، وقد فعل ذلك ببنين كقول الشاعر:

وكـــــان لـنـا أبو حَـــــسَـن عـلـىٌّ
أبــــا بَـــرًّا ونـــحـــنُ لـــه بـــنـــينُ

لأنه أشبه سنين فى حذف اللام وتغيير نظم الواحد، ولتغيير نظم واحده قيل فيه: فعلت البنون، ولا يقال: فعلت المسلمون، ولو عـومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنًا؛ لأنهـا ليست جـموعًا، فكان لهـا حق فى الإعراب بالحركـات كسنين، ويمكن أن يكون هذا معتبرًا فى الأربعين من قول جرير:

---

(١) البيت من البـسيط وهو لأوس بن حـجر فى ديوانه (ص ٤٦)، وبلا نسبـة فى جمهـرة اللغة (ص ١٣٣٥)، وشرح المفصل (٥/ ٥).
الشاهد فيه قوله: «الإوزون» فى جمع الإوزة.

عَريِنٌ من عُرَيْنَةَ ليس منَّا
برئْتُ إلى عُرَيْنة من عَرين

عَرفْنَا جعفراً وبَنى عَبيد
وأنكرْنا زَعَانِفَ آخرين

ومَاذا يدَّرِى الشعراءُ منى
وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين(١)

فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق فى البيت قبله.

ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة، ومن كسر نون الجمع ما أنشد ثعلب من قول الشاعر:

إنّى أبِىٌّ أبىٌّ ذو محافظة
وابنُ أبىٍّ أبِيٍّ من أبيينِ(٢)

وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظى فى الخروج عن أصل إلى فرع، فالانقياد إليه فى الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز، وذلك أنهم قالوا فى: ياسمين وسرِجين، وشياطين، ياسمون وسرجون وشياطون، فأعربوها إعراب جمع التصحيح تشبيهًا للآخر، وإن كان نون بعضها أصليًا، مع أن هذا الإعراب فرع، والإعراب بالحركات أصل، فأن يشبه باب سنين وظبين بباب قَرين ومُبين أنسب وأقرب.

---

(١) الأبيات من الوافر وهى لسحيم بن وثيل فى إصلاح المنطق (ص ١٥٦)، وتخليص الشواهد ص (٧٤)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠).
الشاهد فيه قوله: «الأربعين» حيث أعربه بالحركات مجره بالكسرة، وقيل إن كسرة النون لغة من لغات العرب.

(٢) البيت من البسيط وهو لذى الإصبع العدوانى فى خزانة الأدب (٨/ ٦٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٨).
والشاهد فيه قوله: «أبيين» فى جمع «أبى» جمع مذكر سالم وكسر النون إما للضرورة الشعرية، وإما لالتقاء الساكنين، وإما على لغة من لغات العرب. (المعجم المفصل ٢/ ١٠٤٩).

وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو؛ لأنها أحق؛ ولأن باب غِسْلين أوسع مجالاً من باب عَرَبُون؛ ولأن الواو كانت إعرابًا صريحًا إذا لم يشترك فيها شيئان، فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين، وليست الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد، على أن المبرد قد أجاز لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع، فيقول فى المسمى بزيدين: هذا زيدونٌ، ورأيت زيدونًا، ومررت بزيدونٍ، ويؤيد قوله قولهم: الماطِرُون، وسَيْلَحُون وناطرون وماعزون فى أسماء أمكنة، والأجود إجراؤها مجُرَى الجمع، ثم التزام الياء، وأما التزام الواو وجعل الإعراب فى النون فقليل، والحمل عليه ضعيف.

وقد جعل أبو على حمدون ونحوه أعجميًا، فمنعه من الصرف، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة فى آخر اسم ليس من وضع العرب، لعدم ذلك فى النكرات التى هى الأصول، وهذا شبيه بقول سيبويه إن «حاميم» لو سمى به لم ينصرفْ للعلمية والعجمة، لأن «فاعيل» ليس من الأوزان العربية بل من الأوزان العجمية كهابيل، واعتبار سيبويه أقوى؛ لأن «فاعيل» لم يوجد فى لسان العرب نكرة ولا معرفة، بخلاف المزيد فى آخره واو مضموم ما قبلها، فإنه موجود فى النوعين، فالنكرة كعَرَبُون وزَرَجُون، والمعرفة كَحمْدُون وسَعْدُون.

والضمير من قولى: «وينصب كائنًا بالألف والتاء» عائد إلى المعتل اللام المعوض منها تاء التأنيث، أى إذا جمع هذا النوع بالألف والتاء جاز عند بعض العرب أن ينصب بالفتحة، كقول بعضهم: سمعْت لُغَاتَهم.

وكقول الشاعر:

فلمَّا جَلاَها بالأيام تَحَيَّزَت
ثُباتًا عليها ذُلُّها واكتئابُها[1]

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى أدب الكاتب (ص ٤٤١)، وجمهرة اللغة (ص ٢٤٨)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٥٣).

الشاهد: «ثباتا» حيث نصب الجمع المؤنث السالم بالفتحة.

هكذا رواه الفراء بفتح التاء، ولا يعامل بهذه المعاملة إلا نحو لُغة وثُبَة من المعتل اللام المعوض منها التاء، ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد كسنوات وعضوات رجع إلى ما هو به أولى وهوالنصب بالكسرة؛ لأن نصبه بالفتحة قبل الرد كان لسببين:

أحدهما: الشبه بباب قضاة فى أنه جمعٌ آخرهُ تاءٌ مزيدة بعد الألف فى موضع لام معتلة.

والثانى: ثُبات بإزاء ثبين، وكسرته بإزاء يائه، فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل بثبين تشبيهًا بقرين، جازت مراجعته بثبات، وكل واحد من السببين منتف مع رد المحذوف، فيبقى على الإعراب الذى هو به أولى، ولا يعامل عدات من المعتل لفاء معاملة ثبات لانتفاء السببين المذكورين.

وزعم أبو على أن قول من قال: سمعت لُغَاتَهم، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رُدَّ لامه فقلب ألفًا، وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:

أحدها: أن جمعية لغات فى غير «سمعت لغاتهم» ثابته بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لاسيما بين إفراد وجمع.

الثانى: أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو ردت لكان ذلك جمعًا بين عوض ومعوض منه، وذلك ممنوع.

الثالث: أن قائل«تحيزت ثُباتًا» يصف مشتار عسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التى تكون هناك إذا نُفِّرت بالإيام، وهو الدخان، اعتزلت مع يعاسيبها ثبة ثبة، فمعنى ثبات إذًا جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

الرابع: أن بعض العرب قال: رأيت ثباتك، بفتح التاء، حكاه ابن سيده، وهذا نص فى الجمعية التى لا يمكن فيها ادعاء الإفراد، فبطل قول أبى على بطلانًا جليًا غير خفى.

باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح

ص: **الاسمُ الذى حرفُ إعرابه ألف لازمة مقصور، فإن كان ياء لازمة تلى كسرةً فمنقوص، فإن كان همزة تلى ألفًا زائدة فممدود.**

ش: تبيين كيفية التثنية وجمعى التصحيح مفتقر إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود، حتى إذا جر فى الباب ذكر بعضها لم يجهل المعنى به.

فالمقصور: هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة، فذكر الاسم مخرج للفعل المضارع الذى حرف إعرابه ألف نحو: يَرْضى، وذكر حرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ألف نحو: إذا وهما، وذكر اللزوم مخرج للمثنى المرفوع على اللغة المشهورة، وللأسماء الستة فى حال النصب.

والمنقوص العُرفى: الاسم الذى حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة، فالاسم مخرج للمضارع الذى حرف إعرابه ياء تلى كسرة نحو: يُعطى، وحرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ياء تلى كسرة نحو: هى، والذى، واللزوم مخرج لنحو: الزيدين: وللأسماء الستة فى حال الجر.

ولما كان المنقوص فى اللغة متناولاً لكل ما حذف منه شىء كيدٍ وعِدَة، وكان المقصود هنا غير ذلك قيِّد بالعرفى؛ لأن العرف الصناعى قد غَلَّب إطلاق المنقوص على نحو: شَجٍ وقاضٍ.

والممدود: الاسم الذى حرف إعرابه همزة تلى ألفًا زائدة، فذكر الاسم مستْغنًى عنه؛ لأن المخرج به فى رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال المضارعة، إذا لو لم يذكر اسم فى رسمهما لتناول المقصور نحو: يَرْضَى، ورسمُ المنقوص نحو يعطى، وهاهنا لو لم يتناول رسمُ الممدود فعلاً، إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلى ألفًا زائدة، وإنما تلى ألفًا منقلبة كيشاء، ولكن ذكر الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس من أصنافه غيره.

وذكر حرف الإعراب ليعلم من أول وهلة أن المقصور ممدود معرب.

وذكرت زيادة الألف احترازًا من : داء وماء ونحوهما، فإن الألف في مثل هذا لا تكون زائدة؛ لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصًا عن أقل الأصول، وإنما هي بدل من أصل.

ص: **فإذا ثُنِّى غيرُ المقصور والممدود الذى همزته بدل من أصل أو زائدة لحِقَت العلامةُ دون تغيير، ما لم تَنُب عن تَثنيته غيره غالبًا.**

ش: غير المقصور والممدود والمقيد يعم الصحيح الآخر كرجل وامرأة، والمعتل الآخر الجارى مجرى الصحيح كمَرمىّ ورَمْى ومَغْزُوّ وغزْو، والمعتل المنقوص كشج وقاضٍ، والمهموز الذى ليس ممدودًا كَرشأ وماء ونَسِيء ومكْلوء، والممدود الذى همزته أصل كقَرَّاء، وهو الكثير القراءة، فكل هذه وأشباهها لا تغير فى التثنية بأكثر من فتح الآخر ولحاق العلامة التى سبق ذكرها.

وأشرت بقولى: «ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره» إلى نحو قولهم فى تثنية سواء: سِيّان، فإن تثنية سِىّ، واستغنوا به غالبًا عن تثنية سواء، وقلت: «غالبًا» احترازًا عن رواية أبى زيد عن بعض العرب: هذان سواءان، وكذلك استغنوا غالبًا بألْيَيْن وخُصْيَيْن عن أليتين وخصيتين، وقد يقولون: ألىٌ وخُصْىٌ بمعنى خصية، وقد يقال فى التثنية: أليتان وخصيتان، قال عنترة[1]:

متى ما تَلقَنى فَرْدَيْن تَرْجُفْ
رَوَانفُ أَلْيَتَيْك وتُسْتطَارَا

وقال طفيل الغنوى:

وإنَّ الفَحْل تُنْزَعُ خُصْيتاهُ
فَيُصْبحُ جافرًا قَرِحَ العِجانِ

---

(١) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن فراد العبسى (... ـ نحو ٢٢ق.هـ/ ٦٠٠م) أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن الطبقة الأولى من شعرائهم.
غرامه بابنة عمه «عبلة» معروفة، وقلّما تخلو قصيدة له من ذكرها. شهد حرب داحس والغبراء.
اختلف فى سبب موته بعد عمره الطويل. (الأعلام ٥/ ٩١).

ومن الاستغناء بتثنيته عن تثنية قولهم فى ضَبُع وضبْعان: ضَبُعان، ولم يقولوا: ضبعانان، وهو القياس، كما يقال فى: امرئ وامرأة، وابن وابنة: امرآن وابنان.

ص: وإذا ثُنّى المقصورُ قلبتْ ألفُه واواً إن كانت ثالثةً بدلاً منها، أو أصلاً، أو مجهولةً ولم تُمَلْ، وياء إن كانت بخلاف ذلك، لا إن كانت ثالثة واوى مكسور الأول أو مضمومة، خلافًا للكسائى، والياءُ، فى رأى، أولى بالأصل والمجهولة مطلقًا.

ش: لما كان آخر الاسم إذا ثنى مستحقًا لفتحة، وكانت الألف لا تقبل حركة، وجب لها عند لقاء علم التثنية أن تحذف أو تبدل حرفًا قابلاً للحركة، فامتنع الحذف لأنه كان يوقع فى الالتباس بالمفرد حال الرفع والإضافة، فتعين القلب، فإن كانت رابعة فصاعدًا قلبت ياء، سواء كانت بدل واو كمُعطًى، أو بدل ياء كمَرْمًى، أو زائدة كحُبْلَى، وعَلقَى.

وإن كانت ثالثة ردت إلى الواو إن كانت بدلها كقفًا، وإلى الياء إن كانت بدلها كهُدًى، وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كرَحًى، فإنها يائية فى لغة من قال: رَحَيْت، وواوِيّة فى لغة من قال: رَحَوْت، فلمن ثناها أن يقول: رحيان، ورحوان، والياء أكثر.

وإن كانت الألف أصلاً لكونها فى حرف أو شبهه كألا الاستفتاحية ومتَى، أو كانت مجهولة الأصل كخَسا بمعنى فرد، ولَقَى بمعنى مُلْقى لا يعبأ به، فالمشهور فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله فى الإمالة فإن أمالته العرب كبَلَى ومتَى، ثُنِّيَ بالياء إذا سمِّى به، وإن لم تمله العرب كإلَى وأما، بمعنى حقًا ثُنِّيَ بالواو، ومن النحويين من لا يعدل عن الياء فى النوعين ثَبَتت الإمالة أو لم تثبتْ، ومفهوم قول سيبويه عاضِدٌ لهذا الرأى؛ لأنه أصل فى الألف المجهولة أصلاً يقتضى ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين، وردها إلى الياء إذا كانت موضع اللام، وعلل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمر الثالثة بالعكس.

وأجاز الكسائى فى نحو[1]: رضًى وعُلا من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياسًا على ما ندر، كقول بعض العرب: رضى ورضيان، وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه.

ص: وتبدل واواً همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث، وربما صُحِّحت أو قُلبت ياءً، وربما قلبت الأصليةُ واواً، وفعْل ذلك بالمُلحقة أوْلى من تصحيحها، والمبدلةَ من أصل بالعكس، وقد تقلب ياء، ولا يقاس عليه خلافًا للكسائى.

ش: الهمزة من : صَحْراء أو ثُلاثاء، وأربُعاء، وقاصعاء، ونُفسَاء، ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة للتأنيث خلافًا للكوفيين والأخفش، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كون الألف حرف تأنيث ثابت فى غير هذه الأمثلة بإجماع، وكون الهمزة للتأنيث فى غير هذه الأمثلة منتف بإجماع، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور، فيتعين الأخذ به.

الوجه الثانى: أن القول بذلك مكمل لما قصد من توافق هاء التأنيث وألفه، وتركه مفوت لذلك، فوجب اجتنابه، وذلك أنهم ألحقوا هاء التأنيث بألفه فى التزام فتح ما قبلها وجواز إمالته، فألحقوا ألفه بهائه فى مباشرة المفتوح تارة، وانفصالها بألف زائدة تارة، فسكْرَى نظير تمرة، وصحراء نظير أرطاة، وتوُصِّل بذلك أيضًا إلى إبدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور حركة الإعراب وهذه حكمة لم يبدها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف فوجب اعتقاد صحته.

---

(١) على بن حمزة بن عبد الله الأسدى بالولاء، أبو الحسن (... ـ ١٨٩هـ/ ٨٠٥م) أحد أئمة القراءة والنحو واللغة، وهو أحد القراء السبعة، ولد بالكوفة واستوطن بغداد، أخذ عن الرؤاسى فى الكوفة، وعن الخليل فى البصرة. وكان مؤدب الأمين والمأمون ولدى الرشيد.
له الكثير من المصنفات منها: «معانى القرآن»، و«الحروف»، و«المصادر»، و«ما يلحن فيه العوام». (الأعلام ٤/ ٢٨٣).

الوجه الثالث: أن الهمـزة لو كانت غيـر بدل لساوت الأصليـة فى استحـقاق السلامة فى التـثنية والجمع والنسب، فكان يقال بدلاً من صحـراوين، وصحراوات، وصحـراوىّ: صحراءان، وصـحراءات، وصحـرائى، كما يقـال: قثاءان وقـثاءات، وقثائى، بل كانت همـزة صحراء أحق بالسلامة؛ لأن فيها ما فـى همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا، وتزيد عليها أنها دالة على معنى، وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى، فثبت ما أردناه والحمد لله.

وبعد تقرير هذا فلتـعلم أن الهمزة المشار إليها لما كـانت بدل ألف كره بقاؤها فى التثنية؛ لأن وقوعها بين ألفين كـتوالى ثلاث ألفات، فُتوقِّىَ ذلك ببدل مناسب، وهو إما واو وإما ياء، فكانت الواو أولى؛ لأنها أبعد شبهًا من الألف، وإنما تركت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلها فى مقاربة الألف فتركت، وتعينت الواو.

وبعض العرب يبقى الهمزة، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها، وكلاهما نادر، ومثله فى الندور إبدال الهمزة الأصليـة واوًا كقول بعضهم فى تثنية قـرّاء: قرّاوان، وفعْل ذلك بِعلْبَاء وقوباء ونحوها أولى من التصحـيح، والتصحيح فى نحو: كساء، ورداء، أولى من إبدال الهمزة واوًا.

وإلى همزة نحو: كساء ورداء أشيـر بقولنا: «المبدلة من أصل»، وأن المقيس عليه قلبُ المبْدَلَة من ألف التـأنيث واوًا كصحراوين، وسـلامة الأصلية كقـرّاءين، وإجازة وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب كعـلباوين وعلباءين، وإجازة الوجهين فى المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة ككساءين وكساوين، ورداءين ورداوين، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا على رأى الكسائى، وقد بُين.

ص: **وصَحَّـحُوا مِذْرَوَيْـنِ وثِنَايَيْنِ تصحيحَ شَقاوة وسِقاية، للزوم علَمى التـثنية والتأنيث.**

ش: المِذْروان طرفا الألية، وطرفا القوس، وجانبا الرأس، ولا يستعمل مفردهما، كذا قال أبـو على القالى فى كتاب الأمـالى، والمشهور إطلاقه على طرفى الألـية قال عنترة:

أحَوِلِي تَنفضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْها
لتقْتُلَنِى فهأنذا عُمَارا

وهو تثنية مذرى فى الأصل، إلا أنه لا يفرد فشبه بمفرد فى حشوه واو مفتوحة كشقاوة، ولو أفرد لقيل فى تثنيته مذريان، كما يقال فى تثنية ملهى ملهيان؛ لأن ألف المقصور إذا كانت رابعًا فصاعدًا قلبت فى التثنية ياء مطلقًا.

والثِّنايان طرفا العقال، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية، هكذا قال الأئمة الموثوق بقولهم، ولو أفرد لقيل فيه ثناء، وفى تثنيته ثناءان وثناوان كما يفعل بكل ممدود همزته مبدلة من أصل، لكنه لم يفرد، فشبه بمفرد فى حشوه ياء كسقاية.

ص: **وحُكْمُ ما أُلحِقَ به علامةُ جمع التصحيح القياسية حكم ما ألحق به علامةُ التثنية،إلا أنّ آخر المقصور والمنقوص يحذفان فى جمع التذكير، وتلى علامتاه فتحة المقصور مطلقًا، خلافًا للكوفيين فى إلحاق ذى الألف الزائدة بالمنقوص.**

ش: احترز بالقياسية من نحو: بنين وعلاتين وربعين، فى جمع ابن، ورجل علانية وربعة، فإن مقتضى القياس أن يقال فى ابن: ابنون، كما يقال فى التثنية: ابنان، وأن يقال فى علانية وربعة علانيات وربعات، كما يفعل بكل ما فيه تاء التأنيث.

والحاصل: أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء، والمعَلّ الجارى مجرى الصحيح، والمهموز غير الممدود، والممدود الذى همزته أصل إذا جُمِع جَمْعَ التصحيح لحقته علامته دون تغيير، كما لحقته علامة التثنية، وأن الممدود الذى همزته غير أصل ينال همزته فى جمع التصحيح ما نالها فى التثنية فيقال فى: زيد، وهند، وعلى، وأمر مقضىّ، ومَحبُوّ، وأمْر مُرْجأ، وأمر مَرْجُوّ، وإرجاء، وزكرياء، وصحراء، وعطاء علمًا لرجل: زيدون، وهندات، وعليون، وأمور مقضيات، ومحبوون، وأمور مرجُوّات، ورجال مرجُوون، وأمور مُرْجآت وإرجاءات، وزكرياءون، وصحراوات، وعطاءون، وسماوات، فتصحح ما تصحح فى التثنية وتعل ما أعل فيها.

وأما المقصور: فتحذف ألفه فى جمع التذكير، وتلى الواو والياء الفتحة، ويستوى فى ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كالأعلى، وما ألفه زائدة كحُبْلى اسم رجل فيقال: جاء الأعلَوْن والحُبْلَون، ومررت بالأعلَيْن والحبلَين، هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحبلُون، ومررت بالحبلِين، فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها.

وأما المنقوص: فتحذف ياؤه فى جمع التذكير، ويضم ما قبلها مع الواو، ويترك علي حاله مع الياء، نحو: جاء القاضُون، ومررت بالقاضِين.

وللمقصور والمنقوص مع ألف جمع التأنيث ما لهما مع ألف التثنية، كقولك فى: حُبلى، وأمْرٍ بادٍ: حبلَيات، وأمور باديِاتٌ.

ص وربما حُذفت خامسةً فصاعداً فى التثنية، والجمع بالألف والتاء، وكذا الألف والهمزة من قاصِعاَء ونحوه، ولا يقاس عليه، خلافًا للكوفيين.

ش الضمير فى «حذفت» عائد على الألف الزائدة، والإشارة بذلك إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب فى تثنية الخوزلى، خنفساء، وباقلاء، وعاشوراء: خوزلان، وخنفسان، وباقلان، وعاشوران، وأنشد:

تَروَّحَ فى عُمِّية وأعانه
على الماء قوم بالهَراوات هوج

بفتح هاء الهراوات وهو جمع هراَوَى، وهَرَاوى جمع هِراوَة، وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هَرَاوى منقلبة عن لام الكلمة، والكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقلبون ما سمع منه، ولا يقيسون عليه لقلته.

ص: **وتُحْذَف تاء التأنيث عند تصحيح ما هى فيه، فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صُحِّحَ، ويقال فى المراد به من يعقل من: ابن، وأب، وأخ، وهَن، وذى: بنون، وأبون، وأخُون، وهنُون، وذَوُو، وفى بنْت، وابنة، وأخت، وهنَة، وذات: بنات، وأَخَوَات، وَهَنَات، وهنوات، وذوات، وأمهات فى الأم من الناس أكثر من أُمَّات، وغيرها بالعكس.**

ش: إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفًا ولا همزة ممدود مبدلة كقولك فى مسلمة، وجارية، وعرقوة وقارئة وقراءة: مسلمات، وجاريات، وعرقوات، وقارئات، وقراءات، فإن كان الذى قبل التاء المحذوفة ألفًا أو همزة ممدود مبدلة فعل به ما كان يفعل بمثله مباشراً لألف التثنية، فيقال فى: فتاة فتيات، وفى قناة قنوات، وفى سماء سماءات وسماوات، وفى باقلاء باقلاوات.

وكان حق ابن وابنة أن يقال فى تصحيحهما: ابنون وابنات، كما قيل فى تثنيتهما ابنان وابنتان، إلا أن المسموع ما ذكر من بنين وبنات، فنبه عليه، وحاملهم على ذلك الإشعار بأن أصل الباء فى الإفراد الفتح.

وأما قولهم فى أب أخ وهن: أبون، وأخون، وهنُون، فأصله: أبُوُون، وأخُوُون، وهَنُوُون بالإتباع، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفًا، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما، وبقيت ضمة العين مباشرة فى اللفظ لواو الجمع، ويقال فى غير الرفع، أبين، والأصل: أبوين، ثم عرض السكون والقلب والحذف.

ومن شواهد أخين وأبين قراءة بعض السلف: ﴿**قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ**﴾ [البقرة: ١٣٣]، وقال أبو طالب:

ألم ترَنى من بعد هَمٍّ هممْتُه
لفرقة حُرٍّ من أبين كرامِ

وأنشد ابن دريد:

كـــــريمٌ طـابـت الأعـــــراقُ مـنـه
وأشـــبـــه فِـــعلُه فـــعلَ الأبينـا
كـــريم لا تُغَـــيِّـــرُه اللـيـــالى
ولا الـلأواء فى عـــهـــد الأخـــينـا

فجمع أبا على أبين، وأخا على أخين، وقال آخر:

فـلـمـــا تَبَـــيَّنَّ أَصْـــوَاتَـنـا
بكـين وفَـــدَّيْنَـنـا بـالأبِيـنَا

وأنشد الفراء مستشهدًا على أخ وأخين:

فـــقُلْنـا أسْلِمـــوا إنّا أخـــوكـم
وقـــد بَرئـت مِنَ الإِحَـن الصُّـــدور[١]

وأنشد غيره:

ومـــا رَحِمُ الأهـلين إنْ ســالمـوا العـــدا
بمجـــدية إلا مـــضـــاعـــفـــةَ الـكرب
ولـكن أخـــو المرء الـذين إذا دعـــا
أجــابوا بما يرضـيــه فى السلم والحـــرب[٢]

---

(١) البيت من الوافر وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ٥٢) ولسان العرب (١٤/ ٢١)، والمقتضب (٢/ ١٧٤).
الشاهد فيه قوله: «إنا أخوكم» حيث وضع الواحد موضع الجمع وقيل إنه جمع أخ على «أخون» وحذف النون للإضافة. (المعجم المفصل ١/ ٣٨٤).

(٢) تقدم تخريجه.

وقال آخر فى هن وهنين[1]:

أُرِيدُ هَنَاتٍ من هنينَ وتَلْتَوِى
عَلَىَّ وآبَى من هَنين هناتِ

ولو قيل: حم وحمون لم يمتنع، ولكن لا أعلم أنه سمع.

وأما ذو فقيل فيه: ذوُو بتصحيح العين بعد فتحة، ولم يفعل به من الإتباع ما فعل بأخواته لإفضاء ذلك فيه إلى حذف عينه بعد حذف لامه، فتخلص من ذلك برد فائه إلى حركته الأصلية كما فعل فى التثنية.

وكان حق بنت وأخت أن يقال فيهما: بنتات وأختات؛ لأن تاءهما قد غيرت لأجلها البنية وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب فقال: بنتىّ وأخْتِىّ، لكنه وافق هاهنا على الامتناع من بنتات وأختات؛ لأن تاء بنت وأخت، وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث، فهى مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث، ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث، فكان اجتماعها مع تاء الجمع أثقل من اجتماعها مع ياء النسب، فلذلك اتفق على حذفها فى الجمع، واستغنوا عن ابنات ببنات، كما استغنوا عن ابنين ببنين.

ونظير هنات لثات وسنات، ونظير هَنَوات سنَوات، وعِضوات.

وأما ذات وذوات فكقناة وقنوات؛ لأن ذات واجب لها من الحذف ما وجب لتاء قناة، فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع فاستحقت الفتح والرد إلى الأصل فقيل: ذوات بحذف اللام، ولو ردت اللام لقيل: ذويات وذايات.

وكان حق «أم» ألا يجمع بالألف والتاء؛ لأن ذلك حكم ما لا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعنز وعناق، ولكن العرب جمعته بهما، فلحق بما بابه السماع كسماوات وأرَضات، وزادوا الهاء قبل العلامة فى الأناسى غالبًا وفعلوا فى البهائم بالعكس، واجتمع الاستعمالان فى قوله:

---

(١) البيت من الطويل وهو فى لسان العرب (هنا).

إذا الأمَّـــهَـــاتُ قَـــبَـــحْنَ الوُجـــوه

فَـــــرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّـــــاتِكـا[١]

ومن ورود أمات فى الأناسى قول كلثوم بن عياض:

حـــمـــاةُ الضـــيم آباءٌ كـــرام

وأمّـــاتٌ فـــأنجـــدَ واســـتـــغـــارا

وقول عبد الله بن عمرو اللخمى:

أولئك أُمَّـــاتـى رفـــعْنَ مـــقـــائمى

إلى طالع فـى ذِرْوَةِ المجـــد صـــاعـــد

ومن وروده فى البهائم قول حميد بن ثور:

وأمـــات أطلاءٍ صـــغـــار كـــأنهـــا

دمـــــالـجُ يـجـلـوهـا لـيـنـفـق بـائـع

وربما قيل فى أم أمهة، قال قصى بن كلاب:

إنـى لـدَى الحـــــرب رخِيٌّ لَبَـــــبى

عـنـد تـناديـهـم بـهـــــال وهَـبى

مُـعـــتـــزِم الـضـــربة عـــال نســـبى

أُمَّـــهَـــتِى خندفُ واليـــاس أبـى[٢]

---

(١) البيت من المتقارب. وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٨٤)، ورصف المبانى (ص ٤٠١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦٤)، وشرح المفصل (١٠/ ٣).

الشاهد فيه: استعمال «الأمهات» فى البهائم، و«الأمات» فى الإنسان والأكثر العكس.

(٢) الرجز لقصى بن كلاب فى جمهرة اللغة (ص ١٠٨٤)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٧٩)، والدرر (١/ ٨٣)، وسمط اللآلى (ص ٩٥٠).

والشاهد: «أمهتى» يريد «أمى» فزاد الهاء.

ص: والمؤنثُ بهاء، أو مجردًا ثلاثيًا صحيح العين ساكنةً غيرَ مضاعف ولا صفة تتبع عَيْنُه فاءه فى الحركة مطلقًا، وتفتح وتُسكّن بعد الضمة والكسرة، وتُمْنَعُ الضمةُ قبل الياء، والكسرةُ قبل الواو باتفاق، وقبلَ الياءِ بخُلف، ومطلقًا عند الفراء فيما لم يُسْمَع، وشذ جروَات.

والتزم فَعْلات فى لجْبَة، وغُلِّبَ فى ربْعَة لقول بعضهم لجَبة وربَعة، ولا يقاس على ما ندر من كَهَلَات، خلافًا لقطرب، ويسوغ فى لجْبَة القياس وفاقًا لأبى العباس، ولا يقال فَعْلات اختيارًا فيما استحق فَعَلات، إلا لاعتلال اللام، أو شبه الصفة، وتَفْتح هُذَيْل عين جوَزَات وبيَضات ونحوهما، واتّفق على عيَرات شذوذًا.

ش: المراد بذى الهاء نحو: تَمْرَة، وغُرْفة، وكِسرة، وبالمجرد: دَعْد، وجُمل، وهِنْد، فإن سيبويه سوى بينهن فيما ذكرته، فلدعْد، وجمْل، وهنْد، ما لتمرة، وغرفة، وكسرة إذا جمعهن بالألف والتاء.

واحترز بصحيح العين عن معتله نحو: جَوْزة، وديمة، ودوْلة، وبساكن العين من متحركه كشجرة، وسَمُرة ونَمِرة، وبنفى التضعيف من نحو: حَدَّة، وحَجَّة وحُجّة، وحِجّة، وبنفى الوصفية من نحو: ضخْمة وجِلفة وحُلوة.

وأشير بإطلاق الإتباع إلى عدم الفرق فيه بين المفتوح الفاء والمضمومها والمكسورها من ذى الهاء والمجرد نحو: تَمَرات، وغُرُفات، وكِسِرات، ودَعَدات، وجُمُلات، وهِنِدات.

والضمير فى «تفتح وتسكن» عائد إلى العين، أى ويجوز مع ضم العين فى المضموم الفاء الفتح والتسكين، وهما أيضًا جائزان فى المكسور الفاء، فيكون فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه، وسكت عن ذكر عدم الاتباع فى المفتوح الفاء، فعلم أن الإتباع فيه لازم فلا يعدل عن فتح عينه وهو مستوف للشروط، إلا إذا اعتلت لامه، فإن ذلك يفتح عند قوم من العرب لتسكين العين فى الاختيار، ومن ذلك: ظبْيات، وشرْيات، فى جمع ظبية وشرية، حكاه أبو الفتح، واللغة المشهور ظبَيات، وشرَيات، وربما عدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم: أهْل وأهْلات، وأهَلات بالفتح أشهر وأنشد سيبويه:

وَهمْ أَهَـلات حــــولَ قـــــيس بن عـــــاصم
إذا أَدْلجُـــوا بالـلَّيل يَـدعُـــون كَـــوثرا(١)

وقيل أيضًا: أهْلة بمعنى أهل، حكاه الفراء، فـالأولى بأهّلات أن يكون جمعًا له لا لأهل.

وقد تسكن عين فعْلات جمع فعْلة إذا كان مصدراً كحسْرات، تشبيهًا بجمع فعلة صفة؛ لأن المصدر قد يوصف به، قال أبو الفتح: ظبـيْات أسهل من رفْضات لاعتلال اللام، ورفْضات أسهل من تمرات لأن المصدر يشبه الصفة.

قلت: فإذا قيل: امرأة كلبة، ففى جمعه الفتح باعتبار الأصل، والتسكين باعتبار العارض.

ولا يُعْدل عن فـعَلات إلى فـعْلات فيـما سوى ذلـك إلا فى ضرورة، وهو من أسـهل الضرورات؛ لأن العين المفـتـوحـة قـد تسكن فى الضـرورة وإن لم تكن فى جـمع ولا ساكنة فى الأصل، فـلأن تسكن إذا كـانت فى جـمع وكانت سـاكنة فى الأصل أحق وأولى، ومن تسكينها مع كـونها غير جمع وغيـر ساكنة فى الأصل قول الشاعر:

وعَــــرْبَـة أرضٌ لا يُحِلُّ حــــرامــــهـــا
مـن الـنـاس إلا الـلوْذَعـىُّ الحُــــــلاحِـل

أراد عَرَبة وهى أرض مكة، وقال آخر:

الموتُ يأتـى بمقــــدار خَـــوَاطفُــــه
ولـيس يُـغْـــــجـــــزه هَـلْكٌ ولا لُـوح

---

(١) البـيت من الطويل وهو للمـخبل السـعدى فـى ديوانه (ص ٢٩٤)، والأشبـاه والنظائر (٥/ ١٣٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٩٦)، وشرح المفصل (٥/ ٣٣).
والشاهد فيه: جمع «أهل» على «أهلات» حملاً لـ«أهل» على معنى الجماعة.

أراد هلكًا، والهَلَك ما بين كل أرض إلى الأرض السابعة، واللوح ما بين السماء والأرض، وقال آخر:

يا عَمْرُو يا ابنَ الأكْرَمِينَ نَسْبا

قد نَحبَ المجد عليك نَحْبا[١]

وقال آخر:

وما كلٌّ مبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُه

براجع ما قَدْ فَاتَه بِرَدادِ[٢]

أراد: ولو سَلَف، فسكن اللام ضرورة.

وحكى يونس في جمع جِرْوَة جرِوات بكسر الراء، وهي في غاية من الشذوذ، ويقال للشاة إذا قل لبنها: لَجْبة بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها، ويقال لها أيضًا: لَجَبة بفتح الجيم واللام، وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ؛ لأن «فعْلة» صفة لا تجمع على فعَلات بل على فعْلات، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الإفراد ثابت، وكذا اعتقدوا أن «رَبعات» بفتح الباء جمع «ربْعة»، بالسكون وإنما هو جمع رَبَعة بمعنى ربْعة للمعتدل القامة، ذكر ذلك ابن سيده.

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٣٠٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٣٠).

والشاهد فيه قوله: «نسبًا» والأصل «نسبا» فسكن السين ضرورة.

(٢) البيت من الطويل وهو للأخطل في ديوانه (ص ٥٢٨)، وأدب الكاتب (ص ٥٣٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٨)، ولسان العرب (٣/ ١٧٣) (ردد).

والشاهد فيه قوله: «سلْف» والأصل: «سلف» وقد سكنت اللام للضرورة الشعرية. (المعجم المفصل (١/ ٢٣٤).

وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال فى جمع جُبَّة جُبْات بالسكون، وأجاز قطرب[1] فعَلات فى فعْلة صفة كضخْمة وضَخَمات قياسًا على ما ليس بصفة، ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب: كَهْلة، وكَهَلات بالفتح، والسكون أشهر.

ونبهت بقولى: «وتُمْنع الضمة قبل الـياء والكسرة قبل الواو»، عل أن نحو: مُنْية لا يجوز ضم عينه، ونحو ذِرْوة لا يجوز كسر عينه، بل يقتصر فيهما على التسكين أو الفتح تخييرًا؛ لأن الضـمة قبل الياء والكسرة قبل الواو مستثقـلان، لاسيما إذا كانت الياء والواو لامـين، مع وُجدان مندوحة عن ذلـك، فلو كانت لام المكسـور الفاء ياء كلِحية، ففى كسر عينه خلاف، فمن البصـريين من منعه لاستثقال الياء بعد كسرتين، ومنهم من أجازه.

ومنع الفراء فِعِلات مـطلقًا، واحتج بأن فعلات يتضمـن فعِلاً، وفِعِل وزن أهمل إلا فيما ندر كإبِل وبلِز، ولـم يُثْبت سيبـويه منه إلا إبلاً، وما استثقل فى الإفراد حتى كاد يكون همـلاً حقيق بأن يُهْمل ما يتـضمنه من أمثلة الجمـوع؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، والجواب من أربعة أوجه.

[illegible] أن المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستثقل فيه ما يستثقل فى الجمع؛ لأنه معـرض لأن يتصرف فـيه بتـثنية وجمع ونسب، وإذا كـان على هيئـة مستـثقلة يضاعفُ استـثقالها بتعـرُّض ما هى فيه إلى استعـمالات متعددة، بخـلاف الجمع فإن ذلك فيه مأمون.

الثاني أن فعلا أخفُّ من فُـعُل، فمقتضى الدليل أن تكون أمثلة فـعِل أكثر من أمثلة فعُل، إلا أنَ الاستـعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك، فـأى تصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال، فلا ينبغى أن يجتنب، بل يجوز أن يؤثر جَبرًا لما فات من كثـرة الاستـعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يكـادون يسكنون عين إبل، بخلاف فـعُل فإنه يسكن كثيرًا.

---

(١) محمد بن المستـير بن أحمد، أبو على (٠٠٠ ـ ٢٠٦هـ/ ٨٢١م) نحو، علم بالأدب واللغة من أهل البصرة. لقبَّه سيبويه (أستاذه) بقطرب فلزمه. وكان يؤدب أولاد أبى دلف العجلى. من كتبه: «معانى القرآن»، و«النوادر»، و«الأزمنة»، و«الأضداد». (الأعلام ٧/ ٩٥).

الثالث: أن فُعُلات يتضمن فُعُلا وهو من أمثلة الجمع، وفِعِلات يتضمن فِعِلا وليس من أمثلة الجمع، وهو أحق بالجواز؛ لأنه جمع لا يشبه جمع الجمع، بخلاف فُعلات فإنه يشبه جمع الجمع، والأصل فى جمع الجمع الامتناع، فما لا يشبهه أحق بالجواز مما يشبهه.

الرابع: أن فِعلات قد استعملته العرب جمعًا لفِعْلة كنعمة ونعمات، وقد أشار سيبويه إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فعْلات، وقد رجح بعض العرب فِعِلات على فُعُلات إذ قال فى جمع جِرْوة: جرِوات، فاستسهل النطق بكسر عين فِعلات فيما لامه واو، ولم يستسهل النطق بضم عين فعُلات فيما لامه ياء، فبان بما ذكرته أن فعِلات فى جمع فِعلة كفُعُلات فى جمع فُعْلة، أو أحق منه بالجواز.

والتزم غير هذيل فى نحو: جوزة وبيضة سكون العين، فسوَّوْا فى ذلك الأسماء والصفات، وأما هذيل فسلكوا بهذا النوع سبيل ما صحت عينه، فقالوا: جوَزات وبَيضات، كما قال جميع العرب: تَمَرات وجَفَنات، وقالوا فى الصفات: جونْات، وغيْلات بالسكون، كما قال الجميع: ضخمات، وصعْبات.

وأما عِيَرَات فى جمع عِير فجائز عند جميع العرب مع شذوذه عن القياس؛ لأنه مؤنث مكسور الفاء، فلم يكن فى تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة ما فى بَيضات بتحريك الياء؛ لأن تحريك الياء بعد فتحة يوجب إبدالها ألفًا، فتحريكها إذا كان أصلها السكون بعد فتحة تعريض لها إلى الإبدال أو إلغاء سبب الإعلال، إلا أن هذيلاً لم يكترثوا بذلك لعروضه، ومنه قول بعضهم.

أخو بيَضات رائح مُتأوِّب
رفيقٌ بمسْح المَنكبين سَبُوح

فصل

ص: يُتَم فى التثنية من المحذوف اللام ما يتمُّ فى الإضافة لا غير، وربما قيل: أبان وأخَان، ويديان، ودَميان، ودَمَوان، وفَمَيان، وفَمَوان، وقالوا فى ذات: ذَاتا على اللفظ، وذَوَاتا على الأصل.

ش: المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفى المنون فى غير النصب، والأسماء الستة، واسمًا واستًا، وابنًا، ويدًا، ودمًا، وفمًا، وحرًا، وغَدًا وظبة، وسنة ونحو ذلك، والذى يتم منها فى الإضافة المنقوص العرفى، وأب، وأخ، وحم فى أكثر الكلام وهن فى لغة بعض العرب، ومن التزم النقص فى الإفراد التزمه فى التثنية، وعلى ذلك قيل: أبان وأخان، ومنه قول رجل من طىء:

إذا كنت تهوى الحمدَ والمجد مُولَعا ... بأفعال ذى غىّ فلستَ براشد

ولست وإن أعيا أباك مجادة ... إذا لم تَرُم ما أسلفاه بماجد

وقد تقدم أن من العرب من قصر يدًا، ودمًا، وفمًا، فعلى ذلك قيل فى التثنية: يديان، ودميان، وفميان، وفموان، والمشهور فى تثنية ذات: ذواتا بالرد إلى الأصل، وقد ثنى على لفظه بالنقص فقيل: ذاتا، قال الراجز:

يا دارَ سلمى بين ذاتى عوج[1]

---

(١) الرجز لرجل من بنى سعد وصدره.
«جرّت عليْها كلُّ ريحٍ سيهُوجْ»، وعجزه: مِنْ عنْ يمين الخطِّ أو سماهيج وهو فى لسان العرب (٢/ ٣٠١)، (سمهج) وبلا نسبة فى الأزمنة والأمكَنة (٢/ ٧٩)، وأسرار العربية (ص ٢٥٥)، ومعجم البلدان (٣/ ٢٤٦) (سماهيج).
وفيه شاهدان: أولهما تثنية «ذات» على اللفظ، وقوله: «من عن يمين الخط» حيث جاءت «عن» اسمًا مجرورًا بحرف الجر «من».

ص: **ويثنى اسمُ الجَمع المُكسَّرُ بغير زنة منتهاه.**

ش: مقتضى الدليل ما دل على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصود عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو: مساجد ومصابيح، وفي المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، ولأجل سلامة نحو: مساجد ومصابيح من هذا المانع الآخر جاز أن يجمع جمع تصحيح كقولهم في أيامن: أيامنون، وفي صواحب: صواحبون وامتنع ذلك في المثنى والمجموع على حده.

والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره، ولما كان شبه الواحد شرطًا في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع، كقوله تعالى: ﴿**قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا**﴾ [آل عمران: ١٣]، وكذا قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ**﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وكقول النبي ﷺ: «**مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين**»[(١)].

ص: **ويُختارُ في المضافين لفظًا أو معنى إلى مُتَضَمِّنَيْهما لفظُ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظُ الجمع على لفظ الإفراد، فإن فُرِّق مُتَضمِّناهما اختير الإفراد، وربما جُمع المنفصلان إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، ويقاس عليه وفاقًا للفراء، ومطابقةُ ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة.**

ش: المضافان لفظًا إلى مُتَضَمِّنَيْهما كقوله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾ [التحريم: ٤]، والمضافان إليهما معنى كقول الشاعر:

رأيْتُ ابني البَكْرِيِّ في حَوْمَةِ الوَغى
كفَاغِرَى الأفْواه عند عَرِينِ[(٢)]

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٤٦)، ح(٢٧٨٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في حاشية يس (٢/ ١٢٢)، وهمع الهوامع (١/ ٥٠).
الشاهد فيه قوله: «كفا غرى الأفواه» حيث أضاف المثنى إلى الجمع المراد به التثنية.

وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى، وإن لم يكن مثنى اللفظ، وسواء كانت الإضافة صريحة: «كصغت قلوبكما»، أو غير صريحة: «كفاغرى الأفواه»، فإن الأفواه غير مضافة فى اللفظ وهى فى المعنى مضافة، والتقدير: كفاغرَيْن أفواههما، يعنى أسدين فاتحين أفواههما عند عَرينهما ذَابَّين عن أشبالهما.

فإذا وجدت الشروط فى المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية، وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين فى شيئين هما شيء واحد لفظًا ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما فى الضم، وفى مجاوزة الإفراد، وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم فى نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود، ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وفى قراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيمانهما»[١]، وفى الحديث: «إزْرَةُ المؤمن إلى أنصاف ساقيه»[٢]، وجاء لفظ الإفراد أيضًا فى الكلام الفصيح دون ضرورة، ومن الحديث فى وصف وضوء النبى ﷺ: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما»، ولم يجئ لفظ التثنية إلا فى شعر كقوله:

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهُمَا بِنَوَافِذ
كَنَوَافِذِ العُبُطِ التى لا تُرْقَعُ[٣]

(١) ومن ذلك أيضًا قراءة عيسى بن عمر: «والسارقَ والسارقةَ» بالنصب.
وأيضًا قراءة بن مسعود: «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديهم». وروى عنه إيمانهما.
المختصر فِى شواذ القرآن لابن خالويه (ص ٣٨، ٣٩).
و ﴿أَيْديهما﴾. بمعنى يديهما، لأن المقطوع من السارق والسارقة يميناهما فوُضعَ الجمعُ موضع الاثنين، لأنه ليس فى الإنسان سوى يمين واحدة. (التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ص ٣٤٦).
(٢) أخرجه بن حبان فى صحيحه (١٢/ ٢٦٢)، ح(٥٤٤٦).
(٣) البيت من الكامل وهو لأبى ذؤيب فى الدرر (١/ ١٥٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٧٢٦)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٤٠).
الشاهد فيه قوله: «فتخالسا نفسيهما» والأكثر: «فتخالسا أنفسهما» قال ابن الأنبارى: «كل شيئين من شيئين يثنيان بلفظ الجمع» كقولك: ضربت صدورهما وظهورهما. (المعجم ١/ ٥٣٤).

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقطع فى السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة، ولو قصد قاصد الإخبار عن يدَىْ كل واحد من رجلين لم يكتف بلفظ الجمع، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده، كقوله: قطعت أيديهما الأربع.

وإذا فرق المضاف إليه كان الإفراد مختارًا كقوله تعالى: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ**﴾ [المائدة: ٧٨]، وفى حديث زيد بن ثابت ﷺ: حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر، وعمر ﷺ، ولو جىء فى مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع.

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالبًا نحو: قضيت درهميكما؛ لأن العدول فى مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع فى اللبس غالبًا، فإن أمن اللبسُ جاز العدول إلى الجمع سماعًا عند غير الفراء، وقياسًا عنده، ورأيه فى هذا أصح، لكونه مأمون اللبس، مع كثرة وروده فى الكلام الفصيح، كقول النبى ﷺ لأبى بكر، وعمر ﷺ: «**ما أخرجكما من بيوتكما**»(١) وقوله لعلى، وفاطمة ﷺ: «**إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثًا وثلاثين**»(٢): وفى حديث آخر: «**هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر**»، وفى حديث على، وحمزة ﷺ: «فضرباه بأسيافهما»، وأمثال ذلك كثيرة.

ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه، كقول الشاعر:

قلوبُكما يغشاهما الأمنُ عادةً ... إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه (٣/ ١٦٠٩)، ح(٢٠٣٨).
(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٣/ ١١٣٣)، ح(٢٩٤٥).

وقال آخر:

وســاقـــان كَــعْــبــاهمــا أصْــمَــعــان
أعـــاليــــهــــمــــا لُـكتَّـــا بـالديم

وقال آخر:

رأوا جَـــبَـــلا هَـزَّ الجـــبـــالَ إذا التـــقت
رءوس كـــبـــيـــريهـن ينتـطحـــان[1]

وعلى هذا حمل أبو العباس المبرد قول الشاعر:

أَقــامَتْ عَلَى رَبْعَــيْــهِـمَــا جَـارَتَا صَـفًــا
كُـمَــيْـتَــا الأعَـالِـى جَـوْنَتَـا مُـصْطَلاهُـمَـا

فأعـاد الضمير المضـاف إليه المصطلى على الأعالى؛ لأنهـا مثناة فى المعنى، وهو توجيه حسن.

ومطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه كقول الشاعر:

خَـليلـىَّ لا تهـلك نـفـــوسكـمـــا أسى
فـــإن لـهـــا فــيــمـــا به دُهِيَتْ أســـا

فقـال: دهيت لأنه راعى مطابقـة جمع اللفـظ، ولو راعى مطابقة المعنى لقـال: دهيتا، كما قال الآخر لُكّتا.

ص: **ويعاقبُ الإفرادُ التَّثنيةَ فى كلِّ اثنين لا يُغْنى أَحدُهما عن الآخر، وربما تعاقبا مطلقًا، وقد يقع افْعَلا ونحوُه موقع افْعَل ونحوِه.**

---

(١) البـيت من الطويل وهو بلا نـسبـة فى الأشـبـاه والنظائر (٢/ ١١٦)، وخـزانة الأدب (٤/ ٢٩٩)، والخصائص (٢/ ٤٢١)، ولسان العرب (٦/ ٩١) (رأس).
والشاهد فيه قولـه: «رءوس كبيريهن ينتطحان» حيث جاء الضمـير فى: «ينتطحان» للمثنى، وهو يعود إلى الجمع «رءوس» وذلك حملاً على المعنى، لأن المقصود رأسان. (المعجم المفصل ٢/ ١٠٩).

ش: المراد بكل اثنين لا يغنى أحدهما عن الآخر: العينان، والأذنان، والجفنان، والجوربان ونحو ذلك، فيقال: عيناه حسنتان، وعيناه حسنة، وعينه حسنة، وعينه حسنتان.

فالأول أكثر لأنه الأصل، ومنه قول الشاعر:

وعينان قال اللهُ كُونا فكانتا
فَعُولانِ بالألباب ما تفعل الخَمر

وقال آخر:

له أذنان تعرفُ العِتق فيهما
كسَامِعَتى مذعُورة وسطَ ربرب

ومن الثانى قول امرئ القيس:

لمن زُحلُوفةٌ زُل
بِها العيْنانِ تَنْهَلُّ[1]

وقال آخر:

وكأن فى العينين حَبَّ قرَنْفل
أو سُنبلا كُحِلت به فانهلت

وقال آخر:

سأجزيك خذلانا بتقطيعى الصُّوَى
إليك وخفًا زاحفٍ تقطُر الدِّما

---

(١) البيت من الهزج وهو لامرئ القيس فى ملحق ديوانه (ص ٤٧٢)، وجمهرة اللغة (ص ٥٩)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/ ١٩٧).
الشاهد فيه: «تَنْهَلُّ»، والقياس: تنهلان، لأن الضمير فيه يعود إلى العينين، لكن الشاعر اكتفى بضمير الواحدة، لأن حكم العينين حكم حاسة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى. (المعجم المفصل ٢/ ٧١٢).

ومن الثالث قول الشاعر:

ألا إن عـــينا لم تَـجُـــد يوم واسطٍ
عليك بجـاري دمـعـهـا لجـمـودُ

وقال آخر:

أظن انهــمـال الـدَّمع لـيس بمـنتـه
عن الـعين حـتى يضـمَـحِـل سـوادُها

ومن الرابع قول الشاعر:

إذا ذَكَـرت عـينى الزمـانَ الذي مـضى
بصـحـراءِ فلـجٍ ظلـتـا تـكفَـان

والمراد بتعاقب الإفراد والتثنية مطلقًا وقوع أحدهما موقع الآخر، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدين والخفين، ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة، فمن وقوع المفرد موقع المثنى قوله تعالى: ﴿**فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الشعراء: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿**عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ**﴾ [ق: ١٧]، وشبيه به قول حسان ﷺ:

إنَّ شَـرْخ الشـبـاب والـشَّـعَـر الأسْـ
ـوَد مـا لمْ يُـعـاصَ كـان جُنونـا

ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر:

إذا مـا الغـلام الأحـمق الأم سـامَنى
بأطراف أنـفـيـه اسـتـمـر مـقـارعَـا

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا، وذكرت أيضًا له شواهد.

وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين، إذا كان أمرًا أو مضارعًا، والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومن ذلك ما روى من قول الحجاج: يا حَرَسِيّ اضربَا عُنُقَه، ومن قول الشاعر:

فـإنْ تَزْجُـرانِى يا بنَ عَـفّـانَ أزْدجـر

وإن تَدَعـانِى أحْـمِ عِـرْضـا مُـمنَّعـا

وقال آخر:

فـقلتُ لصـاحِـبِى لا تَـحْـبِـسَـانا

بِنَزْعِ أُصُـولِه واجْـتَـزَّ شِـيـحَـا[١]

وجعل بعض العلمـاء من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤].

ص: وقد تُقَدَرُ تسمية جُزْء باسم كُلٍّ فيقعُ الجمعُ موقِعَ واحِده أو مثناه.

ش: وقوع الجمع موقع واحده على تقدير تسمية كلٍّ جزء من أجزائه باسم الجمع كقول الشاعر:

قـال العَـوَاذِلُ مَـا لجَـهلِكَ بَعْـدَمَـا

شَـابَ المَفـارِقُ واكـتَـسَـيْنَ قَـتِـيـرا[٢]

وقال آخر:

ولَقَـدْ أرُوحُ عـلى التِّـجَـار مُـرَجَّـلا

مَـذِلاً بِمـالِى لَـيِّنًا أجْـيَـادِى

---

(١) البيت من الوافر وهو لمضرس بن ربعى فى شرح شواهد الشافية (ص ٤٨١)، أو ليزيد بن الطثرية فى لسان العرب (٥/ ٣١٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ٨٥).
الشاهد فيه: أنه يروى بـ«جدزَّ» والأصل «اجتزَّ» فقلب تاء الافتعال دالاً.

(٢) البيت من الكامل وهو لجرير فى ديوانه (ص ٢٢٧)، ولسان العرب (١/ ٥٢٦) (صلب)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٧٩).
الشاهد فيه: «مفارق» فى جمع «مفرق»، وكأنه سمى كل جزء من الرأس «مفرقًا».

ووقوع الجمع موقع مثناه كقول الشاعر:

فـــالعَيْنُ بعـــدَهم كـــأنَّ حـــدَاقَــهـــا
سُـــمِلَتْ بِشَـــوْكٍ فـــهى عُـــورٌ تـدْمَعُ[1]

أراد بالعين العينين، وبالحِدَاق الحَـدَقَتين، وأراد بقوله فهى عور: فـهما عوراوان، ومن وقوع الجمع موقع المثنى قول الآخر:

أشـكو إلـى مَـــــولاىَ مـن مَـــــوْلاتـى
تـربط بـالحـــــبل أكَـــــبْـــــرِ عـــــاتـى

ومن كلام العـرب: رَجُلٌ عظيم المناكب والهادى، وغليـظ الحواجب والوجنات، وشديد المرافق، وماش على كراسيعه.

(١) البيت مـن الكامل وهو لأبى ذؤيب فى شرح أشـعار الهذليين (١/ ٩)، وشـرح اختـيارات المفضل (ص ١٦٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٥٣).
الشاهد فـيه: أنه أراد بالعين الجنس، ولذلك قـال: كأن حداقـها، وهى عور، فـحمل على المعنى.

فصل

ص: يُجْمَعُ بالألف والتاء قياسًا: ذُو تاء التأنيث مطلقًا، وعلمُ المؤنث مطلقًا، وصفة المذكر الذى لا يعقل، ومُصَغَّرُه، واسمُ الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فَعْلى فَعْلان أو فَعْلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا وما سوى ذلك مقصور على السماع.

ش: ذو تاء التأنيث يعم ذا التاء المبدلة هاءً فى الوقف كتمرة، وذا التاء السالمة من ذلك كبنت وأخت، فلا يقال فى جمعها إلا بَنَات وأخَوَات، سمِّى بهما أو لم يُسَمَّ بهما، وكذلك ذَيْت وكَيْتَ لو سمى بهما لقيل فى جمعهما ذَيَات وكيات، مذكرًا كان المسمى بهما أو مؤنثًا، نص على ذلك سيبويه.

وذكرت «مطلقًا» ليدخل فى ذلك العلم واسم الجنس، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة، وذكرت «مطلقًا» بعد علم المؤنث ليتناول العارى من علامة والمتلبس بعلامة كزينب، وسَلمةَ، وسُعدَى، وعفراء.

وأشرت بصفة المذكر الذى لا يعقل إلى نحو: جبال راسيات، وأيام معدودات وبمصغر المذكر الذى لا يعقل إلى نحو: دريهم ودريهمات، وكتيب وكتيبات.

وأشرت باسم الجنس المؤنث بالألف إلى نحو: بُهْمى وبهميات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات، وقاصعاء وقاصعاوات.

واستثنيت فعلى وفعلاء المقابلين لفعلان وأفعل؛ لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون، ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل، نحو قولهم: امرأة عجْزاء، وديمة هطلاء، وحُلة شوْكاء؛ لأن منه الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود فى عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعها بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع فى «خيفاء» وهى الناقة التى خَيِفتْ أي اتسع جلد ضرعها، وكذا سمع فى «دكَّاء» وهى الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء

وهطلاء وشوكاء فى أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله.

ونبهت بقولى: «غيـر منقولين إلى الاسمية حقيقـة أو حكمًا» على نحو: حوًّاء، فإن «حواء» علم امرأة منقول من «حواء» أنثى أحْوى، وبطحاء صفة مقابلة فى الأصل لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها مستغنيـة عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجاز أن تعامل فى الجمع معاملة صحراء.

والمراد «بما سوى ذلك» مـا لا علمية فـيه ولا علامـة من أسماء المؤنث وصـفاته فتدخل فى ذلك نحو: شمس ونفس، وأتان وعناق، وامـرأة صبور، وكف خضيب، وجارية حائض ومعطار، فلا يجمع شىء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سمع، فيعد من الشواذ عن القياس، ولا يُلْحقُ به غيره.

فمن الشـاذ: سمـاء وسمـاوات، وأرْض وأَرَضات، وعُرُس وعُـرُسات، وعِـير وعِيَرات، وشمال وشمالات، وخَوْد وخَوْدَات، وثيب وثيبات.

وأشذ من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كـحسام وحسامات، وحمّام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع.

باب المعرفة والنكرة

ص: **الاسم معرفة ونكرة.**

فالمعرفة: مُضْمَرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنَادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة.

وأعرفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلم، ثم ضميرُ الغائب السالمُ من إبهام، ثم المشارُ به، والمنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه، وقد يَعْرِض للمفوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا.

والنكرة ما سوى المعرفة.

وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافًا للكوفيين، ولا ذو الأداة قبل الموصول، ولا مَنْ وما المستفهمُ بهما معرفتين خلافًا لابن كيْسَانَ في المسألتين.

ش: من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصل إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين.

فالأول: نحو قولهم: كان ذلك عامًا أول أمس، فإن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين.

والثاني: نحو قولهم للأسد: أسامة، فإنه يجري في اللفظ مجرى حمزة في منع الصرف، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال، وهو في الشياع كأسد.

والثالث: كواحد أمِّه وعبد بطنه، فإن بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة، وبعض العرب يجعلهما نكرتين، ويدخل عليهما رب، وينصبهما على الحال، ذكر ذلك أبو علي.

ومثلهما في إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ذو الألف واللام الجنسيين، فإنه من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، فلذلك يجوز أن

يوصف بمعرفة اعتبارًا بلفظه وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتبارًا بمعناه نحو: مررتُ بالرجل خيرٍ منك، وعلى ذلك حمل المحـققون قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فجـعلوا «نسلخ» صفة الليل، والجـمل لا يوصف بها إلا النكرات.

فـإذا ثبت كون الاسم المعـرفة بهـذه المثابـة، فأحـسنُ ما يُبـيَّن به ذكرُ أقـسامـه مستقصاة، ثم يقال: وما سِوَى ذلك فهو نكرة.

وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة: فيغفلون المعرف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقـولون: والمبهم على ضربين، اسم إشارة وموصول، فـيئول ذلك إلى أن أقسامه ستة.

واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فـقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظًا وبقى معنى، كما بقى معنى الإضافة فى نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهـة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه، وإذا كانت الإشارة دون مـواجهة مُعَرِّفة لاسم الإشارة، فأنْ تكونَ معرِّفَة ومعها مواجهة أولى وأحرى، وهذا أظهر وأبعد عن التكلف.

وأمكنهـا فى التعـريف ضـمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفـسه، وبمشـاهدة مدلوله، وبعدم صـلاحيته لغيره، وبتـميز صوته، ثم ضـمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجـهة مدلوله، ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضـرًا وغائبًا على سبـيل الاختصاص، ثم ضـمير الغائب السـالم من إبهام نحو: زيد رأيتـه، فلو تقدم اسـمان وأكـثر نحـو: قام زيد وعـمرو كلمـته، لتَطـرَّق إليه إبهـام ونقص تمكُّنهُ فى التعـريف، ثم المشار به والمنادى وهمـا متقـاربان، ثم الموصول، وهو بحـسب صلته فيكـمل تعريفـه بكمال وضوحـها وينقـص بنقصانـها، ثم المعرَّفُ بـالأداة، والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه.

وسيأتى عند ذكر كل واحد منها ما يختص به من بيان وتفصيل.

وقد يعـرض للمفوق ما يجـعله مساويًا أو فـائقًا، كقولك لرجلين حـضراك دون ثالث: لك مَبرَّةٌ، بل لـك، فإنهما لا يعرفـان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه مـا لم يُعَضَد اللفظ بمواجهـة أو نحوها، بخلاف قـوله: للكبير منكما مـبرة بل للصغير، أو بالعـكس، أو يقول: للذى سبق منكما مبرةٌ بل للذى تأخـر، فإنهما لا يرتابان فى مراده بالأول والثانى، فقد عرض لذى الأداة والموصـول ما جعلهما فائقين فى الوضوح لضمير الحاضر.

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضـمير المتكلم كقول من شُهِرَ باسم لا شركة له فـيه لمن قال له: من أنت؟ أنا فلان، ومنـه قول الله تعالى: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده.

وقد يعرض للموصول مثل الذى عرض للعلم كقـول من شُهِرَ بفعل لا شركة فيه لمن قال: من أنت؟ أنا الذى فعل كذا، ومن هذا القبيل: سلام الله على من أنْزِلَ عليه القرآن، وعلى من سجدت له الملائكة، وعلى من حفر بئر زمزم.

وتمييـز النكرة بعدِّ المعارف بأن يقـال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييـزها بدخول رُبَّ والألف واللام؛ لأن من المعـارف ما تدخل عليه الألف واللام كـفضل وعـبـاس، ومن النكرات مـا لا تدخل عليـه رُبَّ ولا الألف واللام كـأين وكـيفَ وعَرِيبٍ ودَيَّار.

واسم الإشارة عند الكوفيين أعرف من العلم، ولهم فى ذلك شبهتان:

إحداهـما: أن اسم الإشارة مـلازم للتعريف غـير قابل للتنكيـر، والعلم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون اسم الإشارة.

والثانـية: أن تعريف اسم الإشارة حسى وعقلى، وتـعريف العلم عقلى لا غير، وتعريفٌ من جهتين أقوى من تعريف من جهة.

والجواب عن الأولى أن يقـال: لزوم الشىء معنى لا يوجب لـه مزية، فيتـعرف بالإضافـة مع عدم لزومـه لها، ولم يتـعرف «غيـرك» بها مع لزومـه لها، كـما ثبت

للجميع على الجمـاء فى قولهم: جـاءوا الجمـاءَ الغَفيرَ، بحيثُ عـدَّ الجـميع معرفة غيـر مؤولة بنكرة مع عـدم لزوم الألف واللام، وأول الجمـاء الغَفِيـر بنكرة مع لزوم الألف واللام.

والجواب عن الثانـية أن يقـال: المعتبـر فى كون المعرفة معـرفة الدلالة المانعة من الشيـاع، سواء حـصل ذلك من جهـة واحدة أو من جـهتين، والمعـتبر فى تـرجيح التعريف قوة منع الشيـاع، وزيادة الوضوح، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه حقـيقته لا تسـتحضر به على التزام، ولـذلك لا يستغنى غالبًا عـن صفة تكمل دلالته، بخلاف العلم لاسيما علم لم تعرض فيه شركة، كإسرائيل وطالوت، وأُدَد، ونِزَار، ومكة، ويثرب.

وذهب ابن كيسان إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول، وشبهته أن ذا الأداة يوصف بالموصول كقـوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١]، والموصوف به إمـا مساو، وإما دون الموصـوف، ولا قائل بالمساواة، فثـبت كون الذى أقل تعريفًا من الكتاب.

والجواب أن نقول: لا نسلم كون الذى فى الآية صـفة، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ، وعلى تقدير كون الذى صفة فالكتاب علم بالغَلَبَة؛ لأن المَعْنِّيين بالخطاب بنـو إسرائيل، وقـد غلب اسـتعـمال الكـتاب عندهم مـرادًا به التوراة، فألحق فى عرفهم بالأعلام، فـلا يلزم من وصفه بالذى جواز وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام.

وبالجواب الأول يجاب من أورد نحـو قوله تعالى: ﴿لا يَصْلاهَا إِلاَّ الأَشْقَى ﴿١٥﴾ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾ وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى ﴿١٧﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: ١٥ ـ ١٨]، وقد تقدمت الإشارة إلى أن الموصول قد تتـضح صلته وضوحًا تجعله فى رتبة العلم، ولا يكـون ذلك فى ذى الأداة غـالبًـا إلا إذا عـرض له مـا عــرض «للنِّجم والصَّعِق» من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة.

وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف «مَنْ وما» الاستفهاميتين، نظرًا إلى أن جوابهما يكون معرفة، والجواب يكون مطابقًا للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندكَ؟ فجوابه: زيد، ونحوه، وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، أو نحوه، فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب.

وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له: من عندك؟ أن يقول: رجل من بنى فلان، ولمن قيل له: ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمرٌ مهم.

والثانى: أنَ «مَنْ وما» فى السؤالين قائمان مقام: أى إنسان؟ وأى شىء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب؛ لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضًا فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير.

باب المضمَـر

ص: وهو الموضوع لتعيين مُسَمّاه مشعراً بتكَلُّمه أو خطابه أو غَيْبَته.

ش: المراد بالتعيين جعل المفهوم مُعَايِنًا للسامع أو فى حكم المُعَاين، فذكره مخرج للنكرات.

وذكر الوضع مخرج للمنادى، والمضاف، وذى الأداة.

وذكـر الإشعـار بالتكلم أو الخطاب أو الغـيبـة مـخرج للعلم، واسم الإشـارة، والموصول؛ لأن كل واحد منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث، بل هو صالح لكل واحدة منهـا على سبـيل البدل، بخلاف المضـمرات، فإن المـشعر منهـا بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها.

ص: فمنه واجب الخـفَاء، وهو المرفوعُ بالمضـارع ذى الهمزة والنون، وبفـعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فِعْلِ الأمر مطلقًا.

ش: الواجب الخفـاء هو الذى لا يزال مستكنًا، ولا يغنى عنه ظاهر ولا مـضمر بارز كالمَنْوِىِّ فى نحو: أفْعَلُ، ونَفْـعَلُ، وافْعلْ، وتَفْعَلُ، ونَزَالِ، فكل واحد من هذه الأمثلة الخـمسة رافع اسم اسـتغنى بمعناه عن لفظه، فإن قـصد توكيـده جىء بالبارز المطابق وهو: أنا بعد أفعل، ونحن بعد نفعل، وأنت بعد البواقى.

وذكرت «مطلقًا» بعـد اسم فعل الأمر تنبيـهًا على أنه يستوى فـيه خطاب الواحد المذكر وغيـره، نحو: نزال يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات، ولم أذكـر مطلقًا مع فـعل الأمر ومضـارعه تنبـيهًـا على أن وجوب خـفاء مرفوعهما مخصوص بالإفراد والتذكير.

ص: ومن جائز الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة، وما فى معناه من اسم فِعْل، وصفة، وظرف، وشبهه.

ش: الجائز الخفاء هو الذى يخلفه ظاهر أو مضمر بارز، كقولك: زيدٌ حَسُنَ ففى حسن ضمـير منوى مرفوع به، وليس خـفاؤه واجبًا بل جائزًا؛ لأنه قـد يخلفه ظاهر

نحو: زيدٌ حَسُنَ وَجهُه، ومضمر بارز نحو: زيد ما حَسُنَ إلا هو، وهكذا حكمه مع فعل الغائبة نحو: هند حَسُنَت، وحَسُنَت صورتُها، وما حَسُنَ إلا هى.

ومثال المرفوع باسم الفعل المشار إليه: هند هَيْهات، فهَيهَات رافعٌ ضميرًا عائدًا على هند، وليس خفاؤه واجبًا وإن كان لا يثنى ولا يجمع، لكن قد يخلفه ظاهر نحو: هند هيهات دارُها.

ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه: زيدٌ حَسَنٌ، وعمرٌو عندك، أو فى الدار، فحَسَنٌ وعندكَ وفى الدار قد ارتفع بكل منها ضمير مستكن جائز الخفاء؛ لأنه قد يخلفه ظاهر أو ضمير بارز نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهه أو ما حَسَنٌ إلا هو، وعمرٌو عندك مقامُه، أو ما عندك إلا هو، وبِشْرٌ فى الدار شخصُه، أو ما فيها إلا هو.

ص: **ومن بارز مُتصل، وهو إن عُنِىَ به المَعْنِى بنفعل «نا» فى الإعراب كلِّه.**

وإن رفع بفعل ماض «فتاء» تُضَم للمتكلم، وتفتح للمخاطَب، وتكسر للمخاطَبة، وتُوصَلُ مضمومةً بميم وألف للمخاطَبَيْن، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطَبِين، وبنون مشددة للمخاطبات، وتسكين ميم الجمع إنْ لم يلها ضميرٌ متصل أعَرف، وإن وَلِيَها لم يجز التسكين، خلافًا ليونس.

وإن رُفِعَ بفعلٍ غيره فهو «نون» مفتوحة للمخاطبات أو الغائبات، و«ألف» لتثنية غير المتكلم، و«واو» للمخاطَبِين أو الغائبين و«ياء» المخاطبة.

وللغائب مطلقًا مع الماضى ما له مع المضارع، وربما استُغْنى معه بالضمة عن الواو، وليس الأربع علاماتٍ والفاعلُ مُسْتَكِنٌّ خلافًا للمازنى فيهنَّ، وللأخفش فى الياء.

ش: البارز ضد المُستكن، وهو على ضربين: متصل ومنفصل:

فالمتصل: ما لايقع أولاً، ولا يَسْتَغْنى عن مباشَرَة العامل لفظًا وخطا، فمنه «نا» للمتكلم المعظم نفسه، أو المبين كونه مشاركًا بواحد أو أكثر، وإلى هذا أشرت بقولى «نا فى الإعراب كله».

ومن البارز المتصل المرفوع «تاء» يشترك فيها المتكلم والمخاطب، فَضَمُّها مجرَّدةً دليل على نفس المتكلم، وفتحُها مجردَّة دليل على المخاطب المذكر، وكسرها مجردة دليل على المخاطبة الواحدة، وضمها متلوةً بما دليل على المخاطَبَيْنِ والمخاطَبَتَينِ، وضمها متلوة بنون مشددة دليل على المخاطبات، وضمها متلوة بميم ساكنة أو مضمومة باختلاس أو إشباع دليل على ذكور مخاطَبِين، والإشباع هو الأصل، واستعماله أكثر من الاختلاس، وأقل من السكون، ولقلة الاختلاس لم يتعرض له فى المتن، وإذا ولى الميم ضَميرٌ منصوب لزم الإشباع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وأجاز يونس السكون نحو: «فقد رأيتُمْه» ولا أعلم فى ذلك سماعًا إلا ما رَوَى ابنُ الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان ﷺ: أراهُمْنى الباطل شيطانًا.

والضمير فى قولى: «وإن رفع بفعل غيره»، عائد إلى الضمير البارز، أى إن رُفِع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضى وقصد به إناث مخاطبات أو غائبات فصورته نون مفتوحة نحو: افعَلْنَ، وتفعَلْنَ ويفعَلْنَ، وإن قصد به تثنية المخاطب أو المخاطبة، أو تثنية الغائب أو الغائبة، فصورته ألف نحو: افْعَلا، وتَفْعَلان، والزيدان يَفْعَلان، والهندان تَفْعَلان، وإن قصد به جمع مذكر مخاطب أو غائب فصورته واو نحو: افْعَلُوا، وتفعَلُون، ويَفْعَلون، وإن قصد به مخاطبة واحدة فصورته ياء نحو: افعَلِى، وتَفْعَلِين.

وتَسندُ الماضى فى الغيبة إلى ما تُسْنَد إليه المضارع فتقول: زيد فَعَل، وهند فَعَلَتْ، والزيدان فَعَلا، والهندان فَعَلَتَا، والزيدون فَعَلوا، والهندات فَعَلن، وإلى هذا أشرت بقولى: «وللغائب مطلقًا مع الماضى ما له مع المضارع».

ومن الاستغناء معه بالضمة عن الواو قول الشاعر:

يا رُبَّ ذِى لُقح بِبَابِك فاحش
هاعٍ إذ ما الناسُ جاعُ وأجْدبُوا[1]

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٧٩).

الشاهد فيه: «جاع» حيث حذف ضمير الجمع، واستغنى عنه بالضمة ضرورة.

وأنشد السيرافى:

لو أن قـــومى حين أدعـــوهم حَـــمَلْ

عَلَى الجبــال الصُّمِّ لانهـد الجبـلْ(١)

أراد: حملوا، فحذف الواو واكتفى بالضمة، ثم وقف فسكن، وربما فعل مثل هذا مع فعل الأمر كقوله:

إن ابنَ الأحْـوَص مـعـروف فـبلغُـهُ

فى ســاعِـدَيه إذا رام العـلا قِـصَـرُ

الأصل فبلغوه.

وزعم المازنى أن النون والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من فَعَلَتْ، والفاعل مستكن كاستكنانه فى: زيد فَعَل، وهند فَعَلَتْ، وما زعمه غير صحيح، وإنما هى أسماء أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها، كدلالة النون والألف من فعلنا، والتاء من فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ؛ ولأن المراد مفهوم بها، والأصل عدم الزيادة؛ ولأنها لو كانت حروفًا تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من: هى فعلتْ، لجاز حذفها فى نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، كما جاز حذف التاء فى نحو:

«فـإن الحـوادثَ أَوْدَى بهـا»،

«ولا أرضَ أَبقَل إبقـالَهـا»

بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف؛ لأن معناها أظهر من معنى التأنيث وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالتها على التأنيث إذ قد تلحق المذكّرات كثيرًا كراوية، وعَلاّمة، وهَمزَة، ولمزَة، فدعت الحاجة إلى التاء التى تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك فى علامتى التثنية والجمع، إذ لا يمكن أن يعتقد

---

(١) الرجز بلا نسبة فى شرح المفصل (٩/ ٨٠).

والشاهد «حمل» يريد «حملوا» حيث حذف واو الضمير اجتزاء بما قبلها من الضم.

فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما، فذكر الفعل على إثر واحدٍ منهما مُغْنٍ عن علامة تلحق الفعل، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعيًا إلى التزامه غير كونه حرفًا، وليس ذلك إلا كـونه اسمًا مسندًا إليه الفعل، ولذلك لم يجز حذفه بوجه، إذ لو حذف لكان الفعل حديثًا عن غير محدثٍ عنه، وذلك محال.

ورُوِىَ عن الأخـفش أن ياء المخـاطبة حـرف يدل على تأنيث الفـعل، والفـاعل مستكن كـما هو مستكن فى نحـو: هند فعلت، وهذا القول مـردود أيضًا بما رَدَّ قول المازنى، وشىء آخر وهو أن الأخـفش جعل «ياء» افعلى كـتاء فَعَلَتْ، فيـقال له: لو كانت الياء كالتاء لساوتها فى الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افعليا كما يقال: فعلتا، لكنهم امتنعوا من ذلك، فعلم أن مانعهم كـونُ ذلك مستلزمًا اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز.

ص: ويُسَكَّنُ آخرُ المسنَد إلى التـاء والنون ونا، ويحذف ما قبله من مـعتل، وتُنْقَل حركُته إلى فاء الماضى الثـلاثى، وإن كانت فتـحةً أُبدلت بمُجَانسـة المحذوف ونقلت، وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة فى: زال وكاد، أُخْتَىْ كان وعسَى، وحركَة ما قبل الواو والياء مجانسةٌ، فإن ماثلها أو كان ألفـا حُذفَ وولى ما قبله بحاله، وإن كان الضمير واوًا والآخر ياء أَو بالعكس، حذف الآخِرُ، وجعَلت الحركةُ المجانسةُ علَى ما قبله.

ش: المسند إلى «نا والتاء» لا يكون إلا فعلاً ماضـيًا نحو: فَعَلْنا وفعلْت، والمسند إلى «النون» قد يكون ماضيًا ومضارعًـا وأمرًا نحو: فعلْنَ وتفعلْنَ وافْعَلْنَ، وقد تناول ذلك كله قولى: «ويُسكَّنُ آخر المسند إلى التاء والنون ونا».

وأن يقال: «آخـر المسْنَدَ» أولى من أن يقال: «لام المسند» لأن المسكّن كـما يكون لاما كضربْتُ، قد يكون حرفًا زائدًا كتلقْيتُ.

واختلف فى سبب هذا السكون، فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالى أربع حركات فى شيئين همـا كشىء واحد؛ لأن الفاعل كجزء مـن الفعل، وهذا السبب إنما هو فى الماضى ثُمَّ حمل المضارع عليه، وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون، صحيح الآخر كان كاذهبْن، أو معتلّة كاخشيْن.

وهذا التعليل ضعيف من وجهين:

أحدهما: أن التسكين عامّ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال؛ لأن توالى الحركات إنما كان يوجد فى الصحيح من: فَعَل وفَعِل وانْفَعَل وافتَعل، وَفعُل، لا فى غيرها ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثانى: أن توالى أربع حركات ليس مهملاً فى كلامهم، بل مُسْتخف بالنسبة إلى بعض الأبنية، بدليل: عُلَبِط، وأصله: عُلابط، وعَرَتَن، وأصله: عَرَنْتن، وجنَدِل، وأصله جَنَادل عند البصريين «وَجَنْديل عند الكوفيين»، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط، ونونا من عَرَنَتن، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية، فلو كان توالى أربع حركات منفوراً منه طبعًا، ومقصود الإهمال وضعًا، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة فى الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسدُّوا باب التأنيث بالتاء فى نحو: بَركة، ومعدة، ولُمَزة، فإنه موقع فى توالى أربع حركات فى كلمة واحدة، لاسيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء، ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها فى تقدير الانفصال، وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تامّ، وهى قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد، وما فعل إلا أنا، فظهر بهذا ضعف القول بأن سبب سكون لام «فعلْتَ» خوف توالى أربع حركات.

وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: أكرمْنا وأكرَمَنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لنا فى الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال.

وإن كان ما قبل المسكن للسبب المذكور حرف علة ساكنًا لالتقاء الساكنين واقتصر على ذلك فى الأمر والمضارع نحو: خفْن ولا تخفن، وصحْن ولا تصحن، وقُلْن ولا تقلنَ، وإن كان حرف العلة فى عين ماضٍ ثلاثى حرك ما قبله بحركته إن كانت كسرة أو ضمة نحو: جُدْتُ وخفْتُ، فإن كانت الحركة فتحة أبدلت كسرة فيما عينه ياء، وضمة فيما عينه واو، ثم فَعِل بالكسرة والضمة المبدلتين ما فعل بالأصليتين نحو: بِعتَ وقُمْت، وإلى هذا أشرت بقولى: «وإن كانت فتحة أبدلت بمجانِسَة المحذوف ونقلت».

وأشرت بقـولي: «وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة في زال وكـاد» إلى قول بعض العرب، ما زيل زيدٌ فاضلاً، وكيد زيدٌ يفعل، قال أبو خراش الهذلي:

وكِيدَتْ ضِبَاعُ القُفِّ يأكلْنَ جُثَّتي
وكِيدَ خِرَاشٌ يومَ ذلك يَتْيَمُ

واحترزت بقولي: «أختي كـان وعسى» من زال بمعنى ماز وذهب أو تحول، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر، ويجمعها أن يقال: التي مضارعها يكيد، فإن مضارع تلك يكاد.

وحركـة ما قبل الياء والواو مـجانسة، أي ضمـة قبل الواو، وكسرة قبل الياء، نحو: يفـعلُون وتفعلين، فـإن ماثلهـا، أي إن كان آخرُ المسنـد إلى الواو واواً، وآخر المسند إلى الياء ياء، أو كان ألفًا مطلقًا، حذفت الواو والياء والألف، واتصل بالمسند إليـه، واواً كان أو ياء، مـا كان مـتصـلاً بالمحذوف دون تبـديل حركـته نحـو: أنتم تدعُون، وأنت ترمِين، وأنتم تَخشَوْن.

وإن كـان الضـمـيـر واواً والآخـر ياء، أو بالعكس، أي إن كـان المسند إليـه واو الضمير وآخر الفعل المسند ياء، أو كان المسند إليه ياء الضمير وآخر الفعل المسند واواً، حذف آخر الفعل، وضم ما قبل المحـذوف إن كان المسند إليه واواً نحو: أنتم تَرْمُون، وكسـر ما قبله إن كـان المسند إليه ياء نحو: أنـت تَعفين وتَرمين، والأصل: ترمُـيون وتعفُوين، واستثقل ضم الياء المكسور ما قبلها، وكسر الواو المضموم ما قبلها، فخففتا بالتسكين وخيف انقلابهما فحرك ما قبلهما بما يجانسهما.

ويأتي ضميرُ الغائبين، كضـمير الغـائبة كثيـراً لتأوُّلهم بجمـاعة، وكضمـيرِ الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يُفْهِم الجمع أو لسَـدٍّ واحد مَسَدَّهم، ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعلَ التفضيل كثيراً، ودونه قليلاً.

ش: إتيان ضمـير الغائبين كضمـير الغائبة كـقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وكقول الراجز:

قد علمتْ والدَّتِي ما ضَمَّت
إذا الكماةُ بالكماة التفَّت

فهذا كثير، بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل، ومنه قول الشاعر:

وإنّي رأيتُ الصَّامِرين متاعَهم
يموتُ ويَفْنَى فارْضَخِي من وِعَائِيا

أراد يموتون، فأفرد، كأنه قال: يموت مَنْ ثَمَّ، أو مَنْ ذكرت، وعلى ذلك يحمل قول الآخر:

تَعَفَّقَ بالأَرْطى لها وأرادها
رجالٌ فبذَّتْ نَبْلُهم وكَلِيبُ

أى تعفق بالأرطى رجال، وأراده جمعهم، فبهذا التوحيد يصعب الانتصار للكسائي بهذا البيت فى حذف الفاعل، وللفراء نسبة العمل إلي العاملين، وقد أجاز سيبويه أن يقال: ضربت وضربنى قومَك، أراد: وضربونى، فأفرد علـى تقدير: وضربنى مَنْ ثم، وأنشد أبو الحسن:

وبالبدو منا أسرةٌ يحفظوننا
سراع إلى الداعى عظام كراكره

فأفراد ضمير الأسرة؛ لأنهم نسب إليهم الحفظ، فصح تأولهم بحصن أو ملجأ، فجاء الضمير على وفق ذلك، فكأنه قال: أسرة هم بحفظهم إيانا ملجأ عظيم كراكره.

ومن كلام العرب: هو أحسن الفِتْيان وأجمله؛ لأنه بمعنى أحسن فتى، فأفرد الضمير حملاً على المعنى.

وإلى نحو هذا أشرت بقولى: «أو لسَدِّ واحد مسدهم»، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، وقال الراجز:

وطَابَ أَلبانُ اللَّقاح وبَرَدَ

لأن النَّعمَ واللبَن يَسُدَّان مسد الأنعام والألبان.

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً، مثال ذلك، في ضمير الاثنين قول الشاعر:

وميَّةُ أحسنُ الثَّقلَين جِيداً
وسالِفَةً وأحسنُه قَذالا[1]

وقال الآخر:

شرُّ يَوْمَيْهَا وأغْواهُ لَهَا
رِكِبَتْ عَنْزٌ بحِدْجٍ جَمَلا

ومثال ذلك في ضمير الإناث: «خيرُ النِّساء (ركبت الإبل) صوَالحُ نساء قريش، أحْناه على ولد في صغَره، وأرْعاه على زوج في ذات يده»[2]، كأنه قال ﷺ: أحق هذا الضرب، أو أحنى مَنْ ذكرت، فهذا بعد أفعل التفصيل وهو كثير.

ومثال ذلك دون أفعل التفضيل قول الشاعر:

أخُو الذِّئبِ يَعْوِي والغرابِ ومَنْ يكن
شَرِيكَيْه تطْمَعْ نفسُه كُلَّ مَطْمَع[3]

أي ومن يكن الذئب والغراب شريكه، فأفرد الضمير مؤولا، كأنه قال: ومن يكن هذا النوع، أو ومن يكن مَنْ ذكرت، وإلى هذا أشرت بقولي «ودونه قليلاً».

(١) البيت من الوافر وهو لذى الرمة فى ديوانه (ص ١٥٢١)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٠٦)، والدرر (١/ ١٨٣)، وشرح المفصل (٦/ ٩٦)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٣٤٩).
والشاهد فيه قوله: «أحسن الثقلين» وقوله: «أحسنهم» حيث جاء بأفعل التفضيل الجارى على «مية» وهى مفرد مؤنث، مفرداً مذكراً، وهو مضاف إلى معرفة فى الموضعين، وهذا هو القياس.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٥/ ١٩٥٥)، ح(٤٧٩٤).

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى المحتسب (٢/ ١٨٠).
والشاهد فيه قوله: «ومن يكن شريكيه» وقياسه: ومن يكن شريكيهما، أو من يكونا شريكيه، وأقرب ما فيه أن يكون تقديره: وأى إنسان يكونا شريكيه، إلا أنه أعاد إليهما معًا ضميراً واحداً، وهو الضمير فى «يكن» وساغ ذلك إذا كانت الذيب والغراب فى أكثر الأحوال مصطحبين، فجريا مجرى الشىء الواحد، فعاد الضمير كذلك. (المعجم المفصل ١/ ٥٥٤).

ص: ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات، و«فَعَلَتْ»، ونحوهُ أولى من «فَعَلْنَ» ونحوه بأكثر جمعه وأقله، والعاقلات مطلقًا بالعكس، وقد يُوقعُ «فَعَلْنَ» موقع «فعلوا» طَلَبُ التشاكل، كَما قد يُسَوِّغُ لكلمات غيرَ ما لها من حُكمٍ ووزن.

ش: إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ٢]، وإعطاؤه ما للغائبات كقوله تعالى: ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، إلا أن الأكثر فى الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبات، كقولهم: الجذوعِ انكسرت، والأجذاع انكسرن، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، فمنها عائد على «اثنا عشر»، و«فيهن» علي أربعة.

وهذا إنما هو غير العاقلات، وأما العاقلات «ففَعَلن» وشبهه أولى من «فعلت» وشبهه، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وكقوله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيرًا، فإنهن عوان بينكم»[1] ولو قيل فى الكلام موضع، ﴿فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ﴾، فعلت فى أنفسها، وموضع «فإنهن عوان»، فإنها عوان لجاز، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، فهذا على طهُرتْ، ولو كان على طهرن لقيل مطهرات، ومن استعمال فَعَلَتْ فى ضمير العاقلات قول الشاعر:

وإذا العَذَارَى بالدُّخان تَلَفَّعت
واستعجلت نَصْبَ القدور فملَّت
دَرَّتْ بأرزاقِ العُفَاة مَغالقٌ
بيدَيَّ من قَمَعِ العِشار الجِلَّة[2]

(١) أخرجه الترمذى فى صحيحه (٣/ ٤٦٧)، ح(١١٦٣).

(٢) البيت من الكامل وهو لسلمى بن ربيعة فى خزانة الأدب (٨/ ٣٦)، والدرر (١/ ١٨٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٥٥)، وشرح المفصل (٥/ ١٠٥).
والشاهد فيه قوله: «تلفعت واستعجلت» حيث أعاد ضمير المفردة إلى العاقلات، والأفصح: «تلفعن، واستعجلن». (المعجم المفصل ١/ ١٤٩).

وقال آخر:

ولَـوْ أنّ مـــا فـى بَـطنـه بَـيْـن نسـوَةَ
حَـبِلْن ومـا كـانت قَـواعـد عُـقَّـرا

وفى بعض الأحاديث المأثورة: **«اللهم ربَّ السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضْللنَ»** أراد: ومن أضَلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو، كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال فى قوله ﷺ: **«لا دَرَيت ولا تَلَيت»**، وإنما بابه تلوت، ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك فى قوله ﷺ: **«أيتكن صاحبة الجَمل الأدْبَب تَنْبحها كلاب الحوْأب»**(١)، وإنما بابه الأدَبّ، وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره، كقول العرب: أخذه ما قَدُم وما حدُث، وهَنَأه ومرَأه، وفعلته على ما يسوءُكُ وينُوءُك، ولا يقولون فى الإفراد إلا: حدَث، وأمرأه، وأناءهُ يَنِيئُه، وهذا ونحوه المراد بقولى: «كما قد يسوِّغ لكلمات غيرَ ما لها من حكْم ووزن».

ص: ومن البارز المتصل فى الجرّ والنصب «ياء» للمتكلم، و«كاف»، مفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، و«ها» للغائبة و «هاء» مضمومة للغائب، وإن وَلِيَتْ ياءً ساكنةً أو كَسْرةً كسَرها غيرُ الحجازيين، وتُشْبَع حَرَكتها بعدَ مُتحرِّك، ويختار الاختلاسُ بعد ساكن مطلقا وفاقا لأبى العباس، وقد تُسَكَّنُ أو تُختْلس الحركة بعدَ مُتحرِّك عند بنى عُقيل وكلاب اختياراً، وعند غيرهم اضطراراً، وإن فَصَل المتحركَ فى الأصل ساكنٌ حُذِف جزْمًا أو وقْفًا جازت فيه الأوجه الثلاثةُ.

ش: البارز خلاف المستكن، والمتصل خلاف المنفصل، وإضافة الياء إلى المتكلم لئلا يذهب الوهم إلى ياء المخاطبة، ولما كان سبب وضع الضمائر طلب الاختصار ناسب ذلك أن يُشْرَكَ بين الجر والنصب فى الضمائر التى منها ياء المتكلم وكاف المخاطب والمخاطبة وهاء الغائبة وهاء الغائب وما يتفرع من ذلك، وسيأتى الجميعُ مبيَّنا إن شاء الله تعالى، والمفْتَقَرُ إليه الآن مثلُ يستأنس بذكرها، فمثال ذلك فى الياء:

---

(١) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه (٧/ ٥٣٨).

﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، ومثاله فى الكاف: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، ومثاله فى ها الغائبة ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٨، ٩]، ومثاله فى هاء الغائب: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٤].

ولغة الحجازيين فيهاء الغائب الضم مطلقًا، وهو الأصل، فيقولون: ضربته، ومررت بهُ، ونظرت إليهُ.

ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إتباعًا، وبلغة غيرهم قرأ القرّاء إلا حَفْصًا فى: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان﴾ [الكهف: ٤٦]، و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، وحمزة فى: ﴿لأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه: ١٠]، فى الموضعين، فإنهما قرآ بالضم على لغة الحجازيين.

وما ذكر من إشباع حركة الغائب فهو الأصل، إلا أنّ اللافظ بذلك بعد ساكن كالجامع بين ساكنين، فلذلك كثر اختلاس الضمة، والكسرة فى نحو: منه، وتأتيه، ونَرْجوه، ورجح سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين، وردَّ ذلك أبو العباس ويَعْضده السماع الشائع، ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن، ومنه: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، فى قراءة ابن ذكوان.

وأما اختلاس الضمة، والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائى عن بنى عقيل وبنى كلاب، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر «له وبه»، وما أشبههما، قال الكسائى: سمعت أعراب عقيل، وكلاب يقولون: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، بالجزم، و«لربه لكنود» بغير تمام، ولهُ مال وله مال، وغير بنى عقيل وبنى كلاب لا يوجد فى كلامهم اختلاس ولا سكون فى «له» وشبهه إلا فى ضرورة كقول الشاعر، وهو الشماخ:

لَـهُ زَجَلٌ كَـأَنَّـهْ صَـوْتُ حَـادٍ
إذا طلبَ الوَسِيقَـةَ أو زَمِيرُ[1]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للشماخ فى ديوانه (ص ١٥٥)، والخصائص (١/ ٣٧١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٥١٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٧٩)، وهمع الهوامع (١/ ٥٩).
والشاهد فيه قوله: «كأنه» حيث اختلس الضمة للضرورة الشعرية، والأصل كأنهو.

وقال آخر:

وأشْـــرَبُ المـاءَ مــا بى نـحَــوه عَـطَش
إلاّ لأنّ عُـــيُـــونَـهْ سَـــيْلُ واديـهـــا(١)

فإن فَصل المتحرك فى الأصل ساكنٌ حذف جـزمًا أو وقفًا جاز فى الهاء التحريك مع الإشباع، والتحريك مع الاختـلاس، والتسكين نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، فمن أشبع نظر إلى اللفظ، ولأن الهاء متصلة بحركة، ومن اختلس استصـحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف لأن حذفـها عارض، والعارض لا يعتَـد به غالبًا، ومن سكن نظر إلى أن الهـاء قد وقعت موقع المحـذوف الذى كان حـقه، لو لم يكن حـرف علة، أن يسكّن، فـأعطيت الهاء مـا يستـحقـه المحل من السكون، وهذه الأوجه الثلاثة المشار إليها.

ص: **ويَلى الكاف والهـاءَ فى التثنيـة والجمع مـا ولَى التاءَ، وربما كسـرت الكاف فيهـما بعد ياء ساكنة أو كـسرة، وكسْرُ ميم الجـمع بعدَ الهاء المكسورة باخـتلاس قبلَ ساكن وبإشـباع دونه أقْيَسُ، وضمُّهـا قبلَ ساكنٍ وإسكانُهـا قبل متحـرك أشهر، وربما كُسِرَتْ قبل ساكنٍ مطلقًا.**

ش: قـد تقدم أن «تاء» الـضمـيـر تُوصَلُ مضـمـومة بمـيم وألف للمخـاطَبَـيْن والمخاطَبَـتَيْن، وبميم مضمـومة ممدودة للمخـاطَبين، وبنون مشددة للمخـاطبات، وأن تسكين ميم الجمع إنْ لم يلها ضمير متـصل أعرف، وإن وَلِيَها لم يجز التسكين خلافًا ليونس، فإلى جميع ذلك أشرت بقولى «ويلى الكافَ والهاء فى التثنية والجمع ما ولى التاء»، فكما قـيل: فعلْتُما، وفعلْتُم، وفـعَلْتن، يقال: إنَّكمَا معهمـا، وإنَّكمْ معهم، وإنَّكنّ معهن.

---

(١) البـيت من البـسـيط، وهو بلا نسبـة فى خـزانة الأدب (٥/ ٢٧٠)، والدرر (١/ ١٨٢)، والمحتسب (١/ ٢٤٤)، والمقرب (٢/ ٢٠٥).

الشاهد فيه قوله: «عيونه» حيث حذف ضمة الهاء ضرورة.

ومَنْ كَسَرَ هاءَ المفرد إتْباعا للكسرة والياء الساكنة كَسَر هاء التثنية والجمع، ومن لم يكسر لم يكسر، وبعض العرب يكسر كاف التثنية والجمع بعد كسرة، أو يا ساكنة إلحاقًا بالهاء نحو: مررتُ بِكِما وبِكِم وبِكِن، ورغبت فيكِما وفيكِم وفيكِنَّ قال الشاعر:

وإن قال مَوْلاهم عَلَى كلِّ حادث
من الدَّهرِ رُدُّوا بعضَ أحلامِكم رَدُّوا[١]

كذا روى هذا البيت بكسر كاف أحلامكم على هذه اللغة، وكسر ميم الجمع بعد كسر الهاء أقيس من ضمها؛ لأن الخروج من الكسر إلى الضم ثقيل، وضمُّها قبل ساكن نحو: ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، أشهر، ولذلك قرأ به أكثر القراء[٢]، وقد تكسر الميم قبل ساكن، وإن لم يكن قبلها كسرةٌ، ولا ياءٌ ساكنة، نحو قوله:

فَهُمُ بطانَتُهُم وَهُم وزراؤهم
وهمِ القضاةُ وَمِنهمِ الحُكّامُ

ومثله قول الآخر:

ألا إن أصحابَ الكُنَيْفِ قصدتهم
همِ الناسُ لما أخْصَبُوا وَتَموَّلوا[٣]

كذا أنشده ابن جنى فى المحتسب بكسر الميم «همِ القضاة»، و«هم الناس».

---

(١) البيت من الطويل وهو للحطيئة فى ديوانه (ص ٤١)، والكتاب (٤/ ١٩٧).
الشاهد فيه قوله: «أحلامكم» حيث كسر الكاف تشبيهًا بهاء أحلامهم لأنها أختها فى الإضمار، ومناسبة لها فى الهمس وهى لغة ضعيفة، لأن أصل الهاء الضم، والكسر عارض عليها بخلاف الكاف.

(٢) ﴿بِهِم﴾: الباء هنا للسببية، والتقدير: وتقطعت بسبب كفرهم.
﴿الأَسْبَابُ﴾: التى كانوا يرجون بها النجاة. ويجوز أن تكون الباء للحال. (التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ص ١/ ١١٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٥٨)، وشرح المفصل (٣/ ١٣١)، والمحتسب (١/ ٤٥).
الشاهد فيه قوله: «هم الناس» بكسر ميم «هم» على لغة بعض العرب.

ص: تَلحَقُ قَبلَ ياء المتكلم إن نُصبَ بغير صفة، أو جُرَّ بمن أو عَنْ أو قد أو قطْ أو بَجَل أو لَدُن، نونٌ مكَسَورةٌ للوِقاية، وَحـذفُهـا مع لَدُن وأخوات ليت جـائز، وهو مع بَجَل ولعلّ أعرفُ من الثبوت، ومع ليس وليت ومِن وعَن وقط بالعكس.

وقد تلحق مع اسم الفـاعل، وأفعل التفـضيل، وهى الباقـية فى: فَلَيْنى، لا الأولى وفاقًا لسيبويه.

ش: تقدم فى ذكر عـلامات الفعل أن هذه النون تصحب ياء المتكـلم على سبيل اللزوم إذا عمل فـيها فعل مـاض كأكْرَمَنى، أو مـضارع كيكرمنى، أو أمر كـأكْرِمنى وينبغـى الآن أن تعمل أنّ فعل الأمـر أحق بها من غـيره؛ لأنه لو اتصل بيـاء المتكلم دونها لزم محذوران:

أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة.

والثانى: التبـاس أمر المذكـر بأمر المؤنثـة، فبـهذه النون تُوقىً هـذان المحذوران فسمـيت نون الوقاية لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسـر، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخـاطبة لحـاقًا هو أثبت من لحـاق الكسر لأجل يـاء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسـرة التى قبلها،ثم يوقف على المكسـور بالسكون نحو: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك، فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبًا، ليدل لحاقها على نصب الياء.

ولحقت إنّ وأخـواتها جوازًا لشبـهها بالأفعـال، ولو جعل لحاقهـا مع المضارع أصلاً لم يمتنع؛ لأنهـا صانته من خفـاء الإعراب وتَوَهُّم صيـرورته مبنيًا، فاحُـترِز بالنون من ذلك، كـما احتـرز منه حين اتصل بالمضـارع ألف الضمـير وواوه وياؤه فجىء بالنون بعدهن نائبة عن الضـمة، ولم يحتج إلى ذلك فى نحو: غلامى، بل اكتفى بتقدير الإعراب لأصـالته فيه، فلا يذهب الوهم إلى زواله دون سبب جلى، ثم صارت النون أولى بالياء من غيرها، إذا عرض سبب كالمحافظة على بقاء سكون من وأخواتها.

وقد يؤيَّدُ اعتبارُ وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذى وقى الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثلُه، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه، وهذا فرق حسن، لكنه مرتب على ما لا أثر له فى المعنى، بخلاف الذى اعتبرته فإنه مرتب على صون من خلل ولبس فكان أولى.

ولما كان للأمر والمضارع المستقبل الأصالة فى لحاق النون لم يمنع عدم التصرف من وجوب اتصالها «بِهَبْ» أخت «ظن» لأمريَّتها، ولا من وجوب اتصالها «بعسى» للزوم استقبال مصحوبها، ولقولهم فى التعجب: أعْسِ به، ولفظه لفظ الأمر، وكذا فعل التعجب لم يمنع من وجوب اتصاله بالنون المشار إليه عدمُ تصرفه لعروضه، ولكون أحد مثاليه بلفظ الأمر.

ولما عدمت «ليس» التصرف، ولزوم الاستقبال، ولم يكن لها فى الأمرية نصيب، كمثل ما كان لعسى وفعل التعجب مع شبه لفظها بلفظ ليت، عوملت معاملة ليت فى لحاق النون، فقيل: ليتنى، كقول بعض العرب: عليه رجلا ليسنى، ولم يرد ليتى وليسى إلا فى نظم قال زيد الخيل:

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتِى
أصَادفُه ويتلفَ بعضُ مالى

وقال الراجز:

عددتُ قومى كعَديد الطَّيْس
إذ ذَهَب القومُ الكِرَامُ ليسى

ولحاق النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك، بل هو جائز فى الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع: ﴿مِن لَّدُنِي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، بتخفيف النون وضم الدال[١]، ولا يجوز أن تكون

(١) ومن ذلك قراءة بن أبى ليلى: ﴿مِن لَّدْنِي﴾ (المختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٤).
وأيضًا: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾: يقرأ بتشديد النون، والاسم لَدن، والنون الثانية وقاية. (التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ص ٢/ ١١١).

نون لدنى نون الوقـاية، ويكون الاسم لدُ؛ لأن لد متـحرك الآخـر، والنون فى لدن وأخواته إنمـا جيء بها لتـصون أواخرها عـن زوال السكون، فلا حظ فـيهـا لما آخره متحرك، وإنما يقال فى «لَدُ» مضافًا إلى الياء «لدى» نص على ذلك سيبويه، وقرأ أبو بكر مثل نافـع، إلا أنه أشم الدال ضمًا، وقـرأ الباقون بضم الـدال، وتشديد النون، مُدْغمين نون لدن فى نون الوقاية.

وكان مقـتضى الدليل استـواء «ليت» وأخواتها في لحاق النون لشـبهها بـالأفعال المتعـدية، لكن استثـقل لحاقهـا بأواخر غير ليـت لأجل التضعيف، فـحسن حذفـها تخفيفا، وثبـوتها للشبه المذكور، ولم يكن فى ليت معارض للشبـه فلزمها ثبوتُها فى غير ندور.

ولما نقص شبـه لعل بالفعل من أجل أنها تُعلق فى الغـالب ما قبلهـا بما بعدها، ومن أجل أنها تجُر على لغة، ضعف وجوب لحاقِ النون المذكورة بها، فكثر «لَعَلّى»، كـقوله تعـالى: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]، ﴿لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ [يوسف: ٤٦]، وقلَّ لعلنى ومنه قول الشاعر:

فـــقلت أعِـــيـــرَانى الـقَـــدُومَ لـعلـنى
أَخُطُّ بـهـــا قَـــبْـــرًا لأبيـض مـــاجـــد[١]

والضـمـيـر من قولى «وهو مع بـجل ولعل أعرف» عـائد إلى الحذف، أى قـول العـرب: بَجَلى ولعلِّى أعرف مـن قولهم: لعلنى وبجـلنى، ومعنى «بجل» حـسب، وكذلك معنى «قـد وقط» ومن قال: بجلى وقدى وقطى بلا نون شبهـها بحسب، إلا أن بجل أشبـه به؛ لأنه ثلاثى مثله، ولمسـاواته فى اشتـقاق فعل منه إذا قـيل: أبجله وأحسبه، بمعنى كفاه، فلذلك فاق عدمُ النون مع بجل ثبوتها، بخلاف قد وقط، وفى

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسـبة فى تخليص الشواهد (ص ١٠٥)، وشـرح الأشمونى (١/ ٥٦)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤).
والشاهد فيه قوله: «لعلنى» حيث لحقت «لعل» نون الوقاية وحذفها أشهر.

الحديث: «قط قط بعزتك وكرمك»، يروى بسكون الطاء وكسرها، مع ياء ودون ياء، وقطنى بنون الوقاية، وقطٍ بالتنوين، وبالنون أشهر، قال الراجز:

امْتَلأَ الحَوْضُ وقال قَطْنى
مَهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلأتَ بطنى[١]

وقال آخر فى قدنى وقدى:

قَدْنى مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى[٢]

وقال الشاعر فى الحذف مع عن ومن:

أيُّها السائِلُ عَنْهم وَعَنِى
لستُ مِن قيسٍ وَلا قيسُ مِنِى

وحكى سيبويه: عليكنى، وعليك بى، وسمع الفراء بنى سليم تقول: مكانى، يريد: انتظرنى فى مكانك، وإذا وأعملت رويد فى الياء قلت: رويدنى، أى أمهلنى، وكذلك تفعل بكل متعد من أسماء الأفعال.

ومثال لحاقها الصفة قول الشاعر، أنشده الفراء:

ومَا أدْرى وَظَنى كلُّ ظَن
أَمُسْلِمُنِى إلى قَومِى شَراحِ

وأنشد ابن طاهر فى تعليقه على كتاب سيبويه:

وليس بُمعْيِينى وفى الناس مَمْتَع
صديقٌ إذا أعيا علَىّ صديقُ[٣]

---

(١) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص ٥٧)، وشرح الأشمونى (١/ ٥٧)، وشرح المفصل (١/ ٨٢)، واللامات (ص ١٤٠)، ومجالس ثعلب (ص ١٨٩).

الشاهد فيه قوله: «قطنى» حيث لحقت نون الوقاية «قط» المضافة إلى ضمير المتكلم، ويجوز «قطى» بدونها.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/ ١٥)، وشرح الأشمونى (١/ ٥٧). =

وأنشد غيرهما:

وليس المُوَافِـــينى لـيُـــرفَــــدَ خَـــائبــــا

فـــإنّ له أضــعـــافَ مـــا كـــان أمَّــلا[(١)]

ومعيينى والموافينى يرفعان تَوهُّم كون نون مسلمنى تنوينًا؛ لأن ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو: أغـادٍ ابنُك أم رائح؟ وياء معيينى الثانية ثابتة فى: وليس بمعيينى، فـعلم أن النون الذى وليه ليس تنوينًا وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثبت مع الألف والـلام فى الموافينـى، وأيضًا فـإن التنوين إذا اتصل بمـا معـه كشىء واحد حذف تنوينه نحو: وابن زيداَه، ولا يـقال: وابن زيدنَاه فتحرك التنوين، بل تحذف ؛ لأن زيادة المندوب للندبة كشىء واحد، وكذا ياء المتكلم مع متلوها كشىء واحد، ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء النسب.

وأجاز الكوفيون تحريك التنوين لأجل ألف الندية فى نحو: وابن زيدناه.

وأيضًا فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفى الإعراب، فلما منعوها ذلك كـان كأصل متروك فنبهـوا عليه فى بعض أسماء الفاعلين كـما مضى من: أمـسلمنى، ومعـييـنى، والموافينى، ومن ذلك قـراءة[(٢)] بعض القراء: ﴿هَلْ أَنتُم مُطَّلِعُونَ﴾ [الصافات: ٥٤]، بتخـفيف الطاء، وكسر النون، وفى البـخارى أن النبى ﷺ قال لليهود: «هل أنتم صادقونى»[(٣)] كذا فى ثلاثة مواضع فى أكثر النسخ المعتمد عليها.

= الشاهد: «بمعيينى» حيث وقـعت نون الوقاية قبل باء النفس مع الاسم المعرب، وقيل ذلك للتنبيه على أصل متروك، لأن الأصل أن تصحف نون الوقـاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لنفيها خفة الإعراب، فلما منعوها ذلـك، نبهوا عليه فى بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. (المعجم المفصل ١/ ٥٩٨).

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبـة فى الأشباه والنظائر (٧/ ١٥)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح الأشمونى (١/ ٥٧).

الشاهد فيه قوله: «الموافِينى» حيث اتصلت نون الوقاية باسم الفاعل الناصب.

(٢) قوله تـعالى: ﴿مُطَّلِعونَ﴾: يُقـرأ بالتشـديد على مفـتعلون. ويقـرأ بالتخـفيف، أى مُطْلـعون أصحابكم.. ويقرأ بكَـسر النون، وهو بعيد جدًا، لأن النون إن كانت للوقـاية فلا تلحق الأسماء، وإن كانت نون الجمع فلا تثبتُ فى الإضافة. (التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ص ٢/ ٢٠٣).

(٣) أخرجه النسائى فى السنن الكبرى (٦/ ٤١٣)، ح(١١٣٥٥).

ولما كان لأفعَل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزنًا، وخصوصًا بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة فى قولى النبى ﷺ : **«غيرُ الدَّجّال أخوفنى عليكم»**[١] والأصل: أخوف مخوفاتى عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هى مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة، وأخوف على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول كقولهم: أشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن، وأزهى من ديك، وكقوله ﷺ : **«أخوف ما أخاف على أمتى الأئمة المضلون»**[٢]، ويمكن أن يكون من أخاف، فإن صَوْغ أفعل التفضيل، وفعل التعجب من فِعْلٍ على أفْعَل مطرد عند سيبويه، فيكون المعنى على هذا: غير الدجال أشد إلى إخافة عليكم من الدَّجال.

ويجوز أن يكون من باب وصف المعنى على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان، فيقال: شِعْرٌ شاعرٌ، وخَوْفٌ خائفٌ، ومَوْت مائت، وعَجَبٌ عاجب، ثم يصاغ أفعل باعتبار ذلك المعنى فيقال: شعرك أشعر من شعره، وخوفى أخوف من خوفك، ومنه قوله ﷺ : **«أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد»**:

أَلاَ كُلُّ شىءٍ ما خلا الله باطلُ[٣]

ومنه قول الشاعر:

يَداك يدٌ خَيْرُها يُرتَجَى ... وأُخْرَى لأعدائِها غائظه

فأمَّا التى خَيْرُها يُرتَجَى ... فأجْوَدُ جُوداً مِنَ اللافظه

وأمَّا التى يُتَّقى شَرُّها ... فَنَفْسُ العَدُوِّ بها فائظَه[٤]

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه (٤/ ٢٢٥١)، ح(٢٩٣٧).
(٢) أخرجه أحمد فى مسنده (٦٥/ ٤٤١)، ح(٢٧٥٢٥).
(٣) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه (٤/ ١٧٦٨)، ح(٢٢٥٦).
(٤) الأبيات من المتقارب وهى لطرفة بن العبد فى ملحق ديوانه (ص ١٥٥)، وشرح التصريح (١/ ١٨٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٢). =

وتقدير الحديث مسلوكا به هذا السبيل: خوفُ غير الدجال أخوفُ خَوْفى عليكم، فحذف المضـاف إلى غير وأقيم غير مـقامه، وحذف المضاف إلى الياء، وأقـيمت الياء مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ما تقرر.

ولما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر حوفظ على بقائها مطلقًا إذا لَقِيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف، فهى الباقية عند سيبويه فى قول الشاعر:

تَـراه كـــالثَّـــغـــام يُعَـلُّ مِـــسكـا
يَـسُـــــوءُ الفَـــاليـــــات إذا فَلَيْنـى

أراد: إذا فلينني، فحذف الأولى وبقيت الثانية. كما أنها هى الباقية فى: ﴿**أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي**﴾ [الزمر: ٦٤]، وقد تقدم الكلام على ذلك.

= الشاهد فيه قوله: «يداك يد.. وأخرى» حيث جاء الخبر متعددًا لتعدد المخبر عنه، ولذلك وجب العطف بالواو.

فصل

ص: من المُضْمَرِ مُنْفَصِل في الرفع، للمتكلم منه أنا، محذوف الألف في وصل عند غير تميم، وقد يقال هنَا، وأنَ وآنَ، ويتلوه في الخطاب تاء، حرفية كالاسمية لفظًا وتصرفًا، ولفاعل نفعل نحن، وللغيبة هو: وهي، وهم، وهن، ولميم الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال.

ش: زعم الأكثرون أن ألف أنا، زائدة للوقف كزيادة هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم: هذا فزدي أنه، والصحيح «أنا»، بثبوت الألف، وقفا ووصلا هو الأصل، وهي لغة بني تميم، وبذلك قرأ[١] نافع قبل همزة قطع ﴿**أَنَا أُحْيِي**﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿**إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ**﴾ [الكهف: ٣٩]، وقرأ[٢] بها أيضًا ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**﴾ [الكهف: ٣٨]، والأصل: لكن أنا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمت النون في النون.

ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحًا في لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلاً عليها، كما أنّ من حذف ألف «أما»، في الاستفتاح قال: أمَ والله، ولو كان وضع أنا في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنها آخر مبني بناء لازمًا، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كمن وعن وأن ولن، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلا عليها، سلم

---

(١) وقد قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل، وذلك على إجراء الوصَلُ مجرى الوقف، وقد جاء ذلك في الشعر. (التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ ١٧٢).

(٢) ومن ذلك أيضًا قراءة أبي عمرو رواية: «لكنَّهْ هو الله ربي» يقف بالهاء.

وقراءة أُبي والحسن: لكن أنا هو الله ربي».

وقراءة ابن مسعود: «لكن هو الله ربي لا إله إلا هو». (المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٣).

من مخالفة النظير وتكلف التقدير، لكون «أنا»، فى تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مُذَكِّرًا بِرَدِّ ما يوقف عليه، نظير «أما»، حين قيل: أمَ والله، ونظير ما الاستفهامية إذا حذف ألفها فى الجر فقيل: لِمَ فعلت؟.

وفى قول من قال فى: أنا فعلت: أنْ فعلت من الشذوذ ما فى قول من قال: لِمْ فعلت؟ كما قال الشاعر:

يا أسَديًّا لِمْ أكلتَه لمه

لو خافك اللهُ عليه حرّمه

ومن قال: آنَ فعلت بالمد، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب فى رأى راء، ومنه قول الشاعر:

وكلُّ خَليلٍ راءنى فهو قائل

منَ اجْلِكِ هذا هامَةُ اليومِ أو غَد[1]

ولا ينبغى أن يكون آن بالمد من الإشباع، لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا فى الضرورة.

وأما من قال: هَنا فعلت، فمن إبدال الهمزة هاء، وهو كثير، وعكسه قليل.

ويلتزم فى الخطاب حذف الألف والتسكين؛ لأن الحاجة إلى تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد، وفاعل نفعل هو المتكلم العظيم أو المشارك، وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيأتها حال التلفظ بها، فأغنى عن إعادته الإحالة عليه.

ص: **وتسكينُ هاء هو، وهى، بعد الواو والفاء واللام وثمَّ جائزٌ، وقد تسكَّنُ بعد همزة الاستفهام، وكاف الجَرِّ، وتحذف الواو والياء اظطرارًا، وتُسكِّنهما قيس وأسد، وتُشَدِّدهما هَمْدَان.**

ش: فى هو وهى مخالفة للنظائر من وجهين:

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة فى ديوانه (ص ٤٣٥)، والكتاب (٣/ ٤٦٧).
الشاهد فيه قلب «رآنى» إلى «راءنى».

أحدهما: بناؤهما علي حركة بعد حركة، وإنما يكون ذلك فيما بناؤه عارض كالمنادى واسم لا، أو فيما حذف منه حرف كأنا.

والثاني: سكون أولهما بعد الحروف المذكورة.

فأما سبب بنائهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل، فإنه فى اللفظ هاء مضمومة، وواو ساكنة، أو هاء مكسورة، وياء ساكنة، فلو سكن آخر هو وهى لالتبس المنفصل بالمتصل،ولم يبال بذلك قيس وأسد حين قالوا: هو قائم، وهى قائمة؛ لأن موضع المنفصل فى الغالب يدل عليه فيؤمن التباسه بالمتصل.

وإنما قلت فى الغالب؛ لأن من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل نحو: من أعطيته زيد، ومن لم أعطه هند، فيجوز أن يراد بالضميرين الاتصال فيكونا مفعولين، وأن يراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونا مبتدأين، والعائد محذوف، والأصل: من أعطيته هو زيد، ومن لم أعطها هى هند، ثم حذف العائدان لمفعوليتهما واتصالهما، وأسكن آخر هو وهى فأشبها متصلين.

ويجوز أن يكون الأصل: هُوّ وهِيّ كما تقول همدان، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل.

وأما تسكين الهاء ففراراً من مخالفة النظائر، وذلك لأنه ليس فى الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصد تسكين أحدهما، فكان ثانيهما أولى، إلا أنه لو سكِّنَ وُقِعَ بتسكينه فى التباس المنفصل بالمتصل، فعُدِل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه، أعنى الواو والفاء واللام، وألحقت بها ثم، وبمقتضى ذلك قرأ قالون، والكسائي ووافقهما أبو عمرو مع غير ثم ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا فى الشعر، فمن ذلك قول الشاعر:

فـــقُـــمْتُ لـلطَّيْـفِ مُـــرْتـاعـــا وأرَّقـنى
فـــقلـتُ أهْى سَـــرَت أم عـــادنى حُـلُمُ(١)

وقال آخر:

وقـــالو اسـئـل عن سَلْمَى برؤيـة شبـهـهـــا
من الـنَّيِّـــــرَات الزُّهـر والعـين كـــــالـدُّمى
وقـــد علمـــوا مـــا هُنَّ كـــهْىَ فكيـف لى
سُلُـوٌّ ولا أنفَكُّ صَـــبّــــا مُـــتــيَّـــمـــا(٢)

ومثال حذف الواو والياء اضطرارًا قول الشاعر:

بَيْنَاهُ فـى دَارِ صِـــدْقٍ قَـــدْ أَقَـــامَ بِهَـــا
حـــــينًـا يُعَلـلـنا ومَـــــا نُعَـلِّلُهُ(٣)

وقال آخر فى حذف ياء هى:

ســـالمتُ من أجل سـلمى قـــومـهـــا وهـم
عِـــدًى ولـولاهِ كـــانوا فـى الفـــلا رِمَا

ومثال تسكين الواو والياء على لغة قيس قول الشاعر:

ورَكْـــضُـكَ لولا هُو لـقـــيتَ الذى لَقُـــوا
فـأصـبـحتَ قـد جـاوزت قـومًـا أعـــاديا

---

(١) البـيت من البسـيط وهو لزياد بن منقذ فى خـزانة الأدب (٥/ ٢٤٤)، والدرر (١/ ١٩٠)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٩٠).
الشاهد فيه: وقوع «أم» معادلة لهمزة الاسـتفهام بين جملتين فعليتين، وذلك بسبب أن قوله: «هى» فاعل الفـعل محذوف يفـسره المذكور بعده، والتـقدير: أسرت هى سـرت أم عادنى، وثانيهما: تسكين الهاء فى: «أهى» والإسكان مع همزة الاستفهام قليل، وقيل: ضعيف.
(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٩١).
والشاهد فيه تسكن هاء «هى» بعد كاف الجر.
(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٧٨)، والكتاب (١/ ٣١).
والشاهد فيه: «بيناه» يريد «بيناهو»، فاستدل بهذا بعضهم على أن الضمير فى «هو» و«هى».

وقال الآخر:

إنَّ سَلْمى هى التى لو تراءت

حبَّذا هىِ من خُلَّة لو تُخَالى

كأنه أراد، تخالل، فأبدل الياء من أحد حرفى التضعيف.

ومثال التشديد على لغة هَمْدَان قول الشاعر:

وإنّ لسانى شُهدةٌ يُشتَفَى بها

وهُوَّ عَلَى من صبَّه الله عَلقَمُ

وقال آخر فى تشديد ياء هى:

والنَّفْس إنْ دُعِيَتْ بالعُنْف آبيةٌ

وهِىَّ ما أُمِرَتْ باللطف تَأتَمِر

ص ومن المُضْمَرَات إيّا، خلافًا للزَّجَّاج، وهو فى النصب كأنا فى الرفع، لكن يليه دليل ما يُرَادُ به من متكلم أو غيره، اسمًا مضافًا إليه، وفاقًا للخليل والأخفش والمازنى، لا حرفًا خلافًا لسيبويه ومن وافقه، ويقال: إيّاكَ وأيَاك وهيَّاك وهَياك.

ش «إيّا» ضمير لا ظاهر خلافا للزجاج أبى إسحاق، والدليل على أنه ضمير أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره، لتقديم على العامل نحو: إياك أكرمت، أو لإضماره نحو: إياك والأسدَ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو: ما أكْرِمُ إلا إياك، وأكرمتُه وإياك، فَخَلَفُه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة، ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت لضميره منفصلٌ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى، إذ لا شىء من المنصوبات كجزء من ناصبه، ولأن «إيا» لا تقع دون ندور فى موضع رفع، وكل اسم لايقع فى موضع رفع فهو مضمر أو مصدر، أو ظرف أو حال أو منادى، ومُبَايَنَةُ «إيّا» لغير المضمر متيقنة، فتعَّين كونه مضمراً.

ولأن «إيا» لو كـان ظاهرًا لكان تأخره عن العـامل واتصاله به جـائزًا بل راجـحًا على انفصاله عنه، وتقـدمه عليه كحال غيره من المنصـوبات الظاهره، والأمر بخلاف ذلك، فامـتنع كونه ظاهرًا ولزم كونه ضـميرًا، لكنه وضع بلفظ واحـد، فافتـقر إلى وصله بما يبين المراد به مـن الكاف وأخواتهـا، وهى ضـمائر مـجـرورة بالإضافـة لا حروف، هذا هو مذهب الخليل،والأخفش، والمازنى، وهو الصحيح؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل:

أحـدها: أن الكاف فى «إياك»، لو كانت حـرفا كما هى فى «ذلك» لاسـتعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع «ذا»، و«هُنا»، وإلحاقها مع «إيا»، أولى لأنها ترفع توهم الإضـافة، فإن ذهاب الوهم إليـها مع «إيا»، أمكن منه مع «ذا»؛ لأن «إيا»، قـد يليهـا غير الكـاف، ولذا لم يختلف فى حـرفيـة كاف «ذلك»، بخلاف كاف «إياك».

الثانى: أنها لو كانت حرفًا لجاز تجريدها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدها مع «ذا» كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢].

الثالث: أنه لو كانت اللواحق «بإيا» حروفًا لم يحتج إلى الياء فى «إياى» كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى «أنا».

الرابع: أن غير الكاف من لواحق «إيا» مجمع على اسميته مع غير «إيا» مختلف فى اسميته مـعها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فـيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد.

الخامس: أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه.

السـادس: أن هذه اللواحق لو لم تكن أسـماءً مجـرورةَ المحل لم يلحقـها اسم مجرور بـالإضافة فيمـا رواه الخليل من قول العرب: إذا بَلَغَ الرجلُ السـتين فإياه وإيا الشَّوَابِّ،وروى: فـإياه وإيا السَّوْءَات، وهذا مـستند قـوى؛ لأنه منقول بنقـل العدل

بعبارتين صحيحتى المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمّن وعظًا وترغيبًا لمن بلغ الستين فى ذكر الموت، والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه، ومن رواه بالسِّين والتاء فقد أصاب أيضًا، ومعناه النهى عن القبائح، فإن اجتنابها مأمور به عمومًا، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح.

فإن قيل: هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة إيا، وهى ممتنعة من وجهين:

أحدهما: أن «إيا» لو كان مضافًا لم تخل إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع؛ لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال، وإيا ليس منها وقصد التخصيص ممتنع أيضًا؛ لأن «إيا» أحد الضمائر، وهى أعرف المعارف، فلا حاجة بها إلى تخصيص.

الثانى: أن «إيا» لو كان مضافًا لكانت إضافته إضافة شىء إلى نفسه وهى ممتنعة.

فالجواب أن يقال: أما إضافة التخفيف فمسلم امتناعها من «إيا» وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلا ازداد بها وضوحًا كما يزداد بالصفة كقول الشاعر:

عَلاَ زَيدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُم
بأبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى

فإضافة زيد هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل: علا زيد الذى منا زيدًا الذى منكم، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يضاف عَلَمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحْوِجِ إلى زيادة الوضوح، كقول ورقَةَ بنِ نَوْفَل:

ولُوجا فى الذى كَرِهت قريشٌ
ولو عَجَّت بمكتها عَجِيجا

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه، فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كإيَّا، فإنه قَبلَ ذِكرِ ما يليه صالح أن يراد به واحد من اثنى عشر معنى

فالإضافة إذًا له صالحة، وحقيقته بها واضحة، وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد «أي» بها دون سائر الموصولات، ورفـعوا توَهُّم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر فى قولهم: فإياه وإيا الشّواب، والاحتجاج بهذا للخليل[1] على سيبويه شبيه باحتجاج سيبويه على يونس[2] بقوله الشاعر:

دَعَـــــوْتُ لمـا نَابَـنـى مِـــــسْـــــوَرا
فَـلَـبَّـى فَـلَـبَّـىْ يَـدَىْ مِـــــسْـــــوَرِ

لأن يونس يرى أن ياء «لبَّيْك» ليست للتثنية، بل هى كياء «لَدَيْك» فاحتج سيبويه بثبـوت ياء لَبَّى مع الظاهر، ولو كان كـياء لَدَى لم تثبـت إلا مع المضمر كـما أن ياء لدى» لا تثبت إلا مع المضـمر، وأما إلزامـهم بإضافته أيضًـا إضافة الشىء إلى نفـسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها فى نحو: جاء زيد نفسه، وأشباه ذلك.

والكلام على ما فى إياك مـن اللغات غنى عن التفـسير، إذ ليس فـيه إلا النقل، وأعرف لغاته تخفيف الياء.

---

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى (١٠٠هـ/ ٧١٨م ـ ١٧٠هـ/ ٧٨٦م).
من أئمة اللغة والأدب، وواضع علـم العروض. وأول معجم لغوى عـربى هو كتاب العين، كان أستاذ سيبويه من مؤلفاته تفـسير حروف اللغة، و«العروض»، و«النقم». (بغية الوعاة ١/ ٥٥٧).

(٢) يونس بن حـبيب الضـبى بالولاء (٩٤هـ/ ٧١٣م ـ ١٨٢هـ/٧٩٨م) كان إمـام نحاة البـصرة علامـة بالأدب. أعجمى الأصـل. من مؤلفاته: «مـعانى القرآن»، و«الـلغات»، و«النوادر». (الأعلام (٨/ ٢٦١).

فصل

ص: يتعينُ انفصالُ الضمير إنْ حُصر بإنما، أو رُفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو صفة جرَتْ علَى صاحبها، أو أُضْمرَ العاملُ، أو آخِّر، أو كان حرفَ نَفْى، أو فَصله متْبُوعٌ، أو ولَى واوَ المُصَاحَبة، أو إلا أو إمَّا، أو اللامَ الفارقةَ، أو نصبهُ عاملٌ فى مضْمَرٍ قبله غيرِ مرفوع إن اتفقا رُتْبَة، وربما اتصلا غائبين، إن لم يشتبها لفظًا.

وإن اختلفا رُتْبَةً جاز الأمران.

ووجبَ فى غير ندور تقديم الأسبق رتبةً مع الاتصال، خلافًا لكثير من القدماء، وشذ «إلاَّكِ» فلا يقاس عليه.

ش: يتعين انفصال الضمير لحصره بإنما كقوله:

أنا الفارسُ الحامى الذِّمار وإنما
يُدافِع عن أحْسَابه أنا أو مثلى[1]

ومن ذلك قول الشاعر:

كأنَّا يومَ قُرًّا إنْـ
ـنَمَا نَقْتُل إيانا[2]

وقد وَهم الزمخشرى فى قوله:

إنما نقتل إيانا

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ١٥٣)، وتذكرة النحاة (ص ٨٥)، والجنى الدانى (ص ٣٩٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٥)، والدرر (١/ ١٩٦).
الشاهد فيه: قوله: «أنا أو مثلى» حيث تعين انفصال الضمير لأنه محصور بـ«إنما».

(٢) البيت من الهزج وهو لذى الإصبع العدوانى فى خزانة الأدب (٥/ ٢٨٠)، والخصائص (٢/ ١٧٩).
الشاهد: «إيانا» حيث فصل من عامله لوقوعه بعد معنى «إلاّ» وهو شاذ.

فظن أنه من وُقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية. وغَرَّ الزمخشرى ذكرُ سيبويه هذا البيتَ فى باب: ما يجوز فى الشعر من إيًا ولا يجوز فى الكلام ثم قال: فمن ذلك قول حُمَيد الأرقط:

إليكَ حتى بلغت إياكا[١]

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر؛ لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بلغتك، ثم ذكر البيت الذى أوله: كأنا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا فى الشعر، بل لأن «إيانا» مُوقَعٌ فيه موقع أنفسنا، فبينه وبين الأول مناسبَة من قِبَل أن «إيا» فى الموضعين واقعٌ موقعًا غيرُه به أولى، لكن فى الثانى من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساويًا للمقرون بإلا، فحسُنَ وقوع «إيا» فيه كما يحسن بعد إلا، وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقد وهم.

ومثال الانفصال لكون الضمير مرفوعًا بمصدر مضاف إلى المنصوب قول الشاعر:

بنَصْرِكم نحن كنْتُم ظافرين وقد
أَغْرى العِدَا بكم استِسْلامُكم فَشَلا[٢]

ومثال انفصاله لكونه مرفوعًا بصفة جرت على غير صاحبها قوله:

غَيْلانُ ميَّةَ مَشْغوفٌ بها هُوَ مُذْ
بَدَتْ له فحَجَاهُ بَان أو كَرِبَا[٣]

---

(١) الرجز لحميد الأرقط فى تخليص الشواهد (ص ٩٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٨٠)، والكتاب (٢/ ٣٦٢).
الشاهد فيه قوله: «إياك» حيث وضعه موضع الكاف ضرورة.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٩٧)، وهمع الهوامع (١/ ٦٣).
الشاهد فيه قوله: «بنصركم نحن» حيث تعين انفصال الضمير، وهو قوله: «نحن» لأنه وقع بمصدر مضاف إلى الضمير المنصوب. (المعجم المفصل ٢/ ٦٥٢).

(٣) البيت من البسيط وهو لذى الرمة فى الدرر (١/ ١٩٨)، وهو بلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ٦٣). =

ومثال انفصاله لإضمار العامل قوله:

فَإنْ أنتَ لم يَنفَعْك علمك فانْتَسب
لعلَّك تَهْديكَ القُرونُ الأوائلُ(١)

ومثال انفصاله لتأخير العامل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ومثال انفصاله لكون العامل حرف نفى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

وقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْليا على أحد
إلا علَى أضْعف المجانين

ومثال المفصول بالمتبوع قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، وقول الشاعر:

مُبَرّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمُ
فَاللهُ يَرْعَى أبا حَرْب وإيَّانا(٢)

ومثال المفصول بواو المصاحبة قول الشاعر:

فآلَيْتُ لا أنفكُّ أَحْذُو قصيدة
تكونُ وإيّاها بها مثلا بعدى(٣)

= الشاهد فيه قوله: «مشغوف بها هو مذبدت» حيث تعين انفصال الضمير لأنه رفع بصفة جرت على غير صاحبها.

(١) البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص ٢٥٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤)، والمعانى الكبير (ص ١٢١١)، والمقاصد النحوية (١/ ٨).
الشاهد فيه: «فإن أنت» حيث كعين انفصال الضمير.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاه (ص ٧٢٥)، والدرر (١/ ٢٠١).
والشاهد فيه قوله: «يرعى أبا حرب وإيانا» حيث تعين انفصال الضمير لفصله عن عامله وهو «يرعى» بمتبوعه، وهو «أبو حفص».

(٣) البيت من الطويل وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى الأغانى (٦/ ٢٥٨)، وخزانة الأدب (٨/ ١٥).
والشاهد فيه قوله: و«إياها» حيث نصبه على المفعول معه.

ومثال المفصول بإلا قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

ومثال المفصول بإما قول الشاعر:

بِكَ أو بِى اسْـــتــــعـــانَ فَلْيَلِ إمّـــا
أنا أو أنـت مـــا ابتـــغى المســـتـــعين[١]

وقال الأخفش فى كتاب المسائل بعد أن مـثل بإن كان زيد لصالحًا: فإن جئت فى هذا القياس بفعل لا يحتاج إلى مفعول أوقعت اللام على الفعل فقلت: إن قام لزيد، وإن كان الاسم مضمرًا قلت: إن قعد لأنا؛ لأنك إذا لم تصل إلى التاء جعلتها أنا إذا عَنى بها المتكلم نفسه، وأنت إذا عَنى غيره، وكذلك: إن قام لنحن، هذا نصه، وإليه أشرت بقولى: «أو ولـى واو المصاحبة، أو إلا، أو إما، أو اللام الفـارقة»، ومن هذا النوع قول الشاعر:

إنْ وجـــدتُ الـصـــديقَ حـــقًّـــا لإيّا
ك فَـــمُـــرْنى فـلن أزال مُطيـــعـــا[٢]

فوافق فى الرتبة: علمتك إياك، أى أنت فى علمى الآن كما كنت قبلُ.

والمراد بالموافقـة فى الرتبة كونهـما لمتكلم كعـلمتنى إياى، أو المخاطب كـعلمتك إياك، أو لغائب كزيد علمته إياه، أو لغائبين كقـولك: مال زيد أعطيته إياه، فانفصال ثانى الحـاضرين مـتعـين أبدًا؛ لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظًـا ومتـحدًا به مـعنى فاستثقل اتصالهما، ولأن اتصالهما يوهم التكرار.

وانفصال ثانى الغائبين متعين أيضًا إن كان هو الأول فى المعنى نحو: زيد علمته إياه.

أو شبيهًا بما هو الأول فى المعنى نحو: مال زيد أعطيته إياه.

---

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى المقاصد النحوية (١/ ٢٩٩).
والشاهد فيه قـوله: «إما أنا» حيث جاء الضميـر فيه منفصلاً لأنه وقع فيـما يلى «إما» وتعذر الاتصال فيه.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٠٢)، وهمع الهوامع (١/ ٦٣).
والشاهد فيه قوله: «لإياك» حيث تعين انفصال الضمير لأنه ولى اللام الفارقة.

فإن غاير الأولَ لفظًا جاز اتصاله على ضعف، فمن ذلك ما روَى الكسائي من قول بعض العرب: هم أحسنُ الناس وُجوها وأنْضَرهموها، ومنه قول مغلس بن لقيط:

وقـد جَـعَلَتْ نفـسِي تطيب لِضَـغْـمَـة
لضـغـمـهـمـاها يـقـرعُ العظمَ نـابُهـا

ومثال جواز الأمرين لاختلاف الرتبة: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

فمع الانفصال لك أن تقدم الأسبق رتبة وأن تؤخره، نحو: أعطيته إياك. ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعًا على العرب، فلو قلت: أعطيتهوك أو نحوه لم يجز عند سيبويه وفاقًا للمسموع واقتصارًا عليه، وأجازه غيره قياسًا، قال سيبويه:

فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكنى، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال: أعطاهوك، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه.

قلت :ولا يعضد قول من أجاز القياس فى ذلك قولُ العرب: عليكنى، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء؛ لأن الكاف فى عَليك فاعل فى المعنى، فيتنزَّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء فى قولك: أكرمتنى، فلا يجوز أن يجرى مُجْراها «كاف» ليس لها حظ فى الفاعلية نحو «كاف» أعطاك، ولكن يعضد قولَ من أجاز القياس فى ذلك ما روَى ابنُ الأنبارى فى غريبه من قول عثمان ﷺ: أرَاهُمنى الباطل شيطانا، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل.

وأشرت بقولى «وشذ إلاكِ» إلى قول الشاعر:

ومـا نُبَـالِي إذا مـا كنت جَـارتـنا
ألا يُـجَـاورَنـا إلاَّكِ ديَّـارُ

والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة؛ لأن حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتبارًا بأن إلا غير عاملة، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات، بل جعله مُرَاجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء، فأخّرْت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى.

وأما ما أجاز ابنُ الأنـبارى من أن يقال: حتاك، فلا مسـموع له، إلا إن جعلتْ حتى جارة وذلك أيضًـا مفتقـر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغـنت فى المضمر بإلى عن حتى، كـما استـغنت بمثل عن كاف التشـبيه، وقـد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلاً.

ص: **ويُخْتـارُ اتصال نحـو «هاء» أعطيتكه، وانـفصال الآخـر من نحو: فـراَقيـها ومَنْعكهَا وخلْتُكَه، وكهاء أعطيتكه هاء نحو: كُنته، وخَلَف ثانى مفعولى نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فى باب الإخـبار. ونحو: ضَمِنَتْ إياهم الأرضُ، ويَزِيدُهم حُبًّا إلىَّ هُم، من الضرورات.**

ش: لما ذكرت ما يجـوز فيه الاتصال والانفصـال، وكان بعضُه مخـتارَ الاتصال، وبعضه مختار الانفصال، أخذت فى بيان ذلك فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه، فى كونه ثانى منصوبين بفعل غير قلبى، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت فى القـرآن إلا متـصلاً كـقوله تعـالى: ﴿**إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ**﴾ [الأنفال: ٤٣]، وظاهر كلام سيـبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبى ﷺ: «**فإن الله ملّككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم**».

وأشرت بالآخـر من نحو ومنـعكها، إلى مـا كان من الضمـائر منصوبًـا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول.

فالمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر:

لَئِن كـــانَ حُـــبِّـــيكِ لى كـــاذبًا
فــقـــد كـــان حُـبِّـيكِ حـقّـا يقـــينا(١)

---

(١) البـيت من المتقـارب وهو بلا نسبـة فى أوضح المسالك (١/ ٩٧)، وشـرح الأشمـونى (١/ ٥٢)، وشرح التصريح (١/ ١٠٧).

الشاهد فيه: «حـبيك» حيث جاء بالضمير الـثانى، وهو ضمير المخاطبة مـتصلاً وهذا جائز، ولو أمكنه الإتيان به منفصلاً لكان أفصح، وذلك لأن العامل «اسم».

ومثله قول الآخر:

تَعَـزَّيْتُ عَنْهَـا حِـقْـبَـةً فَـتَـرَكْـتُـهـا
وكـان فِـراقِـيـهَـا أَمَـرَّ من الصَّـبْـرِ[١]

والمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أوَّل كقوله:

فـلا تَـطْمعْ أبيتَ اللعنَ فـيـهـا
ومَـنعُـكـهـا بشيءٍ يُسْـتَطـاع[٢]

وإلى ذا البيت والأول الذى قبله أشرت بقولى: «من نحو: فِراقِيها، ومنعكها».

والمنصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقول الشاعر:

لا تَـرْجُ أو تَخْشَ غـيـرَ الله إنَّ أذًى
واقِـيكَهُ اللَّـهُ لا يَـنْفَكّ مـأمُـونَا[٣]

وإنما المختار فى هذه الثلاثة، وأمثالها الانـفصال، ولكنه تُرِك واستعمل الاتصال؛ لأن الوزن لم يتأت إلا به.

وإذا كان الضمير كهاء «خِلتكه» فى كونه ثانى مفعولى أحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى؛ لأنه خبر مبتدأ فى الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ فى الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه

---

(١) البيت من الطويل وهو ليحيى بن طالب الحنفى فى المقاصد النحوية (١/ ٣٠٥).

والشاهد فيه قوله: «وكان فراقيها» حيث جاء الضمير المنصوب فيه متصلاً لضرورة الوزن.

(٢) البيت من الوافر وهو لعبيدة بن ربيعة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٢١١)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٥٥)، ورصف المبانى (ص ١٥٠).

والشاهد فيه قوله: «بشيء» حيث زادُ الباء فى الخبر ضرورة، وشاهد آخر «منعكها» والمختار فيها الانفصال.

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى شرح التصريح (١/ ١٠٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٠٨).

الشاهد فيه: «واقيكه الله» حيث جاء الضمير فيه متصلاً، والأفضل الانفصال.

إلا ضمير مرفـوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشـر له، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كـما لا ينفصل هاء ضـربته، إلا أنه أجيـز الانفصال به مرجـوحًا لا راجحًا خلافًا لسيبويه ومن تبعه، ودليلنا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن المشار إليه ضمير منصـوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه، فأشـبه مفعـولاً لم يحجزه من الفـعل إلا الفاعل، فوجب له من الاتصـال ما وجب للمفعول الأول، فإن لم يساوه فى وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحًا.

الوجه الثانى: أن الوجهـين مسموعان فاشتـركا فى الجواز، إلا أن الاتصال ثابت فى النظم والنثر، والانفصال لم يثبت فى غير استثناء إلا فى النظم، فرجح الاتصال؛ لأنه أكثر فى الاستعمال، ومن الوارد من ذلك فى النظم دون ضرورة قول الشاعر:

كم لـيث اغـتــرَّ بـى ذا أشْـبُلٍ غَـــرثَت

فكـاننى أعْظَـم الليـــثين إقــدامــا[1]

فقال فكاننى مع تمكنه أن يقول: فكنته أعظم الليثين إقداما، جعل أعظم بدلا من الضميـر، كما قالوا: اللهم صل عليه الرءوفِ الرحـيم، ومن الوارد منه فى النثر قول النبى ﷺ لعائشة ﵂: «إياك أن تكونيها يا حميراء» وقوله ﷺ لعمر ﵁ فى ابن صياد: «إن يكنْه فلن تُسلّط علَيـه، وإن لا يكنه فلا خيـر لك في قتله»[2]، ومن ذلك قول بعض العرب: عليـه رجلا ليسنى، وقال سيبـويه: بلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسنى، وكذلك كاننى، هذا نَصُّه.

ولم يحك فى الانفـصال نثـرًا إلا قولهـم فى الاستـثناء: أتونى ليس إياك، ولا يكون إياك، وهذا يتعين انفصاله فى غيـر الضرورة؛ لأن ليس ولا يكون فيه، واقعان موقع إلا فعومل الضمير بعدهما مـعاملته بعدها، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله، والاتصال فى قوله:

إذْ ذَهَـب القـــومُ الـكرامُ ليــــسى[3]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٤٥٤)، ح(١٢٨٩).

(٣) تقدم تخريجه.

من الضـرورات؛ لأنه اسـتثناء، ولو لم يكـن اسـتثناء لكان الاتصـال أولى من الانفصال كما تقرر.

ومن انفصال ثانى مفعولى أفعال القلوب قول الشاعر:

أخى حَسِبْتُكَ إياه وقد مُلِئَت
أرجاءُ صدرِك بالأضْغانِ وَالإِحَنِ[١]

ومن وروده متصلاً قوله:

بُلِّغْتُ صنعَ امرئٍ بَرٍّ إخَالكَهُ
إذْ لم تَزَلْ لا كْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرا[٢]

ومثال الإخبار عن ثانى مفعولى أعطيت زيدًا درهمًا: الذى أعطيته زيدا درهمٌ، هذا على أن تخبر بالضمير الذى هو خلف عن المخبر عنه متصلا، وإن جئت به منفصلا مراعاة للترتيب الأصلى قلت: الذى أعطيت زيدا إياه درهم، والاتصال رأى أبى عثمان المازنى، وباختياره أقول؛ لأن الاتصال هو الأصل، فإذا أمكنَ بلا محذور فلا عدول عنه عند مراعاة الأولى، فلو كان بدل الدرهم مفعولا لا يعلم كونه ثانيًا إلا بالتأخير نحو: أعطيت زيدًا عمراً، فأخبر عنه، تعين انفصاله؛ لأن وصله بالفعل يوهم كونه أولا، فلو عضد بهذا قول غير المازنى[٣] لا عتضد، فيقال: إذا تعين

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٩٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٨٦).
الشاهد فيه: «حسبتك إياه» حيث جاء بالضمير الثانى منفصلاً، ويجوز الإتيان به متصلاً «حسبتكه».

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٠٠)، وشرح التصريح (١/ ١٠٨).
الشاهد فيه قوله: «إخالكه» حيث أتى بالضمير الثانى.

(٣) بكر بن محمد بن بقية «وقيل: بن عدى»، أبو عثمان المازنى (... - ٢٤٩هـ/ ٨٦٣م) إمام عصره فى النحو والآداب، درس على الأخفش الأوسط ودرس عليه المبرد والفضل اليزيدى وغيرهما، وقال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبى عثمان بالنحو.
له من التصانيف والمؤلفات الكثير منها: «التصريف»، و«الديباج»، و«الألف واللام»، و«علل النحو». (الأعلام ٤/ ٦٩).

الانفصال فى بعض صور الإخبار فيلتزم فى جـميعها، ليجرى الباب على سنن واحد كما فعل فى غيره.

والإشارة بنحو: ضمنت إياهم الأرض، إلى قول الشاعر وهو الفرزدق:

إنى حَلَفْتُ ولم أحلِفْ عَلَى فَنَدِ
فناءَ بيتٍ من الساعين معمور
بالباعثِ الوارثِ الأموات قد ضمنت
إياهم الأرضُ فى دَهْرِ الدَّهارير[1]

فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ، وكذا قول الآخر:

وما أصَاحِبُ من قومٍ فأذكرهم
إلا يزّيدهم حُبًّا إلىّ هُمُ[2]

فهم الأخير فاعل يزيد، وظن بعضهم أن هذا جائز فى غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلاً، والمنفصل توكيدًا، وهذا وهم؛ لأن ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول، وذلك لا يكون فى غير فعل قلبى.

---

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ٢١٤)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٨٨)، والدرر (١/ ١٩٥).

الشاهد فيه قوله: «قد ضمنت إياهم الأرض» حيث فصل الضمير للضرورة الشعرية، والقياس: القول ضمنتهم الأرض.

(٢) البيت من البسيط وهو لزياد بن منقذ فى خزانة الأدب (٥/ ٢٥٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٠٤).

الشاهد فيه قوله: «إلا يزيدهم حبًّا إلىّ هم» حيث فصل الضمير المرفوع، وكان القياس أن يجىء به ضميراً متصلاً بالعامل.

ص: الأصلُ تقديمُ مُفَسِّرٍ ضميرِ الغائب، ولا يكون غيرَ الأقرب إلا بدليل، وهو إما مُصَرَّحٌ بلفظه، أو مُسْتَغنى عنه بحضور مدلوله حِسًّا أو علمًا، أو بذِكْرِ ما هوَ لهُ جزءٌ أو كلٌّ أو نظير أو مُصَاحِبٌ بوجه ما.

ش: لما كان ضميرُ الحاضر مُفسَّرًا لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مُفَسِّره خلفًا عما فاته من مُقَارَنَة المُشَاهَدَة، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسِّر كمَا يتقدمِ الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعَبَّر عنها بضمير حاضر، واللائق بالمفسِّر لكونه جزءَ المفَسَّر في تكميل وضوحه أن يتصل به، فلذلك إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدًا جُعل للأقرب، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج.

وعَوْدُ هو من قولي: «وهو إما مصرح بلفظه» على المُفَسِّر، أي المفسِّر إما مصرح بلفظه كزيد لقيته، وإما مستغنى عن لفظه بحضور معناه في الحس كقوله تعالى: ﴿**هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي**﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿**يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ**﴾ [القصص: ٢٦]، أو بحضور معناه في العلْم كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ [القدر: ١]، أو بذكر ما صاحب الضمير كقول الشاعر:

أماوِيّ ما يُغْني الثَّراءُ عن الفتى
إذا حَشْرَجَت يومًا وضَاقَ بها الصَّدْرُ(١)

فذكر الفتى مُغْنٍ عن ذكر النفس لأنها جزؤه، فعاد إليها فاعل حشرجت والضمير المجرور بالباء، ومن هذا قولهم: من كَذَبَ كان شرًّا له، فأضمر في كان ضمير الكَذِب لأنه جزء مدلول كَذَب، ومثله قوله تعالى: ﴿**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [المائدة: ٨]، فهو عائد إلى العدل؛ لأنه جزء مدلول اعدلوا، ومن هذا أيضًا قول الشاعر:

وإذا سُئِلت الخيرَ فاعلم أنها
حُسْنَى تُخَصُّ بها من الرحمن

---

(١) البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٩٩)، والأغاني (١٧/ ٢٩٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٤).

الشاهد فيه: حذف مفسر الضمير للعلم به، والمعنى: إذا حشرجت نفسه أي الفتى.

فأعـاد الضمير على المسألة لأنها جـزء من مدلول سئلت، ومن هذا أيضًا قول الشاعر:

إذا نُهِيَ السَّفِيه جَرَى إِلَيه
وخَالَفَ والسَّفِيهُ إلى خِلافِ

فالهاء من إليه عائدة على السَّفه، فإنه جزء مدلول السفيه.

ويستغنى أيضًا عن ذكر صاحب الضمير بكونه كُلا وكون المذكور جزءًا، فإن الجـزء يدل على الكل، كما يدل الكل على الجـزء، ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل: والذين يكنزون أصناف ما يُكْنَز ولا ينفقونها، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

ولو حلفت بين الصَّفَا أُمُّ مَعْمَر
ومروتها بالله بَرَّتْ يمينُها

فأعاد الضمير إلى مكة؛ لأن الصفا جزء منها، وذكـر الجزء مُغْنٍ عن ذكر الكل في بعض الكلام، ويمكن أن يكـون من هذا قوله تعـالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فيكون الضمير للدنيا، وإن لم يجر ذكـرها في هذه السورة؛ لأن ما جرى ذكره بعضها، والبعض يدل.

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكـر ما لصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزِم عن مستلزَم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فعُفى يستلزم عَافيًا فأغنى ذلك عن ذكره، وأعيد الهاء من إليه عليه، ومثال هذا أيضًا قول الشاعر:

فإنَّكَ والتأبينَ عُروَةَ بعد ما
دعاكَ وأيدينا إليه شَوارعُ

لكالرَّجُل الحادى وقد تَلَع الضُّحَى
وَطَيْرُ المَنايا فَوْقَهُنَّ أوَاقِعُ[(١)]

فالحادى يستلزم إبلا مَحْدُوّة، فأغنى ذلك عن ذكرهن، وأعاد ضمير فوقهن عليهن، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، ففاعل توارت ضمير الشمس ولم تذكر، لكن أغنى عن ذكرها ذكر العشى وأوله وقت الزوال، فذكره الشمس ولم تذكر، لكن أغنى عن ذكرها ذكر العشى وأوله وقت الزوال، فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة، ويجوز أن يكون فاعل توارت ضمير الصافنات.

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكرًا أو استحضارًا، كذكر الخير وحده متلوًا بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده، كقول الشاعر:

وما أدْرِى إذا يَمَّمْتُ أمرًا
أُريدُ الخَيرَ أيُّهما يلينى[(٢)]

وقد يعاد الضمير علي المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلالاً فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨]، فهى عائد على الأيدى لأنها تصاحب الأعناق فى الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: ١١١]، أى من عمر غير المعَمّر، فأعيد الضمير على غير المعمر؛ لأن ذكر المُعَمَّر مُذَكِّر به لتقابلهما، فكان مصاحبه فى الاستحضار الذهنى.

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ٢٤٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٨٠١).

والشاهد فيه قوله: «فوقهن» حيث أعاد الضمير إلى «الإبل» المقدرة، إذا الحادى يستلزم إبلاً محدوة. (المعجم المفصل ١/ ٥٣٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدى فى ديوانه (ص ٢١٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٨٠). الشاهد فيه قوله: «أريد الخير» يريد: أريد الخير وأحذر الشر.

ص: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل علَى مُفَسِّرٍ صريح كثيراً إن كان المعمول مُؤَخَّر الرتبة، وقليلاً إن كان مُقَدَّمها، وشاركه صاحب الضمير فى عامله.

ش: مثال ما يقدم كثيراً: ضَـرَبَ غلامَه زيدٌ، وغلامَه ضربَ زيدٌ، وضربَ غلامَ أخيه زيدٌ، وغلام أخـيه ضربَ زيد، وما أراد أخَذ زيدٌ، وضربَ جـاريةً يحبُّها زيدٌ، وهذه الأمثلة وأشـباهها مندرجة تحت قولـى: المكمل معمول فعـل؛ لأن المضاف إليه يكمل المضاف، ومعمول الصلة يكمل الموصـول، كما يكمل «ما» بفاعل «أراد» الممثل به، ومعمول الصفة مكمل للموصوف كما تكمل جارية بفاعل يحبها.

ومثل: ضرب غـلامـه زيدٌ قوله تعـالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ [طه: ٦٧].

ومثل: غـلامَه ضرب زيـدٌ، قول العرب: فى بيـته يُؤْتَى الحكم، وشَـتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ، فإن بيـته فى موضع نصب بيؤتى والهاء عائدة على الحكم، وقـد تقدما على العامل والمفـسر، وشتّى حـال من الحَلَبَة وفيه ضـمير عـائد عليهم وقد تقـدما على العامل والمفسِّر، والكوفيون لا يجيزون مثل هذا، وسماعه عن فصحاء العرب، وهو حجة عليهم.

ومثال: غلام أخيه ضربَ زيدٌ قول الشاعر:

شَــرَّ يَوْمَــيْـهَـــا وأغـــواه لهـــا
ركـــبتْ عَنْزٌ بِحِـــدْجٍ جَـــمَـــلا(١)

لأن شر يوميها ظرف لركبت.

ومثل: ما أراد أخذ زيد، قول رجل من العرب:

مـــا شـــاء أنـشـــأ ربِّـى والذى هـو لم
يـشـــا فـلـستَ تـراه ناشــئـــا أبـدا

---

(١) تقدم تخريجه.

ومثال الضمير الذي يتقدم قليلاً قول حسان يرثى مطعم بن عدى جد نافع بن جبير:

ولو أن مَجْداً أَخْلَدَ الدهرَ واحداً
مِنَ النَّاسِ أبْقَى مَجْدُه الدَّهرَ مُطْعِمَا[١]

وقال غيره:

كَسَا حِلْمُه ذا الحِلْم أثوابَ سُؤْدُدٍ
ورَقَّى نداه ذا الندى فى ذُرَا المجد[٢]

وقال:

لما رأى طالِبُوه مُصْعَبا ذُعِرُوا
وكادَ لو ساعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[٣]

وقال:

لقد جاز من يعنى به الحمدُ إنْ أَبَى
مكافأة الباغين والسفهاء

(١) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٤٣)، والاشتقاق (ص ٨٨)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤).
الشاهد فيه قوله: «أبقى مجده الدهر مُطعمًا» حيث أعاد الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظًا ورتبة، وهذا ممنوع عند جمهرة النحاة.
(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٤٩٠)، وشرح الأشمونى (١/ ١٧٨).
الشاهد فيه: «حلمه» حيث اتصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل.
(٣) البيت من البسيط وهو لأحد أصحاب مصعب بن الزبير في المقاصد النحوية (٢/ ٥٠١).
الشاهد فيه قوله: «لما رأى طالبوه مصعبًا» حيث عاد الضمير فى «طالبوه» وهو فاعل، على «مصعب» وعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ممنوع عند جمهور النحاة.

وأنشد أبو الفتح بن جنى:

أَلا ليتَ شِعرى هل يَلُومَنَّ قومُه
زُهَيْرًا عَلَى ما جَرَّ من كُلِّ جانِبِ[١]

وأنشد أيضًا:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ
وحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يَجْزِى سِنمّارُ[٢]

والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب فى الأبيات المذكورة وغيرها، ولأن جواز نحو: ضرب غلامُه زيدًا، أسهل من جواز: ضربونى وضربت الزيْدين، ونحو: ضربته زيدًا، على إبدال زيد من الهاء، وقد أجاز الأولَ البصريون، وأُجيز الثانى بإجماع، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما فى: ضرب غلامُه زيدًا من تقديم ضمير على مُفَسِّر مُؤَخر الرتبة؛ لأن مفسِّر واو ضربونى معمولُ معطوف على عاملها، والمعطوف ومَعمولهُ أمكن فى استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز فى الاختيار كثيرًا، وقد يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز: ضربونى وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز: ضربَ غلامُه زيدًا، لما ذكرناه، وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسِّر له غيره نحو: ضربته زيدًا، واللهم صلى عليه الرءوف الرحيم؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر فى الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره.

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبى جندب الهذلى فى تذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩١)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٣٥١).

والشاهد فيه قوله: «هل يلومن قومه زهيرًا» حيث اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به المؤخر.

(٢) البيت من البسيط وهو لسليط بن سعد فى الأغانى (٢/ ١١٩)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢).

الشاهد فيه قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث اتصل ضمير المفعول به مع الفاعل مع تقدم الفاعل.

ومما حكم بجوازه لشبهه بما نحن بصدده أن يقا: ضَرَبَتْ جاريةٌ يُحبُّها زيدًا، فيتقدم «يحبها» وهو مسند إلى ضمير يعود إلى زيد وإن كان متأخرًا لفظًا ورتبة؛ لأن يحبها مكمل لجارية إذ هو صفتها، فجاز تأخر مفسِّر ضميرها، كما جاز تأخر مفسر ضمير المضاف إليه نحو: ضرب غلامُه زيدًا.

ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به فى عامله لم يجز التقديم نحو: ضَربَ غلامُها جارَ هند؛ لأن «هند» مؤخر الرتبة من وجهين، ولا تعلق لها بضرب، بخلاف ضرب غلامُها هندًا.

فمن مثل هذا احترزت بقولى: وشاركه صاحب الضمير فى عامله، فإن صاحب الضمير فى: ضربَ غلامُه زيدًا، قد شارك المكمل به الضمير فى عامله، وصاحب الضمير فى: ضرب غلامُها جارَ هند غير مشارك فى العامل.

ص: **ويتقدم أيضًا غيرَ منوىٍّ التأخير إن جُرَّ برُبَّ، أو رُفِع بنعْم أو شبهها أو بأول المتنازعين، أو أبدل منه المفسر، أو جُعل خبَرَه، أو كان المسمَّى ضميرَ الشأنِ عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين.**

ش: مثال المتقدم المجرور برب قولُ الشاعر أنشده أبو العباس أحمد بن يحيى:

وَاهٍ رأبت وشيكًا صَدْعَ أعظُمِه
ورُبَّهُ عَطِبًا أنقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ[1]

ومثال المتقدم المرفوع بنعم قول الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبة
إلا وكان لِمُرْتَاعٍ بها وَزَرا[2]

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (٤/ ١٢٧)، وهمع الهوامع (١/ ٦٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦).

الشاهد فيه: «وربه عطبا» حيث دخلت «رب» على الضمير، وأتى تمييزه بحسب الضمير.

(٢) البيت من البسيط وهو لزهير بن أبى سلمى فى شرح التصريح (٢/ ٩٥)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٧٤)، وشرح التصريح (١/ ٣٩٢).

الشاهد فيه: «نعم امرأ هرم» فإن «نعم» بها ضمير يعود على «امرأ» متأخر لفظًا ورتبة.

ومثال المتقدم المرفوع بأول المتنازعين قول الشاعر:

جَـــفَـــونى ولم أَجْفُ الأَخـــلاءَ إِنَّنى
لِغَـيْــرِ جَـمِـيلٍ من خَـلِيلَىَّ مُــهْـمِلُ(١)

ومثال المفسَّر ببدل: اللهم صل عليه الرءوف الرحيم، حكاه الكسائى.

ومثال المفسِّر بخبره ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنين: ٣٧]، قال الزمخشرى: هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يُتْلى به، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع هى موضع الحياة، لأنّ الخبر يدل عليهـا ويبينها. ومنه: هى النفس تحمل ما حملت، وهى العرب تقول ما شاءت، وهذا من جيد كلامه.

وفى تنظيـره بهى النفس، وهى العرب ضـعف، لإمكان جعل النفـس، والعرب بدلين، ومثال ضـمير الشأن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولكل واحد منها مـوضع يستوفى فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى:

ص ولا يفسَّر إلا بجملة خبرية مُصَرَّح بجـزأيها خلافًا للكوفيين فى نحو: ظننته قائمًا زيدٌ، وإنَّه ضُرِب أو قامَ.

ش إذا قصد المتكلم أن يستعظم السـامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتـحه بالضمير المسمى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين، وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره، فلذلك استتر مرفـوعًا بكان أو كاد أو إحدى أخواتهما، ولا يجوز عند البصـريين حذف بعض الجـملة التى تفسره؛ لأنهـا مؤكدة بـه، ومدلول به على فخامة مـدلولها، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز، كـما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله.

فبهذا يعلم أن ما أجازه الكوفيون من: إنه ضرب، وإنه قام، ونحوهما غير مستقيم ولا سليم، لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدث عنه، واختتامه بحذف ما لابد منه.

---

(١) البيـت من الطويل وهو بلا نسـبة فى الأشـباه والنظائر (٣/ ٧٧)، وشـرح الأشـمـونى (١/ ١٧٩)، وشرح التصريح (٢/ ٨٧٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٤).

الشاهد: تنازع «جـفونى»، و«لم أجف» معمـولاً واحدًا وهو «الأخلاء»، والبيت شـاهد آخر «جفونى» حيث قدم الضمير على مفسره لأنه معمول لأول المتنازعين.

وأما تجويزهم نحو: ظننته قائمًا زيد، على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضًا؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرا، وكون ظننت ومفعوليها خبرًا مقدمًا، وذلك مفوت للغرض الذى لأجله جىء بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم.

ص: **وإفرادُه لازمٌ، وكذا تذكيرُه، ما لم يله مؤنث، أو مذكر شُبِّه به مؤنث، أو فعلٌ بعلامة تأنيث فيرجَّح تأنيثه باعتبار القصة، على تذكيره باعتبار الشأن، ويبرز مبتدأ، واسم ما، ومنصوبا فى بابى إنّ وظنّ، ويَسْتَكِنُّ فى بابَىْ كان وكاد.**

ش: لا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعًا؛ لأنه كناية عن الشأن فى التذكير، وعن القصة فى التأنيث، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما، فيقال: إنه أخواك منطلقان، وإنها جاريتاك حسنتان، وإنه إخوتك صالحون، وإنها إماؤك مُطيعات، ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أو مذكر شُبِّه به مؤنث نحو: إنها قمرٌ جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث مسندًا إلى مؤنث كقوله تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ**﴾ [الحج: ٤٦]، وقول الشاعر:

عَلَى أَنَّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّما
نُوَكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ مَا يَمْضِى[(١)]

فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير؛ لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكير مع ذلك جائز، كما قال أبو طالب:

وإنْ لا يكنْ لحمٌ غَريض فإنه
تُكَبُّ عَلَى أفواهِهن الغرائرُ

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبى خراش الهذلى فى أمالى المرتضى (١/ ١٩٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٠٥)، ومغنى اللبيب (١/ ١٤٥).

الشاهد: قوله: «أنها» حيث جاء الضمير فيه ضمير القصة.

وكما قال غيره:

نَخَلَت له نَفْسى النصيحةَ إنَّه

عند الشدائد تذهبُ الأحقادُ

فلو كان المؤنث الذى فى الجملة بعد مذكر لم يُشبَّه به مؤنث فضلة أو كالفضلة لم يُكتَرث بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمه حينئذ التذكير، كقول الشاعر:

ألا إنّه من يلغ عاقبة الهوى

مطيع دواعيه يبؤ بهوان

وكذلك لا يكترث بتأنيث ما هو كفضلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، فذكر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم وهى مؤنثة؛ لأنها فى حكم الفضلة، إذ المعنى: من يأت ربه مجرمًا فجزاؤه جهنم.

وكذلك لا يُكتَرثُ بتأنيث ما ولِى الضمير من مؤنثٍ شبِّه به مذكر نحو: إنه شمس وجهك.

ولا بتأنيث فاعل ولِى الضمير بلا علامة تأنيث نحو: إنه قام جاريتك.

وبروزه مبتدأ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وبروزه اسم ما كقول الشاعر:

وما هو مَنْ يأسُو الكلوم ويتقى

به نائباتُ الدهر كالدَّائم البخل[1]

وبروزه فى باب إن كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩].

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٢٢).
الشاهد فيه قوله: «وما هو من يأسو» حيث جاء ضمير الشأن، وهو قوله: «هو» اسمًا لـ«ما».

وفى باب ظن كقول الشاعر:

علمــتُــه الحقُّ لا يَخــفَى عَلَى أحــد

فكُنْ مُــحِــقًّا تنل مـا شـئتَ من ظَفَــر[١]

واستكنانه فى باب كان كقول الشاعر:

إذا مِتُّ كــانَ النـاسُ صِنْفـــان شـــامتٌ

وآخــــر مـــثْنٍ بالـذى كنـت أصْنَع[٢]

واستكنانه فى باب كاد كقوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]، فى قراءة حمزة وحفص.

ص ويُبْنَى المُضْمَرُ لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا وجُمودًا، أو للاستغناء باختلاف صِيَغه لاختلاف المعانى.

وأعلاها اختصاصًا ما للمُتَكلم، وأدناها ما للغائب، ويُغَلَّبُ الأخص فى الاجتماع.

ش المراد بشبه الحرف وضعًا كون بعض المضمرات على حرف واحد كتاء فعلت وكاف حدثتك، وعلى حرفين كنا، فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف، وحملت البواقى على هذه؛ لأن هذه أصول أو كالأصول، وليجرى الباب على سنن واحد.

والمراد بالافتقار كون المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها، فأشبه بذلك الحرف؛ لأنه فى الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم.

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٢٣).
والشاهد فيه: بروز ضمير الفصل فى باب «علم».

(٢) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولى فى الأزهية (ص ١٩٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٢).
الشاهد «كان الناس صنفان» حيث اسم كان ضمير الشان والخبر جمة اسمية.

والمراد بالجمود عـدم التصرف فى لفظه بوجـه من الوجوه حتى بالتصـغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمـات، وبأن يبنى منه مفعلة دالاً على الكثرة كما فعل بالمتمكن من الأسماء، وإن لم يكن مشتقًا، كمسْبعة لموضع كثرة السباع، ومَذْأبة لموضع كثرة الذئاب.

والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعانى أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة فى الرفع، وفى غيره ياء، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع، وفى غيره كاف مـفتوحة فى التذكير ومكسورة فـى التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه؛ لأن الامتياز حاصل بدونه.

وتغليب الأخص عند الاجتـماع بأن يقال: أنا وأنت فعلنا، وأنت وهو فـعلتما، ولا يغلب غير الأخص فيقال فى الأولى: فعلتما، ولا فى الثانى فعلا.

فصل

ص: **من المضمرات المسمَّى عند البصريين فَصْلاً وعند الكوفيين عمادًا، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل، مطابقًا لمعرفة قبلُ، باقى الابتداء أو منسوخه، وذى خبرٍ بعدُ، معرفة أو كمعرفة فى امتناع دخول الألف واللام عليه. وأجاز بعضهم وقوعَه بين نكرتين كمعرفتين، وربما وقع بين حال وصاحبها، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضرٍ قائم مقامَ مُضاف.**

ش: الضمير المسمى فصلاً وعمادًا كهو من قولك: حسبت زيدًا هو الكريم، فسمى فصلاً للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعًا، وسمى عمادًا لأنه معتمد عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان.

وذكر التابع أولى من ذكر النعت؛ لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت، وقبل ما لا ينعت به، ولابد من مطابقةٍ لما قبله فى حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يكون ما قبله عند غير الأخفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ، ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء، وقد تناول هذا قولى: باقى الابتداء أو منسوخه.

وقلت: «مطابقًا لمعرفة قبلُ وذى خبر بعدُ»، ليعلم أنه لو قدم الخبر لاستغنى عنه.

ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعًا لها فى عدم قبول حرف التعريف، كحسبتك أنت مثله أو خيرًا منه، ولو أوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف لم يجز.

والإشارة بوقوعه بين نكرتين كمعرفتين إلى نحو: ما أظن أحدًا هو خيرًا منك، فإن أحدًا بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، وخيرًا منك شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه، وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين. وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفًا ولا بدلاً لنكرة.

وحكى الأخفـش أن بعض العرب يأتي بالفـصل بين الحال وصـاحبهـا فيـقول: ضربت زيدًا هو ضاحكا، وعـلي هذه اللغة قرأ[١] بعضهم: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، بنصب أطهر.

وأشرت بقولى: «وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر»، إلى قول الشاعر:

وكـــــائِنْ بـالأبـاطِـح مـن صــــديـق
يـرانـى إنْ أُصِـــبْتُ هـو المـصــــابـا

تقديره عند أكـثرهم: يرى مصابـى إن أصبتُ هو المصاب، فحـذف المضاف إلى الياء وأقامه فى اللفظ مقامه، وطابق الفصل المحذوف لا الثابت، ويجوز أن يكون هو توكيدًا لضمير الفاعل.

ص: **ولا يتقَدَّمُ مع الخبر المُقَدَّم خـلافًا للكسائى، ولا موضع له من الإعراب عَلَى الأصح، وإنما تتعين فصليـته إذا وليه منصوبٌ وقُرِنَ باللام، أو وَلِى ظاهرًا، وهو مـبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب.**

ش: لما كانت فـائدة الفصل صونَ الخبـر من توهمه تابعًا لزم من ذلك الاسـتغناء عنه إذا قدم الخبر، لأن تقـدمه يمنع من توهمه تابعًا، إذا التابع لا يتـقدم على المتبوع، فلو قدم المفعـول الثانى فى: حسبت زيدًا هو خـيرًا منك، لترك الفصل لعـدم الحاجة إليه مع كونه فى مـحله، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبـر المقدم أحق وأولى، فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائي رحمه الله من ذلك.

ولا موضع له من الإعراب، خلافًا لقوم يجعلونه توكـيدًا لما قبله، قال سيبويه: لو كان كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، ثم قال: «ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصـالحين، فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجـمعون، ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام»، يعنى بالصفة التوكيد.

---

(١) ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مـروان وعيسى الثقفى وابن أبى إسحاق: «هُن أَطْهَرَ لَكُمْ» بالنصب. (المحتسب لابن جنى ص ٢/ ٤٤٨).

ثم قال سيبويه: «فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر». فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغيُّر ما قبله كقولك: زيدٌ هو الفاضلُ، وعلمت زيدًا هو الفاضلَ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيدًا إياه الفاضل، كما تقول: ما أكرمني إلا أنت، وما أكرمت إلا إياي.

والحاصل أن الضمير المشار إليه إذا وقع بين مخبر عنه وخبر متأخر، فإن كان الخبر نكرة لا تشبه المعرفة كشبه مثلك وخبر منك امتنعت الفصلية، فإن كان معرفة أو شبهها ورفعته احتمل أن يكون الضمير فصلاً وأن يكون مبتدأ، فإن نصبته وقرن الضمير باللام المفتوحة تعينت الفصلية ظاهرًا كان ذو الخبر أو ضميرًا. وإن نصبت الخبر، ولم يقرن الضمير باللام تعينت الفصلية إن كان المخبر عنه ظاهرًا، وجاز التوكيد والفصلية إن كان المخبر عنه ضميرًا.

ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقًا، قال سيبويه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا من العرب يقولون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وأنشد:

تبكيْ علَى لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَهَا
وكنتَ عليها بالملا أنتَ أقْدرُ[(١)]

---

(١) البيت من الطويل وهو لقيس بن ذريح في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٤)، وشرح المفصل (٣/ ١١٢).

الشاهد فيه: استعمال «أنت» هنا مبتدأ، ورفع «أقدر» على الخبر.

باب الاسم العلم

ص:وهو المخصوصُ مطلقًـا غَلَبَةً أو تعلقًا بمسمىً غـير مقدَّرِ الشـياع، أو الشائع الجارى مجراه.

ش:المخصوص مخرج لاسم الجنس، فإنه شائع غير مخصوص.

وقولنا: مطلقًا، مـخرج للمضمرات، فـإن كل واحد منها مخصوص باعـتبار، غير مخـصوص باعتبار، وذلك أن لفظ «أنا» وضع ليـخص به المتكلم نفسه، ولكل متكلم منه نصـيب حين يقصد نفســه، فهو مخصـوص باعتبار كونــه لا يتناول غير الناطق به، وغيـر مخصوص باعـتبار صلاحـيته لكل مـخبر عن نفســه، وكذا اسم الإشـارة، فإن لفظة «ذا» وضع ليُـخَصَّ به مشـارٌ إليه مـفردٌ مـذكرٌ قـريب، فهـو مخصوص باعتبـار الحال والمحل، غير مخصوص باعتبار صـلاحيته لكل ما اتصف بالحال وحصل فى المحل.

وقولنا «تعليقًا أو غلبةً» بيان لصنفَى الأعلام، لا إخراج لشىءٍ خِيف دخولُه، ولا إدخال لشىء خـيف خروجه؛ لأن مـا سواهما مـغن لكل بإجمال، والمـراد بالتعليق تخصيص الـشيء بالاسم قصداً، كتسـمية المولود ابنٌ زيدًا، والمراد بالغلبـة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات فى شائع اتفاقًـا، كتخصيص عبد الله بابن عمر، ويثرب بالمدينة، ومصنف سيبويه بالكتاب.

وقولنا «غير مقدر الشياع» مخرج للشمس والقـمر ونحوهما، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة.

وقولنا «أو الشائع الجارى مجراه» أى الجارى مجرى المخصوص، والإشارة به إلى العلم الجنسى كأسامة للأسد، وذؤالة للذئب، وشبوة للعقرب، فإنها أعلام فى اللفظ إذ لا تضاف، ولا يلحقها حرف التعريف، وتوصفُ بالمعرفة دون النكرة، وتجىء مبتدأ بلا شـرط، وصاحب حـال، ولا يصرف منهـا ذو سبب زائد على العلـمية كـثعـالة للثعلب، وكيسان للغدر.

وهى باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة، إلاّ أنها تستعمل ذى الألف واللام المعهود فيقال: هذا أسامة مفترسًا، كما يقال: هذا الأسد منظور إليه، ويقال: أسامة شرٌّ من ذؤالة، فتقصد بهما الشمول، كما تقصد إذا قيل: الأسد شر من الذئب.

ص: **وما استعمل قبل العلمية لغيرها، فمنقول منه، وما سواه مرتجل، وهو إما مقيس وإما شاذٌّ، بفكٍّ ما يدْغَم، أو فتح ما يُكْسَر أو كسر ما يُفتح، أو بتصحيح ما يُعَلّ، أو إعلال ما يصحَّح، وما عَرى من إضافة وإسناد ومزجٍ مفرد، وما لم يعْر مُركّب، فذو الإسناد جملة وغير جملة، وذو الإضافة كنْيةٌ وغير كنْيةٌ، وذو المزج إن خُتِمَ بغير وَيْه أُعْرِب غير منصرف، وقد يضاف، وإن ختمَ بويه كسر، وقد يعرب غير منصرف، وربما أضيفَ صدر ذى الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً.**

ش: قولنا «ما استعمل قبل العلمية لغيرها» يتناول ما كان قبل النقل مصدراً كسَعْد وفَضْل، وما كان اسم فاعل كحارث وغالب، وما كان اسم مفعول كمسعود ومنصور، وما كان صفة مشبهة كحسن وسعيد، وما كان فعلاً ماضيًا كشَمَّرَ وكعْسَب، وما كان فعلاً مضارعًا كتغلب ويشكر، وما كان جملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر كبَرَق نحرُه وأطْرقا فى قول الشاعر:

عَلَى أطْرِقا باليات الخيا
م إلاَّ الثَّمام وإلا العِصىّ[(١)]

وكقول الراجز:

نُبِّئْت أخْوَالى بَنِى يَزيدُ
ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَديدُ

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، ولا منقول من فعل أمر دون إسناد إلا إصْمت اسمًا للفلاة الخالية، فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت وذلك عندى غير صحيح لوجهين:

---

(١) البيت من المتقارب وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى خزانة الأدب (٢/ ٣١٧)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٠٠)، وشرح المفصل (١/ ٣١).

والشاهد فيه قوله: «أطرقا» حيث جاء هذا اللفظ اسم مكان منقولاً عن فعل أمر.

أحدهما: أن الأمر بالصمت إما أن يكون من: أصْمَت، وإما إن يكون من: صَمَت فالذى من أصْمت مفتوح الهمزة، والذى من صمت مضمومها ومضموم الميم، وإصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغيَّر.

والثانى: أنه وقد قيل: إصمتة، بهاء التأنيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث. وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية، وتعين كونه مرتجلاً.

وزاد بعضهم فى المنقول منقولاً من صوت، وعَنَى بذلك: بَبَّة، والصحيح أن بَبَّة منقول من قولهم للصبى السمين بَبَّةٌ، وقد تَبَبَّبَ فهو: بَبٌّ وببَة إذا سمن.

وما سوى المنقول مرتجل، فإن سُلك به سبيل نظيره من النكرات فهو مقيس، وإن عدل به عن سبيل نظيره فهو شاذ بأحد الأوجه التى ذكرت، والشذوذ بفك ما يُدغم كمَحْبب، فإنه من مفعل من الحب، فالقياس يقتضى أن يكون مَحبًّا بالإدغام؛ لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد.

والشذوذ بفتح ما يكسر كموهَب، فإنه من وهب، فالقياس يقتضى أن يكون موهِبًا بالكسر؛ لأن ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة.

والشذوذ بكسر ما يفتح كمَعْدِى كرب، فإن القياس يقتضى أن يكون مَعْدَى؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمَى ومَسْعَى ومَوْلى ومَأوَى ومثْوَى.

ومن الشذوذ بكسر ما حقه الفتح ما حكاه قطرب أن صَيْقِل بكسر القاف اسم امرأة من نساء العرب، فالقياس يقتضى أن يكون بفتح القاف؛ لأن نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهَيْثَم وضَيْغم وصَيْرَف.

والشذوذ بتصحيح ما يعل كمَدْين ومكْوَزَة، فإن القياس يقتضى إعلالهما بقلب الياء والواو ألفًا كما فُعِل بنظائرهما، كمَنَال ومَهَابة ومفازة.

والشذوذ بإعلال ما حقه التصحيح كدَارَان ومَاهَان، فإن القياس يقتضى تصحيحهما وأن يقال فيهما: دَوَرَان ومَوَهان، كما يقال فى نظائرهما من النكرات كالجولَان والطوَفان والدَّوَرَان.

وإذا لم يكن فى العلم إضافة ولا إسناد ولا مزج فهو مفرد.

والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث، فإن لم يكن عجزه ويه فهو معرب غير منصرف كحضرموت. وقد يضاف صدره إلى عجزه فيقال: هذا حَضْرُمُوْتٍ، وإن كان عجزه ويه بنى على الكسر فقيل: هذا سيبويهِ، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويهِ، وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف.

وإذا كان المركب جملة وثانى جزأيها ظاهر فمن العرب من يضيف أول الجزأين إلى الثانى فيقول: جاء برقُ نحرِه.

ص. **ومن العَلَم اللَّقَبُ، ويتلو غالبًا اسمَ ما لقب به باتباع، أو قطعٍ مطلقا، وبإضافة أيضًا إن كانا مفرَدين.**

ش: إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا، أو قطع بنصب على إضمار أعنى، أو برفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال، مُركبَين كانا كعبد الله أنف الناقة، أو مركبًا ومفردًا كعبد الله قفة، وزيد عائذ الكلب، أو مفردين كسعيد كرز، وهذا معنى قولى «باتباع أو قطع مطلقا، وبإضافة أيضًا إن كانا مفردين» فالمفردان يشاركان فى الاتباع والقطع، وينفردان بالإضافة، كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة؛ لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذا لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الاتباع والقطع فإنهما على الأصل، وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم، ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرزٍ، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشىء إلى نفسه، والاتباع والقطع لا يحوجان إلى تأول، ولا يوقعان فى مخالفة أصل، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما.

وإنما يؤول الأول بالمسمى؛ لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه فى الحقيقة إنما هو المسمى، وهذا أيضًا موجب لتقديم الاسم على اللقب؛ لأن اللقب فى الغالب

منقول من اسم غير إنسـان كبطة وقفة وكرز، فلو قدم لتوهم السـامع أن المراد مسماه الأصل، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام، كقول جنوب أخت عمرو ذى الكلب:

أَبْـلِغْ هُـذَيْـلا وَأَبْلـغْ من يُـبَلِّغُــهـا
عنـى حـديثـا وبعضُ القـول تكـذيبُ
بأنَّ ذا الكـلب عـمـرًا خـيـرَهم حَـسَـبـا
ببـطن شِـرْيان يـعـوى حـولَه الـذِّيبُ[1]

قدمت اللقب على الاسم.

ص: ويلزم ذا الغَلَبة، باقيًا على حاله، ما عُرِف به قَبْلُ دائمًا إن كان مضافًا وغالبًا إن كان ذا أداة، ومثله ما قارنت الأداةُ نقله أو ارتجاله، وفى المنقول من مُجَرَّدٍ صالح لها مَلْمُوح به الأصل وجهان.

ش: ذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض مـا له معناه اشتهارًا تامًا، وهو على ضربين: مضاف كابن عمـر وابن رألان، وذو أداة كالأعشى والنابغة، فحق ابن عمر وابن رألان أن يكون كل واحـد منهما عند إطلاقه صـالحًا لكل أحد من أبناء أبيه، إلا أن الاستعمال جعل عبد الله مختصًا بابن عمر، وجابرًا مختصًا بابن رألان، حتى إذا قصد غيرُهما لم يفهم إلا بقرينـة، وكذا الأعشى والنابغة حقهما إذا أطلقا أن يصلحا لكـل ذى عشى ونبوغ، إلا أن الاسـتعمـال صرفهـما عن الشـياع وجعلهـما مخـتصين، وإن عرض لشىء من هذا القـبيل اشتراك اغـتفر كـما يغتفـر فى الأعلام المُعَلَّقِة، إما ردًا للتنكير لحاجة تعرض، كقول الشاعر:

لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلـة لـلـمـطـى

---

(١) البيتـان من البسيط وهما لجنوب أخت عمـرو ذى الكلب فى تخليص الشواهد (ص ١١٨)، والدرر (١/ ٢٢٥).

والشاهد فيه قوله: «ذا الكلب عمرًا» حيث قدم اللقب على الاسم وهذا نادر.

وكقول الآخر:

إن لنا عُزَّى ولا عُزَّى لكم

ومثله قول الشاعر:

إذا دَبَرانا منك يوما لقيتُه
أُؤمِّل أن ألقاك غَدْوًا بأَسْعُدِ[1]

وإما اتكالاً على تكميل الوضوح بنعت أو ما يقوم مقامه، كزيد القرشى، الأعشى الهمدانى.

وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف ليصير مختصًا، كقولهم: أعشى تغلب، وأعشى قيس، ونابغة بنى ذبيان، ونابغة بنى جعدة، ومثله قول الشاعر:

ألاَ أَبْلِغْ بنى خلَف رسُولا
أحقًا أنَّ أخطلكم هجانى[2]

وكقول الآخر:

فلو بلغت عَوَّا السِّمَاك قبيلةٌ
لزادت عليها نهشل وتَعَلَّت

ولذلك يقدر زوال اختصاص المضاف إليه ابن فيتغير حال المضاف كقولك: مَن ابن عمر كابن الفاروق، أو ابن خليفة الصديق، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى «باقيًا علي حاله» فإن هذه العوارض وما أشبهها غيرت العلم ذا الغلبة عن حاله فى المعنى، فجاز أن يتغير حاله لفظًا.

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٧٦)، والدرر (١/ ٢٢٨).
الشاهد فيه قوله: «دبران» حيث حذف «أل» من العلم الغلبى فى غير النداء والإضافة، وهو قليل، والدبران: علم بالغلبة على الكوكب الذى يدبر الثريا.

(٢) البيت من الوافر وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص ١٦٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٧٣).
الشاهد فيه نصب «حقًا» على الظرف، وفتح «أنّ» لأنها وما بعدها فى تأويل مبتدأ خبره الظرف، والتقدير: أفى حق هجاء أخطلكم.

وأشرت أيضًا إلى تغـيير الحال بقـصد النداء فيعرى عـن الأداة، كقول النبى ﷺ «إلا طارقا يطرق بخير يا رحمان»(١) وكقول الشاعر:

يـا أَقْـــرَعُ بنَ حـــابسٍ يـا أَقْـــرَعُ
إنّـكَ إنْ يُصْــرَعِ أخــوك تُصْــرَعُ

والمراد بقولى «دائمـا» أن إضافـة المضاف من هذا القبـيل دائمة غـير زائلة من لم تتغير حاله.

وأما المعـرف بالأداة فقد يجرد منهـا، وإن لم تتغير حـاله، وذلك قليل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: هذا يوم اثنين مـباركًا فيه. وحكى ابن الأعرابى أن من العرب من يقول: هذا عيوقٌ طالعًا، والعيوق من الأعلام التى علميتها بالغلبة، وزعم ابن الأعرابى أن ذلك جائز فى سائر النجوم، ومنه قول الشاعر:

تَنَظّرتُ نَصْـرا والسِّـمـاكَـيْنِ أيْـهـمـا
علىّ مـن الغـيث اسـتـهلت مـواطره(٢)

ويشارك ذا الغلبة المصـاحُب للأداة فيما نسب إليه ما قـارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كالسموأل واليسع، فلا يجد هذان النوعان إلا النداء أو غيره من العوارض التى يجرد لها «الأعشى» ونحوه من الأعلام الغالبة، بل هذان النوعان أحق بعدم التجرد؛ لأن الأداة فيهما مقصـودة فى التسمية قصد همزة أحمد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلاف الأداة فى الأعشى فإنها مزيـدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبـة أغنتا عنها، إلا أن الغلبة مسـبوقة بوجودها وحاصلة بمصاحـبتهم، فلم تنتزع ما دام التعريف مقصودًا، كما لا تنتزع المقارنه للنقل والارتجال.

---

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (٢/ ٩٥٠)، ح(١٧٠٥).

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ٢٨١)، والمحتسب (١/ ٤١)، ومغنى اللبيب (١/ ٧٧).

الشاهد فيه: «أيهما» والأصل: «أيّهما» فخفف الياء للضرورة.

ومن الأعلام التى قارن وضعها وجودُ الألف واللام الله تعالى المنفرد به، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون، بل هو علم دال علي الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما علم منها، وما لم يعلم، ولذلك يقال: كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله، ولا ينعكس، ولو لم يُرَدّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا؛ لأن الله والإله مختلفان فى اللفظ والمعنى: أما فى اللفظ فلأن أحدهما فى الظاهر الذى لا عدول عنه دون دليل مُعتَلُّ العين، والثانى مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين، ورَدُّهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف، وأما اختلافهما فى المعنى فلأن الله خاص بربنا تبارك وتعالى فى الجاهلية والإسلام، والإله ليس كذلك، ولهذا يستحضر بذكر الله مدلولات جميع الأسماء، ولا يستحضر بالإله إلا ما يستحضر بالمعبود، وهذا بيّن من قول بعض الأنصار ﷺ:

باسم الإله وبه نَدِينَا
ولو عبدنا غيرَه شَقِينا

ثم مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين:

أحدهما: أن تكون الهمزة حذفت ابتداء ثم أدغمت اللام فى اللام.

والثانى: أن يكون الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى، وحذفت هى على مقتضى النقل القياسى.

فالأوّل باطل لأن حاصله ادّعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادًا من حذف العين واللام؛ لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل. وقولى «بلا سبب» تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب، كحذف واو عدة، فإنه مصدر يعد، فحمل المصدر على الفعل فى الحذف طلبًا للتشاكل، وقولى «ولا مشابهة ذى سبب» تنبيه على رِقَة بمعنى وَرِق، فحذفت فاؤه لا لسبب كما فى عدة، بل لشبهه بعدة وزنًا واعتلالاً، ولولا أن رِقَة بمعنى وَرِق لتعين إلحاقه بالثنائى المحذوف اللام كشفة ولثة،

وهذا مع تحقق محذوف ككون الاسم ثنائياً لفظًا كحرٍ، أو ثلاثيًا مقطوعًا بزيادة بعضه كلثة، وما نحن بسبيله ليس ثنائيًا لفظًا، ولا ثلاثيًا مقطوعًا بزيادة بعضه ولا مظنونًا، فكان حذف فائه أشد استبعادًا.

فإن قيل: قد حذفت الفاء بلا سبب فى الناس، فإن أصله أناس، فلنحكم بذلك فيما نحن بسبيله.

قلنا: لو صحَّ كون الناس مُفَرَّعا على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره؛ لأن الحمل عليه زيادة فى الشذوذ وتكثُّرٌ فى مخالفة الأصل دون سبب يلجئ إلى ذلك، فكيف والصحيح أنّ ناسًا وأناسًا لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين، إحدهما أنس، والأخرى نوس، كما أن ألوقة ولُوقة من مادتين مختلفتين، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن، وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق، والآخر من وقى وأمثال ذلك كثيرة.

وأما ادّعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان؛ لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه:

أحدها: نقل حركة همزة فى كلمتين على سبيل اللزوم، ولا نظير لذلك.

الثانى: نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن؛ لأن اجتنابه فى اللام آكد، إذ هو ملتزم فى: أوعَدَ وبابه، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا فى أفعال الرؤية، مع أن من العرب من لا يلتزمه وهم تيم اللات، قال:

أَرِى عَيْنَىَّ مَا لم ترْأَياه
كلانا عالم بالتُّرَّهات[1]

(١) البيت من الوافر وهو لسراقة البارقى فى الأشباه والنظائر (٢/ ١٦)، والأغانى (٩/ ١٣)، والخصائص (٣/ ١٥٣)، وشرح شاطبية ابن الحاجب (ص ٤١).

الشاهد فيه قوله: «ترأياه» حيث أثبتت الهمزة فيه شذوذًا، والقياس نقل حركتها إلى الراء وحذفها.

الثالث من الوجوه: مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة، وذلك يوجب كون النقل عملاً كـلا عمل؛ لأن المنقول إليه كان ساكنًا ثم حرك بحركـة الهمزة إبقاء عليها وصونًا لها من محض الحـذف، وإذا سكن فات ذلك، وعاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل، فكأن النقل لم يكن، ومع هذا فـفاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل فى يئس فقال ييس، ثم سكن فقـال: ييْس، فلا يخفى ما فى هذا من القبح مع كونه فى كلمة واحـدة، والمدعَى فى الله من كلمتين، فهو أمكن فى الاستـقباح، وأحق بالإصلاح.

الرابع: إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة، وذلك بمعزل عن القياس؛ لأن الهمزة المنقولة الحركة فى تقدير الثبوت فإدغام ما قـبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين فى الآخر، وقد اعتبـر أبو عمرو بن العلاء[1] فى الإدغام الكبير الفصل بمحذوف واجب الحذف نحو: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فلم يدغم الغين فى الغين فـلأن يعتـبر الفـصل بمحـذوف غيـر واجب الحـذف أحق وأولى. ولأجل الاعتـداد بالمحذوف تحـقيـقًا جـاز أن يقال فى مـثل: اغْدَوْدن من وأل ووَل، بتصـدير واوين، وأصله: اوأوأل. ثم نقلت حركتا الهمزتين إلى الواوين واعتبر بتصديرهما دون قلب أولاهما همزة لانفصالهمـا بالهمزة تقديرًا. ومثل هذا المدعى فى الله قد ندر فى لكن أنا إذا قيل فيه: لكنا، إلا أن هذا ليس ملتزمًا.

ثم إن الذى زعم أن أصل الله الإله يقـول: إن الألف واللام عوض من الهـمزة، ولو كان كذلك لم يجمع بينهـما فى الحذف فى قولهم: لاهِ أبوك، يريدون لله أبوك، إذ لا يحذف عوض ومعوض منه فى حال واحدة، وقالوا أيضًا: لَهْى أبوك، يريدون: لله أبوك، فحذفوا لام الجر والألف واللام، وقـدموا الهاء وسكنوها، فصارت الألف ياء، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنهـا لتحركها وانفتاح مـا قبلها، فلما وليت

(١) زبان بن عمـار التميـمى المازنى البصـرى (٧٠هـ/ ٦٩٠م - ١٥٤هـ/ ٧٧١م)، والعلاء لقب أبيه. هـو إمام فى اللغـة والأدب، وأحد القـرّاء السبعـة، ولد بمكة، ونشـأ بالبصـرة ومات بالكوفة. قـال عنه أبو عبيـدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربيـة والقرآن والشعر. له أخـبار وكلمات مأثورة. وللصولى كتاب «أخبار أبى عمرو بن العلاء». (الأعلام ٣/ ٤١).

ساكنًا عـادت إلى أصلها، وفـتحتـها فتـحة بناء، وسـبب البناء تضمن مـعنى حرف التعـريف، هذا قول أبى على، وهو عندى قول ضـعيف؛ لأن الألف واللام فى الله زائدة مع التسمية، مستغنى عن معناها بالعلميّة، فإذا حذفت لم يبق لها معنى يتضمن.

والذى أراه أن لَهْى مبنى لتـضمن معنى حـرف التعجب، وإن لم يكن للتـعجب حرف مـوضوع، كما قـال الجمهور فى اسم الإشـارة إنه مبنى لتضمن مـعنى حرف الإشارة، ومرادهم بذلك أن الإشارة مـعنى من المعانى النسبية الحقـيقة بأن يوضع لها حروف، فاسـتغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة، فـلذلك قيل فى حد اسم الإشارة: إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، فكما بنى اسم الإشارة لتضمن معنى الإشارة بنى لَهْى لتضمن معنى التعجب، إذ لا يقع لَهْى فى غير تعجب، كما لا يقع اسم الإشـارة فى غـير إشـارة، وهذا مع بنائـه فى موضع الجـرح والتـعـديل باللام المحـذوفة، واللام والمجـرور بها فـى مَوضع رفع بمقـتضـى الخبـرية، وأبوك مرفـوع بالابتداء.

وإذا كان العلم منقـولاً من صفة أو مصـدر أو اسم عين، وكان عند التسمـية به مجـردًا من أداة التعريف جاز فى اسـتعمـاله علمًا أن يلمح به الأصل فتـدخل عليه الأداة، ولا يلمح فيـستدام تجـريده، وأكثر دخـولها على المنقـول من صفة كـحسن وعباس وحـارث، ويلى ذلك دخولها على منقـول من مصدر كفضل وقـيس، ويليه دخولها على منقول من اسم عين كليث وخِرنُق، وإلى هذا الـتفصيل أشرت بقولى: «وفى المنقول من مجـرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان» واحـترزت بصالح لها من المنقـول من فعل نحـو: يزيد ويشكر فـإنه لا تدخل عليه الأداة إلا لضـرورة أو عروض تنكير.

ص: وقد يُنَكَّـر العلم تحقيـقًا أو تقـديراً فيُـجْرَى مُجْـرَى نكرة، ويُسْلَب التـعين بالتثنية والجمع، فيُجْبر بحرف التعريف إلا فى نحو: جُمَادَيَيْنِ، وعَمَايتين، وعَرَفات.

ش: كقولك: رأيت زيدًا من الزيدين، وما مِنْ زيد كـزيد بن ثابت، وقضيةٌ ولا أبا حسن لها، وكقول نَوْف البِكالِيّ، ليس موسى بنى إسرائيل، وإنما موسى آخر.

وتنكيره تقديراً مثل قول أبى سفيان: لا قريش بعد اليوم، وكقول بعض العرب: لا بصرة لكم، كقول الشاعر:

أزْمَان سَلْمَى لا يَرَى مثلها الرْ
رَاؤونَ فى شام ولا فى عِرَاقْ

وكقول الآخر:

إذا دَبَرَانًا منك يوما لَقِيته
أُؤَمل أن ألقاك غَدْوا بأسْعُد[١]

وإذا ثنى العلم أو جمع نكر كقول الشاعر:

رأيت سُعُودا من شُعوبٍ كثيرةٍ
فَلَمْ أرَ سَعْداً مِثلَ سَعْدِ بن مالك[٢]

فإن قصد تعريفه بعد تثنيته أو جمعه عرف بالأداة كقول الشاعر:

وقَبْلى مَاتَ الخَالدَان كِلاَهُما
عَمِيدُ بنى جَحْوَانَ وابن المُضَلَّل[٣]

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٧٦)، وهمع الهوامع (١/ ٧٢).
الشاهد فيه قوله: «دبران» حيث حذف «أل» من العلم الغلبى فى غير النداء والإضافة وهو قليل. والدبران: علم بالغلبة على الكوكب الذى يدبر الثريّا.

(٢) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص ٥٧)، والكتاب (٣/ ٣٩٦)، والمقتضب (٢/ ٢٢٢).
الشاهد فيه: جمع «سعد» على «سعود» والأكثر فيه جمعه جمع مذكر سالم.

(٣) البيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر فى ديوانه (ص ٥٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٦)، وإصلاح المنطق (ص ٤٠٣)، وجمهرة اللغة (ص ٤٤٢).
الشاهد فيه: «الخالدان» يريد: خالد بن نضلة، وخالد بن قيس المضلل، فلما ثناهما عرضهما بـ«أل».

وكقول الآخر:

أخـــالدَ قـــد عَـلِقْـــتُك بعـــد هـنْد
فـــشَـــيَّـــبنى الخَـــوَالدُ والهُنَود[١]

فإن اشترك فى العلم ما لا يفترق لم يحتج إلى الأداة فى تثنية ولا جمع كجُمادَين فى الشهرين المعروفين، وعَمايتين فى جبلين، وعرفات لمواقف الحج، واحدها عرفة، كقول الشاعر فى جمادين:

حـــتَّى إِذَا رَجَبٌ تَولَّى وانْقَـــضَى
وجُـمَـادَيَان وَجَـاءَ شَـهْـرٌ مُـقْـبلُ[٢]

وقال آخر فى عمايتين:

لو أنّ عُـــصْمَ عَـــمـــايتَـــيَن ويَـذْبلٍ
سَـمِـعَـا حـديثَكَ أنْزَلا الأوْعَـالاَ[٣]

ثم إن العلم المسمى به ما لا يفترق إن لازم لفظه التثنية كالفرقدين، أو الجمع كعرفات وأذرعات، فله من مصاحبة الألف واللام وعدمها ما لعلم مسمى به مفرد على حسب ما سبق، فللفرقدين ما للدبران، وكذا السرّطان غالبًا، وقُرِيْشيات وأذرعات بمنزلة المسمى به مجردًا مع الإفراد لفظًا ومعنى.

---

(١) البيت من الوافر وهو لجرير فى ديوانه (ص ٣١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٣).
الشاهد فيه: جمع «خالدة» على «خوالد» جمع تكسير، والأكثر جمعه جمع تصحيح: خالدات.

(٢) البيت من الكامل وهو لأبى العيال الهذلى فى الدرر (١/ ١٢٥)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٤).
الشاهد فيه: «جمادى» حيث لم تسلب علميته بخلاف غيره وما بعده، فإن العلم إذا جمع يقدر تنكيره، ثم يثنى ويجمع. (المعجم المفصل ٢/ ٦٨٠).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير فى ديوانه (ص ٥٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٤٦٢)، وهمع الهوامع (١/ ٤٢).
الشاهد فيه: «عمايتين» حيث ورد علمًا دون أن تسلب التثنية علميته.

ص: **ومُسَمَّياتُ الأعلام أولو العلم، ومـا يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، وأنواعُ معانٍ، وأعيانٌ لا تؤلف غالبًا، ومن النَّوْعِيِّ ما لا يلزم التَّعريف.**

ش: أولو العلم يعم الملائكة عليهم السلام، وأشـخاص الإنس والجن، والقبائل، ويعمُّ ما يحـتاج إلى تعيينه من المألوفـات: السُّورَ، والكتبَ، والكواكب، والأمكنة، والخيلَ والبغال والحمـيرَ، والإبلَ، والبقرَ، والغنمَ، والكلابَ، والسلاحَ، والملابسَ، فهذه ومـا أشبهها تدعو الحـاجة إلى تعيين مسمـياتها، فاستـحقت أن توضع لأفرادها أسماءٌ تتميز بها.

وأما مـا لا يحتاج إلى تعـيين فرد من أفراده كـالمعاني والوحـوش فلا يصلح أن يوضع له عـلم خـاص، بل إن وضع لـشيء منه علم لـلنوع بأسـره، ولـيس بعض أشخاصه أولى بـه من بعض، فمثال ما وضع منه للنوع المعنوي: برَّةُ للمـبرة، وفجارِ للفجْرة، وخيّاب بن هيّاب للخسران، ووادِى تخيّب للباطل.

ومثـال ما وضع للنوع العَـيْنى: أبو الحارث وأسامـة للأسد؛ وأبو جَـعْدة وذؤالة للذئب، قال سيبويه: إذا قلت: هذا أبو الحارث، فإنما تريد هذا الأسد، أى هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشيـر إلى شىء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد، ولكنه أراد هذا الـذى كل واحـد من أمـته لـه هذا الاسم، هذا نصـه فى باب ترجمته: هذا بابٌ من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعًا فى أمته ليس منها بأولى من الآخر.

فجعله خاصًا شائعًا فى حال واحدة، فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة فى الخارج.

ولما كان لهذا الصنف من الأعـلام خصوص من وجه، وشيـاع من وجه جاز فى بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيـعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات، والطريق فى ذلك كله السـماع. فمما جاء بالوجهين: فَيْنَة وغُدْوة وبُكرة وعَشِـيّة، فلك أن تقول: فلان يأتينا فَيْنَةَ بلا تنوين، أى يأتينا الحـين دون الحين، ولك أن تقـول: يأتينـا فـينةً بتنوين، أى حـينًا دون حين.

فتختلف التقديرات والمراد واحد. وكذلك فلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية، أى الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء، فلا تنون إذا قصدت بها ما يقصد بالمقرون بالألف واللام عهديتين أن جنسيتين كما تفعل بأسامة وذؤالة، إلا أن لك فى غدوة وبكرة وعشية أن تنونها مؤولاً لها بمجرد من الألف واللام، وليس لك ذلك فى أسامة وذؤالة، ولا علة لذلك إلا مجرد الاتِّبَاع لما صحّ من السماع.

وقد وضعوا لبعض المألوفات أعلامًا نوعية، كقولهم للأحمق أبو الدَّغْفاء، وللمجهول شخصه ونسبه هيَّان بن بيَّان، والشَّلاَلُ بنُ بُهْلُل، وثَهلَل وفَهْلَل. ومن ذلك قولهم لنوع الأمَة: اقعُدى وقومى. ولنوع العبد: قنورٌ بن قنور ولنوع الفرس أبو المضاء.

ومن أبى الدغفاء وما بعده احترزت بقولى «لا تؤلف غالبًا» وإلى نحو فَيْنَة أشرت بقولى «ومن النوعى ما لا يلزم التعريف».

ص: **ومن الأعلام الأمثلةُ الموزونُ بها. فما كان منها بتاء تأنيث أو علَى وزن الفعلُ به أولى، أو مزيداً آخره ألفٌ ونون، أو ألف إلحاق مقصورة لمَ ينصرف إلا منكّرا.**

وإن كان علَى زنة منتهى التكسير، أو ذا ألف تأنيث لم ينصرف مطلقًا، فإن صلحت الألف لتأنيثٍ وإلحاقٍ جاء فى المثال اعتباران، وإنّ قرن بما ينزل منزلة الموزون فحكمه حكمه.

ش: الأمثلة الموزون بها كقولك: وزن عامر وطلحة وأرْنَب وعُمَر: فاعِل وفَعْلَة وأفعل وفُعَل، فهذه وأشباهها معارف؛ لأن كل واحد منها يدل على المرد دلالة تتضمن الإشارة إلى حروف وهَيْأته، ولذلك تقع المعرفة بعده صفة والنكرة حالاً، كقولك: لا ينصرف فُعَلُ المعدول، بل ينصرف فُعَلٌ غير معدول.

والأمثلة المشار إليها بالنسبة إلى الصرف ومنعه على أربعة أقسام: قسم ينصرف مطلقًا، وقسم لا ينصرف مطلقًا، وقسم لا ينصرف فى التعريف دون التنكير، وقسم له اعتباران هو فى أحدهما كالثانى، وفى الآخر كالثالث.

فالأول: كفُعَل؛ لأنه ليس فيه مع العلمية سبب ثان.

والثانى: كفعلاء وفعلى مما فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة، وكمَفَاعِل ومفاعيل مما فيه زنة منتهى التكسير.

والثالث: كفَعْلة وأفعل وفعلان وَفَعلى، مما فيه التأنيث أو وزن الفعل أو الألف والنون المزيدتان أو ألف الإلحاق المقصورة، فهذه لا تنصرف ما دامت معارف، وتنْصرف إذا وقعت موقعًا يوجب تنكيرها، كقولك: كل فَعْلة صحيح العين فجمعه فَعَلات إن كان اسمًا، وفَعْلات إن كان صفة، وكل فعلان ذى مؤنث على فَعْلى لا ينصرف، وكل أفعل غير علم ولا صفة ينصرف.

والرابع: الذى له اعتبار أن فعلى بفتح الفاء وكسرها، فإن ألفه صالحة للتأنيث وصالحة للإلحاق، فإن حكم بتأنيثها كان ما هى فيه غير منصرف فى تعريف، ولا تنكير، وإن حكم بكونها للإلحاق كان ما هى فيه غير منصرف فى التعريف منصرفًا فى التنكير.

وإن قُرِن بالمثال ما ينزله منزلة الموزون، فحكمه حكم ما نزل منزلته، كقولك: هذا رجلٌ أفعل، فحكم أفعل هنا حكم أسود ونحوه من الصفات؛ لأن اقترانه برجل نزله منزلة الموزون، فتساويا فى الحكم وامتناع الصرف، وخالف سيبويه المازنىٌّ فى هذا الأخير فقال: ينبغى أن يصرف، ورد المبرد عليه وصوب قول سيبويه.

ص: **وكذا بعض الأعداد المطلقة.**

ش: المراد بالأعداد المطلقة المدلول بها على مجرد العدد دون تقييد بمعدود، كقولهم: ثلاثة نصف ستة، وأربعة نصف ثمانية، فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها، ومَنْع صرفها للتعريف والتأنيث، وهى جديرة بذلك؛ لأن كلاًّ منها يدل على حقيقة معينَة دلالة مانعة من الشركة، متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها، ولو عومل بهذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصح، ولو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجز؛ لأن الاختلاف فى حقائقها واقع، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف بوجه.

ص: **وكَنَوْا بفلاَن وفلانة عن نحـو: زيد وهند، وبأبى فلان وأمّ فلانة عن أبى بكر وأم سلَمَة، وبالفُـلان والفلانة عن نحـو: لاحق وَسكاب وبهَن وهنة أو هَنْت عن اسم جنس غـير علم، وبهَنيتُ عَن جـامَـعْت، وبكَيْتَ أو كـيَّـة وبذَيْتَ أو ذَيَّة أو كـذا عن الحديث، وقد تُكْسَرُ أو تضم تاء كيتَ وذيتَ.**

ش: فلانٌ وأبو فـلان وأم فلانة أسـماءٌ يكْنى بها عن أعـلام أولى العلم، إلا أن فلانًا كناية عن كنية مـذكر علم كأبى زيد عبد الله، وفـلانة كناية عن اسم امرأة كهند وأمة الله، وأم فلان كناية عن كنية امرأة كأم خالد وأم سليم.

ودعتهم الحاجة إلى الكناية عن أعلام البـهائم المألوفه، فكنوا عن مذكرها كلاحق بالفلان، وعن مؤنثها كسكاب بالفلانة، فزادوا الألف واللام فرقًا بين الكنايتين.

وكـما كُنِىَ عن علم المـذكر بفـلان، وعن المؤنث بفـلانة، كنى عن مذكـر اسم الجنس بهَنٍ، وعن مؤنثه بهَنة أو هنت إذا كان للمتكلم غرض فى السر. ولذاك كثرت الكناية به عن الفـرج، وعن فعل الجـماع بهَنيتُ، ويقـال للمرسل بحـديث قل ذيّتَ وكيْتَ. أو قل كـيْتَ وذيت، بفتح الـتاء وكسـرها وضمـها، وليس مع التـشديد إلا الفتح، وقد يقع مكانها كذا وكذا.

باب الموصول

ص:وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ أو خَلَفه، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.

ش:نبهت بقولي «وهو من الأسماء» على أن الحرف الموصول لم يقْصد دخوله في الحد، بل قُصِد الاقتصَارُ على حد الموصولات الاسمية.

واحترزت «بالعائد» من: حيث وإذ وإذا، فإنها أسماء تفتقر إلى جملة لكنها مستغنية عن عائد.

واحترزت «بأبدا» من النكرة الموصوفة بجملة فإنها على حال وصفها بها تفتقر إليها وإلى عائد، لكن الموضع بالأصالة لمفرد، وتؤول الجملة به، ويغنى ذكره عنها، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها، وإن صدق في الظاهر أنها مُفْتَقَرٌ إليها، فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدا. بخلاف الجملة الموصول بها فإن الافتقار إليها كائن أبدا عند ذكر الموصول، وإذا وقع موقعها ظرف أو حرف جر وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول، وإذا وقعت الصلة صفة موصولا بها الألف واللام يجب تأويلها بفعل، ولذلك تعمل حينئذ ماضية المعنى وحاضرته ومستقبلته، وإذا لم تقع صلة فلا تعمل إلا في حضور أو استقبال، وإلى الصفة المشار إليها والظرف وحرف الجر أشرت بقولي «أو مؤولة».

وأشرت بقولي «أو خَلَفه» إلى أن العائد قد يغنى عنه قرينة تدل عليه، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[1]

(١) البيت من الطويل وهو للمجنون في الدرر (١/ ٢٨٦)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٦٧)، وهمع الهوامع (١/ ٨٧).

الشاهد فيه: مجيء الاسم الظاهر وهو لفظ الجلالة «الله» مغنيًا عن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول.

أراد: وأنت الذى فى رحمته أطمعُ وقيد الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية؛ لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهى أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة؛ لأن الصلة مُعَرِّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأن الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلته معهودة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وكقول الشاعر:

ألا أيُّها القلبُ الذى قادَه الهوى
أفقْ لا أَقَرَّ اللهُ عينَك من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١]، وكقول الشاعر:

فَيَسْعَى إذا أَبْنِى ليهدمَ صالحى
وليس الذى يبنى كمَنْ شأنُه الهدْم

وقد يُقْصدُ تعظيمٌ فتبهم صلته كقول الشاعر:

فإنْ أستطعْ أغْلِبْ وَإنْ يَغْلِبِ الهوى
فمثلُ الذى لاقَيْتُ يُغْلَبُ صاحبُه[1]

ومثله قوله عز وجل: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، وقول الشاعر:

وكنتَ إذا أرْسَلْتَ طرفك رائداً
لقلبك يوماً أتْعبَتْكَ المناظرُ

---

(١) البيت من الطويل وهو لابن ميادة فى ديوانه (ص ٧٣)، والأغانى (٢/ ٢٦٥).
الشاهد: أن الموصول قد يقصد تعظيمه، فتبهم صلته.

رأيتَ الذى لا كلُّه أنت قادرٌ
عليه ولا عن بعضه أنت صابر

ص: **ومن الحُرُوف ما أُوِّل مع ما يليه بمصدر، ولم يَحْتج إلى عائد.**

ش: لما كان الموصول على ضربين: أحدهما من الأسماء، والآخر من الحروف، وفرغت من حد الأول، شرعت فى حد الثانى.

فقولى «ما أوِّل بمصدر» يتناول: صه، أى سكوتًا ونحوه، فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون، وبمصدر نكرة إن نون. ويتناول أيضًا الفعل المضاف إليه نحو: حين قمت، فإن معناه: حين قيامك، ويتناول إيضًا نحو: هو، من قوله تعالى: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، فإنه بمعنى العدل. فاحترزت من هذه الأشياء ونحوه بقولى «مع ما يليه» فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شىء يليها، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها.

ولما كان «الذى» قد يوصف به مصدر ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه، فيصدق عليه حينئذ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر، مع أنه ليس من الحروف الموصولة، احترزت منه بعدم الاحتياج إلى عائد، فإن «الذى» الموصوف به مصدر على ما قدر لا يستغنى عن عائد، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، أى كالخوض الذى خاضوه، فحذف الخوض وأقيم الذى مقامه، وحذف العائد إلى الذى لأنه منصوب متصل بفعل، وحذف مثله كثير.

ص: **فمن الأسماء: الذى والتى للواحد والواحدة، وقد تُشَدُّ ياءاهما مكسورتين أو مضمومتين، أو تُحْذَفان ساكنًا ما قبلهما أو مكسوراً، ويخلفهما فى التثنية عَلامَتُها مُجوزًا شدُّ نونها وحذفها، وإنْ عُنِىَ بالذى من يَعْلَم أو شبْهُه فجمعه الذين مطلقًا. ويُغْنى عنه الذى فى غير تخصيص كثيرًا، وفيه للضرورة قليلاً، وربما قيل: اللَّذُون رفعًا، وقد يقال: لَذى ولذان ولذين ولَتى ولاتى.**

ش: لما ثبت أن الموصول ضربان: أحدهما من الأسماء والآخر من الحروف، شرعت فى ذكر الأسماء، فبدأت بالذى والتى لأنهما كالأصل لغيرهما، فإن غيرهما

إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه للذى إن كان مذكراً والتى إن كان مؤنثا، وفى الذى والتى ست لغات.

الأولى: ما بدئ به.

والثاني: حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين كقول الشاعر:

لا تَعـــذِلِ اللَّذِ لا يَنفَكُّ مــحــتــســبــا

حــمــــدا وإن كـــان لا يُبـــقى ولا يذَر

والثالثة: حذف الياء وتسكين الذال كقول الشاعر:

فلمْ أرَ بيْـــتّـــا كَـــانَ أحـــسَنَ بَهْـــجَـــةً

مِنَ الـلَّذْ لَـهُ من آلِ عـــزَّةَ عـــامِـــرُ[1]

وكقول الآخر:

مـــا اللَّذْ يـســوءك سُـــوءاً بعـــد بَسْـط يد

بالـبِـــرّ إلا كـــمـــثل الـبـــغى عـــدوانا

ومثله:

فـــمـــا نحن إلا مـن أناس تحـــرّمـــوا

بـأدنى مـن اللـذ نحـن فـــيــــه وأبـرءوا

والرابعة: تشديد الياء مكسورة كقول الشاعر:

ولـيسَ المـالَ فـــاعـلمـــــهُ بمـالِ

وإن أرضـــــــــاك إلا لِـلَّـذىٍّ

يَـنالُ بـه الـعـــــلاءَ ويمتــــهـنْـه

لأقـــربِ أقْـــربَيـــهِ ولـلـقَـــصِىٍّ[2]

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٧١)، وهمع الهوامع (١/ ٨٢).
الشاهد فيه قوله: «اللذ» والأصل «الذى» فحذف الياء وأسكن ما قبلها.

(٢) البيتان من الوافر وهما بلا نسبة فى الأزهية (ص ٢٩٣)، والإنصاف (٢/ ٦٧٥)، وهمع الهوامع.
الشاهد فيه: «للذى» حيث شدد ياء «الذى».

والخامسة: تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر:

أَغْـضِ مَــا اسْطَـعْـتَ فَــالْكَرِيمُ الـذىُّ
يَـأْلَـفُ الحِلْـمَ إن جَـفَـاهُ بـذىُّ[1]

السادسة: حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابيًا يقرأ بتخفيف اللام: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

ومن استعمال اللَّت قوله:

شُـغِـفَتْ بِكَ اللَّتِ تَـيَّـمَـتْكَ فَـمِـثْلُ مَـا
بِكَ مَـا بِـهَـا مِنْ لَـوْعَـةٍ وَغَـرامِ[2]

ومن استعمال اللتْ قوله:

أرضنـا اللَّـتْ أَوَتْ ذوى الفـقـرِ والـذُّ
لِّ فـآضُـوا ذوى غِنًى واعـتـزازِ

ومثله:

فـقـل لِـلَّتْ تـلـومُك إن نـفـسى
أراهـا لا تُعَـوَّذُ بـالتَّـمِـيـمِ[3]

وقد استغنوا فى التثنية بقولهم: اللذان واللتان عن اللذَيين واللتَيَين، فاعتبروا أخف اللغات وإن كانت أقل من الذى والتى، وذلك أن المفرد أخف من المثنى، وخفف جوازًا بحذف الياء، فلما قصدوا التثنية وهى أثقل من الإفراد وأحوج إلى

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٥٧)، وهمع الهوامع (١/ ٨٢).
الشاهد فيه: «بذى» حيث بناه على الضم.
(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٥٩).
والشاهد: «اللت» حيث حذف الياء على لغة.
(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الأزهية (ص ٣٠٣)، والدرر (١/ ٢٥٨).
والشاهد: حذف الياء من «اللت». على لغة.

التخـفيف التزمَ فيـها من حذف الياء مـا كان فى الإفراد جائزًا، وجـوز تشديد النون عوضًا عن المحذوف. ولما كان الحذف مستعملاً فى الإفراد بوجهٍ ما لم يكن التعويض لازمًا جائزًا.

ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذى والتى، وكان لحاقها لها معارضًا لشبهها بالحروف أعربا فى التثنيـة، كما جُعِلت إضافة أى معارضة لشبهها بالحرف فأعربت.

ولم يُعربْ أكثر العرب «الذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن الذين مخصـوص بأولى العلم، والذى عام، فلم يجر على سنن الجمـوع المتمكنة، بخلاف اللَّذَين واللَّتَين، فإنهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظًا ومعنى.

وعلى كل حال ففى الذى والذين شبه بالشجى والشَّجين فى اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم تجمع العـرب على ترك إعراب الذين، بل إعـرابه فى لغة هذيل مشـهور، فيقولون: نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا، ومن ذلك قول بعضهم:

وبنو نـويجـيـة الَّذون كـأنهـم

مـعط مـخـرمـة من الخـزان[1]

وإذا لم يقصد بالذى مـخصص جاز أن يعبر به عن جمع حمـلا على مَنْ كقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾ [الزمر: ٣٣]، ولو لم يكن المراد به جمعًـا لم يشرَ إليه بجمع ولا عـاد ضمير جمع، ومـن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿**كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ**﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فلو لم يرَد به جمعٌ لم يضرب به مثل لجمع.

فإن قُصِد بالذى مُخَصَّص فلا محيصَ عن اللَّذَيْن فى التثنية، والذِين فى الجمع، ما لم يضطر شاعر، كقوله:

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الأزهية (ص ٢٩٨).
الشاهد فيه: «الذون» فى جمع الذى على لغة هذيل.

أَبَنِى كُلَيْبٍ إن عَمَّىَّ اللَّذَا
قَتَلاَ الملوكَ وفَكَّكَا الأَغْلاَلا

وكقول الآخر:

وإنَّ الَّذِى حَانتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم
هُمُ القَوْمُ كلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

ومن قال: الذون رفعًا والذين نصبًا وجرًا قال فى اللاء إذا أريد به ما يراد بالذين: اللاءون رفعًا، واللائين جرًا ونصبًا. وقال «الذين» مطلقًا قال «اللائين» مطلقًا. وقيل: اللاءون فى الرفع واللائين فى النصب والجر لغة هذيل.

ويقال أيضًا فى اللاء بمعنى اللاتى إذا جمع اللاءات معربًا ومبنيًا على الكسر، ومنه قول الشاعر:

أولئكَ إخْوَانِى الذين عرفتهم
وَأَخْوَاتُكَ اللاءات زُيِّنَّ بِالكَتَم

بضم التاء على الإعراب، وبكسرها على البناء.

ص: **ومعنى الذين الألى والأُلاء واللاَّءِ واللاَّئين مطلقًا، أو جَرًا ونصبًا واللاؤون رفعًا. وجمع التى اللائى واللاتى واللواتى، وبلا ياءات، واللاَ واللَّوا، واللاءات مكسورًا أو معربًا إعراب أولات والألى. وقد ترادف التى واللاتى ذات وذَوَات مضمومتين مطلقًا.**

ش: المشهور فى الألى ورودها بمعنى الذين، وفى اللاء ورودها بمعنى اللاتى، وقد ترد الألى بمعنى اللاتى، واللائى بمعنى الذين، وقد جاءت الألى بالمعنيين فى قول الشاعر:

وتُفـنى الأُلى يَسْـتَلْئِـمُـون عَلَى الألى
تَرَاهُـنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كـالحِـدَأ القُـبْلِ[1]

وقال آخر فى ورود الألى بمعنى اللائى:

وأمّـا الأُلى يَسكُـنَّ غَـوْرَ تهـامـة
فَكُلُّ فَتَـاةٍ تَتْـرُكُ الحِجْلَ أَقْـصَمَـا[2]

وقال آخر فى ورود اللاء بمعنى الذين:

فـمـا آباؤنـا بـأَمَـنَّ مِـنْـهُ
عَلَيْنا اللاّءِ قَـدْ مَـهَـدُوا الحُجُـوراَ[3]

وقال ابن الزُّبير:

أَرِحـنـى مـن الـلائـى إذا حـلّ بـيـنـهـم
يُمَـشُّـون فـى الدّارات مـشـى الأرامل

وقال كثير:

تَرُوق عـيـونُ اللاء لا يَطْمـعـونهـا
ويـروى بريّـاها الـضـجـيـع المكافِح

(١) البيت من الطويل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى تخليص الشواهد (ص ١٣٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٨)، وهمع الهوامع (١/ ٨٣).
الشاهد فيه: «الألى» حيث استخدمت لجمع المذكر العاقل مرة ولجمع المذكر غير العاقل مرة أخرى.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٣).
والشاهد: استعمال «الألى» لجمع المؤنث.

(٣) البيت من الوافر وهو لرجل من بنى سليم فى تخليص الشواهد (ص ١٣٧)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٦)، وهمع الهوامع (١/ ٨٣).
الشاهد فيه: «اللاء» حيث جاء به بمعنى «الذين».

وله:

من اللائى يعـود الحلم فـيـهـم
ويعطون الجـزيـل بلا حـسـاب

وقال آخر فى اللائين:

وإنَّا مـن اللائـين إن قَـدَرُوا عَـفَـوْا
وإنْ أتْرَبُـوا جـادوا وإن تَرِبُـوا عَـفُّـوا[(١)]

فقوله من اللائين يحتمل أن يكون على لغـة من يبنى، ويحتمل أن يكون على لغة من يعرب، فإن فيه لغتين كما فى الذين، واللاءون رفعًا لغة هذيل، ومنه قول بعضهم:

هـمُ الـلاءُون فـكُّـوا الـغُـلَّ عـنـى
بمَـرْوِ الشـاهِجَـان وهُمْ جناحـى[(٢)]

وقيل الأُلاء بمعنى الألى، قال كثير:

أبَـى الله لـلـشُّـمِّ الأُلاءَ كـأنـهـم
سَـيـوفٌ أجـادَ الـقَـيْنَ يـومـا صِـقَـالهـا

والصحيح أن الذين جمع الذى مرادًا به من يعقل، وأن اللأئين جمع اللاء مرادف الذين، وأن اللاءات جمع اللاء مرادف اللاتى. وكذلك اللوائى واللواتى هما جمعان للائى واللاتى، على حد قولهم فى الهادِى وهـو العنق هواد، وفى الهابى وهو الغبار هواب.

وأما اللاتى فيحتمل أن يكون اسـمًا للجمع؛ لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتـمل أن يكون جمعًا؛ لأنـه متضمن لحـروف التى، ويغتفـر كونه مخالفًـا لأبنية الجموع كما اغتفر فى اللتيا كونه مخالفًا لأبنية التصغير.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٦٤).
والشاهد فيه: مجىء «اللائين» كـ«الذين».

(٢) البيت من الوافر وهو للهذلى فى الأزهية (ص ٣٠٠)، والهمع (١/ ٨٣).
الشاهد فيه قوله: «هم اللاؤون» حيث جاءت بمعنى «الذين».

وأما اللاء والألى وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع؛ لأنها لا تتضمن حروف الواحد، وإثبات ياءات اللاتى واللائى واللواتى واللوائى هو الأصل، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتى واللوائى فقالوا: اللا واللوا، قال الراجز:

جـمـعـتُـهـا من أينُق غـزَار
مـن الـلَّوا شُـرِّفْـن بـالصِّـرَار[1]

وقال الكميت:

وكـانـت من اللاَّ لا يـغـيِّـرُها ابنُـهـا
إذا مـا الغـلامُ الأحـمـقُ الأمَّ غـيَّـرا[2]

وقال آخر:

فَـدُومى عَلَى الـعَـهْـد الذى كـانَ بَيْنَنا
أَم أنْت مـنَ اللاَّ مـا لَهُنَّ عُـهُـودُ[3]

والأظهر عندى أن الأصل فى: اللَّـوا، اللواء. وفى: اللا، اللاء، ثم قصرا. وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذاتُ أكرمكم الله بَـهْ، أراد: التى أكرمكم الله بها، فحذف الألف، وحرك الباء بحركة الهاء. وأنْشدَ فى ذوات بمعنى اللاتى:

جَـمَـعْـتُـهَـا مـن أيْنُق مَـوَارق
ذَوَاتُ يَنْـهَـضْنَ بِـغَـيْـرِ سـائِقِ

أراد اللاتى ينهضن، وتاء ذات وذوات مضمومة أبدًا.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٦٥)، وهمع الهوامع (١/ ٨٣).
الشاهد فيه: مجىء «اللوى» بالقصر من جموع «التى».

(٢) البيت من الطويل وهو للكميت فى ديوانه (١/ ٣١٧)، والأزهية (ص ٣٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٨٣).
الشاهد فيه قوله: «اللا» بالقصر فى «اللاء».

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأزهية (ص ٣٠٥).
والشاهد فيه: «اللا» بمعنى «اللاتى».

ص: وبمعنى الذى وفُرُوعه «مَنْ» و«ما» و«ذا» غيرَ مُلغًى ولا مُشَار به بعد استفهام بما أو مَنْ، و«ذو» الطائيةُ مبنيةً غالبًا، و«أىٌّ» مضافًا إلى معرفة لفظًا أو نية، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمُه خلافًا للكوفيين، وقد يؤنث بالتاء موافقًا للتى، وبمعنى الذى وفروعه «الألف واللام» خلافًا للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها، وتُوصَل بصفة مَحْضة، وقد تُوصَل بمضارع اختيارًا، وبمبتدأ وخبر أو ظرف اضطرارًا.

ش: فروع الذى اللذان والذين والتى واللتان واللاتى، فمن وما صالحان لمواقعها كلها كقولك لمن قال: مررت برجل وبرجال وبامرأة وبنسوة: عرفت مَن مررت به ومَن مررت بهم، ومن مررت بها، ومن مررت بهن، وكقولك لمن قال: اشتريت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف، عرفت ما اشتريته، وما اشتريتهما، وما اشتريتها، وما اشتريتهن.

وكذلك «ذا» بعد استفهام بما أو من يقع أيضًا موقع الذى، وموقع كل واحد من فروعه المبنية عليها، نحو: ماذا عملت أخير أم شرٌّ؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناران؟ وماذا صليت أركعة أم تسليمةٌ؟ ومن ذا خطبت أهندٌ أم دعدٌ؟.

فلو ألغيت «ذا» حقيقة بتقدير سقوطها، أو حكما بجعلها مع «ما» و«من» شيئًا واحدًا حكم للموضع بما يستحقه لفظ أى الاستفهامية لو وقعت فيه، ويظهر أثر ذلك فى الجواب والتفصيل. فالجواب كقولك: خيرًا، لمن قال لك: ماذا صنعت؟.

والتفصيل كقولك: أخيرًا أم شرًا؟ وأزيدًا أم عمرًا؟ فلو جعل «ذا» بمعنى الذى لكان الرفع أولى فى الحالين، كما قال الشاعر:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يحاول
أنَحْبٌ فَيُقْضى أم ضلالٌ وباطلُ

وعلى هذا تحمل قراءة أبى عمرو ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرفع، وقراءة غيره بالنصب محمولة على الوجه الآخر.

ولو قصدَ «بذا» الإشارة، لكان «ماذا» و«من ذا» مبتدأ وخبرًا واستغنى عن جواب وتفصيل.

وقد تكون «ماذا» في غير الاستفهام والإشارة اسمًا واحدًا بمعنى الذى، أو بمعنى شىء كقول الشاعر:

دَعِـى مَـاذَا عَلِمْتُ سَـأَتَّقِـيـه
وَلَكِنْ بِالْمُغَـيَّـبِ حَـدِّثِـينِى[1]

وأنشد أبو على قول الشاعر:

أَنَـوْرًا سَـرْعَ مَـاذَا يـا فَـرُوقُ
وحَـبْـلُ الْـوَصْلِ مُنْبَـتٌّ حَـذِيـقُ[2]

وقال: فاعل سرع «ماذا» وما زائدة، ويجوز أن يكون «ماذا» اسمًا واحدًا كما هما فى قوله: دعى ماذا علمت.

أى دعى شيئًا علمت، كذا قال أبو على. وعندى أن جَعْلَ «ماذا» فى البيت الذى أوله «دعى» بمعنى الذى أولى من جعلها بمعنى شىء.

ومثل «ماذا» فى احتمال معنى شىء ومعنى الذى فى غير استفهام قول الشاعر:

فلله مـاذا هَيَّـجَـتْ من صـبـابة
عَلَى هـالِـكٍ يَهْـذِى بـهند ولا يـدرى

ويتعين إلغاء «ذا» أو جعلها مركبة مع ما فى قول جرير:

ياخُـزْرَ تَغْلِـبَ مـاذا بـالُ نِسْـوَتِـكم
لا يَسْـتَـفِـقْنَ إلـى الدَّيْرَيْـنِ تحنـانا[3]

---

(١) البيت من الوافر وهو للمثقب العبدى فى ديوانه (ص ٢١٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٨٩)، وشرح شواهد المغنى (ص ١٩١).
الشاهد فيه قوله: «ماذا» حيث ركبت «ما» مع «ذا» فى اسم واحد موصول.

(٢) البيت مـن الوافر وهو لمالك بن زغـبة الباهلى فـى لسان العرب (٥/ ٢٤٤)، وللبـاهلى في إصلاح المنطق (ص ٣٥)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٠٢).
الشاهد: «ماذا» حيث جاءت «ما» زائدة، و«ذا» اسم إشارة.

(٣) البـيت من البسـيط وهو لجرير فى ديوانه (ص ١٦٧)، وبلا نسـبة فى مـغنى اللبـيب (ص ٣٠١)، وهمع الهوامع (١/ ٨٤).
الشاهد: مجىء «ماذا» اسمًا واحدًا مستفهمًا به.

وبترجح ذلك إذا كان بعدها الذى كقول ابن الدُمينة:

فماذا الذى يَشْفى من الحب بعدما
تشربه بطنُ الفؤادِ وظاهره

وقد تجعل «ذا» فى هذا البيت بمعنى الذى، والذى بعدها توكيدًا أو خبر مبتدأ مضمر، كقول معاوية ﷺ:

إنَّ الذين الألى أدخلتهم نَفَرٌ
لولا بوادر إرعاد وإبراق

وبتعين أيضًا التركيب والإلغاء فى قول الشاعر:

وأَبْلِغْ أبَا سَعْدٍ إذَا مَا لقيتَهُ
نَذيراً ومَاذَا يَنْفعنَّ نَذيرُ[١]

لأنها لو جعلت «ذا بمعنى الذى لم يؤكد الفعل بعدها بالنون لأنه موجب، وإذا لم يجعل بمعنى الذى كان الاستفهام مستوليًا على الفعل بعدها فيسوغ توكيده بالنون.

ومثال «ذا» الموصولة بعد مَن الاستفهامية قول الأعشى ميمون:

وغريبة تأتى الملوك كريمة
قد قُلْتُها لِيُقَالَ مَنْ ذا قالها[٢]

والاحتجاج بهدا البيت أولى من الاحتجاج بقول ابن أبى كاهل:

وَيحسب أنَّ النائبات تركنه
ومن ذا الذى عَرينه فهو وازرُ

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٤٠).
الشاهد فيه قوله: «ماذا» حيث ركبت «ما» و«ذا» فجاءتا كلمة واحدة يستفهم بها.
(٢) البيت من الكامل وهو للأعشى فى ديوانه (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٥٩)، وهمع الهوامع (١/ ٨٤).
الشاهد: «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسمًا موصولاً بمعنى «الذى» بعد «من» الاستفهامية.

لاستصعاب دخول موصول على موصول، إلاَّ أن يجعل الثانى توكيداً لفظيًا، أو خبر مبتدأ كما تقدم من قول ابن الدمينة:

فماذا الذى يشفى من الحب

ومثل قول الأعشى قول أمية بن أبى عائذ الهذلى:

ألا إنّ قلبى لدَى الظاعنين
حزينٌ فَمَنْ ذا يُعَزِّى الحزينَا(١)

وبمعنى الذى وفروعه «ذو» فى لغة طيىء، قال حاتم:

ومن حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىّ قوم
وأىُّ الدهر ذُو لم يحسدونى(٢)

أراد، أى الدهر الذى لم يحسدونى فيه. ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هى له كقول الشاعر:

فإن الماءَ ماءُ أبي وجَدِّى
وبِئْرى ذو حَفَرتُ وذو طويتُ

أى التى حفرت والتى طويت.

وبناؤها هو المشهور؛ وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب «ذو» بمعنى صاحُب. ويروى بالوجهين قول الشاعر:

وإما كرامٌ مُوسِرُونَ أَتيتهُمْ
فَحَسْبِيَ مِنْ ذى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(٣)

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبى عائذ الهذلى فى ديوانه (ص ٦٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤١).
الشاهد فيه: مجيء «ذا» اسم موصول بمعنى «الذى».
(٢) البيت من الوافر وهو لحاتم الطائى فى ديوانه (ص ٢٧٦)، وشرح الأشمونى (١/ ٨١).
الشاهد: مجيء «ذو» بمعنى الذى.
(٣) البيت من الطويل وهو لمنظور بن سحيم فى الدرر (١/ ٢٦٨)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٨)، وهمع الهوامع (١/ ٨٤).
الشاهد فيه قوله: «من ذى» حيث بنيت على السكون، وذلك على لغة طيء.

ومنهم من يقول: رأيت ذاتُ فعلت، وذواتُ فعلن، بمعنى التى فَعلت واللاتى فعلن. وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها. وأظن حامله علي ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التى واللاتى. فأضربت عنه لذلك.

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه «أىّ» مضافة إلى معرفة لفظًا كقولك: اقصد أيَّهم هو أكرم. أو نية كقولك: سل منهم أيا تلقاه. ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره. وقال الكوفيون بلزوم ذلك، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وكقول الشاعر:

فادْنُو إلى حقكم يأخذه أيكمُ

شئتم وإلا فإياكم وإيانا

وتقول فى «أى» قاصدًا بها معنى التى: عليك من النساء بأيِّهن تُرْضيك، وبأيتهن ترضيك، قال الشاعر:

أمَّا النِّسَاء فأهوى أيهن أرى

للحب أهلا فلا أَنْفَكَ مَشغُوفا

وقال آخر:

إذا اشتبه الرُّشدُ فى الحادثا

ت فارْضَ بأيَّتها قد قُدِرْ[1]

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه «الألف واللام» فى نحو: رأيت الحسن وجهُه، والحسن وجهُها، والكريمَ أبوهما، والكريم أبوهم، والكريم أبوهن.

---

(١) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٧٢)، وهمع الهوامع (١/ ٨٤).
الشاهد: حيث أنث «أيا» بالتاء.

وزعم المازنى أن الألف واللام للتـعريف، وأن الضمـائر عائدة على موصـوفات محذوفة. وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن ذلك لو جاء مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير، إذ فرق بين تقدير الموصـوف منكرًا وتقديره مـعرفًـا، بل كان ذلك مع التنكيـر أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف.

الثانى: أن الألف واللام لو كانت المعـرفة لكان لحاقـها اسم الفاعل قـادحًا فى صحة عمله مع كـونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمـر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله، وإن كان ماضى المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنـها موصولة بالصفـة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولهـا بفعل ليكون فى حكم الجملة المصـرح بجزأيها، ولأجل هذا التـأويل وجب العمل مطلقًـا، وحسُن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صـريح، كقوله تعالى: ﴿**فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا** ۝٣ **فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا**﴾ [العاديات: ٣، ٤]، و﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾ [الحديد: ١٨].

وعَنَيْت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين.

ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر:

مـــا أنتَ بالحَـكم التُـــرضَـى حكومَــتُـــه
ولا الأصـــيل ولا ذى الـرأى والجَـــدَل[1]

وكقول الآخر:

يقـــولُ الخَـنا وأَبْغَـضُ العُـــجْم نـاطقـــا
إلى ربِّنا صـــوتُ الحِـــمـــارِ اليُـــجَـــدَّعُ

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق فى الإنصاف (٢/ ٥٢١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٥).
الشاهد: «الترضى» حيث أدخل الموصول الاسمى «أل» على الفعل المضارع، وهذا قليل.

وكذا قول الآخر:

مـــا كـــاليـــرُوحُ ويَغْـــدُو لاهِيًـــا مـــرحـــا
مُـــشَـــمِّـــراً يســـتـــديمُ الحـــزمَ ذُو رَشَـــد[1]

ومثله:

وليس اليُـــرَى لـلخِـلٍّ مـــثل الـذى يرى
لـه الخِلُّ أهـلا أن يُـعَـــــدَّ خليـــــلا[2]

واستدل ابن بَرهَان على موصولية الألف والـلام بدخولها على الفعل. واستدلاله قوى؛ لأن حـرف التعريف فى اخـتصاصـه بالاسم كحرف التنفـيس فى اختصـاصه بالفـعل، فكما لا يدخل حـرف التنفيس على اسم، لا يدخل حـرف التعـريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام فى: الترضى، واليجدع، واليرى، واليروح أسماء بمعنى الذى، لا حرف تعريف.

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول:

مـــا أنت بـالحكـم المرضى حـكومـــتـــه

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول:

إلى ربـنا صـــوت الحـــمـــارِ يُجـــدعُ

ولتمكن الثالث من أن يقول:

مـــــــــــــــا مَـــنْ يـــروح

ولتمكن الرابع من أن يقول:

ومـــــــــــــــا مـــن يـــرى

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وهمع الهوامع (١/ ٨٥).
الشاهد: «كاليروح» حيث وصل «أل» بالفعل المضارع.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢).
الشاهد فيه: «اليرى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع.

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار.

وأيضًا فمقتضى النظر وصل الألـف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجـمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنـعوها ذلك حملاً على المعرِّفـة؛ لأنها مثلهـا فى اللفظ، وجعلوا صلتهـا ما هو جملة فى المعنى ومـفرد فى اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفـاعل وشبهه من الصفات. ثم كان فى التزام ذلك إيهـام أن الألف واللام معرفة لا اسم مـوصول، فقصـدوا التنصيص على مغايرة المـعرفة، فأدخلوها على الفـعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فـلما كان حـاملهم على ذلك هذا السـبب، وفيـه إبداء ما يـحق إبداؤه، وكشف مـا لا يَصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فـيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار، ولذلك لم يقلّ فى أشعارهم، كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر كقوله:

مِـنَ الـقَــــــومِ الـرسُــــــولُ الله منـهـم
لـه دَانَتْ رِقـــــابُ بـنـى مَـــــعَـــــدّ[١]

وبظرف كقول الراجز:

مَـنْ لا يَزَال شَـــــاكِـــــراً عَلَى المـعَــــهْ
فَـــهْـــو حَـــرِ بعِـــيـــشَـــةِ ذَات سَـــعَـــهْ[٢]

والتقدير: الذين رسول الله منهم، وعلى الذى معه. وقال متمم:

وغَـــيَّـــرنى مـــا غَـــالَ سَـــعْـــدا ومـــالكا
وعـــمـــراً وحـــجـــرا بالمُـشَــقَّـــر ألْمَعَـــا

(١) البيت من الوافـر وهو بلا نسبة فـى الجنى الدانى (ص ٢٠١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٨٥).
الشاهد فيه: وصل «أل» فى الجملة الأسمية.

(٢) الرجز بلا نسـبة فى الجنى الدانى (ص ٢٠٣)، وجـواهر الأدب (ص ٣٢١)، وهمع الهوامع (١/ ٨٥).
الشاهد فيه قوله: «المعه» حيث وصلت «أل» بالظرف.

قال بعضهم: أراد الذين معا، وقال الكسائى: أراد معًا فأدخل الألف واللام، والقولان متقاربان.

وقال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك: جاء القائمُ، فلو كانت اسمًا لكانت فاعلاً واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول.

والجواب أن يقال: قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذى المضى، فلم يبق إلا كونُها اسمًا موصولاً إذ لا ثالث.

والجواب عن شبهة الشلوبين أن يقال: مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع.

ويجوزُ حذفُ عائد غير الألف واللام إن كان متصلاً منصوبًا بفعل أو وصف، أو مجروراً بإضافة صَفَة له تقديراً، أو بحرف جرٍّ بمثله معنى ومُتَعَلَّقًا الموصولُ أو موصوفٌ به. وقد يحذف منصوب صلة الألفِ واللام، والمجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف.

ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفًا، بلا شرط عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة فى صلة غير «أىّ» غالبًا، وبلا شرط فى صلتها.

قيد العائد الذى يجوز بكونه لغير الألف واللام؛ لأن عائدهما عند الأكثر لا يحذف؛ لأنه يكمل صلتهما صلة غيرهما ويميزهما من المعرفتين، ويبدى من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يبديانه.

وقيد بالنصب احترازًا من غير المنصوب، فإنه تفصيل يأتى ذكره.

وقيد المنصوب بالاتصال احترازًا من المنفصل، فإنه لا يجوز حذفه، إذ لو حذف جهل كونه منفصلاً.

واشترط فى المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازًا من نصبه بغيرهما، نحو: رأيت الذى كأنه أسد، فإن حذفه لا يجوز. ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى: ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٤١]، ومنه قول الشاعر:

كأنك لم تُسْبَقْ من الدهرِ ساعة

إذا أنت أدركتَ الذى كنت تطلب

وقال آخر:

وحاجةٍ دونَ أخرى قد سَمَحتْ بها

جعلتُها للتى أخفَيْتُ عنوانا

ومما جاء بوجهين قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، قرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائى بالحذف فيهما، ووافقهم فى «تشتهى» ابن كثير وأبو عمرو.

ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله:

ما الله مُوليكَ فضلٌ فاحْمَدَنْه به

فما لدَى غيرِه نَفعٌ ولا ضرر[1]

وقول:

وليس من الراجى يخيب بمَاجِد

إذا عجزه لم يَسْتَبِن بدليل

تقدير الأول: موليكه، وتقدير الثانى: من الراجيه.

ومثال المجرور بإضافة صفة تقديرًا قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فهذا مثال الإثبات، ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ومثله قول الشاعر:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٦٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، وشرح الأشمونى (١/ ٧٩).
الشاهد فيه: «موليك» حيث حذف عائد الصلة.

ويَصْـــغُــر فى عــينى تِلادى إذا انثَـنَتْ
يمينى بـإِدْراكِ الـذى كُنْتُ طَـالِـبَـــا[1]

ومثله:

لَعَـمْـرُكَ مـا تدرى الـضـواربُ بالحـصى
ولا زَاجِــراتُ الطيــر مــا الله صـــانع

ومثال المجرور بحرف جُرَّ بمثله الموصول أو موصوف به: مررت بالذى مررت به، أو بالرجل الذى مررت به، فهذه مثال الإثبات. ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنين: ٣٣]، ومثله قول الشاعر:

نُـصلِّى لِـلَّـذِى صَلَّتْ قُـــرَيْشٌ
وَنَعْــبُـــدُهُ وَإِنْ جَــحَـــد العُــمــومُ[2]

أراد نصلى للذى صلت له، فحذف العائد المجـرور باللام؛ لأن الموصول مجرور لمثلها معنى ومتعلقًا، وكذا لو كان أحد المتعلقين فعلاً والآخر صفة بمعناه كقوله:

وقــد كُنتَ تُخْـفى حُبَّ سَـمراءَ حِـقْبَـةً
فَــبُحْ لأن مـنهـــا بـالذى أنـتَ بائحُ[3]

(١) البيت من الطويل وهو لسعد بن ناشب فى تخليص الشواهد (ص ٦١٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٦٩).
الشاهد فيه قوله: «وكنت طالبًا» حيث حذف الضمير المجرور بإضافة الوصف إليه، والتقدير: كنت طالبه.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى شرح قطر الندى (ص ١١٠)، والمقرب (١/ ٦٢).
الشاهد فيه قوله: «للذى صلت قريش» حيث حذف من جملة الصلة التى هى قوله: «صلت قريش» العائد إلى الاسم المؤول، وهو قوله: «الذى» المجرور محلا باللام، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر.

(٣) البيت من الطويل وهو لعنترة فى ديوانه (ص ٢٩٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٧٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٥٦).
الشاهد: «بالذى أنت بائح» حيث حذف العائد أى الضمير العائد على اسم الموصول «الذى».

وكذا لو كان الموصوف مجروراً بها كقوله:

إنْ تُغْـنِ نفـسُك بـالأمـرِ الـذى عُنِيت
نفـوسُ قـومٍ سَـمَـوْا تَظْفَـرْ بمـا ظَفِـروا

أراد الذى عنيت به فحذف المجرور بالباء؛ لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثلها.

ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط فى جواز حذفه إلا قليلاً، ومنه قول حاتم:

ومِنْ حَسَـدٍ يَجُـورُ عَلَىّ قَـوْمِى
وأىُّ الـدهرِ ذو لـم يَحْسُـدُونى[١]

ومثله قول الفرزدق:

لَـعل الـذى أَصْـعَـدْنَـنى أن يردَّنى
إلى الأرض إنْ لـم يَقْـدِر الحينَ قَـادِرُهْ

وربما حذف إن جر بمثل ما جر به الموصول معنى لا متعلقًا كقول الشاعر:

فـأَبْلِغِ الحـارِثَ بـنَ نَـضْلَةَ والـ
مَـرْءُ مـعنّى بِلَـوْمِ مَنْ يَـثِقُ[٢]

أراد من يثق به، ومثله:

وإنَّ لِسَـانى شُـهْـدَةٌ يُشْـتَـفَى بهَـا
وهُـوَّ عَلَـى مَنْ صَـبَّـهُ اللهُ عَـلْقَـمُ[٣]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من المديد وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٦٥).
الشاهد: «من يثق» يريد «من يثق به» فحذف للضرورة العائد المجرور بالحرف.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان فى شرح التصريح (١/ ١٤٨).
والشاهد فيه: «وهو على من صبَّهُ الله» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وهو ضمير مجرور محلاً بحرف جر محذوف.

أراد: من صبه الله عليه، وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام كقوله:

مـا المستـفِـزُّ الهَـوَى مـحـمـودَ عَـاقِـبـةٍ
ولـوْ أُتِيـحَ لَهُ صَـفْـوٌ بـلا كَـدَرِ(١)

وقد يحذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة كقوله:

لـو أنَّ مـا عـالجتُ لـين فـؤادها
فـقـسـا اسـتُلينَ بـه لَلانَ الجَـنْدَلَ

أراد: لو أن ما عالجت به لين فـؤادها فقسا، فحذف به المتصل بعـالجت استغناء عنه بالمتصل باستلين وإن كان بعـد الصلة؛ لأنه عائد على ما، والكلام واحد، وإلى مـثل هذين أشـرت بقـولى: وقد يـحذف المجـرور بحـرف، وإن لم يكمل شـرط الحذف.

وقيدت جواز حذف العـائد المرفوع بكونه مبتدأ احترازًا من غيـر المبتدأ كالفاعل، فإن حذفه وحذف ما أشبهه لا يجوز، وأما المبتدأ فإن عاد على أىّ جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفًا. وإن عاد على غير أى ولم يكن خبره جملة ولا ظرفًا جاز حـذفه عند الكوفيين مطلقًا كجوازه فى صلة أى، ولم يجز حذفه عند البصريين دون اسـتكراه إلا إذا طالت الصلة، كقول بعض العرب: ما أنا بالذى قـائلٌ لك سوءًا، أراد: مـا أنا بالذى هو قائل لك سـوءًا، فحسُن الحذف لطول الصلة بالمجـرور والمنصوب. فإن زاد الطول ازداد الحـذف حُسنًا كقـوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، التقدير والله أعلم: وهو الذى هو فى السماء إله، وهو فى الأرض إله.

---

(١) البيت من البسـيط وهو بلا نسـبة فى أوضح المسالك (١/ ١٧١)، وتخـليص الشواهد (ص ١٦١)، وهمع الهوامع (١/ ٨٩).

الشاهد فيه قوله: «ما المستفـز الهوى» حيث حذف عائد «أل» الموصولة، لأنه دل عليه دليل، والتقدير: ما المستفزه الهوى.

فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع كقول الشاعر:

مَنْ يُعْنَ بالحمد لم يَنْطق بما سَفَهٌ
ولا يَحِد عَنْ سَبيلِ الحلم والكَرَمِ[1]

أراد: لا ينطق بما هو سفه. ومثله قراءة بعض السلف: ﴿**تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾ [الأنعام: ١٥٤].

واشترط فى جواز الحذف كون الخبر غير جملة ولا ظرف؛ لأنه لو كان أحدهما ثم حذف المبتدأ لم يعلم حذفه؛ لأن ما بقى من الجملة أو الظرف، صالح للوصل به دون شىء آخر، فامتنع الحذف.

ص: وهى حينئذ عَلَى موصُوليتها مبنية عَلَى الضم غالبًا، خلافًا للخليل ويونس، وإن حُذف ما تُضافُ إليه أعربت مطلقًا، وإنْ أنثتْ بالتاء حينئذ لم تمنع الصرفَ خلافًا لأبى عمرو.

ش: مذهب الخليل ويونس أن «أيًا» الموصوله مُعْرَبةٌ أبدًا، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾ [مريم: ٦٩]، جعله الخليل محكيًا بقول مقدر. وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليهما قول الشاعر:

إذا ما لَقِيتَ بَنى مالك
فسَلِّم عَلَى أيُّهم أفضلُ[2]

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٦٨)، وشرح الأشمونى (١/ ٧٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٦)، وهمع الهوامع (١/ ٩٠).
الشاهد: حذف العائد على الاسم الموصول والتقدير، بما هو سفه.

(٢) البيت من المتقارب وهو لغسان بن وعلة فى الدرر (١/ ٢٧٢)، وشرح التصريح (١/ ١٣٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٦).
الشاهد فيه: «على أيهم» حيث جاءت «أى» اسمًا موصولاً مضافًا، وصلتها محذوفة، والتقدير: أيهم هو أفضل.

لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء، إذ لا قائل بخلاف ذلك.

ونبهت بقولى «غالبًا» على أن بناء أى عند حذف شطر صلتها غير لازم، وإنما هو أحق من الإعراب، ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مُصرِّف ومعاذ بن مسلم ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ بالنصب، وإعرابها حينئذ مع قلته قوى؛ لأنها فى الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحدًا لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام، بإضافتها ووفاقها فى المعنى لبعض إن أضيفت إلى معرفة، ولكلُ إن أضيفت إلى نكرة. والموصولة أيضًا مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فوافقت فى المعنى بعضًا دون كلٍّ، فضعف بذلك مُوجبُ إعرابها، فجعل لها حالان: حال بناء وحال إعراب، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التى يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه؛ لأن حذف شطر صلتها لم يستحسن فيها ولا فى غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته، وذلك يستلزم تنزُّلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظًا ولا نية، وإنما أعربت لإضافتها، فإذا صارت فى تقدير ما لم يضف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالبًا. فإن حذف ما تضاف إليه أعربت على كل حال؛ لأن ذلك يبدى تمكنها فى الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها، وإلحاق التنوين بها عوضًا، فأشبهت بذلك كلاً فإن كُلاً يحذف ما يضاف إليه كثيرًا ويجاء بالتنوين عوضًا منه.

وإذا قيل فى «أىّ» أية لإرادة معنى التى، فإما أن يصرح بما تضاف إليه، وإما أن يحذف وينوى، فإن صرح به فحكم «أية» معه حكم «أى» حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف، وإن نوى فكذلك أيضًا، وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جُمَعُ المؤكد به؛ لأن فيه عدلاً وتعريفًا بإضافة منوية فكان كالعلم المعدول، إلا أنَّ شبَه جُمَع بالعلم أشد من شبه أيَّة؛ لأن جُمع لا يستعمل ما يضاف إليه، بخلاف أية فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه، فلم تشبه العلم.

ص: ويجوز الحضور أو الغيبة فى ضميـر المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم، ما لم يُقْـصَد تشبيـهه بالمخبر به فـتتَعين الغـيبة، ودون التشـبيه يجوز الأمـران إن وُجد ضميران.

ش: الإشارة بهـذا الكلام إلى نحو: أنـت الذى فعل، وأنت فلان الـذى فعل، وأنت رجل فعل، فـفى فعل الأول ضمـير عائد على موصـول مخبـر به، وفى فعل الثانى ضمير عائد على موصول موصوفُه مُخْبر به، وفى فعل الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر به، والمخبـر عنه فى الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم، وقـد جىء بمضمر خبره غائبًا مُعْتبراً به حال الخبر، ولو جىء به حاضراً معتبراً به حال المخبر عنه جاز، فكنت تقول: فعلتَ، فى الأمـثلة الثلاثة؛ لأن المخبر عنه والمخـبر به شىء واحد فى المعنى، وفى حديث محاجَّة موسى آدم عليهـما السلام «أنت آدم الذى أخرجتك خطيئتك من الجنة؟ فقـال آدم: أنت موسى الذى اصطفاك الله برسـالته؟» وفى رواية: «أنت الذي أعطاه الله علم كل شىء واصطفاه على الناس برسالته؟».

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق:

وأنتَ الـذى تَلْوِى الجنـودُ رءوسـهـا
إليـك وللأيتـامِ أنـت طعـامُـهـا

ومثله قول قيس العامرى:

وأنت الذى إن شـئـت نَعَّـمتَ عـيـشـتى
وإن شـئـت بعـد الـله أنعـمت باليـا

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق:

وأنـت الذى أمـست نـزار تَـعُـدُّه
لدَفْـع الأعـادي والأمـور الشـدائد

فلو قصد تشبيـه المخبر عنه بالمخبر به تعين كون العائد بلفظ الغـيبة كقولك: أنت الذى فعل، بمعنى كالذى فـعل. وكذلك تتعين الغيبة عند تأخـر ما يدل على الحضور كقولك: الذى فعل أنت، فلذلك قلت فى الأصل: «عن حاضر مقدم».

ومثال ما يجوز فيه الأمران إن وجد ضميران مع عدم التشبيه قولُ بعض الأنصار ﷺ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدا
على الجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدَا[1]

ومثله:

أأنت الهلالُّى الذى كنتَ مرةً
سمعنا به والأرحبىُّ المعَلَّقُ

أى ومعه الأرحبى.

ص: ويُغْنِى عنه الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ مَنْوىٌّ معه استَقَرَّ أو شبهُه، وفاعلٌ هو العائد أو ملابسٌ له، ولا يُفْعَل ذلكَ لذى حَدَث خاص ما لم يعمل مثله فى الموصول أو موصوف به، وقد يغنى عن عائد الجَملة ظاهرٌ.

ش: الظرفُ الموصول به جملةٌ فى المعنى؛ لأنه لابد من تعلقه بفعل لا يستغنى عن فعل، وكذا حرف الجر الموصول به، فلو استغنيت عن ذكرهما بذكر الجملة لكان الإلغاء، إلا أن التصريح بذكرهما أجود، وذلك نحو: عرفت الذى عندك، أى الذى استقر عندك، والذى فى الدَّار، أى الذى استقر فيها. وتقدير الفعل هنا مجمع عليه بخلاف تقديره فى غير صلة ففيه خلاف يذكر فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى.

ولو تعلق الظرف والجار بذى حدث خاص كجلس أو قم لم يجز الاستغناء بتقدير، إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض، فإن عمل مثلُه فى الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به، فقد حكى الكسائى: نزلنا المنزل الذى البارحة، والمراد: نزلنا المنزل الذى نزلناه البارحة.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٨٣)، وهمع الهوامع (١/ ٨٧).
الشاهد فيه: إعادة ضميرين إلى قوله: «الذين» أحدهما بلفظ الغيبة، وثانيهما بلفظ التكلم.

ومثل ورود الظاهر مغنيًا عن عائد الجملة قول الشاعر، أنشده الكسائى:

فيا ربّ ليلى أنتَ فى كلِّ مَوْطِنٍ
وأنتَ الذى فى رحمةِ الله أطمع[(١)]

أراد: وأنت الذى فى رحمته، فاستغنى بالظاهر عن الضمير، ومثله:

إن حُملَ التى شغفت بجمل
ففؤادى وإن نأت غيرُ سال

ومثله:

سعادُ التى أضْنَاكَ حبُّ سُعادا
وإعْراضُها عَنْكَ اسْتَمَرَّ وزادا[(٢)]

أراد سعاد التى أضناك حبها، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها، ومن هذا القبيل: أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى. ومثل هذا فى الصلة نادر، وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمر فى الإخبار، وله موضع يأتى إن شاء الله تعالى.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/ ٦٧)، وشرح شذور الذهب (ص ١٨٤).

الشاهد: عود الاسم الظاهر «سعادا» الثانية بدل الضمير ولا يجوز إلاّ فى ضرورة الشعر.

فصل

ص: «مَنْ وما» فى اللفظ مفردان مُذَكَّران، فإن عُنى بهما غير ذلك فمراعاةُ اللفظ فيما اتصل بهما وبما أشْبَهَهُمَا أولى، مـا لم يَعْضُد المعنى سابقٌ فُيخْتارُ مراعاتُه، أو يلزمْ بمراعاة اللفظ لَبْسٌ أو قُـبْح فيجب مراعـاة المعنى مطلقًا، خلافًا لابن السَّـرَّاج فى نحو: مَنْ هى مُحْسنةٌ أمُّك، فإنْ حُـذفَ «هى» سهل التذكير. ويُعْتَبَر المعنى بعـد اعتبار اللفظ كثيراً، وقد يُعْتَبر اللفظ بعد ذلك.

ش: قد تقـدم أن «مَنْ» و«ما» يقع كل واحد منهمـا موقع الذى والتى وتثنيتـهما وجمـعهما، والكلام الآن فى أنهـما فى اللفظ مفـردان مذكران، فإن وافق مـعناهما لفظهما . . . المتكلم واستوى العالم والمتعلم وإذا خالف مـعناهما لفظهما فلك فيما لهما من ضميـر وغيره مراعاة اللفظ ومراعـاة المعنى لكن مراعاة اللفظ فيمـا اتصل بهما أولى كقـوله تعالى: ﴿**أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و﴿**لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ**﴾ [الحديد: ٢٣].

ومراعاة المـعنى فيما اتصل بهـما جائز، كقـوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**﴾ [يونس: ٤٢]، و﴿**وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ**﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ومنه قول امرئ القيس.

فـتُـوضِحَ فـالمِقْـرَاةِ لـم يعفُ رَسْـمُـهـا
لما نَسَـجَـتْـهـا من يمين وشَـمْـأَلِ[1]

---

(١) البـيت من الطويل وهو لامـرئ القيس فى ديـوانه (ص ٨)، والأضداد (ص ٩٣)، ومـغنى اللبيب (١/ ٣٣١)، وهمع الهوامع (١/ ٨٨).

الشاهد فيه: اعـتبار معنى «ما» فإن لفظهـا مفرد مذكر ومعناها هنا مـؤنث لأنها واقعة على: «الجنوب»، و«الشمال» فلذلك قال: نسجتها، ولو اعتبر لفظها لقال: نسجها.

أى للذى نسجتها، ومثله قول الآخر:

تعشْ فــإن عَــاهَدتَنى لا تخــونُنى
نكـنْ مــثلَ مَـنْ ياذئبُ يَـصْطَحِــبَــانِ[1]

أى نكن مثل اللذين يصطحبان. هذا إذا لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقول الشاعر:

وإن مـن النِّسْــوانِ مَـنْ هـى روضــةٌ
تَهِــيجُ قــبلهــا وتَصُــوحُ[2]

فاعتضد اعتبار المعنى وهو التأنيث يسبق النسوان.

والإشارة بقولى «أو بما أشبههما» إلى: كم وكأين.

وأشرت بقولى «ما لم يلزم لبس» إلى نحو قولك: أعط من سألتْك لا مَنْ سألك وأعرض عمن مررت بها، فهذا وأمثاله يجب فيه مراعاة المعنى لئلا يوقع فى لبس وفهم غير المراد.

وأشرت «بما يلزم منه قبح» إلى نحو: من هى حمراء أمتُك، فإن مراعاة المعنى فيه متعينة، إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقيل: مَنْ هو أحمر أمتك، لكان فى غاية من القبح.

ووافق ابن السراج على منع التذكير فى هذا وأمثاله. وأجاز فى نحو: مَنْ هى محسنةٌ أمك، أن يقال: من هى محسن أمُّك، أو: منْ محسنٌ أمك، فأما: مَنْ

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٣٢٩)، والدرر (١/ ٢٨٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٥٣٦).

الشاهد فيه تثنية «يصطحبان» حملاً على معنى «من» لأنها كناية عن اثنين، وقد فصل بين «من» وصلتها بالنداء.

(٢) البيت من الطويل وهو لجران العود فى ديوانه (ص ٤٤)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١/ ١٤٠).

الشاهد فيه قوله: «من هى روضة» حيث راعى فيه معنى «من» فأنث الضمير.

محسن أمك، فغريب، وأما: من هى محسنٌ أمُّك، ففيه من القبح قريب ما فى: من هى أحمر أمتك فوجب اجتنابهما.

والذى حمل ابنَ السراج على جواز: من هى محسن أمك، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة، بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع، فلذلك اتفق على منع: من هى أحمر أمتك.

واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

فلو عُضد المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى، ولذلك قرأ ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ﴾ [الأحزاب: ٣١]، بالتأنيث الخمسةُ غير حمزة والكسائى؛ لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق (من يقنت منكن) وهو نظير اعتضاد التأنيث فى (من هى روضة) لسبق (وإن من النسوان).

واعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، ومثله قول الشاعر:

لست ممن يَكِعّ أو يستكينو
ن إذا كافَحَتْه خيلُ الأعادى

ص: وتقعُ «مَنْ وما» شرطِيَّين. واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين، ويُوصف بـ«ما» على رأى.

ولا تزاد «مَنْ» خلافًا للكسائى، ولا تقع على غير من يعقل إلاَّ مُنَزَّلاً منزلتَه أو مُجامعًا له بشُمُول أو اقتران خلافًا لقطرب.

و«ما» فى الغالب لما لا يعقل وحدَه، وله مع من يعقل، ولصفات من يعقل وللمُبْهَم أمرُه، وأفْرِدَت نكرةً، وقد تساويها «مَنْ» عند أبى على.

وقد تقع «الذى» مصدرية، وموصوفة أو شبهها فى امتناع لحاق أل.

ش: مثال (من وما) فى شرط قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ومثالهما فى الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، و﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧].

ومثالهما نكرتين موصوفتين قول الشاعر:

ألا رُبَّ من تَغْتَشُّه لك ناصحٌ
ومُؤتَمنٍ بالغيبِ غيرُ أمين[1]

وقال آخر:

ربَّمَا تَكْرَهُ النفُوسُ من الأمـ
ـر له فرجة كَحَلِ العقَال[2]

وأجاز الأخفش تنكير (أىّ) ووصفها قياسًا على (من وما) نظرًا إلى أنها أمكن فى الاسمية منهما، فهى أحق منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة وموصوفة وغير موصوفة، وقد وصفت فى النداء، فوصفها فى غيره ليس ببِدْع، إلا أن السماع بذلك مفقود.

واختُلفَ فى (ما) من نحو قولهم: لأمْرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفه، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مُراد لائق بالمحل، وقال قوم: هى اسم موصوف به.

والأول أولى؛ لأن زيادة ما عوضًا عن محذوف ثابت فى كلامهم، من ذلك قولهم: أمّا أنت منطلقًا انطلقت، فزادوا ما عوضًا من كان، ومن ذلك قولهم: حيثما تكنْ أكنْ، فزادوا ما عوضًا من الإضافة، وليس فى كلامهم نكرةٌ موصوفٌ بها جامدةٌ

---

(١) البيت من الطويل وهو لعبد الله بن همام فى حماسة البحترى (ص ١٧٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٤٥٢).

الشاهد فيه: «مجىء «من» نكرة لأن «رب» لا تدخل إلا على النكرة، والدليل أيضًا على تنكيرها وصفها بالنكرة «ناصح».

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٥٠).

والشاهد فيه: «ربما» حيث دخلت «رب» على «ما» مما يدل على أن «ما» قابلة للتنكير، لأن «رب» لا تدخل إلى على نكرة.

كجمود ما إلا وهي مردفة بمُكَمِّل كقولهم: مررت برجل أىّ رجل، وأطعمنا شاةً كلّ شاة، وهذا رجلٌ ما شئت من رجل، فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له، فوجب اجتنابه.

وأجاز الكسائى وقوع مَن زائدة مستشهدًا بقول الشاعر:

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لمنْ حَلَّتْ لَهُ
حَرُمَت عَلَىَّ ولَيْتَهَا لم تَحْرمِ[١]

ولا حجة فيما استشهد به لوجهين: أحدهما: أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة ما. والثانى: أن (من) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص، على تقدير: يا شاة رجل قنص، أى ذى قنص، والحمل على هذا راجح؛ لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وأمثال ذلك كثيرة. بخلاف ما ذهب إليه الكسائى رحمه الله فإنه لم يثبت مثله دون احتمال فوجب اجتنابه.

وزعم محمد بن المستنير الملقبُ قطْرُبا أن «مَنْ» تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠]، وهذا القول غير مرضى، إذ لا دليل عليه ولا محْوج إليه، وإنما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]، فعبر بمن عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل، ومثله:

بكيتُ عَلَى سِرْب القَطَا إذ مَرَرْن بى
فقلتُ ومثلى بالبكاء جديرُ

---

(١) البيت من الكامل وهو لعنترة فى ديوانه (ص ٢١٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٣٠)، وشرح المفصل (٤/ ١٢).

الشاهد: أن «من» زائدة عند الكوفيين.

أسِـربَ القطا هَل مَنْ يُعـيـرُ جناحَـهُ
لعَلِّى إلى مَنْ قـد هَـويتُ أطيـرُ(١)

وكذا إذا جامع من يعقل بشمول كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]، وباقتران كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب: اشتبه علىَّ الراكب وجمله، فما أدرى مَنْ ذا ومن ذا.

وما فى الغالب لما لا يعقل، واحترزت بقولى (من الغالب) من نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ومن قول العرب: سبحان ما سخَّركن لنا، ومجيئها لما لا يعقل كثير.

وله مع من يعقل كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِن دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩]، ولصفات من يعقل كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وللمبهم أمره كقولك وأنت ترى شبحا تُقَدِّر إنسانيته وعدم إنسانيته أبصرت ما هناك. وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥].

وأرادت «بإفرادها نكرة» إخلاؤها من صفة ومن تضمين معنى شرط أو استفهام وذلك فى التعجب نحو: ما أحسن فلانًا. وفى باب نعم وبئس كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] على رأى. وفى نحو قولهم: إنى مما أفعل، أى من أمر أن أفعل.

وقد تساويها «مَنْ» فى وقوعها نكرة غير موصوفة ولا مضمنة شرطًا ولا استفهامًا، وهذا مما انفرد به أبو على الفارسى، وحجته فى ذلك قول الشاعر:

---

(١) البيتان من الطويل وهما للمجنون فى ديوانه (ص ١٠٦)، وللعباس بن الأحنف فى ديوانه (ص ١٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٠، ٨١).

الشاهد فيهما قوله: «من يعير جناحه» حيث استخدم «من» لغير العاقل.

وكـيـفَ أرْهَبُ أمـرا أو أراعُ بـه
وقـد زكـأتُ إلى بشْـرِ بن مـروان
ونِعْـمَ مَـزْكَـأ مَنْ ضـاقَتْ مـذاهبـه
ونـعْمَ مَـنْ هـو فى سِـر وإعـلان(١)

فمن الثانية فى موضع نصب على التمييز، وفاعل نعم مضمر مُفَسَّر بمَنْ فُسِّر بما فى نعما، وهو مبتدأ خبره الجملة التى قبله، وفى سر وإعلان متعلق بنعم.

والصحيح غير ما ذهب إليه، وبيان ذلك مستوفى فى باب نعم وبئس.

وحكى أبو على فى الشيرازيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدريَّة غير محتاجة إلى عائد، وتأول على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، قال أبو على: ويقوى هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعى:

حـتى إذا كـانا هـمـا اللذيْـن
مـثلَ الجَـديلَيْن المُحَـمْلَجَـيْن(٢)

فنصب مثل الجديلين وجعله صفة للذين، قال أبو على: ويجىء قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، على قياس، فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى الذى شىء؛ لأنها فى مثل هذا حرف.

قلت: حاصل كلام أبى على أن الذى على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها، وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء رحمه الله، وهو الصحيح، وبه أقول.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ١٠٩٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٤١٠)، والدرر (١/ ٣٠٣)، وشرح الأشمونى (١/ ٧٠).
الشاهد فيه: مجيء «من» الثانية نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرطًا ولا استفهامًا.

(٢) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٦/ ٨١)، والدرر (١/ ٢٧٩)، وهمع الهوامع (١/ ٨٦).
الشاهد فيه قوله: «اللذين مثل الجديلين» حيث وصل الموصول بـ«مثل» كما قال الكوفيون وابن مالك وقال البصريون: فى البيت حذف، والتقدير: (عادا) أو (صارا).

وأجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، أن يكون الذى مصدرية والتقدير: تمامًا على إحسانه، أى على إحسان موسى عليه السلام. وأجاز أن تكون موصوفة بأحسن على أن أحسن أفعل تفضيل، قال: لأن العرب تقول: مررت بالذى خير منك، ولا تقول: مررت بالذى قائم؛ لأن خيرًا منك كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام، وكذا يقولون: مررت بالذى أخيك، وبالذى مثلك، إذا جعلوا صفة الذى معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام، جعلوها تابعة للذى، أنشد الكسائى:

إنّ الزُّبَيْرِىَّ الذى مثلَ الحَلَم
مشى بأسلافك فى أهل الحرم

قلت: وهذا الذى أنشد الكسائى مثل الذى أنشد الأصمعى:

حتى إذا كانا .... البيت

وحكى الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذى يكفل، وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته، وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية. ومنه قول عبد الله بن رواحة:

فثَبَّتَ الله ما أتاكَ من حسن
فى المُرْسَلِين ونَصْرًا كالذى نُصِرُوا

أى ونصرًا كنصرهم. ومثله قول جرير:

يا أُمَّ عَمْرٍو جزاك الله مغفرة
ردّى عَلَىَّ فؤادى كالذى كانا

ومثله قول ابن أبى ربيعة:

لو أنّهم صبروا عنّا فنعرفه
منهم إذًا لصبرنا كالذى صبروا

ومثله قول الآخر:

دعانى أبو سعد وأهدى نصيحة
إلىّ ومما أن تغر النصائح
لأجر لحيى كلب نبهان كالذى
دعا القاسطىَّ حَتْفُه وهو نازح

فصل

ص: وتقع «أيٌّ» شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة مذكورة غالبًا، وحالاً لمعرفة، ويلزمها فى هذين الوجهين الإضافة لفظًا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا.

وقد يَسْتَغنى فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه.

وأىٌّ فيهما بمنزلة كلٍّ مع النكرة، وبمنزلة بعضٍ مع المعرفة.

ولا تقع نكرة موصوفة خلافًا للأخفش.

وقد يحذف ثالثُها فى الاستفهام، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفةِ بشرط إفهام تثنيةٍ أو جمعٍ أو قصدِ أجزاءٍ أو تكريرها عطفًا بالواو.

ش: من شواهد أى الشرطية قول الشاعر:

أىّ حين تلمّ بى تَلْق ما شِئْـ
ـتَ مِن الخير فاتخذنى خليلا[١]

ومن شواهد الاستفهامية قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، وقول ابن مسعود ﷺ للنبى ﷺ: «أىُّ العمل أحبُّ إلى الله؟ قال: الصلاةُ على وقتها»[٢] ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة قول الشاعر:

دعوت امْرأً أىَّ امْرِئٍ فَأَجَابنى
وَكَنْتُ وإيَّاهُ مَلاذًا وَمَوْئلاَ[٣]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٣٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٩٢).
الشاهد فيه: مجىء «أى» شرطًا.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ١٩٧)، ح(٥٠٤).

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٣٠٥).
الشاهد فيه قوله: «امرأ أى امرئ» حيث جاءت «أى» صفة لنكرة، وهى قوله: «امرأ».

وأشرت بقولى «مذكورة غالبًا» إلى ندور قول الفرزدق:

إذا حــــاربَ الحَـــــجّـــاجُ أىَّ مُـنَافـق
عَـــلاهُ بِسَـــيـفٍ كُلَّمــــا هُزَّ يَقْـطَعُ(١)

أراد: منافقًا أيَّ منافق. ومن شواهد الواقعة حالاً لمعرفة قول الآخر:

فــأوْمَــأتُ إيماءً خَــفــيًّـا لِحَـبْـتَــر
فَلِـلَّه عَــيْنَا حَـبْـتَـر أيَّمَـــا فَــتَى(٢)

ولا تستغنــى فى هذين الوجهين عن الإضافة مـعنًى ولفظًا إلى نكرة تماثل ما هى له لفظًا ومعنى نحو: دعوت امرأ أى امرئ، أو معنى لا لفظًا نحو: دعوت امرأ أى فتى.

فأما فى الشرط والاستفهام فيـجوز استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها إن كان المضاف إليه معلومًا كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، فهذا مثال حذف المضاف إليه فى الشرط، ومن حذفه فى الاستفهام قول ابن مسعود ﷺ «ثم أىٌّ؟ قال: بر الوالدين. قلت: ثم أىٌّ؟ قال: الجهاد فى سبيل الله»، وهى فيهما مع النكرة بمنزلة كلٍّ، ومع المعـرفة بمنزلة بعض. ولهـذا يقال فى التنكيـر: أيُّ رجلين أتيا؟ وأيُّ رجال ذهبـوا؟ فتثنى الضمـير وتجمعـه كما تفعل حين تقـول: كل رجلين أتيا، وكل رجال ذهبوا.

ويقال فى التعريف: أىُّ الرجلين أتى؟ وأىُّ الرجال ذهب؟

وأجاز الأخـفـش وقوع أىّ نكرة مـوصوفة نحـو قولك: مـررت بأىٍّ كريم، ولا حجة له إلا القياس على «ما» و«من» فى قول العرب: رغبتُ فيما خيرٍ مما عندك:

فَكَـفَى بِنَـا فَــضْــلاً عَلَى مَنْ غَــيْـــرِنَا

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ٤١٧).

والشاهد فيه: أن «أى» وقعت صفة لنكرة محذوفة، والتقدير: منافقًا أى منافق.

(٢) البيت من الطويل وهو للراعى النميرى فى ديوانه (ص ٣)، وبلا نسبة فى شـرح الأشمونى (١/ ٧٨).

الشاهد فيه: «أيما فتى» حيث أضاف «أى» الوصـفية إلى نكرة وهى قوله: «فتى» و«ما» زائدة للتوكيد.

والقياس فى مثل هذا ضعيف.

وأشرت بقولى «وقد يحذف ثالثها فى الاستفهام» إلى قول الفرزدق:

تنظرت نصراً والسِّماكين أيهما

عليَّ من الغَيْث استهلت مواطره[1]

وتناول قولى «وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع» ما أضيف إلى مثنى لفظًا ومعنى، وإلى جمع لفظًا ومعنى، وإلى مثنى معنى لا لفظًا نحو: أيُّ الرجلين أفضل؟ وأيّ الرجال أفضل؟ وأيُّهما أكرم؟ وأيُّهم أكرم؟ فإن كانت المعرفة التى أضيف إليها أى مفردة اللفظ والمعنى لم يضف إليها إلا مقصودًا أجزاؤها، نحو: أيُّ ثوبك بلى؟ أو معطوفًا عليها بالواو، ومثله قول الشاعر:

فلئن لقيتُك خاليَيْن لتعلمَنْ

أيي وَأيُّك فارسُ الأحْزَابِ[2]

(١) البيت من الطويل وهو لكعب بن مالك فى ديوانه (ص ٢٨٩)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٤/ ١٢)، والمقرب (١/ ٢٠٣).

الشاهد: مجىء «من» نكرة موصوفة بمفرد.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/ ١٤٢)، والدرر (٥/ ٣٢).

الشاهد فيه قوله: «أى وأيك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة، لأنه تكرر ولولا هذا التكرير لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

فصل

ص: من الموصولات الحرفية «أنْ» الناصبةُ مضارعًا، وتوصل بفعل متصرف مطلقًا.

ومنها «أنْ» وتوصل بمعموليها.

ومنها «كَيْ» وتوصل بمضارع مقرونةً بلام التعليل أو تقديراً.

ومنها «ما» وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وتختص بنيابتها عن ظرف زمان، موصولةً فى الغالب بفعل ماضى اللفظ، مثبت أو منفى بلم، وليست اسما فتفتقر إلى ضمير، خلافًا لأبى الحسن وابن السراج، وتُوصلُ بجملة اسمية على رأى.

ومنها «لو» التاليةُ غالبًا مُفْهِمَ تمنٍّ، وصلتها كصلة «ما» فى غير نيابة، وتغنى عن التمنى فينتصب بعدها الفعلُ مقرونًا بالفاء.

ش: قد تبين من كلامى فى أول هذا الباب أن الموصولات الحرفية هى التى تقوم بصلاتها مقام مصادر، والحاجة الآن داعية إلى تعيينها.

فمنها «أنْ» وقيدت «بنصبها المضارع» احترازًا من التى أصلها «أنّ» نحو: ﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ**﴾ [المزمل: ٢٠]، ومن الزائد نحو: ﴿**فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ**﴾ [يوسف: ٩٦]، ومن التفسيرية نحو: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ**﴾ [الشعراء: ٦٣]، ولهن موضع يذكرن فيه، وكذا المصدرية لاستيفاء القول فيها موضع آخر.

والذى دعت الحاجة إليه هنا، كيفية وصلها وبيان ما توصل به، فذكر أنها توصل بفعل متصرف مطلقًا، ليتناول الفعل المضارع المتصرف نحو: أريد أن تفعل، والماضى المتصرف نحو، عجبت من أن أتيت، والأمر المتصرف نحو: أرسلت إليه بأن افعلْ، وقرنت أن بالباء بعد: أرسلت، لئلا يوهم تجردها من الباء أنها التفسيرية.

وعلم بذكر «التصرف» قيدًا لما توصل به أنْ، أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغى فى الأشهر، ولا ماض كعسى، ولا أمر كهَلُمَّ فى لغة بنى تميم. وإذا

ثبت هذا فاعلم أن الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، و﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها.

ومثال وصل «كي» مقرونة بلام التعليل لفظًا: جئت لكي أراك، ومثالها مقرونة بها تقديرًا: جئت كي أراك. ولا يتعين كون «كي» مصدرية إلا وهي مقرونة باللام لفظًا، وأما إذا لم تقارنها اللام لفظًا فيحتمل أن تكون مصدرية، واللام مقدرة كما تقدر مع «أن» في: جئت أنْ أراك. ويحتمل أن تكون حرف جر بمعنى اللام، ويكون الفعل بعدها منصوبًا بأن مقدرة، فإذا لفظ باللام لم تكن بمعناها لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر وأما قول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانحًا
لِسَانَكَ كيما أن تَغُرّ وتَخْدَعا[١]

فكي فيه حرفُ جرٍ لا حرفٌ مصدري، لئلا يلزم دخول حرف مصدري على حرف مصدري، وأجاز الفراء ذلك وجعل أحدهما مؤكدًا للآخر، وأيدَ مذهبه في ذلك بقول الشاعر:

أَرَدْتُ لِكَيْما أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتي
فَتَتْرُكَهَا شنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[٢]

فجمع بين اللام وكي وأن، فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مُسْتَغْرَبَيْن: إمَّا أن تكون كي مصدرية فيلزم اجتماعها مع أنْ وهما حرفان مصدريان، وإمَّا أن تكون حرف جر فيلزم اجتماعها مع اللام وهما حرفًا جر. إلا أن اجتماع حرفين مصدريين

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٠٨)، وخزانة الأدب (١/ ٤٨١).
والشاهد فيه ظهور «أن» المصدرية بعد «كي».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٨٠).
والشاهد فيه: «لكيما أنْ» فإن «كي» هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون «أن» مؤكدة لها.

أسهل من اجتماع حرفى جر؛ لأن للحرف المصدرى شبهًا للأسماء بوقوعه مواقعها، وتوكيد اسم بمثله جائز ولو كان موصولاً كقراءة زيد بن على ﷺ ﴿خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١]، وكقول معاوية ﷺ:

إنّ الـذين الألى أدخلتـهم نفـر
لـولا بَـوادرُ إبْـرَاق وإرْعَـاد(١)

وكذا توكيد ما له شبه بالسماء من الحروف، بخلاف ما لا شبه له بها كحروف الجر.

ويجوز جعل: مَنْ فى الآية، والألى خبرَ مبتدأ مضمر، هو وخبره صلة الذين.

وأشرت بالتنبيه على أن «كى» لا تخلو من لام التعليل إلى أنها لا تتصرف تصرف «أنْ فإنَّ أنْ يبتدأ بها، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافًا إليها ومجرورة بأكثر حروف الجر. وكى لا تقع إلا مجرورة باللام، أو مقدرًا معها اللام.

وأما «ما» المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، وأكثر ما يكون ماضيًا كقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، وكقول الشاعر:

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللَّيالى
وكانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا(٢)

وتقع هى وصلتها موقع ظرف الزمان كقولك: جُدْ ما دُمْتَ واجدا، أى مدة دوامك واجدا، ولا يشاركها فى هذا الاستعمال غيرها.

وقد أجاز الزمخشرى مشاركة «أنْ» إياها فى ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والذى

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ٣٧)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٢)، وهمع الهوامع (١/ ٨١).

الشاهد فيه: «ما ذهب الليالى» حيث جاءت «ما» مصدرية غير وقتية، أى لا يحسن تقدير الوقت قبلها.

ذهب إليه غير جائز عندى؛ لأن استعمال أن فى موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق فى هذا الموضع فلا يعدل عنه. واستعمالها فى موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغى أن يعترف به؛ لأن كلّ موضع ادُّعى فيه ذلك صالح للتعليل، فالقول به موقع فى لبس.

وأجاز الزمخشرى أيضًا فى قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢]، ما أجاز فى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ﴾ وأن يكون حالاً، كأنه قيل:

مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو، أو متصدقين بالعفو. وليس كما قال، بل التقدير: مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على أن، وهو مطرد، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشرى.

وقد استشهد بعضهم على وقوع أنْ وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر:

فقلتُ لها لا تَنْكحيه فإنه
لأول سَهْمٍ أنْ يلاقِيَ مَجْمَعا[1]

وزعم المستشهد به أن معناه: لأول سهم زمان ملاقاته مجمعا، ولا حجة فيه لإمكان أن يكون التقدير: فإنه لأول سهم بأن يلاقى مجمعا، أى سبب ملاقاته مجمعًا، وهذا التقدير موافق للمعنى، مع الاتفاق على كثرة نظائره، فهو أولى.

وإذا وقعت «ما» المصدرية موضع الظرف لم توصل فى الغالب إلا بفعل ماضى اللفظ مثبت أو منفى بلم كقول الشاعر:

ولَنْ يَلْبَثَ الجُهّالُ أنْ يَتَهَضَّمُوا
أخا الحِلم ما لَمْ يَسْتَعِن بِجَهُولِ[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا فى ديوانه (ص ١١٢)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ٣٢٩).

الشاهد فيه: «أن يلاقى» للحال عند ابن جنى.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٥٤).

الشاهد مجىء «ما» المصدرية الظرفية نائبة عن ظرف الزمان وبهذا تختص.

وقد توصل بمضارع خال من النفى بلم كقول الشاعر:

نُطـوِّف مـــــــا نُطَـوِّف ثـم يـأوى
ذوو الأمـــــــوال منا والـعــــــديمُ
إلى حُـــفَـــــر أسَـــافِـلُهـن جُــوفٌ
وأعْـــلاهُـنَّ صُـــفَّـــاحٌ مُـــقـــيمُ[١]

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر:

وَاصِـلْ خليلَـك مـــا التــــوصـلُ ممكـنٌ
فَـــلأنـت أو هـو عن قــــريبٍ ذاهـب

وقال آخر:

فـعـسْـهُم أبا حــسَّـانَ مـا أنت عـائسُ

وقد توصل بمضارع المصدريةُ غير الظرفية كقول الشاعر:

وللمنيـــة أَسْـــبَـــابٌ تُـقَــرِّبُـهـــا
كــمـــا تـقــرّبُ للوحْـشـيّـــةِ الذُّرُعُ

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر:

أحــلامُـكم لسـقــام الجـهـل شــافـيـــةٌ
كـــمـــا دمـــاؤكُمْ تـشــفى من الكَـلَب[٢]

---

(١) البيت من الوافر وهو للبرج بن مسهر فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ١٢٧٧)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٧٩).
الشاهد: جواز أن تكون «ذوو» فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أو توكيداً.
(٢) البيت من البسيط وهو للكميت بن زيد فى الدرر (١/ ٢٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ٨١).
الشاهد فيه: وصل «ما» المصدرية بالجملة الاسمية وقال بعضهم: أن «ما» كافة.

وكذا قول الآخر:

أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعْدَمَا
أفْنانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخلِسِ(١)

والحكم على «ما» هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هى وصلتها فى موضع جر بالكاف فى البيت الأول، وبإضافة الظرف فى البيت الثانى، ولم يصرف شىء عما هو له ثابت، بخلاف بأن «ما» كافة.

وأيضًا: فإن النظر يقتضى أن تكون «ما» مصدرية لكثرة استعمالها، وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أنْ وكى، ولا تستحق ذلك «لو» المصدرية لقلة استعمالها، فإن الحاجة إلى اختلاف المصحوب فى صلة وغيرها دون كثرة استعمال غير ماسة.

وأيضًا: فمن مواقع المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفًا، والوقت الواقع ظرفًا يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت ما بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحًا على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعًا، فكيف وقد ظفرت به فى البيتين السابق ذكرهما، أعنى:

واصلْ خليلك، و: فعسهم أبا حسان. وإذا ثبت وصل ما المصدرية النائبة عن الظرف بجملة اسمية، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف.

وأما «لو» المصدرية فعلامتها أن تصلح فى موضعها «أن»، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ كقول قَتيلة أخت ضرار:

---

(١) البيت من الكامل وهو للمرار الأسدى فى ديوانه (ص ٤٦١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٣).

الشاهد فيه: نصب «أم» بـ«علاقة» لأنها بدل من التلفظ بالفعل، وشاهد آخر إضافة «بعد» إلى الجملة، لأن «ما» وصلت بها.

مــــا كـــــان ضَـــرَّك لـو مننت وربما
مَـنَّ الفـــــتى وهـو المَغِــــيظ المُحنَق(١)

وقال آخر:

لـقـــــد طَـوَّفْتُ فـى الآفـــــاق حــــتـى
بـلـيت وقـــــــد أَنَى لـى لـو أبيـــــــد

وقال آخر:

وربّمـــــا فـــاتَ قـــومًـــا جلُّ أمــــرهم
من الـتــأنِّى وكـــان الحــزمَ لو عَــجِلوا(٢)

ولا توصل إلا بفعـل متصـرف ماض أو مضـارع، وهذا المراد بقولى: «وصلتـها كصلة ما فى غـير نيابة» وأكثر النحويين لا يذكـرون «لو» فى الحروف المصدرية، وممن ذكرهـا الفراء وأبو على، ومن المتـأخرين التـبريزى وأبو البـقاء. وقـال أبو على فى التذكـرة، وقد حكى قـراءة بعض القراء: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، بنصب فيدهنوا، حمله على المعنى كأنه قال: ودوا أنْ تدهن فيدهنوا كما حمل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقـاف: ٣٣]، على: أو ليس بقادر.

وأشرت بقولى «وتغنى عن التمنى فينصب بعـدها الفعل مقرونًا بالفاء»، إلى نحو قول الشاعر:

---

(١) البيت مـن الكامل وهو لقتـيلة بنت نصر فى الأغـانى (١/ ٣٠)، وحماسـة البحـترى (ص ٢٧٦).

الشاهد فيه: «لو مننت» فإنه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان».

(٢) البـيت من البسـيط وهو للأعـشى فى شرح الأشـمـونى (٣/ ٥٩٨)، ومغنى اللبـيب (١/ ٢٦٥).

الشاهد: مجىء «لو» حرفًا مصدريًا بمنزلة «أن».

سَرَيْنا إليهم فى جموع كأنها
جبالُ شَرَوْرَى لو نُعانُ فَنَنْهَدا[(١)]

فلك فى نصب ننهد أن تقول: نصب لأنه جواب تَمن إنشائى كجواب ليت؛ لأن الأصل: وددنا لو نعان، بحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندى هو المختار. ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر؛ لأن «لو» والفعل فى تأويل مصدر، والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينصب بإضمار أن، كقول الشاعر:

لقد كان فى حول ثواء ثويْتَه
تَقَضِّى لُبانات ويسأمَ سائم[(٢)]

ومنه قراءة السبعة إلا نافعًا: ﴿إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [الشورى: ٥١]، بالنصب عطفا على «وحْيا».

وذهب أبو على فى «لو» التى بعدها: نعان، وشبْهها إلى أنها بمعنى الأمر، وأن النصب بعدها كالنصب بعد الأمر، قال فى التذكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ «فيدْهنوا» بالنصب: يجوز أن تكون «لو» هذه أجريت مجرى (لو) التى بمعنى الأمر فى قوله: (لو نعان فَننهد) أى: أعنا يا الله (فننهد). وقال أيضًا فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]. أى: أحدثْ لنا كرة فنكون. هذا نص كلامه فى التذكرة.

---

(١) البيت من الطويل هو بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/ ٥٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٣).

الشاهد فيه قوله: «فننهدا» حيث نصب بتقدير «أن»، «لو» مصدرية.

(٢) البيت من الطويل وهو للأعشى فى ديوانه (ص ١٢٧)، وشرح عمدة الحافظ (٥٩٠)، وشرح المفصل (٣/ ٦٥).

الشاهد فيه قوله: «ويسأم» حيث رفعه لأنه خبر واجب معطوف على «تقضى» واسم كان مضمر فيها، وروى بالنصب بأن مضمرة.

وأما الزمخشـرى فإنه قال: وقد يجىءُ (لو) فى معنى التـمنى كقولك: لو تأتينى فتحدثنى، كـما تقول: ليتك تأتينى فتحدثنى، فإن أراد بهـذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح، وإن أراد أن (لو) حرف موضع للتمنى كليت فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمـع بينها وبين فعـل التمنى كمـا لا يجمع بينه وبين لـيت. وذلك أن حروف المعانى مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين لعلَّ وأترجى، وبين إلا وأستـثنى، فلو كانت (لو) موضـوعة للتمنى كليت لسـاوتها فى امتناع ذكـر فعل التمنى معهـا، فكان قول القائل: تمنيت لو تفعل، غير جـائز، كما أن قولك: تمنيت ليتك تفعل غير جائز، والأمر بخلاف ذلك، فصح ما قلته والحمد لله.

فإن قيل: كيف دخلت «لو» المصدرية على أنّ فى نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾؟.

فالجواب من وجهين:

أحدهـما: أن لو داخلة على (ثبت) مقدراً رافعًـا لأنَّ، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدرى لحرف مصدرى.

الثـانى: أن يكون هذا من باب التـوكيد اللفـظى، وهو من أحسنه؛ لأنه توكـيد كلمة بما يوافـقها مـعنى دون لفظ، وهو أجود من التوكـيد بإعادة اللـفظ بعينه، ومنه توكيد السبل بالفـجاج فى قوله تعالى: ﴿لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجًا﴾ [نوح: ٢٠]، ومنه توكيـد الذين بمن فى قراءة زيد بن على: ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك: زيد كمثل عمرو، شائعًا مستـحسنًا فى النثر والنظم، بخلاف: زيد ككعمرو، فإنه مـخصوص بالضرورة كقوله: ككما يُؤَثْـفين، وقد اجتمعت أنْ ولو المصدرية فى قـول على ﷺ مخاطبًـا لعـامله: مـا كـان عليك أن لو صـمت لله أيامًـا، وتصـدقت بطائفـة من طعـامك محتسبًا.

فصل

ص: الموصول والصلة كجزأى اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومَنْع فصل بأجنبى إلا ما شَذَّ، فلا يَتْبَع الموصولُ، ولا يُخْبَرُ عنه، ولا يُسْتَثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها.

وقد تَرِدُ صلةٌ بعد موصولين أو أكثر مُشتَركا فيها، أو مَدْلولا بها عَلى ما حذف إلا أَل.

وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللاَّم، ومن صلة غيرهما.

وقد تُحْذفُ صلة إلاَّ ومَعْمُولُها باق، ولا موصولٌ حَرْفِىّ إلا «أنْ».

وقد يلى معمولُ الصِّلة الموصول إن لم يكن حرفًا، أو الألف واللام.

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوفٍ دَلَّ عليه صلتُها، ويندر ذلك فى الشعر مع غيرها مطلقا، ومعها غير مجرورة بمن.

ش: للموصول مع الصله شبَه بشطرى الاسم، وأشبَه الأسماء بهما المركبُ تركيب مَزْج كبعلبك، فإن المفرد مباين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان بتأثير صدرهما فى عجزيهما، والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات، فكان شبهه أولى بالاعتبار.

والضمير من قولى (فلهما) عائد إلى الموصول والصلة، ومن قولى (ما لهما) عائد على جزأى الاسم، أى للموصول من التقدم ما لصدر الاسم المشار إليه، وللصلة من التأخر ما لعجزه، فهذا هو المراد بالترتيب؛ لأن الصلة لا يتقدم بعض أجزائها على بعض، كما لا يتقدم بعض أجزاء العجز على بعض، بل يجوز فى الجمل الموصول بها من تقديم وتأخير ما يجوز فيها قبل كونها صلة، ما لم يعرض فى الوصل مانع من بعض ما كان جائزًا، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى.

وكــمــا وجب التــرتيب وجب منع الفــصل بأجنبى إلا مــا شــذ، ولا يدخل فى الأجنبى القسم؛ لأنه يؤكد الجملة الموصــول بها، كقول النبى ﷺ **«وأبنوهم بمَنْ والله ما علمت عليهم من سوء قط»**[١] وجملة الاعتراض كقول الشاعر:

مــــاذا ولا عَــتْــبَ فى المَقْــــدُور رُمْتَ أمــــا

يَكْــفِــيك بــالنُّجْــح أم خُــســْــرٌ وتضلــيل[٢]

ففصل بين «ذا» و«رمت» بلا عتب فى المقدور، لأن فيــه توكيدًا وتشديدًا لمضمون الجملة الموصول بها.

والجملة الحالية أولى ألا تعدَّ أجنبية كقول الشاعر:

إنّ الذى وهــو مُــــثْــــرٍ لا يَــجُـــود حَــــر

بفـــــاقـــــة تَعْــــتَـــــرِيه بَعْـــــدَ إثْراء[٣]

فقوله: وهو مثر، جملةٌ حاليةٌ العاملُ فــيهًا فعل الصلة وهو يجود، وما عَمِلَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبيًا.

ومما لا ينبغى أن يُعَدّ أجنبيًا النداء الذى يليه مخاطَبٌ كقول الشاعر:

وأنتَ الــذى يا ســــعــــد بُؤْتَ بمَشْـــــهَـــد

كــــريم وأثوابِ المكــارم والحــــمــــــد[٤]

فلو لم يَله مخاطب عُدَّ أجنبيا ولم يجز إلا فى ضرورة كقوله:

تَعشْ فـــــإن عـــــاهَدْتــنى لا تـخـــونُــنى

نكــن مـــثل مَنْ يــا ذئب يصــطحـــبــــان[٥]

---

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٤/ ١٦٣)، ح(٤٢١٤).

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٨٧).

الشاهد: فصل الاسم الموصول «ذا» وصلته: «رمت» بالجملة الاسمية «ولا عتب فى المقدور».

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٨٨).

الشاهد فيه: «إن الذى هو مثر لا يجود» حيث فصل بين الاسم الموصول وصلته.

(٤) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى الدرر (١/ ٢٨٩).

الشاهد فيه: الفصل بين الموصول وصلته.

(٥) تقدم تخريجه.

ومن الفصل الذى يعد شاذًا لكونه أجنبيًا محضًا قوله:

وأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتَ إلىّ فيه
لسانِى مَعْشَرٌ عنهم أذُودُ[١]

ففصل بين «فيه» وبين ما يتعلقان به وهو وضعت «بإلىّ» وهو أجنبى؛ لأنه متعلق بما قبل الموصول وهو «أبغض» والأصل أن يقال: وأبغض من وضعت فيه لسانى إلىّ مشعرٌ.

ومثال ورود الصلة مشتركًا فيها قول الشاعر:

صِلِ الذى والتى مِنَّا بآصرة
وإن نأَتْ عن مدى مرماهما الرحمُ[٢]

ومثال ورودها مدلولاً بها على ما حذف قوله:

وعند الذى واللاّت عُدنَكَ إحْنَةٌ
عَلَيْكَ فَلا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العوائدِ[٣]

ومثله قول الآخر:

من اللواتى والتى واللاتى
يزعمن أنى كبرت لِداتى[٤]

وإذا كان الموصول «الألف واللام» لم يجز حذفه ولا حذف صلته.

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٨٦)، وهمع الهوامع (١/ ٨٨).
الشاهد فيه: الفصل بين صلة الموصول ومتعلقها ومعمولها بقوله «إلىّ».

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٩٠).
الشاهد: مجىء موصولين مشتركين فى صلة واحدة.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٩٠).
الشاهد فيه: دلالة صلة اسم الموصول «اللات» وهى قوله «عدنك» على صلة «الذى» المحذوفة.

(٤) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٦/ ٨٠)، ولسان العرب (١٥/ ٢٣٩).
الشاهد فيه: أن جملة «زعمن» من الموصولين الأولين محذوفة للدلالة عليها بصلة الثالث.

وإذا كان حرفًا مصدريًا لم يجز حذفه أيضًا، إلا إذ كان «إنْ» فإنها فاتت أخواتها بكثرة الاستعمال، فأوثِرَتْ بجواز الحذف؛ لأن الشعور بها عند حذفها ممكن، بخلاف أخواتها، وهى فى حذفها على ضربين: أحدهما: أن تحذف ويبقى عملها، والثانى: أن تحذف ولا يبقى لها عمل.

فأما الحذف الباقى معه عملها فيذكر إن شاء الله فى باب إعراب الفعل.

وأما الثانى وهو الذى لا يبقى معه عملها فمنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، فيريكم صلة «لأن» حذفت وبقى «يريكم» مرفوعًا، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

فجاءت به وهو فى غربة
فلولا تُجاذُبه قد غلب

أراد: فلولا أن تجاذبه، ومثله قول الفرزدق:

ألاَ هذا الموتَ أضحى مسَلَّطا
وكلُّ امرئٍ لا بُدَّ يُرْمى مَقَاتِلُهْ

وقال ذو الرمَّة:

وحُقَّ لِمَنْ أبو موسى أبوه
يُوَفِّقُه الذى نَصَبَ الجِبَالاَ

ومثله قول الآخر:

أو ليس من عجب أسائلكم
ما خطبُ عاذِلَتى وما خطبى

أراد أن أسائلكم، وقال الفرزدق أيضًا:

بحقٍّ امرئٍ بين الأقارع بيتُه
وصعْصَعَةَ البحرِ الجزيل المواهب

يكون سبوقًا للكرام إلى العلا
إذا اتصل المقياس بين الحلائب

المقياس الغاية والحلائب المسابقة، ومثله:

وقالوا ما تشاءُ فقلت ألهُو
إلى الإصباح آثرَ ذى أثير[1]

أراد أن ألْهُوَ. ومن كلام بعض العرب: أذهبُ إلى البيت خيرٌ لى، وتزورُنى خيرٌ لك، وتسمعُ بالمعيدى خيرٌ من أن تراه.

وإذا كان الموصول اسمًا أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم فى ذلك أقول وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، فالقياس على «أنْ» فإنَّ حذفها مكتَفًى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفى ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الأسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى. وأيضًا فإن الموصول الاسمى كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فمنه قول حسان:

فوالله ما نِلْتُم ولا نِيلَ منكم
بمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ[2]

أراد: ما الذى نلتم وما نيل منكم.

---

(١) البيت من الوافر وهو لعروة بن الورد فى ديوانه (ص ٥٧)، والخصائص (٢/ ٤٣٣)، وهمع الهوامع (١/ ٦).
الشاهد فيه: إقامة الفعل مقام المصدر، فإن «ألهو» نائب عن «اللهو».

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد الله بن رواحة فى الدرر (١/ ٢٩٦)، ومغنى اللبيب (ص ٦٣٨).
الشاهد فيه قوله: «ما نلتم» حيث حذف الموصول وبقيت صلته.

ومنه قول بعض الطائيين:

مـــا الذى دأبـه احـــتـــيـــاط وحـــزم

وهـواه أطـاع يســـتـــويـان[١]

أراد: والذى هواه أطاع، وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أى: وبالذى أنزل إليكم، ليكون مثل: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦].

ومثال حذف صلة الاسم للعلم بها قول الشاعر:

أبِيـدُوا الألَى شَـبُّـوا لَظَى الحـرب وادرَءُوا

شـــذَاهـا عن اللائى فَـــهُـنّ لكـم إمَـــا

فحذف صلة اللائى للعلم بهـا، وهذا من الاستدلال بالمتقدم، وهو كـثير فى هذا الباب وغيره. ومثله قول الشاعر:

أصـــيـب به فَـــرْعـــا سُـلَيْمٍ كـــلاهـمـــا

وعـــزّ علينا أن يُـصَـــابا وعَـــزَّ مـــا[٢]

أى وعزَّ ما أصيبا به.

ومن الاستدلال فى هذا بالمتأخر قول الشاعر:

نحـن الألى فـــاجْـــمـعْ جـــمـــو

عَـك ثـم وَجِّـــهـــهـم إلـيـنـا[٣]

---

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/ ٦٢٥).
الشاهد فيه: «وهواه أطاع» يريد. والذى أطاع هواه، حيث حذف الموصول الاسمى «ذهب».

(٢) البيت من الطويل وهو للخنساء فى ديوانها (ص ٨٠)، والدرر (١/ ٢٩٧).
الشاهد فيه قوله: «وعَزَّما» حيث حذف صلة الموصول.

(٣) البيت من مجـزوء الكامل وهو لعبيد بن الأبرص فى ديوانه (ص ١٤٢)، وشـرح الأشمونى (١/ ٧٤).
الشاهد فـيه قوله: «نحن الألى فاجـمع»، حيث حذفـه صلة اسم الموصول «الأولى» بمعنى: الذين والتقدير: نحن الألى عرفوا بالشجاعة.

فحذف صلة الألى لدلالة ما بعده فكأنه قال: نحن الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم، وفهم هذا بقوله: فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا.

ومثال حذف صلة الحرف باقيًا معمولُها قول العرب: لا أفعل ذلك ما أنَّ حِراء مكانه، وما أن فى السماء نجمًا، أى ما ثبت أن حراء مكانه، وما ثبت أن فى السماء نجمًا فحذفوا الفعل الموصول به وأبقوا فاعله، وهو أنّ وما عملت فيه. ومن ذلك قولهم:

أمّا أنت منطلقًا، أى: لأن كنت، فحذفوا كان وهى صلة أنْ، وأبقوْا اسمها وهو أنت وخبرها وهو المنصوب، وجعلوا ما عوضًا من كان، ومن ذلك أيضًا قول العرب: كلُّ شىء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرَهن، أرادوا: ما عدا النساءَ وذكرهن، فحذفوا صلة «ما» وهو «عدا» وأبقَوا المنصوب به والمعطوف عليه.

وقد يلى الموصولَ معمولُ الصلة نحو قولك فى: جاء الذى أعطى أبوه زيدًا درهما: جاء الذى زيدا درهما أعطى أبوه، فجاء هذا فى صلة الذى، إذ لا ضرر فى جوازه، بخلاف صلة الحرف وصلة «الألف واللام» فإن معمولها لا يتقدم عليها.

فأمّا الحرف فلأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسمَ بصلته؛ لأن اسميته منتفية بدونها، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأى مصدر، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الألف واللام؛ لأن له تمامًا بدونها، ولذلك جعل إعرابه إن كان معربًا قبلها، والإعراب الاسمى قبل تمام المعرب. ولما له من التمام بدونها جاز أن يستغنى عنها وعن معمولها إذا علمت، بخلاف الموصول الحرفى، فأما «الألف واللام» فامتزاجها بالصفة التى توصل بها أشد من امتزاج أنْ بالفعل الذى توصل به؛ لأن «أن» قد تفصل من الفعل بلا النافية كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] ولا تفصل الألف واللام من الصفة بلا ولا غيرها؛ لأنها أشبهت أداة التعريف، فعوملت معاملتها لفظًا.

ويجوز تـعليق حرف جـر قبل الألف واللام بمحـذوف تدل عليه صلتـها كـقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، و﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، و﴿إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٢]، أى: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإنى قَالٍ لعملكم من القَالين، وإنى ناصح لك من الناصحين.

ويكثر هذا الحـذف قبل الألف واللام داخلاً عليه من التـبعيضـية؛ لأن فى ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه.

ويقل إذا لم تدخل مِنْ على الألف واللام، ومنه قول الشاعر:

تقـــول ودَقّتْ صـــدرَها بيـــمـــينهـــا
أَبَـعْلـىَ هذا بـالرّحَى المتـــــقـــاعـسُ[1]

أراد: بعلى هذا كائنًا بالرحى، ومتقاعسًا بالرحا.

وكذلك يقل الحـذف قبل غيـر الألف واللام، وُجِدَت مِنْ أو لم تُوجَد، ومـثال ذلك مع وجود مِنْ قول الشاعر:

لا تظـلمـــوا مِـــسْــورا فـــإنه لـكُمُ
من الـذين وَفَـــوْا فى الســــرِّ والعَـلنَ[2]

ومثاله مع كون الموصول لم يجر بمن قول الشاعر

وأهْجُـــو مَنْ هَـجَــانى مِنْ ســـواَهم
وأُعْــرِضُ منهـم عَـــمَّـن هَجَـــانى[3]

أراد: وأعرض عمن هجـانى منهم عمن هجانى منهم، على سبيل التـوكيد، ثم حُذِف «منهم» من المُؤكِّد، وحُـذف ما سواهما من المُؤكَّد، ومـثال هذا والذى قبله لا يجوز إلا فى الضرورة بخلاف ما تقدم.

---

(١) البيت من الطويل وهو لهـذلول بن كعب العنبرى فـى شرح ديوان الحماسـة للمرزوقى (ص ٦٩٦)، والمنصف (١/ ١٣٠).
الشاهد فيه: «المتقاعس» أن الألف واللام للتعريف، ويقال أنها بمعنى «الذى».

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٩١).
والشاهد: تقـديم المجرور المتعلق بالصلة عـليها، والأصل: فإنـه من الذين وفوا لكم، وهذا التقديم نادر.

(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٩٢).
الشاهد: تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها والأصل: «وأعرض عمن هجانى منهم».

باب اسم الإشارة

ص: وهو فى القُرْب مفرداً مذكراً «ذا» ثم «ذاك» ثم «ذلك» و«آلك».

وللمؤنثة «تى» و«تا» و«تهْ» و«ذى» و«ذهْ» وتُكسَرُ الهاءان باختلاس وبإشباع و«ذاتُ» ثم «تَيْكَ» و«ذِيكَ» ثم «تِلك» وتَلكَ» و«تَيْلِكَ» و«تالكَ».

ش: للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين، قريبة وبعيدة كالمنادى.

والثانى: أن لها ثلاث مراتب، قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وإن كان الأولى بالصواب وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد سردتها على وفق المشهور؛ لأنه السابق إلى أكثر الأذهان، فما عطفته بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفى مرتبته، وما عطفته بثم فهو فى المرتبة التى تلى.

والحاصل أن المشار إليه فى المرتبة الأولى إن كان مفرداً ولم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو «ذا». وله فى التأنيث عشرة ألفاظ، خمسة بتاء وخمسة بذال والتى بالتاء: تى، وتاء، وتهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع. والتى بالذال: ذى، وذات، وذهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع.

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثانية، ولم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو «ذاك» وله فى التأنيث ثلاثة ألفاظ وهى: تِيك وتَيْك وذِيك.

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثالثة فله فى التَّذكير لفظانِ وهما: ذلك وآلك وله فى التأنيث أربعة ألفاظ وهى: تِلك وتَلك، وتِيلك وتالِك، كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر من بعض.

ص: وتلى الذَّالَ والتَّاءَ فى التثنية علامتها مجوزّا تشديد نُونها، وتليها الكاف وحدها فى غير القرب، وقد يقال «ذانكَ» وفى الجمع مطلقا أولاء، وقد ينون، ثم أولئك، وقد يقصران، ثم أولاَلك على رأى، وعلى رأى أولاء، ثم أولاك. ثم أولئك وأولاَلكَ.

وقد يقال: هُلَاءِ، وقد تُشْبَع الضمةُ اللام، وقد يقال: هَوْلاء وأُلآكَ.

ش: لما أنهيت القولِ فى مفرد المشار إليه، شرعت فى مثناه وجمعه باعتبار المراتب وأشرت بقولى: «وتلى الذالَ والتاءَ فى التثنية علامتُها» إلى أن ألفى «ذا وتا» تحذفان فى التثنية، وتتصل بالذال من «ذا» وبالتاء من «تا» ألف فى الرفع، وياء فى الجر والنصب، بعدهما نون مكسورة، كما يفعل بالأسماء المتمكنة إذا ثنيت، إلا أن هذه التثنية مخالفة لتثنية الأسماء المتمكنة بأمرين.

أحدهما: حذف الألف التى كانت آخر المفرد لزومًا، ومثل ذلك لا يفعل باسم متمكن إلا شذوذًا.

والثانى: أن نون هذه التثنية يجوز تشديدها، ونون تثنية الاسم المتمكن لا يجوز تشديدها، وقد مضى الكلام على مثل ذلك فى باب الموصولات.

والهاء من قولى: «وتليها الكاف» عائدة على نونها. وقلت: «وحدها فى غير القرب» ليعلم أن اللام تجتمع مع الكاف فى التثنية كما اجتمعت فى الإفراد، وأنّ لِمُثَنَّى المشار إليه فى البعد ما له فى التوسط؛ لأنهم استثقلوا اللام بعد نون.

وزعم قوم أن من قال: «ذانِّك» بتشديد النون قصد تثنية «ذلك». ويبطل هذا القولَ جوازُ التشديد فى النون «ذين وتَين» بل التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التى حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور. ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون «اللذين واللتين» ليكون جابرًا لما فات من بقاء ياء «الذى والتى» كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى.

وإذا جمع اسم الإشارة وهو فى المرتبة الأولى قيل فيه: «أُولاَءِ» مطلقًا، أى فى التذكير والتأنيث، عاقلاً كان المشار إليه أو غير عاقل.

وحكى قطرب أن «أولاءٍ» بالتنوين لغة، وتسمية هذا تنوينًا مجاز؛ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أولاء» نونًا، كما زيد بعد فاء «ضيف» نون، إلا أن «ضيفًا» معرب، فلما زيد آخرَه نونٌ صار حرف إعراب فتحرك، و«أولاء» مبنى فلما زيد آخره نون سكن إذ لا موجب لتحركه، فإنه آخر مبنى بحركة.

وإذا كان جمع المشار إليه مجاوز للمرتبة الأولى قيل فيه: «أولئك» ثم «أولالك» على رأى قوم.

وعلى رأى آخرين أن جمع المشار إليه فى المرتبة الثالثة «أولئك وأولالك» معًا، وله فى المرتبة المتوسطة «أولاك» بالقصر.

وقد حكى الفراء أن المد فى «أولاء وأولئك» لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين. وهذا هو المأخوذ به؛ لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأى، والرواية أولى من الرأى.

و«هُلاَء» فى «أولاء» من باب إبدال الهمزة هاء، وهو باب واسع.

وأما «أُولأُء» بضم الهمزتين، و«وأولاءِ» و«أولئك» بإشباع الضمة فلغتان عربيتان ذكرهما قطرب.

وذكر أبو على الشلوبين أن من العرب من يقول (هَوْلاءِ) وأنشد:

تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هَوْلاء هذا
بَكَى لَمَّا بَكَى حَذَرًا عليكا[1]

وقال أبو على أيضًا: حكى اللغويون «أولاّك» بالقَصْر والتشديد، وأنشد:

مِنْ بَيْنِ أولاّك إلى أُولاّكا[2]

وقرأ ابن كثير فى شاذ: ﴿فَذَانِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، بتخفيف النون وزيادة ياء.

ص: **ومن لم يرَ التوسط جعل المجرَّد للقرب، وغيرَه للبعد، وزعم الفرَّاء أنّ تركَ اللام لغة تميم.**

ش: المراد بالمجرد ما ليس معه كاف الخطاب، سواء كان معه التثنية أو لم تكن معه، وقد تقدم أن للنحويين فى اسم الإشارة مذهبين: أحدهما: أن له مرتبتين بعيدة وقريبة. والثانى: أن له ثلاث مراتب.

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٥٠٦).
الشاهد فيه: «هوْلاء» حيث حذف ألف «ها» وقلب همزة «أولاء» واواً.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٣٥).
الشاهد فيه: «أولاك» مرتين وهو لغة فى «أولالك».

والأول: هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ويدل على صحته أربعة أوجه:

أحدهما: أن النَّحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو فى حكمه تستعمل فيها بقية الحروف. والمشار إليه شبيه بالمنادى فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقا للنظير بالنظير.

والثانى: أن المرجوع إليه فى مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء أن بنى تميم يقولون: ذاك وتيك، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك، باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

الثالث: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا، أو لمصاحب لهما معًا، أعنى غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

الرابع: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]، و﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾ [يوسف: ٥٢]، و﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]، و﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثًا لم يكتف فى باقى التثنية والجمع بلفظين؛ لأن فى ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد، وفى اكتفائهم بقولهم «هذان وذانك» و«هؤلاء وأولئك» دليل على أن «ذاك وذلك» مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان.

ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد نون ذانك دليل على البعد، وتخفيفها دليل على القرب؛ لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد؛ لأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها.

وكـذلك لا يلتـفت إلى قـول من زعم أن «أولالك» للبـعـد دون «أولئك» لقلة «أولالك» وكثرة الحاجة إلى جمع «ذلك» لأنه يلزم خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بُعَدَاء، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه والحمد لله.

ص: **وتصـحَبُ هـاءُ التَّنبيـه المجردَ كـثيراً، والمفـردَ المقـرونَ بالكاف دُون اللام قليلا. وفَصْلُها من المجرد «بأنا» وأخواتِه كـثيرٌ، وبغـيرها قليل، وقد تعاد بعـد الفصل توكيداً.**

والكافُ حرف خطاب يُبَيِّن أحوال المُخَاطَب بما يُبَيِّنُها إذا كان اسمـا. وقد يغنى ذلك عن ذلكم، وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف.

ش: قد تقدم أن المراد بالمجرد ما لم تتـصل به كاف الخطاب فيدخل فى ذلك «ذا وذان وأخواتهـا». و«تان وأولا وأولاء» فيـقال: هذا، وهذان، وهذى إلى العـاشرة، وهاتان وهؤلاء وهؤلاء.

ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا مجرداً من اللام، وعدم لحـاقها إياه أكثر من لحاقها. ومن لحاقها إياه قول طرفة:

رأيـتُ بنـى غَـبْـراءَ لا يُنْـكِـروننـى
ولا أهـلُ هـذاكَ الـطـرافِ المـمـدد[1]

ومثله قول الآخر:

يامـا أُمَيْلح غِـزْلانًـا شَـدَنَّ لَـنَا
من هَـؤُلَيّـائِكُـنَّ الضَّـالِ والسَّـمُـر[2]

(١) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص ٣١)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٣).
الشاهد فيه قوله: «هذاك» حيث جاءت «ها» التى للتنبيه مع اسم الإشارة المقترن بالكاف، وهذا قليل.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون فى ديوانه (ص ١٣٠).
وفى البيت شاهدان: أولهما قوله: «أميلح» حيث صغر فعل التعجب. وثانيهما: «هؤليّائكنّ» حيث صغر اسم الإشارة مع اقترانه بالهاء.

ولا تلحق المقرون باللام فـلا يقال هذالك، كرهوا كثـرة الزوائد ولا تلحق أيضًا المقرون بالكاف فى التثنية والجـمع فلا يقال: هذانك، ولا هؤلائك لأن واحدهما ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فـرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنًى.

وفصل هاء التثنية من اسم الإشارة المجرد بأنا وأخواته كقولك: هأنذا، وها نحن أولاء، إلى: هاهنّ أولاء. ومنه قول السائـل عن وقت الصلاة: «هأنذا يا رسول الله» وقوله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُوْلاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ومثل الفصل بغير ذلك قول الشاعر:

هـا إنّ ذى عِـــذْرَةَ إن لا تكـنْ نَفَـــعـت
فـإن صــاحـبَـهـــا مُـشَـارِك الـنَّكد[١]

وأنشد سيبويه:

ونحنُ اقْــتَــسَــمنا المالَ نصـفـــين بيننا
فـــقلـتُ لهـم هَذا لَهــــا هـا وذا لِيـــا[٢]

قال سـيبويه: كـأنه أراد أن يقول: وهذا لى، فصـير الواو بين «ها» و«ذا» وزعم الخليل أن مثل ذلك: أى ها الله ذا.

وقال سيبويه: وقد تكون «ها» فى: ها أنت ذا، غير مقدمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتهـا فى «هذا» يدلك على ذلك قـوله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] فلو كانت «ها» المتقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء.

وإلى نحو «ها أنتم هؤلاء» أشرت بقولى: «وقد تعاد بعد الفصل».

---

(١) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص ٢٨)، وشرح الأشمونى (١/ ٦٦).
الشاهد فيه: مجىء «ها» التى للتنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل.

(٢) البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة فى ملحق ديوانه (ص ٣٦٠)، وهمع الهوامع (١/ ٧٦).
الشاهد فـيه قوله: «هـا وذاليا» يريد: وهذا لى: ففـصل بين «ها» و«ذا» بالواو، كمـا قالوا: هأنذا، والتقدير: هذا أنا.

والكاف حرف خطاب كتاء أنت، تدل على أحوال المخاطب فى حرفيتها بما تدل فى اسميتها، فيقال: ذاكَ وذاكِ وذاكم وذاكنّ، كما يقال: رأيتكَ ورأيتكِ ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكُنّ، فيستوى اللفظ بالحرفية والاسمية، كما استوى اللفظ بتاء أنت وتاء فعلت.

وقد يقال فى خطاب جماعة الذكور كما يقال فى خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢]، فأغنى ذلك عن ذلكم، ولم يُغن أنت عن أنتم. وذلك أن «الذال والألف» قد يستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٥٣]، و﴿هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، و﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها، ولا يستغنى بالهمزة والنون عن التاء، فلم يجز الاستغناء بالتاء عن الميم.

وأشرت بقولى «وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف» إلى ما أنشده بعض الكوفيين من قول الراجز:

وإنما الهَالكُ ثم التَّالكُ
ذو حَيْرة ضَاقَتْ به المَسَالكُ
كيفَ يكون النوْكَ إلا ذلكُ[1]

أراد: ذلكم فأشبع الضمة، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع.

ص: وتتَّصل «بأرأيت» موافقة «أخْبِرْنى» هذه الكافُ، مُغْنيًا لحاقُ علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء، وليس الإسنادُ إليها مُزَالا عن التاء خلافًا للفرّاء، وتتصل أيضًا بحيَّهل، والنَّجاء، ورُوَيد، أسماء أفعال. وربما اتصلت ببَلَى، وأبْصَرَ، وكَلاَّ، وليس ونعْم، وبئْس، وحَسبَ.

(١) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٣٩).
والشاهد فيه قوله: «ذلك» يريد: «ذلكم» فاستغنى بإشباع الضمة عن الميم.

ش: إذا أريد «بأرأيت» معنى «أخْبرنى» جاز أن تتصل به كاف الخطاب وألا تتصل به، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦].

وإن اتصلت به استُغْنِىَ بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء، وألزمت التاء ما يلزمها فى خطاب المفرد المذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠]. ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقيل: أرأيتكما. ولو كان لأنثى لقيل: أرأيتَكِ. ولو كان لإناث لقيل: أرأيتكنَّ. فيلزم التاء الفتح، ويلزم الكاف التحريك. والكاف فى هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب.

واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أريتَكَ فلانًا ما حاله، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب.

والقول الأول أولى؛ لأن لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه. ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

فلو لم يُرَد بأرأيت معنى أخبرنى وجب للتاء والكاف مجتمعَيْن ما يجب لهما منفردين فيقال: أرأيتَكَ قادرًا، وأرأيتكِ قادرة، وأرأيتماكما قادرين، وأرأيتموكم قادرين، وأرأيتنكن قادرات، كما يقَال أعلمتك قادرًا وأعلمتماكما قادرين، وأعلمتموكم قادرين، وأعلمتك قادرة، وأعلمتماكما قادرتين وأعلمتنكن قادرات.

ومثال اتصال الكاف المذكورة بحَيَّهَل، والنَّجاء، ورُوَيْد: حَيَّهلَك، والنجاءَكَ ورُوَيْدَك، بمعنى: ائت، وأسرع، وأمهل.

وروى أيضًا اتصالها ببلى، وأبصر، وكَلاّ، وليس، ونعم، وبئس، وحسب، وأنشد أبو على:

وحِنْتَ وما حَسِبْتُك أن تَحِينَا[(١)]

وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب، وحمله على ذلك وجود «أنْ» بعدها، فإنه إن يكن الأمر كما يقال لزم الإخبار بأن والفعل عن اسم عين، وذلك لا سبيل إليه فى موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو: زيد رضًى، فكيف به فى موضع بخلاف ذلك.

ص: **وقد ينوب ذو البعد عن ذى القرب لعظمة المشير أو المشار إليه، وذو القرب عن ذى البعد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مُشَاراً بهما إلى ما قد ولياه، وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع.**

ش: من نيابة ذى البعد عن ذى القرب لعظمة المشير قوله تعالى: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى**﴾ [طه: ١٧]، ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى: ﴿**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي**﴾ [الشورى: ١٠]، ومنه قول امرأة العزيز مُشيرةً إلى يوسف عليه السلام: ﴿**فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**﴾ [يوسف: ٣٢]، بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾ [يوسف: ٣١]، والمجلس واحد، إلا أن مَرْأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظمَ من مَرْآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إجلالاً وإعظامًا.

ومن نيابة ذى القرب عن ذى البعد لحكاية الحال قوله تعالى: ﴿**كُلاًّ نُّمِدُّ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ**﴾ [الاسراء: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿**فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ**﴾ [القصص: ١٥].

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ١٢٥)، ومغنى اللبيب (١/ ١٨٢)، وصدره:

لسان السوء تهديه إلينا

الشاهد: حسبك: حيث جاءت الكاف حرف خطاب وهذا شاذ.

وأما تعاقب ذى القرب وذى البعد عى إثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى متصلاً بقصة عيسى عليه السلام: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين﴾ [المائدة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾ هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٥٢، ٥٣]، ومنه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾ [الزمر: ٢١]، و﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاغًا﴾ [الأنبياء: ١٠٦].

والإشارة بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي بين الفارض والبكر، ومنه قول الشاعر:

إن الرَّشـادَ وإن الـغنـىَّ فى قَـرَنِ
بـكـل ذلـك يـأتـيـك الجـديدان

والإشارة بما للواحد إلى الجمع كقول لبيد:

ولقـد سـئـمت من الحـيـاة وطولـهـا
وسـؤال هـذا الناسِ كـيفَ لبـيـدُ[1]

ومثله قول مسكين الدارمى:

وبينا الفتى يرجو أموراً كـثـيـرة
أتـى قـدر من دون ذاك مُـتَـاح

ص: ويشار إلى المكان «بهُنا» لازمَ الظرفية أو شبهِها، معطى ما «لذا» من مُصَاحبة وتَجرُّد، وكهنالك «ثم» و«هنَّا» بفتح الهاء وكسرها، وقد يقال «هَنَّتْ» موضع «هنّا» وقد تصحبها الكاف.

وقد يراد بهنالك وهناك وهَنَّا الزمان.

وبُنى اسمُ الإشارة لتَضَمّنِ معناها، أو لشَبَه الحرف وضعًا وافتقاراً.

---

(١) البيت من الكامل وهو للبيد فى ديوانه (ص ٣٥)، وشرح التصريح (١/ ١٢٩)، والمحتسب (١/ ١٨٩).

الشاهد فيه قوله: «هذا الناس» حيث ناب اسم الإشارة «هذا» مناب هؤلاء.

ش: من قال في الإشارة إلى الشخص القريب «ذا» قال في الإشارة إلى المكان القريب «هُنا» دون تنبيه ولا خطاب، ومن رأى مصاحبة التنبيه فقال: هذا، قال: «ههنا». ومن قال: ذاك، قال: هناك. ومن قال: ذلك، قال: هنالك. ومن سوَّى: ذاك وذلك، مُلْغيا للتوسط، سوَّى: هناك وهنالك ومن لم يُسَوِّهما معترفًا بالتوسط، لزمه مثل ذلك في: هناك وهنالك. ومن قال: هذاك، جامعًا بين التنبيه والخطاب، قال ههناك، ولا يقال: ههنالك، كما لا يقال: هذالك.

ويشار أيضًا إلى المكان البعيد بثَمَّ، وهَنّا، وهِنّا كما يشار إليه بهنالك، وقد يقال: هَنّاك وهِنّاك. وقد يقال: هَنَّتْ، موضع هنّا، ومن شواهد هنّا قول الشاعر:

كأنّ وَرْسا خالطَ اليَرنّا
خَالطه مِن هَهُنا وَهنّا

ومن شواهد هنَّتْ قول الآخر:

وذكرها هَنّت ولات هِنّت[1]

أراد: هنا، ولات هنا.

وكل هذه الأسماء المشار بها إلى المكان لا تفارق الظرفية إلا بدخول مِنْ أو إلى عليها، وإلى ذلك أشرت بقولي: «لازم الظرفية أو شبهها» لأن حرف الجر والمجرور بمنزلة الظرف.

وقد يشار بهناك وهنالك وهنا إلى الزمان، فمن الإشارة إليه بهناك قول الأفوه الأودي:

وإذا الأمورُ تعاظمت وتَشَابَهت
فهناك يعترفون أينَ المَفْزع[2]

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٤٢)، وهمع الهوامع (١/ ٧٨).
الشاهد فيه: أن البعيد يشار إليه بـ«هنا» بكسر الهاء وفتحها مع تشديد النون.
(٢) البيت من الكامل وهو للأفوه الأودي في ديوانه (ص ١٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢١).
الشاهد فيه: أن «هناك» أشير بها إلى الزمان، وأصل وضعها في الإشارة إلى المكان.

ومن الإشارة بهنالك قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً﴾ [الأحزاب: ١١]، ومنه قول الشاعر:

إذا هِيَ قامتْ حاسِراً مُشْمَعِلَّةً
نَخِيبَ الفُؤَادِ رأسُها ما يُقَنَّع
وقمتُ إليه باللِّجَام مُيَسَّراً
هنالك يجزيني الذى كنتُ أصنع

ومن الإشارة إلى الزمان بهنّا قول الشاعر:

حَنَّت نَوارِ ولات هَنّاَ حَنَّت
وبدا الذى كانت نَوارِ أجَنَّت[١]

فهنّا إشارة إلى وقت، وهو منصوب على الظرفية، وحَنت فى موضع رفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولاً بالمصدر.

وزعم بعض المتأخرين أن «هنا» اسم لات، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حنت، أو وقت حنان. وليس ما زعم صحيحًا؛ لأن هذا الاستعمال مخالف لاستعمال «لات» الملحقة بليس، ولاستعمال «هنا»؛ فإن «ولأت» إنما يكون اسمها الحين محذوفا كقوله تعالى: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أى: وليس الحين حين مناص، وهنا بخلاف ذلك، فلا يكون اسم لات. وأيضا فإن «هَنا» لا تفارق الظرفية إلا بدخول «من» أو «إلى» عليها، وارتفاعه على أن يكون اسم لات مناف لذلك، فلا يصح.

والضمير من قولى: «لتضمنِ معناها» عائد على الإشارة، فإن معناها حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه، كما وضع للتنبيه والاستفتاح وغيرهما من المعانى الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال، فاستغنوا عن وضع حرف إشارة بتضمٍُن أسماء لمعناها، فلذا يحد اسم الإشارة بأنه: الدال بالوضع على مسمى وإشارة إليه.

---

(١) البيت من الكامل وهو لشبيب بن جعيل فى الدرر (١/ ٢٤٤)، وشرح شواهد المغنى (ص ٩١٩).

الشاهد: «هنا» حيث أشير بها إلى الزمان.

واستحق البنـاء لتضمنه معنى من المعـانى الحرفية، وإذا كان الاسم يسـتحق البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كـاسم الاستفهام، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى.

وهذا السبب يقـتضى بناء كل اسم إشارة. ولكن عارضـه فى ذين وتين شبهـهما بمثنيات الأسماء المتكمنة، فأعربا، وقد تقدم التنبيه على ذلك وشبهه.

وأما الشـبه فى الافتـقـار فالمراد به هنا حاجـة اسم الإشارة فى إبانة مسـماه إلى مواجـهة أو ما يقـوم مقـامهـا مما يتنزل منـه منزلة الصلة من الموصـول، وهذا أيضًـا سبب عام.

وأمـا الشبـه فى الوضع فـالمراد به كـون «ذا» و«ذى» وأخواتهـا مـوضوعـة علي حرفين. وذلك من وضع الحـروف، فاستحقت البناء بذلك، وحملت البـواقى عليها لأنها فروع أو كالفروع.

وإنما قلت: «أو كالفروع» لأن منها «هنا» وأخـواتها، وليست فروعًا «لذا» و«ذى» ولكنهـا كـالفـروع، ولإمكان الاسـتـغناء عنهـا «بذا» أو «ذى» والمسـتـغنى به أصل للمستغنى عنه.

باب المُعَرَّف بالأداة

ص: وهى «أل» لا اللام وحدها، وفاقًا للخليل وسيبويه، وقد تخلفها «أم وليست الهمزة زائدة، خلافًا لسيبويه.

ش: قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التـعريف هى اللام وحدها، وأن المعبِّر عنها «بالألف واللام» تارك لما هو أولى، وكذا المعبر عنهـا «بأل» حتى قال ابن جنى: «ذكر عن الخليل أنه كان يسميها «أل» ولم يكن يسمـيها «الألف واللام» كما لا يقال فى قد القاف والدال».

قلت: قد عبر سيبويه عن أداة التعريف «بأل» كما فعل الخليل، فإنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وقد جاء على حـرفين ما ليس باسم ولا فعل» فذكر: أم وهل ولم ولن ومن ومـا ولا وأن وكى وبل وقد وأو ويا، ومن ثم قـال: «وأل تعرف الاسم كقولك: القـوم والرجل» معبراً عنهـما بأل، وجعلها من الحـروف الجائية على حرفين كأم وأخواتها.

وقال فى مـوضع آخر: «وإنما هى بمنزلة قولك قـد» ثم قال: «ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسى فتـذكر، ولم يرد أن يقطع كلامه: ألى، كما يقـول: «قدى» ثم يقول: «كأل وكأل» وهذا نصه، وهو موافـق لما روى عن الخليل، فلولا أنه نسبها إلى الزيادة فى موضع آخر لحكمت بموافـقته الخليل مطلقًا، إلا أن الخليل يحكم بأصـالة الهمزة، وأنها مقطوعة فى الأصل كهمزة «أم» و«أن» و«أو». وسـيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعـتداده بهمزة «اسمع» ونحوه بحـيث لا يعده رباعيًا فيعطى مـضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتـداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة، فكذا لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة.

على أن الصحيح عندى، قول الخـليل لسلامته من وجوه كثيـرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر:

أحدهما: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولانظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضًا.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضًا.

واحترزت باللزوم ونفى السبب من همزة «أيمن» فى القسم فإنها تفتح وتكسر وكسرها هو الأصل، ففتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين، ولم تضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة.

فإن جعِلَ فتحُ همزة حرف التعريف طلب التخفيف لأجل الاستعمال لزم محذور آخر وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس، وهو هنا لازم؛ لأن همزة الوصل إذا فتحت التبست بهمزة الاستفهام، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما يليق بها من إبدال وتسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر، وذلك يستلزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل منه؛ لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هى، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة «أل» همزة وصل زائدة فوجب اطراحه.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو: رَ زيدًا والأصل: ارءَ، فنقلت حركة الهمزة إلى الرَّاء، واستغنى عن همزة الوصل، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ، بل يبتدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش فى مثل: الإخوة، وذلك فى مثل: رَ زيدًا، لا يجوز أصلاً، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور.

السادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع فى: يا ألله، ولا فى قولهم: فألله لأفعلنّ، بالقطع تعويضًا من حرف الجر؛ لأن همزة الوصل لا تقطع إلا فى اضطرار، وهذا الذى ذكرته قطع فى الاختيار، روجع به أصل متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم: فألله لأفعلن، أقرب إلى الإجحاف منه إلى

التعويض، إذ فى ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت، وإثبات ما أصله يحذف، فصح أن الهمزة المذكورة كهـمزة: أم، وأن، وأو، لكن التزم حذفها تخفيـفا إذا لم يبدأ بها ولم تَل همزة اسـتفهام كـما التزم أكـثر العرب حذف عين المضـارع والأمر من رأى، وحذف فاء الأمر من أخذ وأكل، وهمزة أمّ فى: ويْلمّه.

واحـتج بعض النحويـين لسيبـويه بأن قال: قد قـيل: مررت بالرجل، فـتخطى العامل حرف التعريف، فلو كـان الأصل «أل» لكان فى تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجار، كما أن الحروف التى لا تمتزج بالكلمة كذلك، ألا ترى أنك تقول: هل بزيد مررت؟ ولا تقول: بهل زيدً مررت؟ فلـو أن حرف التعريف بمنزلة الزاى من زيد ما تخطاه العامل.

والجواب: أن تقدير الانفصال لا يترتب على كـثرة الحروف، بل على إفادة معنى زائد على المعنى المصحوب ولو كـان المشعر به حرفًا واحدًا كـهمزة الاستفهـام، فإنها وإن كانت حـرفًا واحدًا فى تقـدير الانفصـال، لكون ما تفيـده من المعنى زائدًا على مصحوبها، غير ممازج له. وعدم تـقدير الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف، فإنها وإن كانت على ثلاثة أحرف غير مقدرة الانفصال، لكون ما تفيد من المعنى ممازجـًا لمعنى الفـعل الذى تدخل عليه. فإنها تعينه للاسـتقبال، وذلك تكميل لدلالته. وهكذا حرف التـعريف غير مقدر الانفصـال، وإن كان على حرفين؛ لأن ما أفاده من المعـنى تكميل ليعين الاسم مسـماه، فتنزل منزلة الجزء من مـصحوبه لفظًا كـما تنزل منزلة الجـزء معنى، إلا أن امـتزاج حرف الـتعريف بالاسـم أشد من امتزاج سوف بالفعل لوجهين.

أحـدهـما: أن معنى حـرف التعـريف لا يختص به بعض مـدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأى مدلول الفعل.

والثانى: أن حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به، شبيهًا بمفرد قصد به التعين وضعًا كـالمضمر واسم الإشـارة والعلم المرتجل، فلا يقدح فى الامتـزاج المعنوى كون المتمازجين بحرفين أو أكثر. وسوف وإن مـازج معناها معنى مصحوبها لكن لا تجعله شبيهًا بمفرد قصد به وضعًا ما قصد بها وبمصحوبها؛ لأن ذلك غير موجود.

وقد ترتب على هذا امتناع الفصل بين حرف التعريف والمعرف به، ووقوعُه بين سوف والفعل المصاحب لها كقول الشاعر:

وما أدرى وسوف إخالُ أدرى
أقومٌ آل حِصْنٍ أم نساءُ[1]

وفعل ذلك أيضًا بقد كقول الشاعر:

لقد أرسلُونى فى الكَواعبِ راعيًا
فَقَدْ وأبى رَاعِى الكواعبِ أفْرِسُ

أراد: فقد أفرس راعى الكواعب وحق أبى، فسكن الياء وفصل.

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا: لما كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التنوين، كان التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد كذلك وهو اللام؛ لأن الشىء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره.

وهذا ضعيف جدًا لأن الضدين قد يتفقان فى العبارة مطلقًا كصَعُب صُعُوبة فهو صَعْب، وسَهُل سُهُولة فهو سَهْل.

وقد يختلفان مطلقًا كشَبِع شِبَعًا فهو شَبْعان، وجَاع جُوعًا فهو جائِع.

وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرَضِيَ رِضًا فهو رَاض، وسخط سُخْطًا فهو ساخِط، والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما فى المعنى واللفظ واحد.

وإن سُلِّم حمل الشىء على ضده فيشترط حمله على ندِّه، وقد أمكن الحمل عليه فتعين الجنوح إليه.

ويقول: التعريف نظير التأنيث فى الفرعية، فاشتركا فى استحقاق علامة، والتنكير نظير التذكير فى الأصالة، فينبغى أن يشتركا فى الخلو من علامة، فإن وضع

---

(١) البيت من الوافر وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٧٣)، والاشتقاق (ص ٤٦).
الشاهد فيه: «وسوف إخال أدرى» حيث فصل بالفعل الملغى بين «سوف» ومدخولها، وحيث وقعت الجملة بين حرف التنفيس والفعل.

للتنكير عـلامة فحقهـا أن تنقص عن علامة التعـريف، تنبيهًا على أنه أحـق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب.

وأيضًا: فإن التعريف طارئ على التنكير كطُرُوّ التثنيـة على الإفراد فيُسَوَّى بينهما بجعل علامة لكل واحد منهما حرفين، أحدهما يحذف فى حال دون حال.

وأيضًا لما كـانت «مِنْ» ذاتَ حرفـين، ومدلولها العـموم فى نحـو: ما فيـها مِنْ رجلٍ، وكان حرف التعـريف نظيرها فى العموم سُوِّىَ بينهمـا، فكان حرف التعريف حرفين، تسرية بين النظيرين.

ولما كانت اللام تدغم فى أربعة عشـر حرفًا فيصير المعـرف بها كأنه من المضاعف العين الذى فاؤه همزة، جـعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها مـيمًا؛ لأن الميم لا تدغم إلا فى ميم، وقد تقدم الاستشهاد على ذلك.

ص: **فإنْ عُـهِدَ مـدلول مصـحوبهـا بحضـور حِسِّىٍّ أو علمىٍّ فـهى عَهْـدية، وإلاَّ فجنْسِيَّة.**

ش: أشرت بالحُضُور الحسى إلى حضـور ما ذُكِرَ كقوله تعالى: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً (١٥) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، وإلى حضور ما أُبْصِرَ كقولك لمن سَدَّد سهما: القرطاسَ والله.

وبالحضور العلمى إلى نحو قوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣]، و﴿**إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿**إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ**﴾ [النازعات: ١٦]، و﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح: ١٨].

ثم قلت: «وإلا فجنسيـة» أى إن لا يكن المدلول عليه بمصحوب الأداة مـعهودًا بأحد الحضورين المبينين بالأداة فهى جنسية.

ص: **فإنْ خَلَفَـها كلٌّ دون تَجوُّز فهى للشُّـمول مطلقًا، ويُسْـتَثْنى من مصحـوبها. وإن أفراد فباعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أوْلى.**

فإن خلفها تجوُّزًا فهى لشمول خصائص الجنس عَلَى سبيل المبالغة.

ش: مثالُ التى يخلفها كلٌّ دون تجوز قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، والمراد بكون الشمول مطلقًا عموم الأفراد والخصائص، بخلاف التى يخلفها كل على سبيل التجوز كقولك: زيد الرجل، بمعنى الكامل فى الرجولية، الجامع لخصائصها، فإن هذا تجوز لأجل المبالغة.

ويستعملون كلاً بهذا المعنى تابعًا وغير تابع فيقولون: زيد كل الرجل، وزيد الرجل كل الرجل، وحكى الفراء عن العرب: أطعمنا شاة كل شاة.

والشمول الحقيقى هو الأصل، ولذلك استَغْنَى عن قرينة، ولم يستَغنِ الثانى عنها.

ومثال الاستثناء من مصحوبها قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ١ - ٣]، فلولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها، لم يستثن الذين آمنوا من المعرف بها وهو الإنسان.

والأكثر فى نعت مصحوب الإحاطية وخبره موافقةُ اللفظ كقوله تعالى: ﴿والجار ذى القربى والجار الجنب﴾ [التوبة: ٤٠]، وكقوله تعالى: ﴿لا يَصْلاهَا إِلاَّ الأَشْقَى ۝١٥ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝١٦ وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى ۝١٧ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [الليل: ١٥ ـ ١٨].

وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]، وحكى الأخفش: أهلَكَ الناسَ الدينارُ الحُمْر والدرهمُ البِيضُ. ومن موافقة المعنى دون اللفظ ما هو من الأحد، أى من الناس، أنشد اللحيانى:

وليس يظلِمُنى فى وَصْل غانية
إلا كعمرِو وما عمرٌو من الأحدِ

قال اللحيانى: ولو قلت: ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت.

ص: وقد تعرِضُ زيادتها فى علَمٍ، وحال، وتمييز، ومضافٍ إليه تمييزٌ. وربما زيدت فلزمت.

والبدلية فى نحو: ما يحسُنُ بالرجل خير منك، أولى من النعت والزيادة. وقد تقوم فى غير الصلة مقام الضمير.

ش: عروض زيادتها فى علم كقول الشاعر:

ولقد جنَيْتُك أكْمُؤًا وعَساقِلا
ولقد نهيتك عن بناتِ الأوْبَر[1]

أراد بنات أوبر، وهو علم لضرب من الكمأة. وقال آخر:

أما ودماءٍ مائرات تخالها
عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْر عَنْدَما[2]

أراد نَسْرًا وهم صنم.

وعروض زيادتها فى الحال كقراءة بعض القراء﴿**لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ**﴾ [المنافقين: ٨]، أى ليخرجن العزيز منها ذليلا. وكقول بعض العرب: ادخلوا الأول فالأول، أى: أولاً فأولا. ومنه قول الشاعر:

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الاشتقاق (ص ٤٠٢)، والإنصاف (١/ ٣١٩)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٦٦).
الشاهد فيه قوله: «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» فى العلم مضطراً، لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردىء، والعلم لا تدخله «أل» فراراً من اجتماع معرفين: العلمية و«أل» فزادها هنا ضرورة.

(٢) البيت من الطويل وهو لعمر بن عبد الجن فى خزانة الأدب (٧/ ٢١٤، ٢١٧)، والمنصف (٣/ ١٣٤).
الشاهد فيه قوله: «وبالنسر» حيث أدخل «أل» ضرورة على نسر لأن هذا علم لصنم معين، فلا يحتاج لتعريف.

دُمْتَ الحَمِيدَ فما تَنفَكُّ مُنْتَصِرا
على العِدا فى سبيلِ المجد والكرم[(١)]

وعروض زيادتها فى التمييز كقول الشاعر:

رأيتُك لَمَّا أن عرفتَ وُجُوهَنا
صددْتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو[(٢)]

ومنه الحديث: أن امرأة كانت تهراق الدماء، والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوبًا على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدًا.

وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز كقول الشاعر:

إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى ملاء
لبابَ البُرِّ يُلْبَك بالشِّهادِ[(٣)]

أراد: لبابَ بُرٍّ وأنشد أبو على:

تُولى الضَّجِيعَ إذا تَنَبَّه مَوْهَنا
كالأقحُوَانِ من الرَّشَاش المُسْتَقى

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٦٨)، وشرح التصريح (١/ ١٤٤).

الشاهد فيه: حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعًا بالابتداء ولم تطل الصلة.

(٢) البيت من الطويل وهو لرشيد بن شهاب فى الدرر (١/ ٢٤٩)، وشرح الأشمونى (١/ ٨٥)، وهمع الهوامع (١/ ٨٠).

الشاهد فيه قوله: «وطبت النفس» حيث ذكر التمييز معرَّفًا بالألف واللام وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

(٣) البيت من الوافر وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٢٧)، ولابن الزبعرى فى لسان العرب (٥/ ٣٦٣) شيز.

الشاهد فيه قوله: «لباب البر» حيث جاء التمييز مضافًا إلى مميزه وحقه التنكير.

وزعم أن قائلـه أراد: من رشاش المستـقى، فزاد الألف واللام، ولم يعـتد بهـما فلذلك أضاف إلى ما هما فيه.

وهذا الذى ذهب إليه بعيـد، ولكن يوجه البيت على أن قائله أراد: كـالأقحوان المستقى من الرشاش المستقى، فحـذف من الأول، وأبقى الثانى دليلاً عليه، كما فعل من قال:

تقـــولُ ودَقَّتْ صـــدرهـا بيـــمـــينـهـــا
أبَـعْلِـىَ هذا بـالرَّحَى المُتـــقـــاعِسُ[1]

أراد: بعلى هذا المتـقاعس بالرحى المتـقاعس، ثم حـذف، وهذا التوجيـه نظائره كثيرة، ولا نظير لما وجه به أبو على، فلذلك لم أقل بقوله.

وأشـرت بقـولـى: «وربما زيدت فلزمت» إلى نحـو: الـيـسع، والآن، والذى. وأشرت بقولى: «والبـدلية فى نحو: ما يحسنُ بالرجل خـيرٍ منك، أولى من النعت» إلى قول سيبويه فى باب: «مجرى نعت المعرفة عليها» ومن النعت: ما يحسن بالرجل مـثلك أو خيـر منك أن يفـعل ذاك. وزعم الخليل أنه إنما جـر هذا على نيـة الألف واللام. ولكنه موضع لا تدخله الألف والـلام، كما أن الجَمّـاء الغَفيرَ على نيـة إلغاء الألف واللام نحوَ: «طرًا وقاطبة» فحكم الخليل فى المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك وخير منك بتعريف المنعوت والنعت.

وذهب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان، وأن الألف واللام زائدتان فى نية الإطراح.

وعندى أن أسـهل مما ذهب إليـه الحكم بالبدلـية، وتقـرير المتبوع والتـابع على ظاهرهما.

وأشرت بقولى: وقـد تقوم فى غير الصلة مـقام ضمير إلـى نحو: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، بتنوين حـسن ورفع الوجه، على معنى: حسنٍ وجـهُه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعـويض قال الكوفيون وبعض البصريين، وإن كان بعض

(١) تقدم تخريجه.

المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وأنكر ذلك أبو الحسن على بن محمد بن على المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغى أن يجعل بينهما خلافٌ؛ لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير فى قوله فى باب البدل: «ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ» وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه.

قلت: لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيًا عن الضمير فى نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغنى عنه فى غير ذلك لاستوائهما فى تعيين الأول، ولذلك لم يختلف فى جواز مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه، واختلف فى جواز نحو: مررت برجل حسنٍ وجهُ أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيبويه.

ومن ورود الألف واللام عوضًا من الضمير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧ ـ ٤١]، ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف، وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، وزعم أبو على والزمخشرى أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعًا بمفتحة المذكور، على القول بأن العامل فى البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرًا، على القول بأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه واحد، أو بمثله مقدرًا، على القول بأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه. وعلى كل حال قد صح أن «مفتحة» صالح للعمل فى الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال.

وأيضًا: فالحاجة إلى الضمير فى بدل البعض كالحاجة فى السببىّ المرفوع بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير.

قال ابن خروف: «وحمل أبو على وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمـير فى الصفــة، ولا يطرد لهم ذلك فى مثل: مررت برجل كـريم الأبُ، وحسن وجهُ الأخ، لا سبيل إلى البدل فى هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة».

فقد تضــمن كلام ابن خروف رحمــه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليــه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهدًا.

وقد منع التـعويضَ بعضُ المتأخـرينَ وقال: لو كان حـرف التعريف عـوضًا من الضميـر لم يجتمعـا، إذ اجتماع العوض والمعـوض منه ممتنع، وقد اجتمـعا فى قول طرفة:

رحـــيب قـطاب الجـيب منهـا رفـيـــقـــة
بجس الندامى بـضــــة المتــــجــــرد[1]

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن نقول: لا نـسلم أن حرف التعـريف الذى فى البيـت عوض، بل جىء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور فى ذلك.

ونظير هذا أن التاء فى جـهة، عوض من الواو التى هى فاء، وقد قـالوا: وجهة، ولم يُجْعَلْ ذلك جـمعًا بين العـوض والمعوض منه، بل حمـل ذلك على أن التاء فى وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة.

الثـانى: أن نقول: سلمنا كـون حرف التعـريف الذى فى البيت عـوضًا، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها فى قوله:

---

(١) البيت من الطويل وهو لطرفة فى ديوانه (ص ٣٠)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (٢/ ٨٣).
الشاهد فيه: «بضة المتجرد» والتقدير: بضة عند تجردها.

إنّى إذا ما حدَثٌ ألَمّا

أقولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا[(١)]

ومما يقوى كون حرف التعريف عوضًا قول الشاعر فى صفة صقر:

يأوِى إلى قُنَّة خلقاء راسية

حُجْنِ المخالبِ لا يَغْتالُه الشِّبع

أراد: حجن مخالبه، ولولا ذلك لقال: أحجن المخالب، كما يقال: رجل أحمر الثياب، وأنشد الكوفيون:

أيا ليلةً خُرسَ الدجاجِ سَهِرْتُها

ببغداد ما كادت عن الصبُح تنجلى

أراد خرسا دجاجُها، لولا ذلك لقال: خرساء الدجاج، كما يقال: امرأة حمراء الثياب.

وإذا صح التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير، ولا يقدح فى صحته عدم استعماله فى صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كما لا يقدح فى كون تنوين حينئذٍ عوضًا من الإضافة امتناعُ فى إذا وغيرها من الملازمات للإضافة.

لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يُسْتقْبح خلوه من الضمير والألف واللام معًا، فلا يجعل من ذلك نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين؛ لأنك لو قلت: كُرٌّ بستين، فأخليته من الضمير والألف واللام معًا لم يُستَقبح، بخلاف ما تقدم.

---

(١) الرجز لأبى خراش فى الدرر (٣/ ٤١)، وأوضح المسالك (٤/ ٣١)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٨).

الشاهد فيه: «اللهما» ذهب الكوفيون فتمسكوا بهذا الشاهد أن الميم المشددة فى «اللهم» ليست عوضًا من «يا» التى للتنبيه فى النداء.

فصل

ص: مدلولُ إعـراب الاسم ما هو به عمدةٌ، أو فَضْلةٌ، أو بينهما. فالرفع للـعمدة وهى مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شـبيه به لفظًا. وأصلها المبتدأ، أو الفاعل أو كلاهما أصل.

والنصب للفضلة وهى: مـفعول مطلق، أو مـقيد، مـستثنى، أو حال، أو تمـييز، أو مشبه بالمفعول به.

والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه.

وأُلحِقَ من العمدة بالفضلات المنصوبُ فى باب: كان، وإنَّ، ولا.

ش: العمدة عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم اللفظ به.

والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقًا إلا لعارض، وسيأتى توضيح ذلك إن شاء الله تعالى.

ولما كان المضاف إليــه فى موضع يكمل العمدة نحو: جاء عـبد الله، وفى موضع يكمل الفضلة نحو: أكرمت عبد الله.

وفى موضع يقع فـضلة نحو: زيد ضارب عـمرٍو، حكم عليه بأنه بين العـمدة والفضلة. ولما كان الاهـتمام بالعمدة أشـدَّ من الاهتمام بغيرهـا جعل إعرابه الرفع؛ لأن علامتـه الأصلية ضمة، وهى أظهـر الحركات. وإنما قلنا: هى أظهـر الحركات لوجهين:

أحدهـما: أنها من الواو، ومخـرجها من الشفتين، وهو مـخرج ظاهر، بخلاف الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم.

والثـانى: أن الضمـة يمكن الإشارة إليهـا بالإشمام عند سكون مـا هى فيه وقـفًا وإدغامًا بخلاف غيرها.

ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علمًا للمضاف إليه؛ لأنه قد يكمل العمدة، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة.

ولما جعلت الضمة للعمدة، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة، تعينت الفتحة للفضلة، وتبع كلٍّ واحد من الحركات ما هو بالنيابة عنها، وقد تقدم بيان ذلك فى باب الإعراب.

والمراد بالمفعول المطلق: المصدرُ المؤكد. والمبِّين للنوع، أو لعدد المرات.

والمراد بالمُقَيَّد: المفعول به، والمفعول له، والمفعول معه.

ولما تقدَّم أن النصب إعراب الفضلات، وكان ما نصب فى باب «كان» وباب «إن» وباب «لا» عمدة، لكونه أحد ركنى الإسناد، نبهت على ذلك بقولى: «وألحق من العُمَد بالفضلات» إلى آخره.

باب المبتـدأ

ص: وهو ما عَـدِم حقيقـة أو حكمًا عاملاً لفـظيًا من مُخْبَرٍ عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى.

والابتداء كون ذلك كذلك، وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأُ الخبرَ، خلافا لمن رفعهما به، أو بتجرُّدِهما للإسناد، أو رفع بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبر، أو قال: ترافعا.

ش: قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه، كما يكون باعتـبار معنـاه، وأن المخبر عنه بالاعـتبارين يكون اسـمًا، نحـو: زيد كاتب، وزيد معرب ويكون غير اسم نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فخير خبر عن «أن تصوموا» باعتبـار المعنى. فلو قلت: وأن تصوموا، ناصب ومنصوب، لكان إخبارًا باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبَر عنه فى اللفظ غير اسم قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠]، أى سواء عليهم الإنذارُ وعدمه. ولذا لم أصَدِّر حد المبتدأ بالاسم؛ لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صَدّرته بما عدم عـاملاً لفظيًا ليـتناول الاسم وغيره. واحتـرزت بقولى: أو حكمًا، من المبـتدأ المجرور بحرف زائد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ولم يعدم عاملا لفظيًا عـدمًا حقيـقًا، بل عدمًـا حكميًا؛ لأن «مِنْ» زائدة، فـهى وإن وجدت لفظًا، معدومـة حكما. وقُيد العـامل الذى عدمه المبتـدأ بكون لفظيًا، إشعارًا بأن للمـبتدأ عاملاً معنويًا، وهو الابتداء.

ولما كان ما عدم عاملاً لفظيًا صالحًـا لتناول أسماء الأفعال، لتناول الفعل المضارع العارى من ناصب وجازم، وكان المبتدأ ينقسم إلى مُخْـبَر عنه وغير مخبر عنه، ذكرت مخبرًا عنه والوصف المقيد، منعًا لدخول مالا يقصد دخوله، وجمعًا لنوعَى المبتدأ.

والمراد هنا بالوصف ما كان كـضارب أو مضروب من الأسماء المشتـقة وما جرى مـجراها باطراد. ومن الابتـداء بالمشتـق: أضاربٌ الزيدان؟ ومـا مضـروبٌ الزيدان. وأذاهبةٌ جاريتاك؟ وأكريمة نساؤكم؟

ومثال الابتداء بما جرى مجرى المشتق باطراد: أَقُرَشِيٌّ قومُك؟ وأقرشى أبواك؟ وهذه الأمثلة من أمثلة سيبويه، ولو جعل مكان الهمزة منها حرف نفى لم يختلف الحكم، قال سيبويه: ومن قال: ذهب فلانة، قال: أذاهب فلانة؟ وأحاضر القاضى امرأة؟

وقَيَّد الوصف «بسابق» احترازًا من نحو: الزيدان قائم أبواهما.

وقيدته «برافع» دون إضافة إلى فاعل، لأعم بذلك الوصف الرافع فاعلاً، والرافع مفعولاً، نحو: ما مضروبٌ العمران.

وأشرت بقولى: «بتقييد المرفوع بالانفصال» إلى أن المرفوع بالوصف المذكور لا يسد مسد الخبر إذا كان متصلاً، بل إذا كان منفصلاً، وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور، فإن المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل، وكلاهما يسد مسد الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور، إذ لا فارق بين قولك: أضارب الزيدان؟ وما ضارب هما. قال الشاعر:

أمُرْتَجِعٌ لى مثلَ أيام حَنَّةٍ
وأيام ذى قارٍ علىَّ الرَّواجعُ

وقال آخر:

أقاطِنٌ قومَ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنًا
إنْ يَظعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا[1]

وقال آخر:

خَليلَىَّ ما وافٍ بعهدى أنتما
إذا لم تكونا لِى عَلَى مَنْ أقاطِعُ[2]

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٩٠)، وجواهر الأدب (ص ٢٩٥).
الشاهد فيه قوله: «أقاطن قوم سلمى» حيث أتى الوصف، وهو «قاطن» معتمدًا على الاستفهام وهو الهمزة، وبذلك اكتفى بالفاعل عن خبر المبتدأ.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٨٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٥١٦)، وهمع الهوامع (١/ ٩٤).
الشاهد فيه: «ما واف أنتما» حيث جاء الوصف مبتدأ معتمدًا على النفى، فاستغنى بالفاعل عن الخبر.

ومنه في أحد الوجهين: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦].

واحترزت بكون المرفوع مغنيًا من نحو: أقائم أبوه زيد، فإن الفاعل فيه منفصل مرتفع بوصف سابق، إلا أنه غير مُغْن، إذ لا يحسن السكوت عليه، فليس مما نحن فيه، بل «زيد» مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبوه مرتفع به. ويجوز كون قائم مبتدأ مخبرا عنه بزيد، كما قال سيبويه في: «مررت برجل خير منه أبوه» فخير عنده مبتدأ وأبوه خبر، معٍ أن الأول نكرة والثانى معرفة، وسيأتى بيان ذلك وأمثاله إن شاء الله تعالى.

والإشارة «بذلك» إلى ما عدم عاملاً لفظيًا، و«بكذلك» إلى القيود التى قيد بها كل واحد من قسمى المبتدأ.

والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشىء فى اللفظ والنية مجردًا مسندًا إليه خبر، ومسندًا هو إلى ما يسد مسد الخبر.

ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك فى مواضع كثيرة، منها قوله: «المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام» ثم قال: «واعلم أن المبتدأ لابد أن يكون المبنى عليه شيئًا هو هو، أو يكون فى مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به، فأما الذى بنى عليه شىء هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق. وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته» هذا نصه، وقوله هو الصحيح، لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة.

فأشهر الأقوال المخالفة لقوله أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معا، وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون اتباع.

الثانى: أن المعنى الذى ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والقوى لا يعمل إلا فى شىء واحد وهو الحال، فالابتداء الذى هو أضعف أحق بألا يعمل إلا فى شىء واحد.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً فى الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوى الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذى تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذى تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ.

وأمثل من قول من قال: الابتداء والخبر معًا قول أبى العباس: «الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ» وهو أيضا مردود؛ لأنه قول يقتضى كون العامل معنى متقويًا بلفظ، والمعروف كون العامل لفظًا متقويًا بلفظ، كتقوى الفعل بواو المصاحبة. أو كون العامل لفظًا متقويًا بمعنى، كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى مِن. فالقول بأن الابتداء عامل مُقَوًّى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب رده.

وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها فى الجواب بواسطة فعل الشرط، وليس كما زعم؛ لأن أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعًا، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريبا، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيد ولا نظير له.

وقول من يقول: إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضًا بما رد به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنه جعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط فى صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين.

والثانى: أنه جعل تجردهما واحدًا، وليس كذلك، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بَوْن، فكيف يتحدان؟

والثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرًا ما جُرّ منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد:

هـل أخـــو عـــيش لـذيـذ بدائـم[1]

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعـا أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضًا، إذ لو كان الخبر رافعـًا للمبتدأ كمـا كان المبتدأ رافعًا للخبر لكان لكل منهما فى التقـدم رتبة أصليـة؛ لأن أصل كل عامل أن يتـقدم على مـعمـوله، فكان لا يمتنع: صاحبها فى الدار، كما لا يمتنع: فى داره زيد وامتناع الأول، وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه.

ص: **ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبـهه بالفعل، ولذا لا يُصَغّر، ولا يُوصَف، ولا يُعَرّف، ولا يُثَنى، ولا يـجمع، إلا على لغة يتـعاقبـون «فيكم مـلائكة» ولا يجرى ذلك المجرى باستـحسان إلا بعد استـفهام أو نفى، خلافًـا للأخفش، وأُجرى فى ذلك «غير قائم» ونحوه مجرى: ما قائم.**

ش: قد تقـدم أن أحد قسمى المبـتدأ وصف يرفع ما يليه، ويسـد مرفوعه مـسد خبره، وإياه عنيت الآن بقولى: «ولا خبـر للوصف المذكور» وبينت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهـه بالفعل؛ لأن قولك: أضارب الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفـتقر: أيضرب الزيدان، إلى مزيـد فى تمام الجملة، كذلك لا يفتـقر ما هو بمنزلته. ولأن المطلوب من الخـبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسنـد ومسند إليه، وذلك حـاصل بالوصف المذكـور ومرفـوعه، فـلم يحتج إلى خـبـر لا فى اللفظ، ولا فى التقدير، ولهـذا خطىء من يعد هذا المبتدآت المحـذوفة الأخبار؛ لأن المبـتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبراً لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه، وهذا بخلاف ذلك.

---

(١) البيت من الطويل وهو للفـرزدق فى ديوانه (ص ٨٦٣)، وجمهـرة اللغة (ص ٦٣٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٧).

الشاهد: دخول الباء الزائدة فى خبر المبتدأ بعد (هل) بشبهها بحرف النفى.

وصدر البيت:

يقولُ إذَا اقلولَى عليهَا وأقْرَدَتْ

ولما كان الوصف المذكور منزلاً منزلة الفعل لم يجز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة.

ومن قال من العرب: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، قال هنا: أفاعلان الزيدان وأفاعلون الزيدون؟ وكان الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سادٌّ مسد الخبر. وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولى: «إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» وقد أشرت إلى هذه اللغة فى باب الإعراب، وسيأتى ذكرها مستوفى فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

وأشرت بقولى: «ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان» إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذى تقرر إلابعد استفهام أو نفى، وإن فُعِل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه فى باب الابتداء، ولا معارض له فى غيره. ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهامًا أو نفيًا فقد قوّله ما لم يقل.

وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنًا، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر:

خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تك مُلْغيا
مقالةَ لِهْبِىٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ(١)

ومنه قول الشاعر:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم
إذا الدَّاعِى المُثَوِّبُ قال يا لا(٢)

---

(١) البيت من الطويل وهو لرجل من الطائيين فى تخليص الشواهد (ص ١٨٢)، وهمع الهوامع (١/ ٩٤).

الشاهد فيه: «خبير بنو لهب» حيث سد الفاعل، وهو قوله: «بنو لهب» مسد الخبر من غير اعتماده على استفهام أو نفى، وهذا قبيح عند سيبويه، وسائغ عند الكوفيين والأخفش.

(٢) البيت من الوافر وهو لزهير بن مسعود الضبى فى تخليص الشواهد (ص ١٨٢)، ومغنى اللبيب (١/ ٢١٩).

الشاهد فيه: «فخير نحن» حيث استعمل الوصف وهو قوله «خير» مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام، و«نحن» فاعل «خير» ساد مسد الخبر.

فخيرٌ مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون «خير» خبرًا مقدمًا، ونحن مبتدأ؛ لأنه يلزم فى ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل «نحن» مرتفعًا بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشىء كجزء منه.

والكوفيون كالأخفش فى عدم اشتراط الاستفهام والنفى فى الابتداء بالوصف المذكور، إلا أنهم يجعلونه مرفوعًا بما بعد وما بعد مرفوعًا به، على قاعدتهم، ويوافقونه فى التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون أيضًا إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضًا جعله نَعت منوى مطابق للآخر فى إفراده وتثنيته وجمعه، ولابد من كون النعت مطابقًا، ويسمونه خلفًا.

ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها، ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية فى تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور، فكما يقال: أقائم الزيدان؟ يقال: هل مُعْتَقٌ العبدان؟ وما صانعٌ العُمَران؟ ومن خاطِبٌ البكران؟ ومتى ذاهب العمران؟ وأين جالس صاحبانا؟ وكيف مصبح ابناك؛ وكم ماكث صديقاك؟ وأيان قادم رفيقاك؟

وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفى، ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الأسماء وذلك: ما، ولا، وإن وليس، ولا أن ليس يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها، كما سد مسد خبر المبتدأ. وكذلك الحكم بعد «ما» إن جُعلت حجازية، ولم ينتقض النفى. فإن جعلت تميمية، أو انتقض النفى، فالوصف بعدها مبتدأ، والمرفوع به ساد مسد خبر المبتدأ. مثال ذلك بعد ليس: ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران. ومثال ذلك بعد «ما»: ما ذاهب عبداك، وما مقيم إلا أخواك.

وإذا قصد النفى بغير مضافًا إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفى صريح، ويسد مسد خبر المبتدأ، وعلى ذلك وجه الزمخشرى قول الشاعر:

غَـــيْــرُ مـــأســوفٍ علـى زمـن
يـنقــضى بـالـهـم والحـــزَن(١)

ومثله قول الآخر:

غـــيُـــر لاهٍ عِـــداَك فـــاطّرح اللهـ
ـوَ ولا تَغْـــتَـــرِر بعـــارض سِلْم(٢)

وإلى نحو هذا أشرت بقولى: وأُجْرِىَ فى ذلك: غير قائم، مجرى: ما قائم.

ص: **ويحذف الخبر جوازاً لقرينة، ووجوبًا بعد لولا الامتناعية غالبا، أو قسم صريح، وبعد واو المصاحبة الصريحة، وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً فى مُفَسِّرِ صاحبها، أو مؤولاً بذلك.**

ش: من القرائن المجوزة لحذف الخبر الاستفهام عن المُخْبَر عنه، كقولك: زيدٌ، لمن قال: مَنْ عندك؟ أي: زيد عندى. والعطف عليه نحو: زيدٌ قائم وعمرو، أي وعمرو كذلك. فهذا وشبهه من الحذف الجائز؛ لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التى دلت عليه، ولم يكن واجبًا إذ ليس فى محل المحذوف غيره فيسد مسده، كما فى المواضع التى حكم فيها بوجوب الحذف.

ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفأجاة، نحو: خرجت فإذا السبع. والحذف بعد إذا قليل، ولذا لم يرد فى القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت غير محذوف. كقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ**﴾ [طه: ٢٠]، و﴿**فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ**﴾ [الأعراف: ١٠٨]، و﴿**فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ**﴾ [يس: ٥٣]، و﴿**فإذا هم قيام**﴾ [الزمر: ٥٨].

---

(١) البيت من المديد وهو لأبى نواس فى الدرر (٢/ ٦)، وتذكرة النحاة (ص ١٧١)، وهمع الهوامع (١/ ٩٤).
التمثيل فيه: «غير مأسوف على زمن» حيث استغنى بنائب الفاعل وهو الجار والمجرور عن الخبر.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٣٦٦)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٧٦).
الشاهد فيه قوله: «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن الخبر.

وإنما وجب حذف الخبـر بعد لولا الامتناعية، لأنه مـعلوم بمقتضى لولا، إذ هى دالة على الامتناع لوجـود، والمدلول على امتناعه هو الجـواب، والمدلول على وجوده هو المبتـدأ. فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكـرمت عمراً، لـم يشك فى أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عـمرو، فصح الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لسـد الجواب مسده، وحلوله محله.

والمراد هنا بالثـبوت الكون المطلـق، ولو أريد كون مُـقيّـد لا دليل عليه لم يجـز الحذف، نحو: لـولا زيد سالمًا ما سلم، ولولا عمـروٌ عندنا لهلك. ومنه قوله ﷺ: **«لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم»**[1].

فلو أريد كون مـقيد مدلول عليـه جاز الإثبات والحذف، نحـو: لولا أنصار زَيد حموه لمْ ينج، فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه، ومن هذا القبيل قول المعرى فى صفة سيف:

فلـولا الغِـمْـدُ يُمْسِكـه لسـالا[2]

وهذا الذى دهبت إليه هو مـذهب الرمانى، والشجـرى، والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس. ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبى عطاء السندى:

لـولا أَبواكَ ولـولا بَعْـدَهُ عُـمَـرٌ
أَلْقَـتْ إلَيْـكَ مَـعَـدٌّ بـالمَقَـالِيـدِ[3]

وأما المبـتدأ المقسم به فـيجب حذف خبـره بشرط كونه قـسمًا صـريحًا، نحو: لعمرك، وايمن الله. وإنما وجب حذف خبره، لأن فيـه ما فى خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلومًا، مع سـد الجواب مسده. فلو كان المبتدأ فى القسم صـالحًا لغير القسم،

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٤/ ١٦٣٠)، ح(٤٢١٤).
(٢) البيت من الوافـر وهو لأبى العلاء المعرى فى أوضح المسالك (١/ ٢٢١)، وشـرح ابن عقيل (ص ١٢٨).
والتمثيل به: «لولا الغمد يمسكه» حيث أظهر الخبر بعد «لولا».
(٣) البيت من البسيط وهو لأبى عطاء السندى فى المقاصد النحوية (١/ ٥٦٠).
والشاهد: «لولا قبله عمر» حيث أثبت الخبر بعد «لولا» شذوذًا.

نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، فجائز أن يقال: عليّ عهد الله لأفعلن، فيؤتى بالخبر، وجائز أن يقال: عهد الله لأفعلن، فيحذف الخبر، لأن ذكر «لعمرك» و«ايمن الله» مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه، بخلاف عهد الله، فإنه لا يشعر حتى يذكر المقسم عليه، ففرق بينهما، وجعل أحدهما واجب الحذف، والآخر جائزه، فلذلك قلت: أو قسم صريح.

من الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولك: أنت ورأيك، وكلّ عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمتُه. وإنما كان الحذف هنا واجبا؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام «مع» وما ينجر بها، مع ظهور المعنى، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها، وعلى ما يليها فى حصول الفائدة، وكذلك إليه لا يحتاج إليه فى اللفظ مع الواو ومصحوبها، لكن بشرط أن يكون نصًّا فى قصد المصاحبة، فينزل اللفظ بهذه الواو ومصحوبها فى الاستغناء بهما عن الخبر منزلة «سقيا» وأمثاله فى الاستغناء بها عن الأفعال، فكما أن الحذف هناك لازم كان هنا لازمًا.

قال أبو الحسن بن خروف فى هذا: ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه، وإن قدر «مقرونان» فلبيان المعنى. قلت: يلزم ابنَ خروف أن يكون الأمر كذلك فى كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك، فالقول ما قاله غيره: أن الخبر محذوف.

فلو كان الكلام مع الواو محتملاً لقصد المصاحبة، ولمطلق العطف لم يجب الحذف، نحو قولك: زيد وعمرو، وأنت تريد: مع عمرو، فإنه غير صالح، فلك أن تأتى بالخبر فتقول: زيد وعمرو مقترنان، ولك أن تستغنى عن الخبر اتكالاً على أن السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب.

ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملاً فى مفسر صاحبها، أو مؤولاً بذلك، نحو: ضربى زيدًا قائمًا، وأصله عند أكثر البصريين: ضربى زيد إذا كان قائمًا، فالمبتدأ «ضربى» وخبره «إذا» وكان تامة، لأنها

لو كانت ناقصة لكان خبرها قائمًـا، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف، ولامتنع أن تقع موقعـه الجملة الاسمية المـقرونة بواو الحال، ولكن العرب التزمت تـنكيره، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، فعلم أنه حال لا خبر. ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبى ﷺ: **«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»**[1] ومثله قول الشاعر:

خـيــــر اقــتــرابى مـن المولى حلـيف رِضًى
وشـــرُّ بُعْـــدى مـنه وهو غَــضْــبَــــانُ[2]

ومثال كـون المصدر العامل فى مـفسّر صاحب الحال مـعمولَ المبتـدأ قولك: كلُّ شربى السَّويق مَلْتوتًا، وبعضُ ضربك زيدًا بريئًا.

وإلى نحو: أقربُ ما يكون العبد، وخـير اقترابى من المولى، أشرت بقولى: «أو مؤولاً بذلك» أى بالمصدر المقيد؛ لأن «ما يكون» مؤول بالكون، وأقرب الكون كون، وخير الاقتراب اقتراب.

واحترزت بأن يكون المصدر المشار إليه عامـلاً فى مفسر صاحب الحال من مصدر لا يكون كذلك، كـقولك: ضربى زيدًا قائمـًا شديد، فالمبتـدأ فيه مصـدر عامل فى صاحب الحال وفيها، فلم يصح أن تغنى عـن خبره؛ لأنه من صلته. وكذا لو جعلت عاملها كان مقدرة مضافا إليه «إذا» أو «إذ» أو «ما» متعلقة بالمصدر فإن الحال حينئذ لا يغنى عن الخبر؛ لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر، فالجميع من الصلة، فلا يغنى شىء منه عن الخبر.

وتناول احترازى أيضًا قولهم: «حكمك مُسَمّطا» فإن المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبـره بحال استـغناء شـاذًا؛ لأن صاحب الحـال ضمـير عـائد على المبتـدأ الذى هو حكمك، بخلاف: ضربى زيدًا قائمًا، فإن صاحب الحال فيه فاعل كان المقدرة، وهو

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه (١/ ٣٥٠)، ح(٤٨٢).
(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٦٥٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٧).
الشاهد فيه: مجىء الجملة الاسمية: «وهو غضبان» حالاً سادة مسد الخبر.

ضميـر عائد على زيد، وزيد معمول المصـدر المجعول مبتـدأ. وإنما قلت: إن مسمطًا حال من ضَمير عائد على المصـدر، لأن التقدير: حكمك لك مـسمطًا، أى مثبـتًا، فصاحب الحال الضمير المستكن فى «لك» وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم، ونحو ضربى زيدًا قائمًا، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، الحذف فيه ملتزم.

وليس وجود المفعـول فى نحو: ضربي زيدًا قائمًا، شرطًا، بل يـجوز سد الحال مسد خبر المصدر مع كونه من فعل لازم، كقولك: قيامك محسنًا، وإحسانك قائمًا. وهذا النوع أيضًا داخل تحت قـولى: «إذا كان المبتدأ عـاملاً فى مفسـر صاحبهـا» فإن المضاف عامل فى المضاف إليه.

ص: **والخبر الذى سدت مسده مصدر مضـاف إلى صاحبها، لا زمان مضاف إلى فعله، وفاقـًا للأخفش، ورفـعها خبراً بعد أفعل مضافـًا إلى ما موصولة بكان أن يكون جائز، وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع.**

ش: فاعل سدّت من قـولى: والخبرُ الذى سدّت مَـسَدّه ضمير عـائد على الحال التى أغنت عن الخبـر فى: ضربى زيدًا قائمًا، ونحوه، والغـرض من هذا الكلام بيان ما هو أولى الوجوه فى هذه المسألة، وينبغى أن يعلم أولاً أن فيها ستة أوجه:

أحـدها: أن يكون التقـدير: ضربى زيدًا إذا كان قـائمًا، وهذا هو المشـهور عند البصريين.

الثانى: أن يكون التقدير: ضربى زيدا ضَرْبُه قائما، وهذا مذهب الأخفش.

الثالـث: أن يكون فاعل المصدر مغنيًا عن الخـبر كما أغنى عنه فاعل الوصف فى نحو: قائم الزيدان.

الرابع: أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف، كما أغنى الظرف عنه.

الخـامس: أن تكون الحـال منصوبة بالمصـدر، وقـد حذف الخـبر حـذفـًا لأجل الاستطالة، كمـا حذف عند أبى على الخبر فى قولهم: أول ما أقـول إنى أحمد الله، بالكسر، والتقدير عنده: أول ما أقول إنى أحمد الله ثابت. وكذلك يكون التقدير فى هذه المسألة المشار إليها: ضربى زيدًا قائمًا ثابت.

السادس: أن يكون «ضربى» فاعل بثبت مضمرًا، ويكون المسوغ لتقديره أولاً كالمسوغ لتقديره «ثابت» آخرًا.

وأجود هذه الأقـول الأول والثانى، إلا أن الثانى أقل حذفًا مع صحة المعنى، فكان أولى. وإنما قلت: إن الثانى أقل حذفًا؛ لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه عند من يراه: ضربى زيدًا مستقر إذا كان قائمًا.

وأيضا: فإن الثانى حذف فيه خبر عامل بقى معموله، ودلالة المعمول على عامله قوية، والوجه الأول بقى فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلى الذى هو مستقر، فضعفت الدلالة لبعد الأصل وكثرة الوسائط.

وأيضا: فإن الحاذف على الوجه الثانى أبين عذرًا فى الحذف؛ لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ، فيستثقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف، وليس فى قول القائل: ضربى زيدًا ضربه قائمًا، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به، بل تعرض به كما تعرض بقولك ضربته قائمًا.

وأما الوجه الثالث من الخمسة، وهو أن يغنى فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل عنه فى نحو: أقائم الزيدان، فضعفه بيِّن؛ لأنه لو صح لصح الاقتصار على المصدر والفاعل، كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله، فكان يقال: ضربى، فحسن السكوت عليه، لأن فيه معنى ضربت، كما يحسن السكوت على: أقائم الزيدان؟ لأن فيه معنى: أيقوم الزيدان؟ وفى امتناع ذلك، وجواز هذا، دليل على فساد القول بتساويهما.

وأما الوجه الرابع، وهو أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف فغير صحيح أيضًا؛ لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف، فإما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغنى عنه الظرف، مع أنه أصل بالنسبة إليها، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره، فكان يقال: زيد قائمًا؛ لأنه بمعنى فى حال قيام. وإن قدر لها عامل لم يكن ذلك العامل

إلا مثل المقدر للظرف، فكما يقال فى قولك: زيد فى حال قيام، تقديره: زيد مستقر فى حال قيام، كان يقال فى: ضربى زيداً قائمًا ضربى زيداً مستقر قائمًا، فيلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال. وصاحب هذا الوجه الرابع هو ابن كيسان، قال فى كتابه: وقد يجعلون الحال خبراً للمصدر كالوقت، فيقولون: ضربك زيداً قائمًا، وخروجك معنا راكبًا، قال: وقد يجعلون الواو خبراً للمصدر، لأنها تكون بمعنى الحال والوقت، كقولك: قيامك والناس قعود، وخروجك والركب يسير. وقال: المصدر يكون خبره الحال كقولك: قيامك محسنًا، وإحسانك قائمًا، يريد: قيامك فى إحسانك، وإحسانك فى قيامك.

وأما الخامس فإنه وجه يلزم أبًا على القول به؛ لأنه أجاز فى قولهم: أول ما أقول إنى أحمد الله، بالكسر، أن يكون «إنى» محكيًا بالقول، فيكون من صلته، ويكون خبر المبتدأ الذى هو: أول ما أقول، محذوفًا، كأنه قال: أول قولى هذا الكلام ثابت. فكما جاز أن يحذف الخبر هناك بلا دليل زائد على الحاجة إليه، كذلك يلزمه تجويز حذف الخبر هنا وتقديره بمثل ما قدَّره هناك؛ لأن الحاجة إليهما سواء، والمخبر عنه فى الصورتين مصدر؛ لأن أول القول قولى. والصحيح فى قولهم: أول ما أقول إنى أحمد الله، بالكسر، أن يكون كلامًا تامًا، فيجعل «أول ما أقول» مبتدأ، و«إنى أحمد الله» خبره. كأنه قال: مبتدأ كلامى هذا الكلام. ولا يصح أن يقدر «ثابت» خبراً؛ لأن ذلك يقتضى ثبوت أول هذا القول، وأول الشىء غير جمعيه، فيكون الثابت أول حرف من الجملة، إن نويت حروفها، وأول كلمة منها إن نويت كلماتها، وكلاهما ليس مقصوداً، فتعين كونه مردوداً. وأيضًا فإن تقدير «ثابت» خبراً بعد: إنى أحمد الله، وبعد: ضربى زيداً قائمًا، وأمثالهما، تقدير ما لا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان فى حذفه ذلك ممنوع.

وفى رد هذا الوجه الخامس إشعار برد الوجه السادس؛ لأن مبناه على تقدير ما لا يتعين تقديره، وتقدير ما عدم نظيره. فثبت بمجموع ما ذكرته أن أولى الأوجه الستة بالصواب ما ذهب إليه الأخفش، ويليه الأول، وما سواهما ضعفه بيّن، واطراحه متعين.

وأجاز الأخفش فى نحو: أخطب ما يكون الأميـر قائمًا، رفع قائم خبر أخطب، فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين:

أحدهما: إضافة «أخـطب» مع أنه من صفات الأعيـان إلى «ما يكون» وهو فى تأويل الكون.

والثانى: الإخبـار بقائم مع أنه فى الأصل من صـفات الأعيـان عن «أخطب ما يكون» مع أنه فى المعنى كون؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها مرفوعًا.

وإلى هذا أشرت بقولى: «ورفعها خبرًا بعد أفعل مضافًا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز». وقولى: «وفـعل ذلك بعد مصدر صـريح دون ضرورة ممنوع» أشرت به إلى نحـو قول القائل: ضـربى زيدًا قائم، عـلى تقدير: وهو قـائم، فحقـه أن يمنع مطلقًا؛ لأنه شبيه بقـولك: جاء زيد راكب، على تقدير: وهو راكب، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء فى جواب الشرط وهو أضعف، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى. ومثال حذف المبتدأ مقرونًا بالفاء قول الشاعر:

بنى ثُعَـل لا تَنْكـعُـوا العنْـز شـربْهـا
بـنـى ثُـعَـل مَـنْ يَـنْـكَـعِ الـعَـنْـزَ ظـالـم[1]

أراد فهو ظالم.

ص: وليس التالى لولا مرفوعًا بها، ولا بفعـل مضمر، خلافًا للكوفيين، ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواو والحالُ المشار إليهمـا، خلافًا لزاعمى ذلك. ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعـلاً خلافًا للفراء، ولا جملة اسمية بلا واو، وفاقًا للكسائى، ويجوز إتباع المصدر المذكور وفاقًا له أيضًا.

---

(١) البيت من الطويل وهو للأسدى فى الكتاب (٣/ ٦٥)، وبلا نسـبة فى شرح الأشمونى (٣/ ٥٨٨)، والمحتسب (١/ ١٢٢).

الشـاهد فيـه قولـه: «من ينكع العنز ظالم» حـيث حذف الفـاء من جـواب «من» الشرطيـة ضرورة، وحسن الحذف هنا شبه من الشرطية بـ«من» الموصولة.

ش: قد تقدم أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره، وهو الصحيح لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به فى كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، وسد الجواب مسده، بل يكون أولى بصحة حذف خبر؛ لأن فى لولا إشعاراً بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذى يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، ففى حذف الخبر بعد لولا من العذر ما فى حذف خبر المقسم به وزيادة.

وروى عن الفراء أن لولا الامتناعية هى الرافعة للاسم بعدها. وروى غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر. والقولان مردودان؛ لأنهما مستلزمان ما لا نظير له، إذ ليس فى الكلام حرف يرفع ولا ينصب، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير، مع وجدان ما له نظير.

وأيضا: فإن المبتدأ أصل المرفوعات على مابين فى فصل إعراب الاسم، فأى موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره به أولى.

وأيضا: فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد لولا كان المحذوف من الجملة مؤخراً، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدمًا، والأواخر بالحذف أولى من الأوائل.

وإذا ثبت أن الابتداء به أولى، وأن موضعه لا يصلح للفعل، وجب التحيّل فى تخريج ما وقع بخلاف ذلك، كقول الشاعر:

ولولا يحسبَون الحلمَ جهلا

لما عَدِمِ المسيئون احتمالى

أراد: ولولا أن يحسبوا، فحذف أن، ورفع الفعل، والموضع موضع المبتدأ على تقدير أن، كما قالوا: «تسمع بالمعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه».

وقد تدخل «لو» على «لا» التى بمعنى «لم» فيليها الفعل لزومًا، فيتخيل أنها لولا الامتناعية، وليست إياها، ومنه قول الشاعر:

لا دَرَّ دَرُّكِ إنى قــــد رَمَـــيْــــتُـــــهـــم
لولا حُـــدِدْتُ ولا عُـــذْرَى لَمحْـــدُود[1]

أراد: لو لم أحد، ومجىء «لا» بمعنى «لم» كثير، ومنه قول الراجز:

لاهُـمَّ إن الحــــــارثَ بن جَـــــبَلَّة
زنـا عـلـى أبيـــــــه ثم قـــــتـلـه
وأىُّ شىءٍ سَـــــــيِّئٍ لافَــــــعَـلـه[2]

وقد تقدم الكلام على مضمون قولى: «ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور». وكذا تقدم الإعلام بقول ابن خروف فى نحو: كلُّ رجلٍ وضيعـتُه، لا يحتاج فيه إلى حـذف خبر، لتمامه وصـحة معناه، وإن قدر: مقرونان، فلبيان المعنى، وهذا الذى ذهب إليـه ابن خروف هو مذهب مهجور. وكذا القول بأن الحـال المذكورة فى نحو: ضربى زيدًا قـائمًا، تغنى عن الخبر لشبـهها بالظرف هو قول ضعيف، وقد بينت ضعفه من قبل.

ومنع الفراء وقوع الحـال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مـخالفة الأصل، وذلك أن الحال إذا سدّت مسدّ الخبر فهـو على خلاف الأصل، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبـغى أن يحكم بجوازه، فإنه مخالفة بعـد مخالفة. وهذا الذى اعتبره قد دلت العـرب على أنه غير معتبر، بوقوع الجملة الاسـمية موقع الحال المذكورة، فلو لم تقع الجملـة الفعلية موقع الحال المذكـورة نقلاً، لجاز وقوعها قـياسًا على وقوع الجملة الاسمية، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة، من ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه:

---

(١) البيت من البسـيط وهو للجموح الظفرى فى خزانة الأدب (١/ ٤٦٢)، وجمـهرة اللغة (ص ٦٩٢).

الشاهد فيه: دخول «لولا» على الجملة الفعلية.

(٢) الرجز لشهاب بن العيف فى خزانة الأدب (١٠/ ٨٩)، ولابن العفيف العبدى أو عبد المسيح ابن عسلة فى شرح شواهد المغنى (٢/ ٦٢٤).

الشاهد فيه قوله: لا فَعَله» حيث لم يكرر «لا» فى الماضى، وهذا خاص بالشعر.

ورأْيُ عَيْنَيَّ الفتى أباكا

يُعطِي الجزيلَ فعليك ذاكا[1]

والمشهور من قول النحويين غير الكسائى أن الحال التى تسد مسد الخبر إذا كانت جملة اسمية لا تستغنى عن الواو، والذى حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه فأفتوا بالتزامه، ولم ير الكسائى ذلك ملتزمًا بعد سدها مسد الخبر، كما لم يكن ملتزمًا قبله، وبقوله أقول. وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى؛ لأنه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح، ومما حكى ابن كيسان: مسرتك أخاك قائمًا أبوه، ثم قال: فإن قلت: مسرتك أخاك قائمًا أبوه، أو مسرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عند الكسائى وحده، فإن جئت بالواو قبل «هو» جازت المسألة فى كل الأقوال.

ومما أجاز الكسائى وحده اتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح فى البيان، كقولك: ضربى زيدًا الشديدُ قائمًا، وشربى السَّويق كله ملتوتًا. ومن منع احتج بكون الموضع موضع اختصار، وأنَّ السماع لم يرد فيه اتباع، ومن أجازه تبع القياس، ولم ير عدم السماع مانعًا؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه فى بعض المواضع، فإجازته توسعة، ومنعه تضييق.

ص- ويحذف المبتدأ أيضًا جوازًا لقرينة، ووجوبًا كالمُخْبَر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص فى باب نعم، أو بصريح فى القسم، وإن ولى معطوفًا على مبتدأ يليه فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صحت المسألة، خلافًا لمن منع، وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ش: ومن حذف المبتدأ جوازًا لقرينة حذفه بعد استفهام عن الخبر، كقولك: صحيح وفى المسجد، وغدًا، وعشرون، لمن قال: كيف أنت؟ وأين اعتكافك؟ ومتى سفرك؟ وكم دراهمك؟

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٩٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٧).

الشاهد فيه: «يعطى جزيلاً» حيث جاءت هذه الجملة الحالية سادة مسد الخبر.

ومن ذلك حـذفه عند شـم طيب، أو سمـاع صوت، أو رؤيـة شبح، فـيقـال: مسك، وقـراءة، وإنسان، بإضمـار: هذا، ونحوه. ولو كان المذكـور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبرًا لمبتدأ محذوف، ومبتدأ لخبر محذوف.

ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، أى: فصلاحه لنفسـه، وإساءتـه عليهـا. فحذف المبتدأ لهـذه القرائن وأشباهها جائز.

وأما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه لكونه لمجـرد مدح، كـقولهم: الحـمدُ لله الحـميدُ، وصلى الله على مـحمـدٍ سيـدُ المرسلين. أو لمجـرد ذم، كـقـولك: أعـوذُ بالله من إبليس عَـدوٌّ المؤمنين. أو لمجـرد التـرحم كقـولك: مـررت بغلامك المسكينُ، فـهـذه ونحوها من الـنعوت المقطوعـة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها، لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره، والرفع بمقتـضى الخبريـة لمبتدأ لا يجـوز إظهاره، وذلك أنهم قصـدوا إنشاء المدح، فـجعلوا إضمـار الناصب أمارة على ذلك، كمـا فعلوا فى النداء، إذ لو أظهـر الناصب لخفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرًا مسـتأنف المعنى، فلما التزم الإضمار فى النصب التزم أيضًا فى الرفع ليجرى الوجهان على سنن واحد.

ومن التزام حـذف المبتدأ أن يحـذف لكون خبره مـصدرًا جىء به بدلاً من اللفظ بفعله، كقول الشاعر:

فـقـالـتْ حَنَـانٌ مـا أَتَى بِـكَ هَهُـنَا
أَذُو نَسَـبٍ أَمْ أَنْـتَ بالحَـىِّ عَـارِفُ[1]

---

(١) البـيت من الطويل وهو لمنذر بن درهم الكلبى فى خـزانة الأدب (٢/ ١١٢)، وشرح أبيـات سيبويه (١/ ٢٣٥).

والشاهد فيه: رفع «حنان» بتقدير مبتدأ، أى: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

ومنه قولهم: سمع وطاعة، أي: أمرى حنان، وأمرى سمع وطاعة. والأصل فى هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب فى التزام إضمار الرافع الذى هو المبتدأ، قال سيبويه: وسمعت من يوثق بعربيته يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمدُ الله وثناء عليه، أى: أمرى حمد الله، وأنشد قول الآخر:

صبرٌ جميل فكلانا مُبْتَلى

ثم قال سيبويه: «والذى يرفع عليه «حنان» و«صبر» وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره كترك إظهار ما نصب به. قال: ومثله قول بعض العرب: من أنت؟ زيدٌ، أي: من أنت؟ كلامك زيد، فتركوا إظهار الرافع، كترك إظهار الناصب هذا نصه.

ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح نعم، ومذموم بئس، إذا جعلا خبرى مبتدأين، فإن للقائل: نعم الرجل زيد، أن يجعل «زيدًا» خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبرًا عنه بنعم وفاعلها، فعلى القول بأنه خبر، يكون ما هو له خبر واجب الحذف.

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: فى ذمتى لأفعلن، يريدون: فى ذمتى ميثاق، أو عهد، فاقتصرو فى هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ، كما فعلوا عكس ذلك فى قولهم: لعمرك لأفعلنّ. ذكر هذه المسألة أبو على رحمه الله، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر:

تُسَاوِرُ سَوَّارًا إلى المجد والعُلا
وفى ذمّتى لئن فعلت ليفعلا[1]

ومثال معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما قولهم: زيد والريح يباريها، وفى هذه المسألة خلاف: فمن البصريين والكوفيين من لم يجزها، ومنهم من أجازها. فمن

(١) البيت من الطويل وهو لليلى الأخيلية فى ديوانها (ص ١٠١)، والشعر والشعراء (ص ٤٥٦).

الشاهد فيه: «ليفعلا» حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفًا.

أجازهـا من البصريين جعل التقدير: زيد والريح يجريان يباريها، فيجريان خبر محذوف، ويباريها في موضع نصب على الحال، فاستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه. ومن أجازها من الكوفيين أجازها حملاً على معنى يتباريان، ولم يحتج إلى تقدير محذوف. واستدل أبو بكر بن الأنبارى على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر:

واعْلَمْ بأنَّك والمَنِيْـ

ـيَةَ شَاربٌ بعُقَارِهَا[1]

وقد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه فى خبر، فيجىء الخبر مثنى، كقول بعض العرب: راكب البعير طليحان، والأصل: راكب البعير والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى. وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي: وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ص: **والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصولها فى الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفًا، أو موصوفًا بظاهر أو مقدر، أو عاملاً، أو معطوفًا، أو معطوفًا عليه، أو مقصودًا به العموم، أو الإبهام. أو تالى استفهام، أو نفى، أو لولا، أو واو الحال، أو فاء الجزاء. أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء، أو جوابًا، أو واجب التصدير، أو مقدّرًا إيجابه بعد نفى. والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه فى نحو: كم مالك!؟ واقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه.**

ش: لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معني لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم من كون المبتدأ معرفة فى الأصل كون الخبر نكرة فى الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقًا بمعرفة، توهم كونهما موصوفًا وصفة، فمجىء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلاً.

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٢١).

الشاهد فيه قوله: «بأنك والمنية شارب بعقارها» حيث أتى الشاعر بمبتدأ ومعطوف عليه بالواو، وبعده خبر لأحدهما.

وأيضًا: فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحًا تنكيره على تعريفه.

وقد يتعرفان، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ [الشورى: ١٥]، و ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقد ينكران، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

ونبهت قائلاً: «بشرط الفائدة» على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلامًا، سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة. وقولي: «وحصولها فى الغالب بكذا وكذا» تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها فى الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة، أو بسماع حصاة مسبحة: شجرة سجدت، وحصاة سبحت.

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وفى الحديث: «شوهاء ولود خير من حسناء عقيم»(١).

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم: السمن منوان بدرهم، أي: منوان منه بدرهم، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فالواو واو الحال وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها؛ لأنها موصوفة بمقدّر، كأنه قال: وطائفة من غيركم، وهم المنافقون. ومن هذا القبيل قول الشاعر:

إنِّى لأكثر مِمَّا سُمْتَنى عَجَبًا
يدٌ تَشُجُّ وأُخْرى مِنْكَ تَأْسُونى(٢)

أى: يد منك تشج، فيد مبتدأ خبره تشج، ومنك صفة مخصصة حذفت للعلم بها، كما حذفت صفة طائفة فى الآية، ومنه قول الآخر:

(١) لم أجده.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٩٧).
الشاهد فيه قوله: «يد تشج» حيث جاز الابتداء بالنكرة لكونها موصوفة بصفة مقدرة، والتقدير: يد منك.

وما برح الواشُون حتى ارتَمْوا بنا
وحتى قلوبٌ عن قلوب صوادفُ

أى قلوب منا، عن قلوب منهم.

ومثال الابتداء بنكرة عاملة قوله ﷺ: «أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة»[1].

ويدخل فى هذا أيضًا المضاف إلى نكرة كقوله: «خمس صلوت كتبهن الله على العباد».

ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر:

عندى اصطبارٌ وشكْوى عند قاتلتى
فهل بأعجبَ من هذا امرؤٌ سمعا[2]

ومثله قول رؤبة:

حتى ترامَى بالظُّنون الظُّنَّنِ
تَخْليطُ قول الكاذبين المُيَّنَ
إذ مَنْ هنٍ قولٌ وقولٌ من هنِ

ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، على أن يكون التقدير: طاعة وقول معروف أمثل، أو نحو ذلك، وهو أحد تقديرى سيبويه.

ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها قول الشاعر:

غرابٌ وظبْى أعْضَبُ القَرْنِ ناديَا
بصَرْمٍ وصِرْدَانُ العَشِيِّ تصيح

---

(١) أخرجه ابن حبان فى صحيحه (٣/ ١١٩)، ح(٨٣٨).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١١٢)، الشاهد «عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى» حيث أجيز الابتداء بالنكرة فى قوله: «وشكوى» لأنها معطوفة، على نكرة قد وجد فيها شىء من شروط الابتداء بالنكرة وهى قوله: «اصطبار».

وقول العرب: «شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهر مَرْعى» ومنه قول الشاعر:

فيـــــومٌ عَلَيْنَا ويَومٌ لَنَا

ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّ

ومثال النكرة المبدوء بها لأجل العموم، ما روى من قول ابن عباس ﷺ: «تمرة خير من جرادة»، ومن كلام العرب خُبَأَةُ صِدْق خيرٌ من يَفَعة سَوْء.

ومثال المبتدأ بها لقصد الإبهام: ما أحسن زيدًا.

ومثال التالية استفهامًا: أرجل فى الدار؟

ومثال التالية نفيًا: ما رجل فى الدار.

ومثال التالية لولا، قول الشاعر:

لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ

حين اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ[١]

ومثال التالية واو الحال قول الشاعر:

عَرَضْنا فَسَلّمْنا فَسَلَّم كارهًا

علينا وتَبْريحٌ من الوجْد خانِقُه[٢]

وقال آخر:

سَرَينا ونَجْمٌ قد أَضاءَ فَمُذْ بَدَا

مُحَيَّاكِ أخْفى ضَوْؤُه كُلَّ شَارِقِ[٣]

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١١٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٠١).
الشاهد فيه: «لولا اصطبار» حيث جاءت النكرة مبتدأ بعد «لولا».

(٢) البيت من الطويل وهو لابن الدمنية فى ديوانه (ص ٥٣)، وأمالى القالى (١/ ١٥٦).
الشاهد فيه قوله: «كارهًا» حيث أتى الحال نكرة موصوفة بصفة مذكورة.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ٩٨)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٧١).
الشاهد: «ونجم قد أضاء» حيث سوغت واو الحال الابتداء بالنكرة.

ومثال التالية فاء الجزاء قول العرب فى مثل: إن ذهب عَيْرٌ فعيرٌ فى الرباط.

ومثال التالية ظرفًا مختصًا: عندك مال. وقُيِّد بالاختصاص تنبيهًا على أنه لو جىء به غير مختص لم يفد الإخبار به، نحو: عند رجل مال.

وأشرت بقولى: «أو لاحقٌ به» إلى الجار والمجرور المختص، نحو: لك مال. وإلى الجملة المشتملة على فائدة، نحو: قصدك غلامه رجل، فإنه جائز جواز: عندك رجل؛ لأن فى تقديم هذه الجملة وشبهها خبرًا ما تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية، مع عدم قبول الابتداء.

ومثال الابتداء بنكرة لكونها دعاء قول الشاعر:

لقد أَلَّبَ الواشون أَلبًا بجمعهمْ
فَتُرْبٌ لأَفْواهِ الوُشَاة وجَنْدَلُ[1]

ومثال الابتداء بنكرة لكونها جوابًا قولك، لمن قال: ما عندك؟ درهم، فدرهم مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: درهم عندى، ولا يجوز أن يكون التقدير: عندى درهم، إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغى أن يسلك به سبيل السؤال، والمقدم فى السؤال هو المبتدأ، فكان هو المقدم فى الجواب، ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك فى مثل: عندى درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعد عن الأصل بلا سبب.

ومثال الابتداء بنكرة؛ لأنها واجبة التصدير قولك: مَنْ عندك؟ وكم درهمًا مالُك؟ فمن وكم نكرتان، وجاز الابتداء بهما لأنهما بمنزلة نكرة مسبوقة باستفهام؛ لأنهما متضمنان معنى حرفه.

ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد نفى قولهم: شَرٌّ أهر ذا ناب، فإنه بمعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر. ومثله قول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر.
الشاهد: رفع ترب على الابتداء، وخبره الجار والمجرور.

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وَقَدْ أرَى
وأَبِىَّ ما لَكَ ذو المجازِ بِدارِ[1]

أى ما أحلك ذا المجاز إلا قدر. ومثله:

قضاءٌ رمى الأشقى بسَهْم شقائه
وأغْرى بسبل الخير كلَّ سعيد

والمبتدأ عند سيبويه فى نحو: كم مالك؟ «كم» مع أنه نكرة، والخبر «مالك» مع أنه معرفة، وكذا نحو: مررت برجل أفضلُ منه أبوه، أفضل عنده مبتدأ، وأبوه خبر، فجعل النكرة مبتدأ، والمعرفة خبرًا؛ لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفًا أكثر من وقوعه معرفة، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبرًا نحو: من قائم؟ ومن قام؟ ومن عندك؟ فحكم على المعرفة بالخبرية ليجرى الباب على سنن واحد، وليكون الأقل محمولاً على الأكثر، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام.

ص: **والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلا لفظًا أو معنى فى الاختيار، أو يكنْ لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى إحداهما.**

ش: قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل فى الخبر، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل فى كونه مسندًا، ولشبه المبتدأ بالفاعل فى كونه مسندًا إليه. إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس. فلو

(١) البيت من الكامل وهو للمؤرج السلمى فى خزانة الأدب (٤/ ٤٦٧)، ومجالس ثعلب (ص ٥٤٤)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٦٨).
الشاهد فيه قوله: «أبى» فقد ذهب المبرد إلى أنه مفرد ردت لامه فى الإضافة إلى الياء كما ردت فى الإضافة إلى غيرها.

كان المبتدأ والخبـر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنه لا يتـميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول حسان ﷺ:

قـبـيـلـةٌ ألأَمُ الأحْـيَـاء أكْـرَمُـهـا
وأغْـدَرُ الـنَّاسِ بالجِـيـرانِ وَافِـيـهـا(١)

ونحو قول الآخر:

وأعناهمـا أرضـاهمـا بنصـيـبـه
وكــل لــه رزقٌ مــن الله واجــب

فألأم الأحياء، وأغناهما خبران مقدمان، وأكرمها وأرضاهما مبتدآن مؤخران، مع التساوى فى التعريف؛ لأن المعنى إنما يصح بذلك. ومثل ذلك قول الآخر:

بَـنـونَـا بَـنُـو أبـنـائـنـا وبـنـاتُـنَـا
بَنوهـنَّ أبْناءُ الـرِّجـال الأباعِـد(٢)

فبنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بنى أبنائهم كبنيهم، فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل، والأصْل تقديم المشبه وتأخير المشبه به، كقولك: زيد زهير شعرًا، وعمرو عنترة شجاعة، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهًا، وسهل فى البيت العكس وضوح المعنى، والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالأدنى عند قصد الحقيقة، فلو تقدم زهير على زيد، وعنترة على عمرو، وأبو حنيفة على أبى يوسف لم يمتنع؛ لأن المعنى لا يُجْهَل. ومن تقديم الخبر وهو معرفة للعلم بكونه خبر قول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٥٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٢).
الشاهد: «ألأم الأحياء أكرمها» حيث قدم الخبر على المبتدأ فى الموضعين.

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى خزانة الأدب (١/ ٤٤٤)، وشرح المفصل (١/ ٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٢).
الشاهد: جواز تقديم الخبر على المبتدأ فى حال التساوى فى التعريف.

جـــانيك مَنْ يجنى عليك وقــد
تُعْــدى الصِّحـاحَ مَبـاركُ الجَـرْبِ

أى جانيك الذى تعود جنايته عليك، يعنى العاقلة، فمن يجنى مبتدأ؛ لأن المعنى عليه. ومـن تقديم الخبـر لوضوح المعنى مساواته المبتدأ فى التنكيـر فى قوله ﷺ: «مسكين مسكين رجل لا زوج له»(١).

ولو كان المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعلُه ضمير مستتر نحو: زيد قام، لم يجز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل. فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كـقولك فى: الزيدون قاموا: قـاموا الزيدون، على أن يكون «قامـوا» خبرًا مقدمًا، ولا يمنع من ذلك احتمال كـونه على لغة: أكلونى البراغيث؛ لأن تقديم الخبر أكثر فى الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الذى يأتينى فله درهم؛ لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط.

ومما يمنع تقديم الخـبر اقـترانه بإلا لفظًا أو معنى، كـما فى قـوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وكقـوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، وأشـرت بقولى: فى «الاخـتيـار» إلى أن تقديم الخـبر المقـترن بإلا قـد يرد فى الشعر، كقول الكميت:

فـيـا ربِّ هـل إلا بك النصـرُ يُبْـتَـغى
عليـهـم وهل إلا عـليك المُعَـوَّل(٢)

ومما يمنع تقديم الخبـر اقتران المبتدأ بـلام الابتداء؛ لأن اقترانها به يؤكـد الاهتمام بأوليته، وتقدم خبرها عليها مناف لذلك فمنع، ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الأوسط (٦/ ٣٤٨)، ح(٦٥٨٩).
(٢) البيت من الطويل وهو للكـميت فى تخليص الشواهد (ص ١٩٢)، وشرح الأشـمونى (١/ ٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٢).
الشاهد فيه قوله: «بك النصر» حيث قدم الخبر المحصور بـ «إلا».

مصحوبها بأفعال القلوب فى نحـو: علمت لزيدٌ كريم، فإن وقع ما يوهم تقديم خبر مصـحوبهـا حكم بزيادتها، أو بتـقدير مبـتدأ بينهـا وبين مصحـوبها الظاهر، كـقول الشاعر:

خـــالى لأَنْتَ ومَـنْ جَـــريرٌ خـــالُـهُ
يَـنَل الـعَـــلاءَ ويُكْرِمِ الأَخْـــوالا[1]

فلك أن تجعل اللام من قوله: لأنت، زائدة: كزيادتها فى قول الراجز:

أُمُّ الحُلَيْس لـعَـــجُـــوزٌ شَـــهْـــرَبَهْ
ترضَـى من الـلحـم بعـظم الـرَّقَـــبـــه[2]

ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره أنت، كأنه قال: خالى لهو أنت وزيادتها أولى؛ لأن مصحوب لام الابتداء مؤكَّد بها، وحذف المؤكَّد مناف لتوكيده.

ومن زيادتها مع الخبر قول كثير:

أصـــاب الرّدى مَنْ كـــان يـهـــوى لك الرَّدى
وجُـنَّ الـلـواتـى قُـلْـنَ عَـــــــزّةُ جُـنَّـتِ
فـــــهنّ لأولـى بالجـنون وبـالجـــــفـــــا
وبالـسّـــيِّـــئـــات مـــا حَـــيِـين وحـــيت

ومن زيادتها قول الشاعر:

وبـنـفــــــسى لَـهُـــــمـــــومٌ
فــــــهى حَـــــرّى آســــفــــةْ

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠/ ٣٢٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢١).
الشاهد فيه قوله: «خالى لأنت» حيث قدم الخبر على المبتدأ شذوذًا.

(٢) الرجـز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٧٠)، وشـرح التصـريح (١/ ١٧٤)، وهمع الهـوامع (١/ ١٤٠).
الشاهد: كالسابق.

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن، كقولك: هو زيد منطلق؛ لأنه لو قدم خبره عليه فقيل: زيد منطق هو لم يعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكدًا للضمير المستكن فى الخبر.

وفى حكم ضمير الشأن قول القائل: كلامى زيد منطلق، فإن تأخير «كلامى» وتقديم: زيد منطلق، ممتنع؛ لأن سامع قولك: زيد منطلق، قد علم أنه كلامك، فيتنزل قولك «كلامى» بعد ذلك منزلة قولك: كلامى هو كلامى، ولا فائدة فى ذلك.

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيُّهم أفضل؟ ومَنْ يقمْ أقمْ معه. وكذا فى الابتداء بما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط.

ص: **ويجوز نحو: فى داره زيدٌ، إجماعًا، وكذا: فى داره قيام زيد، وفى دارها عبدُ هند، عند الأخفش.**

ش: نحو فى داره زيد، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مقدم الرتبة، فأجمع على جوازه، كما أجمع فى باب الفاعل على جواز نحو: ضرب علامَة زيدٌ.

وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ وسوَّى فى ذلك بين الصالح للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: فى داره قيام زيد، وبين ما لا يصلح لذلك نحو: فى دارها عبد هند، وبقوله أقول لأن المضاف والمضاف إليه كشىء واحد. فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرًا معه، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل، ومنه قول العرب: فى أكفانه درج الميت، وقول الشاعر:

بمَسْعاته هلكُ الفتى أو نجاتُه

فنفسَك صُنْ عن غَيِّها تك ناجيًا

ص: ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافًا إليها، أو مصحِّحا تقديمه الابتداء بنكرة، أو دالاً بالتقديم على ما لا يفُهم بالتأخير، أو مسندًا دون أمّا إلى أنّ وصلتها، أو إلى مقرون بإلا لفظًا أو معنى، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، وتقديم المفسِّر إن أمكن مُصَحِّح، خلافا للكوفيين إلا هشامًا، ووافق الكسائى فى جواز نحو: زيدًا أجَلُه مُحْرِزٌ، لا فى نحو: زيدا أجلُه أحرز.

ش: قد تقدم التنبيه على أن الاستفهام له صدر الكلام، وأن المبتدأ يجب تقديمه إن كان بعض أدواته، نحو: مَنْ عندك؟ أو مضافًا إلى بعض أدواته نحو، غلامُ مَنْ عندك؟

وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان مضافًا إلى بعض أدواته، نحو: صبيحة أى يوم سفرُك؟

وقد تقدم أن من مُصَححات الابتداء بنكرة أن تخبر عنها بظرف مقدم مختص، نحو: عندك رجل، وإنما كان تقديمه مصححًا، لأن تأخيره يوهم كونه نعتًا، وتقديمه يؤمن معه ذلك، وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص نحو: لك مال، أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة، نحو: قصَدك غلامُه رجلٌ، فلولا الكاف من «قصدك» لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما.

وإلى الظرف المختص واللاحق به من الجار والمجرور والجملة أشرت بقولى: «أو مصححًا تقديمه الابتداء بنكرة» وأما قولى: «أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير» فأشرت به إلى نحو: لله درك، من الجمل التعجبية، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وكذلك نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠]، من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية، فإن الخبر فيها لازم التقديم، وذلك أن المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلو قدم ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾، لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر، فكان ملتزمًا.

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى أنّ المفتوحة وصلتها، كقولك: معلوم أنك فاضل، وكقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١]، وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أنْ المصدرية بالكائنة بمعنى لعل، أو خوف التعرض لدخول إنّ على أنّ مباشرة، وفى ذلك من الاستثقال ما لا يخفى، فلو ابتدئ بأنّ وصلتها بعد أمّا لم يلزم تقديم الخبر، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد أمّا إذ لا يليها إنّ المكسورة، ولا أنّ التى بمعنى لعل، فجائز أن يقال: أمّا معلوم فأنك فاضل، وأمّا أنّك فاضل فمعلوم، ومنه قول الشاعر:

دَأبى اصطبارٌ وأمّا أننى جَزِع
يوم النَّوَى فلوَجْدٍ كادَ يَبْرِينى(١)

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظًا أو معنى، نحو قولك: ما فى الدار زيدٌ، وإنما عندك عمرٌو. وكذلك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، كقول الشاعر:

أهابُك إجلالاً وما بك قُدْرةٌ
علىَّ ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها(٢)

فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين، وملء عين خبر واجب التقديم؛ لأنه لو أخر وقدم حبيبها لعاد الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ليؤمن بذلك المحذور.

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢١٣)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٧٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٣).
الشاهد: وقوع المصدر المؤول مبتدأ «أننى جزع» وتقدم على خبره الذى هو جار ومجرور «فلوجد».

(٢) البيت من الطويل وهو للمجنون فى ديوانه (ص ٥٨)، وسمط اللآلى (ص ٤٠١)، وشرح الأشمونى (١/ ١٠١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٣).
الشاهد فيه قوله: «ملء عين حبيبها» حيث تقدم الخبر وجوبًا لاتصال المبتدأ بضمير يعود على جزء من الخبر وهو قوله: «عين».

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة؛ لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها، فمثال الالتباس بالإضافة من فى البيت من قول الشاعر:

ولكـن ملء عـين حــــبـــــيـــــبـــــهــــــا

ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك: معرض عن هند المرسل إليها.

وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى، فى نحو: زيدا أجَلُه مُحْرزٌ؛ لأنه لم يَفصِل بين المنصـوب وناصبـه أجنبى، بخـلاف: زيداً أجلُه أحرز، فـإن الأجل وإن كان الفـعل خبره، فإن الإخبار بالفعل على خـلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فـعد المبتدأ قبلهمـا أجنبيًا، بخلاف وقوعه قبل اسـم الفاعل، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل؛ لأنه مفرد.

قلت: وقد يفرق بين الصورتين بأن اسم الفاعل لا يجب تأخيره فلا يمتنع تقديم معمـوله، بخلاف الفعل فـإن تأخيره إذا وقع خبـر مبتدأ واجب، فلا يـجوز تقديم مـعمـوله؛ لأن تقديم المعـمول يؤذن بتـقـديم العامل، وهذه شـبهـة شهـرت عند النحويين، وفيها إذا لـم تقيد، ضعف؛ لأن تقديم معمول العامل العارض منع تقدمه مبنه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعـه، ما لم يكن فى ذلك إخـلال ملازم؛ لأن منعـه مفـوّت للتنبيـه على الأصل، ولأجل ذلك جـاز أن يقدمّ عـلى: لن، ولا واللام الطلبيـتين مـعمـولات معـمولاتهن نحو: زيداً لن أضـرب، وعمْراً لم أكرم، الـعلمَ لتطلبْ، والجاهل لا تصحبْ.

وقول أبى على: إن الفعل وفاعله أصلها أن يستقل بهما كلام، فعدّ المبتدأ قبلهما أجنبيًا، وتخـيّل جدلى لاثبوت له عند التحقيق؛ لأن الجـملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدى معناه، وتقـوم مقامه، فلا يعـدّ ما هى له خبر أجنبـيًا، كما لا يعد أجنبـيًا ما المفرد له خبر.

فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية فى الجواز بين: زيدًا أجلُه محرزٌ، وزيدًا أجلُه أحرز، بل الأخير أولى بالجواز؛ لأن العامل فيه فعل، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعًا على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيبًا، وبعد قريبًا. ومن حجج البصريين قول الشاعر:

خيراً لمبتغيه حاز وإن لم
يقض فالسعى بالرشاد رشاد

فهذا مثل: زيدًا أجله أحرز.

فصل

ص: الخبر مفرد وجملة، والمفرد مشتق وغيره، وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظًا،متحد به معنى، ومتحد به لفظًا دال على الشهرة وعدم التغير، ومغاير له مطلقًا دال على التساوى حقيقة أو مجازا، أو قائم مقام مضاف، أو مشعر بلزوم حال تُلْحق العين بالمعنى، والمعنى بالعين مجازًا.

ش: المراد هنا بالمفرد ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه، عاريًا كان من إضافة وشبهها، أو ملتبسًا بأحدهما، نحو: زيد منطلق، وعمرو صاحبك، وبشر قائم أبوه.

والجملة ما تضمن جزأين ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما نحو: زيد أبوه عمرو، وبشر حضر أخوه. فنحو: قائم أبوه من المثال الثالث ليس بجملة عند المحققين، لتسلط العوامل على أول جزأيه.

والمراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر، فذو المصدر المستعمل نحو: ضارب، ومضروب، وحسن، وأحسن منه، وذو المصدر المقدر نحو: ربْعة وحَزَوّر وخضاجر، من الصفات التى لامصادر لها ولا أفعال، فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التى لم تستعمل لها مصادر.

وغير المشتق ما عُرِّى مما رسم به المشتق.

وكل واحد من النوعين إذا أخبر به عن مبتدأ فالأكثر أن يغايره لفظًا ويتحد به معنى، نحو: هذا زيد، وزيد فاضل. فالشخص المشار إليه بهذا هو المعبر عنه بزيد فقد اتحدا معنى وتغايرا لفظًا، وكذا زيد فاضل. وقد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغيير، فيتحد بالمبتدأ به لفظًا، ويكون أيضًا على نوعين، مشتقًا كقول رجل من طيء:

خليلى خليلى دون ريْب وربّما
ألاَنَ امْرُؤٌ قولاً فظُن خليلاً

وغير مشتق كقول أبى النجم:

أَنَا أَبُو النَّجمِ وشِعْرِي شِعْرِي[1]

أى خليلى من لا أشك فى صحة خلته، ولا يتغير فى حضوره ولا غيبته، وشعرى ما ثبت فى النفوس من جزالته، والتوصل به من المراد إلى غايته. وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولك: من قصدنى فقد قصدنى، أى فقد قصد من عرف نجاح قاصده. ومنه قول النبى ﷺ: «**فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله**»[2]، وقد يكون الخبر المفرد مغايراً للمبتدأ فى لفظه ومعناه، والحامل على ذلك الإعلام بالتساوى فى الحكم حقيقة، كقوله تعالى: ﴿**وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**﴾ [الأحزاب: ٦]، أو مجازاً كقول الشاعر:

ومُجَاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أجوافُها
لو يُنفَخُون من الخُئُورة طاروا

وقد يكون المغاير لفظًا قائمًا مقام مضاف كقوله تعالى: ﴿**هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١٦٣]، وكقوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**﴾ [البقرة: ١٧٧]، أى: هم ذوو درجات، ولكن البرُّ من آمن.

ويدخل فى هذا الدال على التساوى مجازًا، فيقدر «مثل» مضافًا إلى الخبر فى قولهم زيد زهير، ومجاشع قصب، ونحو ذلك.

وقد يكون المغاير لفظًا مشعرًا بحال تلحق بالمعنى، والمعنى يالعين، فالأول كقولك: زيد صوم، تريد بذلك المبالغة، كأنك جعلته نفس الصوم، ولا يراد بذلك: ذو صوم؛ لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير، وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم، وكذلك ما أشبهه. والثانى قولهم: نهار فلان صائم، وليله قائم، ومنه: ﴿**وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا**﴾ [يونس: ٦٧]، وقول الشاعر أنشده سيبويه:

---

(١) الرجز لأبى النجم فى أمالى المرتضى (١/ ٣٥٠)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٢٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٩).

الشاهد فيه: إثبات ألف «أنا» فى الوصل كما فى الوقف وذلك على لغة بنى تميم.

(٢) **صحيح**: أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٣٠)، ح(٥٤).

أمّـا النهـارُ فـفـى قَـيْـد وسِلْسلة
والليلُ فى جـوف مَنْحُـرتٍ من السَّـاج[١]

ومن هذا القبيل قولهم: شعرٌ شاعر، وموت مائت.

ص: ولا يتحمل غير المشتق ضميراً ما لم يؤول بمشتق، خلافًا للكسائى، ويتحمله المشتق خبراً أو نعتًا أو حالاً ما لم يرفع ظاهراً، لفظًا أو محلاً، ويستكن الضمير إن جرى متحملُه على صاحب معناه، وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبْس وفاقًا للكوفيين.

ش: مثال الخبر الذى لا يتحمل ضميرًا لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق قولك مشيرًا إلى الأسد المعروف: هذا أسد، فأسد لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل. فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه فى تحمل الضمير، كقولك مشيرًا إلى رجل شجاع: هذا أسد، ففى أسد حينئذٍ ضمير مرفوع به؛ لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: رأيت رجلاً أسدًا أبوه، ومنه قول الشاعر:

ولـيل يقـول الناسُ من ظُلَماته
سـواءٌ صحيحاتُ العُيُون وعُورها

كـأن لنا منه بيـوتًا حَصيـنة
مُسُوحًا أعاليها وساجًا كُسُورهَا[٢]

---

(١) البيت من البسيط وهو للجرنفش بن يزيد الطائى فى شرح أبيات سيبويه: (١/ ٢٣٧)، وبلا نسبة فى الكتاب (١/ ١٦١).
الشاهد فيه: المجاز فى جعل النهار فى سلسلة، والسجين هو الذى يجعل فيها.

(٢) البيتان من الطويل وهما للأعشى فى ديوانه (ص ٤٢٣)، ولمضرس بن ربعى فى الحماسة الشجرية (٢/ ٧١٠).
الشاهد فيه: نعت «بيوتًا» بـ«مسوحًا»، و«مساجًا» وصح النعت بهما مع أن كلاً منهما اسم جوهر، أى جسم، لتأويلهما بالمشتق.

فرفع الأعالى والكسور بمسوح وساج، لإقامتها مقام سود، وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق، كان ارتفاع المضمر به أولى؛ لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر، كأفعل التفضيل فى أكثر الكلام. وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميراً أو ظاهراً، جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزاً وحالاً، كقول الشاعر:

تُخَبِّرنا بأنك أَحْوَذِيٌّ
وأنت البَلْسَكَاءُ بنا لُصوقا

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميراً، ورفعه ظاهراً لتأوله بمشتق، لم يرتب فى أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائى دون تقييد، فعندى استبعاد فى إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائى قد حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذوف، وأمكن أن يقال معذور. وإلا فضعف رأيه فى ذلك بين، واجتنابه متعين.

وأما الخبر المشتق إذا لم يرفع به ظاهر لا لفظًا نحو: زيد قائم غلامُه، ولا محلاً نحو: عمرو مرغوب فيه، فلا بد من رفعه ضميراً، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف، فإن برز فالبارز مؤكد للمستكن. وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس، كقولك: زيد عمرو ضاربه هو، والزيدان العمران ضاربهما هما، «فهو» فاعل مسند إليه ضاربه وهو عائد على زيد، والهاء عائدة على عمرو، و«هما» فاعل مسند إلى ضاربهما، وهو عائد على الزيدان، والمضاف إليه عائد على العمران، وأفرد «ضارب» المسند إليه المثنى؛ لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز، فالإبراز فى مثل هذا مجمع عليه، لكون المعنى ملتبساً بدونه، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثانى ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه، ومثال الإبراز المجمع عليه قول الشاعر:

لكلٍّ إلفَيْن بَيْنٌ بعد وصلهما
والفرقدان حِجَاه مقتفيه هما

والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجرى الباب على سنن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول لورود ذلك فى كلام العرب، كقول الشاعر:

قومى ذُرا المجدِ بانُوها وقد علمت
بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطان[1]

فقومى مبتدأ، وذُرا المجد مبتدأ ثان، وبانوها خبر جار على ذرا المجد فى اللفظ، وهو فى المعنى لقومى، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس، ومثله قول الشاعر أيضا:

إن الذى لهواكِ آسَفَ رهْطَه
لجديرةٌ أن تصطفيه خليلاً[2]

ومثله أيضا قول الآخر:

ترَى أرْبَاقَهُم مُتَقَلِّديها
إذا حَمِىَ الحديدُ على الكُماة[3]

وتكلف بعض المتعصبين فقال: تقدير البيت الأول: قومى بانو ذرا المجد بانوها، وتقدير البيت الثانى: لأنت جديرة أن تصطفيه، وتقدير البيت الثالث: ترى

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٩٦)، وشرح الأشمونى (١/ ٩٣)، وهمع الهوامع (١/ ٩٦).
الشاهد فيه قوله: «قومى ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ «ذرا» وهو قوله «بانوها» مشتقًا، ولم يبرز الضمير.
(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٨٨).
الشاهد: أخبر بصفة وهى «جديرة» عن اسم ولم يبرز الضمير.
(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الإنصاف (ص ٥٩)، ولسان العرب (٨/ ٧٣) (خضع).

أصحَاب أرباقهـم متقلديها. والصحيح حـمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه.

والكلام على المشتق الواقع نعـتًا وحالاً كـالكلام عليه إذا وقع خبرًا، فـمَن الْتزم إبراز الضمـير عمـومًا مع الخبـر الجارى على غيـر صاحب معناه، التـزمه مع النعت والحال الجاريين عـلى غير ما هما له، أمـن اللبس أو لم يؤمن، ومن لم يلتزم الإبراز فى الخبـر إلا عند خوف اللبس، لم يلتـزمه فى النعت والحال إلا عـند خوف اللبس ومن النعت الجارى على غير ما هو له دون إبراز ضـمير قراءة ابن أبى عبلة: ﴿**يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ**﴾ [الأحزاب: ٥٣]، بخفض «غير».

وإن كان الجارى على غـير ما هو لَه من خبر ونعت وحـال فعلاً، وأمن اللبس، اغتـفر سـتر الضـمير، كـقولك: زيد الخـبز يأكله. فلو خـيف اللبس وجب الإبراز كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أن زيدًا يضرب الغلام.

ص: **والجملة اسميـة وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبيـة خلافًا لابن الأنبارى وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافًا لثعلب.**

ش: الجملة الواقعة خـبرًا إن كانت اسمية فمثـالها: الله فضله عظيم، وإن كانت فعليـة فمثـالها: ﴿**اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ**﴾ [الشورى: ١٣]، ويدخل فى الاسمـية المصدرة بحـرف عامل فى المبـتدأ، والشـرطية المصدرة بـاسم غير مـعمـول للشرط، ويدخل فى الفعلية الشرطية المصدرة بحرف، أبو باسم معمول للشرط، فمثال الإخبار بجملة مصدرة بحرف عامل فى المبتدأ ﴿**الله لا إله إلا هو**﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿**الَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ**﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ومثال الإخبار بشـرطية مصدرة باسم غير معمول للـشرط: الله مَنْ يطعه ينج. ومثال الإخبار بشرطيـة مصدرة بحرف: الله إن تسأله يعطك. ومثال الإخبـار بجملة شرطية مصدرة باسم معمول للشرط: الله مَنْ يَهد فلا مضل له.

ومنع أبو بكر بن الأنبارى ومن وافـقه الإخبار بجـملة طلبية، نظرًا إلى أن الخـبر حقه أن يكون مـحتملاً للصـدق والكذب، والجملة الطلبية ليـست كذلك، وهذا نظر

واه؛ لأن خبـر المبتدأ لا خـلاف فى أن أصله أن يكون مفردًا، والمفـرد من حيث هو مفـرد لا يحتمل الصدق، والكذب، فـالجملة الواقعـة موقعة حـقيقة بأن لا يشـترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يتحملهما. وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردا طلبيًا نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع فى كلام العرب، كقول رجل من طيء:

قلتُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يَسْلو

صاليا نارَ لَوْعة وغرام[1]

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضًا منع ضعيف إذ لا دليل عليه، مع ورود الاستعمال بخلافه، كقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: ٤١]، وكقول الشاعر:

جَشَأَتْ فقلت اللّذْ خشيت ليأتيَنْ

وإذا أتاك فلاتَ حينَ مَناص [2]

ص: وإن اتحدت بالمبتدأ هى أو بعضُها عن عائد، وإلا فلا، وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة، لفظًا أو محلاً، ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولاً: والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يخص جوازه بالشعر خلافًا للكوفيين.

ش: فالجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وكقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ

(١) البيت من الخفيف وهو لرجل من طيء فى الدرر (٢/ ١١)، وبلا نسبة فى حاشية يس (١/ ١٦٠).

الشاهد فيه: مجيء الجملة الطلبية «كيف يسلو» خبرًا للمبتدأ «قلب» وقد منع ذلك بعض النحويين.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٢/ ٨٣٠).

والشاهد: مجيء الخبر جملة إنشائية وهى قوله «ليأتين» و«اللذ» لغة فى «الذى».

أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ومن الإخبار عن مفرد بجملة اتحدت به معنى قول النبي ﷺ: **«أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله»**[١].

والجملة المتحد بعضها بالمبتدأ معنى كل جملة تتضمن ما يدل على ما يدل عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها، كقوله تعالى: **﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾** [الأعراف: ٢٦]، وهى قراءة ابن كثير، وأبى عمرو، وعاصم، وحمزة، وكقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾** [الأعراف: ١٧٠]؛ لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة، فيتحصل به ما كان يتحصل بضميره، مع تأكد الاعتناء، ومزيد الثناء.

ويكثر الاتحاد لفظًا ومعنى تعظيمًا لأمر المحدَّث به، كقوله تعالى: **﴿أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾** [الواقعة: ٢٧].

فإن لم يتحد بالمبتدأ معنى الجملة ولا بعضها لم تستغن عن ضمير، وإلى هذا أشرت بقولى: وإلا فلا، ونبهت بكون الجائز الحذف منصوب اللفظ والمحل بفعل أو صفة، على أن غير ذلك لا يحذف كالمرفوع مطلقًا، وكالمنصوب بحرف، وكالمجرور بإضافة غير صفة. ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم، ونصب بفعل أو صفة لفظًا أو محلاً فمثال المنصوب بفعل لفظًا قول الشاعر:

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً
فأَخْزَى اللهُ رابِعَةً تَعُودُ[٢]

ومثال المنصوب بفعل محلاً قول الآخر:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا
ويومٌ نُساءُ ويوم نُسَرّ[٣]

---

(١) البيهقى فى سننه الكبرى (٤/ ٢٨٤)، ح(٨١٧٤).

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٢٨١)، والكتاب (١/ ٨٦).
الشاهد فيه: حذف عائد المبتدأ الذى هو «كلهن» من جملة الخبر حذفًا قياسيًا عند الفراء.

(٣) تقدم تخريجه.

أراد الأول: ثلاث كلهن قتلتهن عمدًا، وأراد الآخر: ويوم نساء فيه، ويوم نسر فيه.

ومثال المنصوب بصفة لفظًا قول الراجز:

غَناءُ نفس العفاف المغنى
والخائف الإملاقِ لا يستغنى

ومثال المنصوب بصفة محلاً قول الشاعر:

سُبْلُ المعالى بنو الأعلين سالكة
والإرثُ أجدرُ مَنْ يَحْظَى به الولدُ

ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ لكل، قراءة ابن عامر: ﴿وكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]، ومثال ذلك قول الراجز:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعى
علىّ ذنبا كلُّه لم أصنع(١)

فلو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا فى الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك فى الاختيار، ويرونه ضعيفًا، ومنه قراءة السلمى: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون﴾ [المائدة: ٥] بالرفع. ومثل هذه القراءة، قول الشاعر:

وخالدٌ يَحْمَدُ أصحابه
بالحقِّ لا يُحْمَد بالباطل(٢)

هكذا رواه أبو بكر بن الأنبارى برفع خالد وأصحابه.

---

(١) الرجز لأبى النجم فى تخليص الشواهد (ص ٢٨١)، والخصائص (٢/ ٦١)، والمقتضب (٤/ ٢٥٢).

الشاهد فيه: «كله لم أصنع» حيث حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر.

(٢) البيت من السريع وهو بلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/ ٦١١)، والمقرب (١/ ٨٤).

الشاهد فيه: «يحمد أصحابه» يريد يحمده ساداتنا.

ص: ويغنى عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تامٍ معمول فى الأجود لاسم فاعلِ كَوْن مطلق، وفاقًا للأخفش تصريحًا ولسيبويه إيماء، لا لفعله، ولا للمبتدأ، ولا للمخالفةِ، خلافًا لزاعمى ذلك. وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله، وربما اجتمعا لفظًا.

ش: ذهب الكوفيون إلى أن الظرف من نحو: زيد خلفك، منصوب بمخالفته المبتدأ حكاه ابن كيسان والسيرافى، وهذا القول فاسد من أربعة أوجه:

أحدها: أن يخالف المتباينين فى معنىً نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعمالهم فى أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثانى: أن المخالفة بين الجزأين محققة فى مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف حنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم، وأنت فطر، وهم درجات، فلو صلحت المخالفة للعمل فى الظرف المذكور لعملت فى هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

الثالث: أن المخالفة معنى لا تخص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة لأن العامل عملاً مجمعًا عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظًا، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل فى الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائدًا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد فى الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون.

وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه، وقال: هو مذهب سيبويه، وحمله على ذلك أن سيبويه قال فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: قد تنتصب لأنها موقوع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العِلْم إذا قلت: أنت الرجل علما، عمل فيه ما قبله، وكما عمل فى الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهمًا ثم قال سيبويه: «فالمكان هو خلفك» ثم أردفه بنظائر وقال:

فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيـره، وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده نحو العشـرين، ونحو: خير منك عملاً، فـصار: زيد خلفك، بمنزلة ذلك، والعامل فى خلف الذى هو فى مـوضعه، والذى هو فى مـوضع خبره، كـما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك، فـالآخر رفعه الأول، وعمل فيه، وبه اسـتغنى الكلام، وهو منفصل منه» هذا نصه، وهو يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: كون الظرف منصـوبًا بعامل معنوى، وهو حصـول المبتدأ فيـه، بقوله: فانتصبت؛ لأنها موقـوع فيها، ومكون فيها. ويحتمل قوله: عمل فـيها ما قبلها على عمل المبـتدأ فى المحل. فيكون لـلظرف على هذا التقدير عـامل نصب فى لفظه وهو المعنى المذكور، وعـامل رفع فى محله وهو المبتدأ، وهذا الوجـه باطل إذْ لا قائل به، ولأن الحـصول لو عـمل فى الظرف العرفى وهـو الخلف وشبـهه لعـمل فى الظرف اللغـوى كـالكِيس والكُـوز، فكان يقـال: المالُ الكيسَ، والماءُ الكـوزَ، بالنصب، بل الحصـول المنسوب إلى الكيس والكوز ونحـوهما أولى بالعـمل؛ لأنه حصـول إحاطة وإحراز، وإذا لم يصلح للعمل وهو أقوى، فغيره بعدم العمل أولى.

والوجه الثـانى: كون الظرف مـنصوبًا بالمخالفـة كقـول الكوفيين، فإنـه يوهمه سيبويه بقوله فى الباب المذكور: «فهـذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين: إن الظرف منصوب بالمخالفة؛ لأنك إذا قلت: زيد أخـوك، فالأخ هو زيد. وإذا قلت: زيد خلفك، فـالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت فيه النصب، وقد تقدم إبطال هذا القول. فسيبويه برىء ممن عوّل عليـه، وجنح إليه؛ لأنه قال حين مثـل بظروف بعد مبتـدآت: «وعمل فيهـا ما قبلـها» وهذه عبـارة لا تصلح أن يراد بهـا إلا شىء متقـدم على الظرف، والمخـالفة بخلاف ذلك. فتيقن أن مراده غير مراد الكوفيين.

الوجه الثالث: ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه، واحتماله أظهر من الوجـهين المتقدمين، وهو أيضًا مخالف لمراد سيبويه. وسأبين ذلك إن شـاء الله تعالى: ولو قصـد ذلك سيبـويه نصًا لم يُعَـوَّل عليه؛ لأنه يبطل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل، فوجب اطراحه.

الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب فى إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف. فلا عدول عنه.

الثالث: من مبطلات قول ابن خروف: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، لا ثالث لهما، ولا نظير له، فوجب اطراحه.

الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك، ومن ثمّ لم يكن كلامًا نحو: زيد قام عمرو، حتى يقال: إليه، أو نحوه.

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الخبر.

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيراً، فى أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقًا للنظير بالنظير.

السابع: أن عامل النصب فى غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلاً أو شبيهه، أو شبيه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به.

الوجه الرابع من محتملات كلام سيبويه: أن ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبههما، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه؛ لأنه قال قاصدًا للظروف الواقعة بعد المبتدأ: وعمل فيها ما قبلها، كما أن العِلْم إذا قلت: أنت الرجل علمًا، عمل فيه ما قبله فما قبلها يحتمل أن يريد به الذى قبلها فى اللفظ وهو المبتدأ، ويحتمل أن يريد به الذى قبلها فى التقدير وهو مستقر أو استقر أو شبههما، إلا أن الاحتمال الأول يفضى إلى المحذورات المتقدم ذكرها، والاحتمال الثانى لا يفضى

إليهـا، فكان أولى بمراده، ويؤيد أولويتـه فى إرادته أنه شبـه ناصب الظرف بما نصب التمييز فى قوله: خير عملاً، وناصب التمـييز خبر لا مبتدأ، فينبغى أن يكون ناصب الظرف خبراً لا مبتدأ، فإن ذلك أليق بالنظير، وأوفق فى التقدير.

وكذا قوله: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» يحتمل أن يريد بما هو فيه المبتـدأ، ويحتمل أن يريد به ما حذف من مستـقر ونحوه وهو الأولى، لما ذكرت من أن تقديره لا يفضى إلى المحذورات السالفة، ويؤيد ذلك أيضًا قوله: «وهو غيره» أى ما هو فى الظرف غيـر المبتدأ، واحتاج إلى هذه العـبارة لينبه على أن بين الظرف والمبتدأ مقدرًا، وهو خبر للمبتدأ، وعامل فى الظرف، وأنه غير المبتدأ، ولا يصح أن يعاد هـو إلى المبتدأ، والـهاء من غيـره إلى الظرف؛ لأن الإعلام بذلـك إعلام بما لا يجهل، بخلاف الإعلام بأن ثم مقدراً هو غيـر المبتدأ وعامل فى الظرف، فإن الحاجة داعية إليه.

ويتأيد ذلك أيضا بقوله: «وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده، نحو العشرين ونحو خير منك عمـلاً» فإن فى «صار» ضميراً عائدًا على ما هو فـيه وهو غيره، وقد ثبت أنه ما يقدر من مستقر ونحوه، وجعل نسبة هذا المقدر من الظرف كنسبة خير من عملاً، وفيه أيـضًا إشعار بأنه لا يريد بما المبتدأ بل الخبر المقـدر؛ لأن خيرًا من قوله: «خير عملاً» خبـر مبتدأ محذوف تقديره: أنت أو هو خير عمـلاً، وجعل ما هو خبر نظيرًا لخبر، أولى من جعله نظيرًا لمبـتدأ. ثم قال: «فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك» أي صار زيد قبل خلفك بمنزلة مستقر؛ لأنه يدل عليه، ويجعله فى الذهن مشاراً إليه، ثم قال: «والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه»، أي الذى خلف فى موضعه، والذى خلف فى موضعـه هو مستقر أو نحوه من أسـماء الفاعلين، فإنه الخبر فى الحـقيقة، فالظرف فى مـوضعه؛ لأنه عـمدة والظرف فضلة، ثم قـال: «والذى هو فى موضع خبـره» يعنى استقر ونحـوه من الأفعال الدالة على كـون مطلق، فإن الظرف إذا علق بفعل فذلك الفعل فى مـوضع الخبر الأصلى، وهو اسم الفاعل، فأشار سـيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فـاعل وبفعل، ونبه على أن تقـدير اسم الفاعل أولى، بأن أضاف الموضع إلى ضميره، ولو قـال: أو الذى هو فى موضع خبره، لكان أبين،

لكن من كلام العرب وقوع الواو موقع أو حيث لا تصلح الجمعية، كقوله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]، ووقوع أو موقع الواو حيث تتعين الجمعية، كقول الشاعر:

من بين مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ[١]

ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه:

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقول الشاعر:

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُن
فأنت لدى بُحبُوحَةِ الهُونِ كائن[٢]

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولى: «وربما اجتمعا لفظًا».

الثانى: أن الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه فى موضع رفع، واسم الفاعل مغن عن تقديره، وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغنى.

الثالث: أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أمّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأن «أمّا» وإذا المفاجأة لا يليهما فعل.

الرابع: أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه. فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولى

---

(١) البيت من الكامل وهو لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (ص ١٤٥)، ولحميد بن ثور فى ديوانه ص ١١١)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٦).
الشاهد فيه قوله: «أو سافع» حيث جاءت «أو» بمعنى الواو.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ١٨)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٤٦)، وهمع الهوامع (١/ ٩٨).
الشاهد فيه: التصريح بالخبر «كائن» الذى تعلق به الظرف «لدى» وهذا التصريح شاذ، والقياس حذفه.

فى الأصل: «معمـول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق، وفاقًا للأخـفش تصريحًا، ولسيبويه إيماء» وخالفت ما ذهب إليـه أبو على والزمخشرى من جعل الظرف جملة. ورجح بعضـهم تقدير الفـعل بأنه متعين فى صلة الموصـول، وهذا ليس بشىء؛ لأن الظرف الموصول به واقع موقعًا لا يغنى فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة، والظرف المخبـر به واقع موقعـًا هو للمفـرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فـيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعاملَ أحدهما معاملة الآخر.

ونبـهت بقـولى: «لاسم فاعل كـون مطلق» على أن اسـم فاعل كـون مـقيـد، كمعتكف، وقارئ لا يغنى عنه مجرد ذكر الظرف إذا قصد البيان.

والذى اختـرته من تعرية الظرف من الخبـرية والعمل هو مـذهب أبى الحسن بن كيسـان، وهو الظاهر من قول السيرافى، وتسمـيته خبرًا على الحـقيقة غيـر صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا تـصح إلا على سبيل المجاز. وللكلام فى هذا مواضع يأتى ذكرها إن شاء الله تعالى معتضدًا بعضها ببعض.

والكلام على حرف الجر المستغنى به كالكلام على الظرف، وقـيدته بالتمام تنبيهًا على أن الناقص لا يغنى، وهو ما لا يـفهم بمجرد ذكره وذكـر معموله مـا يتعلق به، نحو: زيد عنك، وعمرو بك، فلابد لنحـو هذين من ذكر المتعلق به نحو: زيد عنك معرض، وعمـرو بك واثق. فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف نحـو قولك: «أما زيد فبعمرو مأخوذ، وأما بشر فبخالد»، أى فبخالد مأخوذ، فحذف مأخوذ لدلالة الأولى عليه. وحـرف الجر التـام ما يفـهم ما يتـعلق به بمجرد ذكـره نحو: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾ [الكهف: ١]، ﴿**وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ**﴾ [النمل: ٣٣]، و﴿**مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ**﴾ [النور: ٣٥].

ص: ولا يغنى ظرف زمـان غـالبـًا عن خبـر اسم عين، مـا لم يشبـه اسم المعنى بالحدوث وقـتًا دون وقت، أو تُغْنَ إضـافة مـعنى إليه، أو يَعُمَّ واسم الزمـان خاص أو مسئول به عن خاص. ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقـا، فإن وقع فى جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالبـًا، ولم يمتنع نصبه ولا جـره بفى خلافًا للكوفيين. وربما رفع خبرًا الزمانُ الموقوع فى بعضه.

ش: لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالبًا إلا إذا كان العين مثال المعنى في حدوثه وقتًا دون وقت، كالرطب والكمأة، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد، كقولك: الرطب في شهر كذا، والكمأة في فصل الربيع.

وكذلك إذا كان دليلاً على إضافة معنى إلى العين كقولك: «أكل يوم كذا ثوب تلبَسُه، وأكل ليلة ضيف يؤمك»، ومنه قول الراجز:

أكلَّ عام نَعَم تَحْوونه
يُلْقحه قوم وتُنْتَجُونه[1]

أي: أكل يوم تَجَدُّدُ ثوب تلبسه، وأكلَّ ليلة إتيانُ ضيف يؤمك، وأكل عام إحراز نعم.

وكذا إن عم المبتدأ وكان اسم الزمان خاصًا، أو مسئولاً به عن خاص، كقولك نحن في شهر كذا، وفي أي الفصول نحن؟

وأشرت بقولي: «غالبًا» إلى أنه قد يُخَبر عن اسم عين بظرف زمان فيغير ذلك إذا ثبت دليل، كقول امرئ القيس: اليوم خمر، وغدًا أمر، وكذا قول الشاعر:

جارتى للخَبِيص والهِرُّ للفأ
ر وشاتى إذا أردت مجيعا

وأما اسم المعنى فيغنى عن خبره ظرف الزمان الموقوع في بعضه، والموقوع في جميعه، لكن الموقوع في جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه، كقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وكقوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، وكذا الموقوع في أكثره كقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولو جُرّ هذا النوع بفي، أو نصب على مقتضى الظرفية لم

---

(١) الرجز لقيس بن حصين في خزانة الأدب (١/ ٤٠٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٠٢)، واللمع في العربية (ص ١١٣).

الشاهد فيه: رفع «نعم» لأن «تحوونه» في موضع الصفة فلا يعمل فيه، وخبر نعم هو الظرف «كل عام» بتقدير المبتدأ «إحراز نعم» ليصح الإخبار عن اسم العين.

يمتنع عند البصـريين، وامتنع عند الكوفيين، وحجتـهم فى المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعيض، فيما يقـصد به الاستغراق وهذا مبنى على قول بعضهم إن «فى» للتبعـيض حكاه السيرافى. وليس ذلك بصحـيح، وإنما «فى» حرف مفهومـه الظرفية بحسب الواقع فى مصـحوبها، فإن كان الواقع يسـتلزم استغراقًا كالصّـوم بالنسبة إلى النهـار، فلا يمنع منه مـعنى «فى» ولا لفظها، وإن كـان صالحـًا للاستـغراق وغـيره فصلاحيـته لذلك موجودة قارنته «فى» أو لم تقارنه، ولذلك صح فى الاسـتعمال أن يقـال: فى الكيس درهم، وأن يقـال: فى الكيس ملؤه من الدراهم. فـعلم بهـذا أن القول ما قاله البصريون، والله أعلم.

ومثال رفع الزمان الموقوع فى بعضه قولك: الزيارة يوم الجمعة. ولا فرق فى هذا بين المعرفة والنكرة، وروى قول النابغة:

زعـم البَـــــوَارحُ أن رحلـتـنـا غـــــدا
وبذاك خـــبـــرنـا الغُـــرَابُ الأســود[1]

بنصب «غـدا» ورفعـه، ذكر ذلك السـيرافى، والوجـهان فى هذا النوع جـائزان بإجمـاع، إلا أن النصب أجود؛ لأن الحذف مـعه أقيس واستـعماله أكـثر، وإلى هذا أشرت بقولى: «وربما رُفع الزمان الموقوع فى بعضه».

ص: **ويُفْعَل ذلك بالمكان المتـصرف بعد اسم عين، راجـحـًا إن كان المكانىّ نكرة، ومرجـوحًا إن كـان معرفـة، ولا يخص رفع المعرفـة بالشعر، أو بكونه بـعد اسم مكان خلافًا للكوفيين.**

ويكثر رفع الوقت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدّرا إضافة بُعْد إليه، ويتعين النصب فى نحو: أنت منى فرسخين، بمعنى: أنت من أشياعى ما سرنا فرسخَين.

ش: «ذلك» من قولـى: ويفعل ذلك «إشارة إلـى الرفع المفهوم مـن قولى: وربما رفع خبراً الزمان الموقوع فى بعضه» وراجحًا ومرجوحًا حالان من «ذلك» المشار به إلى

---

(١) البيت من الكامل وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص ٨٩)، والخصائص (١/ ٢٤٠)، وهمع الهوامع (١/ ٩٩).

الشاهد فـيه قوله: «غـدًا» حيث يجوز فـيه الوجهان: الرفع والـنصب وهذا جائز لأنه ظرف زمان.

الرفع. ومثال ما قصد مما يكون الرفع فيه راجحًا لتنكير الظرف المكانى مع كونه مؤقتًا متصرفًا مخبرًا به عن اسم عين قـولهم: المسلمون جانب، والمشركون جانب، ونحن قـدام، وأنتم خلف، والنصب جـائز عند البصـريين، وعند الكوفـيين، ومن زعم أن مذهب الكوفيين فى مثل هذا التزام الرفع فقد وهم.

فإن كان اسم المكان معرفة متصرفًا اختير النصب، وجاز الرفع عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا فى الشعر إذا كـان المخبر عنه اسم مكان كقولك: دارى خلفك، ومنزلى أمامك. ويكثـر رفع الظرف متصرفًا مـؤقتًا إذا وقع بعد اسم عين مقـدرٍ إضافة بُعْدٍ إليه، كقولك: زيد منى يومان أو فرسخان، أى: بعد زيد منى يومان أو فرسخان. وقريب منه: دارك من خلف دارى فـرسخان ونصب فرسـخين وشبههمـا في مثل هذا الوجه أجود منه فى نحو: زيد منى فرسـخان. ونصب فرسخين فى نحو: دارك خلف دارى فرسخين، على التمـييز، أجود من نصبه ظرفًا. فـإن قلت: أنت منى فرسخين، على تأويل: أنت من أشيـاعى ما سرنا فـرسخين، تعين النصب، وكان «أنت» مبـتدأ، ومنى خبره، وفرسخين ظرفًا، ومعنى «مـنى» من أشياعى وأصحابى وأهلى، كقول الله تعالى: حاكيًا عن إبراهيم عليه السلام: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦].

ص: ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مّما يتضمن عملا جائز، إلا إن ذكر مع الأحد ونحـوه لا يتضـمن عملاً، خـلافًا للفراء وهشـام وفى الخلف مخـبرًا به عن الظُّهر رفعٌ ونصب، وما أشبهها كذلك، فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه.

ش: إذا قلت: اليومُ الجمعةُ، واليوم السبت، جاز نصب اليوم؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسـبت بمعنى الراحة. وكذا اليوم العيد، واليـوم الفطر، واليوم النّيروز، كل هذه يجوز مـعهـا نصب اليوم بلا خـلاف؛ لأن ذكرها منبه على عـمل يوقَع فى اليوم، بخلاف قولك: اليومُ الأحدُ، واليوم الاثنان، واليوم الثلاثاء، واليوم الأربعاء، واليـوم الخميـس، فإنهـا بمنزلة اليوم الأول، واليـوم الثانى، واليـوم الثالث، والـيوم الرابع، واليـوم الخامس، فلذلك لا يجـوز فى اليـوم معـها إلا الرفع، هذا مـذهب النحويين إلا الفـراء وهشامًا، فإنهـما أجازا النصب على مـعنى: الآن الأحد، والآن

الاثنان، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحـد والاثنين، فيجعل الأحـد والاثنين واقعًا فى الآن، كمـا تقول: هذا الوقت، هذا اليوم، وقد قـال سيبويه مـا يقوى هذا؛ لأنه أجاز: اليومَ يومك، بنصب اليوم بمعنى الآن، وقال: «لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذلك، ولا يريد يومًا بعـينه» فهذا مما يقوى قـول الفراء. وللمحتج لسـيبويه أن يقول: إن قول القائل: اليوم يومك، بمعنى: اليوم أمرك الذى تذكرته، فأجاريا مجرى واقع فيه، بخلاف: اليوم الأحد.

وتقول: ظهرك خلفَك، بنصب الخلف على الظرفية، ويجوز رفعه لأنه الظهر فى المعنى مع أنه مـتـصرف. ومـثله فى جـواز الوجـهين: رجلاك أو نـعلاك، أسـفلَك وأسفلُكَ، وقرئ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] وأسفلُ.

فلو كان الظرف غيـر متصرف تعين نصبـه، وإن كان هو الأول فى المعنى، لذلك قال أبو الحـسن الأخفش: اعلم أن العرب تقـول: فوقَك رأسك، فينصبـون الفوق؛ لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفًا، والقياس أن يرفع؛ لأنه هو الرأس، وهو جائز، غير أن العرب لم تقله، قال: وتقول: تحتَك رجلاك، لا يختلفون فى نصب التحت.

ص: **ويغنى عن خـبر اسم عين باطراد مـصدرٌ يؤكـده مكرراً أو مـحصـوراً، وقد يرفع خبراً وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال.**

ش: الاستـغناء عن خبر اسم عين بمـصدر مكرر نحو قـولهم: زيدٌ سيراً سـيراً، وبمصدر محصـور كقولهم: إنما أنت سيراً. والأصل: زيد يسير سيـرًا، فحذف الفعل واستـغنى عنه بمصدره، وجـعل تكرره بدلاً من اللفظ بالفعل، فـامتنع إظهـاره، لئلا يجتمع عوض ومـعوض منه. وكذلك الأصل: إنما أنت تسير سيـراً، فحذف الفعل، واستغنى عنه بمصدره، وقام الحصر مقام التكرار فى سببية التزام الإضمار. وقد يجعل هذا النوع من المصادر خبراً قصداً للمبالغة، فيرفع، نحو:

فـــإنّمـــا هى إقـــبـــالٌ وإدْبـار[1]

---

(١) البيت من البسـيط وهو للخنساء فى ديوانهـا (ص ٣٨٣)، والأشبـاه والنظائر (١/ ١٩٨)، والكتاب (١/ ٣٣٧).

الشاهد فيه رفع «إقبال» و«إدبار» وهما مصدران قد أخبر بهما.

وأشرت بقولي: «وقد يغني عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال» إلى قول بعض العرب: إنما العامريُّ عمامتَه، ويروى: إنما العامري عمّتَه، فمن روى: عمامته، جعله مفعولاً به، كأنه قال: إنما العامري يتعهد عمامته، ومن روى: عمته، نصبه على المصدرية، كأنه قال: إنما العامري يتعمم عمّته، فيكون نظير: إنما أنت سيراً، ولا يكون من القليل، بل من الكثير المطرد.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكوفيون من قول العرب: حسبت العقرب أشدَّ من الزُّنبور فإذا هو إياها. أي: فإذا هو يساويها.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به أن يكون الخبر فعل قول، فيحذف ويستغنى بالمقول، كقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣]، أي يقولون: ما نعبدهم، فيقولون خبر، وما نعبدهم في موضع نصب به، فأغنى عنه، وحذف. ومثله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب: زيد قائمًا، والأصل: ثبت قائمًا، أو عرف قائمًا. وأسهل منه ما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: «حكمك مُسَمَّطا» أي حكمك لك مُثَبَّتا، فحكمك مبتدأ، خبره لك، ومسمطًا حال استغنى بها، وهي عارية من الشروط المعتبرة في نحو: ضربي زيدًا قائمًا. وعلى مثل هذا يحمل في الأجود قول النابغة الجعدي رحمه الله تعالى:

بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُها
تَوَلَّتْ وأَبقتْ حَاجَتي في فُؤَادِيَا

وحلّت سَــوَادَ القَلْبِ لا أنـا بَاغــيًـا
سِـوَاهَا ولاَ فى حُـبِّـهَـا مُـتَـراخـيَـا[١]

أى: لا أُرَى باغيًا، فحذف الفعل، وجعل «باغيًا» دليلاً عليه، وهو أولى من جعل «لا» رافعة «لأنا» اسمًا، ناصبة باغيًا خبرًا، فإن إعمال «لا» فى معرفة غير جائز بإجماع.

ص: وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدًا، بعطف وغير عطف، وليس من ذلك ما تعدد لفظًا دون معنى، ولا ما تعدد صاحبه حقيقة أو حكمًا.

ش: تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدد لفظًا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]، وكقول الراجز:

مَنْ كـان ذا بَتٍّ فـهـذا بتِّى
مُـقَـيِّظٌ مُـصَـيِّفٌ مُـشَـتِّى[٢]

ومثله قول الشاعر:

ينامُ بإحـدى مُـقْلتَـيْـه ويَتَّـقى
بأُخْـرَى المنايا فَـهْـوَ يَقْظانُ نَـائِمُ[٣]

وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار.

---

(١) البيتان من الطويل وهما للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص ١٧١)، والأشباه والنظائر (٨/ ١١٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٩).
الشاهد فيهما قوله: «لا أنا باغيًا سواها» حيث أُعمل «لا» عمل «ليس».

(٢) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٨٩)، وشرح الأشمونى (١/ ١٠٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٨).
الشاهد فيه: «مقيظ مصيف» حيث تعددت الأخبار من غير عطف والمبتدأ واحد.

(٣) البيت من الطويل وهو لحميد بن ثور فى ديوانه (ص ١٠٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٢).
الشاهد: «يقظان هاجع» فإنهما خبران عن مبتدأ واحد.

والثاني: أن يتعدد لفظًا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحوى وكاتب. ومنه قول الشاعر:

يداكَ يدٌ خيرُها يرتجى
وأخرى لأعدائها غائظةٌ[1]

أو لتعدد المخبر عنه حكمًا، كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ﴾ [الحديد: ٢٠]، وكقول الشاعر:

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليسَ يُدركُهُ
والعَيْشُ شحٌّ وإشْفاقٌ وتَأميلُ[2]

والثالث: أن يتعدد لفظًا دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد فى اللفظ، كقولك: هذا حامض حلو، بمعنى مُزٌّ، وكقولك: هو أعسر يسر، بمعنى: أضبط، أى: عامل بكلتا يديه.

فما كان من النوع الأول صح أن يقال: فيه خبران وثلاثة بحسب عدده. وما كان من النوع الثانى والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازًا؛ لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع. ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف، بخلاف الثانى فلا يستعمل دون عطف، وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض. وقد أجاز العطف أبو على، فعنده، أن قول القائل: هذا حلو وحامض جائز، وليس كذلك، لما ذكرته.

---

(١) البيت من المتقارب وهو لطرفة بن العبد فى ملحق ديوانه (ص ١٥٥)، وشرح التصريح (١/ ١٨٢).
الشاهد فيه قوله: «يداك يد.. وأخرى» حيث تعدد الخبر ولذلك وجب العطف.

(٢) البيت من البسيط وهو لعبدة بن الطبيب فى ديوانه (ص ٧٥)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٢١٣).
الشاهد: تعدد الخبر بالعطف بالواو للمبتدأ «العيش» متعدد فى المعنى.

ص: وإن توالت مبتدآتٌ أُخْـبر عن آخرها مجعولاً هو وخبـره خبرَ متلوه، والمتلو مع ما بعـده خبر متلوه، إلى أن تخـبر عن الأول بتاليـه مع ما بعده. ويضاف غـيره إلى ضمير متلوه، أو يجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت أول لآخر، وتال لمتلو.

ش: توالى المبتدآت على ضربين: أحدهما بتجرد، والآخر بإضافة.

فمع التجرد يخبر عن آخرها، ويجعل هـو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليـه مع ما بعده، ويؤتى بعد خبر الآخر بروابط مجـعولاً أولها للأقـرب، وتاليه لمتلو الأقـرب، إلى أن يكون آخرها لأول المبـتدآت، نحو: بنو الزيدان هنـد عمرو الدراهم أحطتـه بها عندهما فى دراهم. ومع الإضـافة يخبر عن الآخر،ويجعل هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليـه مع ما بعده، نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قـائم، فقائم خبر الأب، والأب وخبره خبر الأخ، والأخ وخبره خبـر الخال، والخال وخبره خبر العم، والعم وخبره خبر زيد، والمعنى: أبو أخى خال عم زيد قائم.

فصل

ص: تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبًا بعد أمّا، إلا فى ضرورة أو مقارنة قول أغنى عنه المقول. وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع «مَنْ» الشرطية، أو «ما» أختها. وهو «ال» الموصولة بمستقبل عام، أو غيرها موصولاً بظرف أو شبهه، أو بفعل صالح للشرطية. أو نكرةٌ عامة موصوفة بأحد الثلاثة، أو مضاف إليها مشعر بمجازاة، أو موصوف بالموصول المذكور، أو مضاف إليه. وقد تدخل على خبر كُلّ مضاف إلى غير موصوف، أو على موصوف بغير ما ذكر. ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافًا للأخفش، وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إنّ وأنّ ولكن على الأصح.

ش: نسبة المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما، فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل، فإذا دخلت فلابد لدخولها من سبب، والسبب على ضربين. موجب، ومجوز:

فالموجب تقدم أمّا، كقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ**﴾ [البقرة: ٢٦]، ولا تحذف بعد «أمّا» إلا فى ضرورة كقول الشاعر:

فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ
ولكنَّ سَيْراً فى عِراض المواكبِ[1]

أو مع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله، كقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ**﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أى: فيقال لهم: أكفرتم.

---

(١) البيت من الطويل وهو للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص ٤٥)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٣٤).

الشاهد: حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد «أما».

والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعًا موقع مَنْ الشرطية أو «ما» أختها، فيتناول ذلك «أل» الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فلو قصد به مضى أو عهد فارق «أل» شبه من وما، فلم يؤت بالفاء.

ومثال غير «أل» موصولاً بظرف قول الشاعر:

مـا لَدَى الحَازم اللَّبِيبِ مُعَاراً
فَمَصُونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ[1]

ومثال الموصول بشبه الظرف قول الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

ومثال الموصول بفعل صالح للشرطية قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقرأ نافع وابن عامر: «بما كسبت» بحذف الفاء، فدل ذلك على أمرين.

أحدهما: أن ما هذه موصولة لا شرطية، إذ لو كانت شرطية للزمت الفاء؛ لأن بما كسبت لا يصلح أنْ يكون شرطًا، فإن الفاء لا تفارقه إلا فى ضرورة.

والثاني: أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذى نحن بصدده جائز لا لازم؛ لأنها لم تلحقه إلا لشبهه بالجواب، فلم تساوه فى لزوم لحاقها، ليكون للأصل على الفرع مزية. وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، وقيدت الصلة التى تقع بعدها الفاء بكونها فعلاً صالحًا للشرطية، ليعلم أنها لو كانت فعلاً خالص المضى لم تدخل الفاء، وكذلك لو قرن بما لا تدخل عليه «مَنْ» الشرطية، ولا «ما» أختها، نحو: الذى

---

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٣٤).
الشاهد: جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير «أل» بالفاء إذا كان الخبر ظرفًا يصلح للشرط.

إنْ حدّث صَـدقَ مكرمٌ، والذى ما يكذب أو لن يكذب مـفلحٌ. ومثال النكرة العـامة الموصوفـة بأحد الثلاثة: رجل عنده حزمٌ فـسعيـد، وعبدٌ لكريم فمـا يضيع، ونفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب.

ومثال المضاف إلى النكرة المقـيدة مشعرًا بالمجازاة: كل رجل عنده حزم فـسعيد، وكل عبد لكريم فما يضيع، وكل نفس تسعى لنجاتها فلن تخيب.

ومثال دخول الفاء على خبر موصوفٍ بالموصول المذكور قول الشاعر:

صِلُوا الحـزم فـالخـطبُ الذى تحـسـبـونه
يسـيـرا فـقـد تَلْقَـوْنَـه مـتـعـسـرا

وقد دخلت على خبر الموصوف بـعد دخول إنّ فى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، فدخولها عليه مع عدم «إنّ» أحق.

ومثال دخولها على خبر كلٍّ مضـاف إلى غير موصوف ما جاء فى بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف، وهو: بسم الله، ما شاء الله، كل نعـمة فمن الله، ما شاء الله، الخير كله بيـد الله، ما شاء الله، لا يصرف السوء إلا الله، مـا شاء الله، لا قوة إلا بالله.

ومثال دُخُولها على خبر كلٍّ مضاف إلى الموصوف بغير ما ذكر، قول الشاعر:

كلُّ أمـرٍ مـبـاعـد أو مُـدَان
فَـمَنُوطٌ بـحكمـة المتـعـالى(١)

وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبـتدأ الذى لا يشبه أداة الشرط نحو: زيد فـمنطلق. ورأيه فى ذلك ضـعـيف؛ لأنه لم يرد به سـمـاع، ولاحجـة له فى قـول الشاعر:

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٣٦)، وهمع الهوامع (١/ ١١٠).
الشـاهد فيـه قوله: «فـمنوط» حيث اقـترن الخـبر بالفـاء لأن من المبتـدأ «كل» مضـاف إلى موصوف.

وَقَـائِلَةٍ خَـوْلاَنُ فَـانْكِحْ فَـتَـاتَـهُمْ
وأُكْـرُومـةُ الحـيَّـيْن خِلْوٌ كَـمَـا هِيَـا[(١)]

ولا في قول الآخر:

أرَوَاحٌ مُـــــــودِّعٌ أَمْ بُـكُـورُ
أنْـتَ فَـانْظُـرْ لأيِّ ذاكَ تَصِـيـرُ[(٢)]

لأن معنى الأول: هذه خولان، فخولان خبر مبتدأ محذوف. ومعنى الثانى: انظر أنت، فأنت فاعل فعل محذوف. على أن زيادة الفاء فى مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمرًا، كما سهلها كون العامل مفرّغًا فى نحو: زيدًا فاضرب، و: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٨]؛ لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيدًا فاضرب، كأنه قال: ما يكون من شىء فزيدًا اضرب، وما يكن من شىء فزيد اضربه، فلا يلزم من جواز هذا، جواز: زيد فمنطلق، إذ ليس الخبر أمرًا، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة.

وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ، فإنها ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم يعمل فى الحال. بخلاف كأنّ وليت ولعل، فإنها قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل فى الحال، فقوى شبهها بالأفعال، فساوتها فى المعنى من الفاء المذكورة.

---

(١) البيت من الطويل وهو لمالك بن الريب في ديوانه (ص ٣٦)، والأزهية (ص ١٢٧)، والكتاب (٣/ ١٧٨).

(٢) البيت من الخفيف وهو لعدى بن زيد فى ديوانه (ص ٨٤)، والشعر والشعراء (١/ ٢٣١)، والدرر (٥/ ٣٢٤).

الشاهد فيه قوله: «أنت فانظر» حيث جاءت الفاء زائدة.

ومن بقاء الفاء مع دخـول إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمـران: ٩١]، و: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [محمد: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣].

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، ومنه قول الشاعر:

علمت يقينا أن ما حُمَّ كونُه
فسعْيُ امرئٍ في صَرْفه غير نافع

ومن شواهد بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر:

بكل داهية ألقى العُداَة وقد
يُظَن أَنِّى فى مكْرى بهم فزعُ
كلاّ ولكنّ ما أُبْديه من فرق
فكَىْ يُغَروُّا فيُغْريهم بى الطمعُ[1]

ومثله قول الآخر:

وَلَكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ[2]

---

(١) البيتان من البسيط وهما بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/ ١٠٨) الشاهد فيهما قوله: «فكى» حيث اقترن خبر «لكن» بالفاء وهذا جائز.

(٢) البيت من الطويل وهو للأفوه الأودى فى الدرر (٢/ ٤٠)، وبلا نسبة فى أمالى القالى (١/ ٩٩).

الشاهد: «لكن ما» حيث دخلت «لكن» على «ما» الموصولة فلم تكفها عن العمل.

باب الأفعـال الرافعة الاسم الناصبـة الخبر

ص: فبـلا شَرْط: كان، وأضـحى، وأصبح، وأمسـى، وظل، وبات، وليس وصار وصلة لما الظرفية دامَ.

ومنفـية بثابت، مـتصل النفـى، مذكور غـالبًا، مـتصل لفظًا أو تقـديرًا، أو مطلوبة النفى: زال ماضى يزال، وانفك، وبرح، وفتئ وفتَأ وأفْتأ وونَى، ورام مُرَادِفَتاها.

ش: شرط الـفعل المنسـوب إلى هذا الباب أن يدخل على جـزأى إسناد، مبـاين ثانيهـما للحالية بتـمحض تعريف، أو بتمـحض جمود، أو بعدم الاسـتغناء عنه دون عارض، نحـو قولك: صار الذى آمن أخـانا بعد أن كان عـدونا، وكان مالك فـضة فصار ذهبًا، ففى منصوبى كان وصار من مباينة الحال ما ذكرته، فمن ألحق بهما فعلاً لا يساويهما فى هذا الاعتـبار فهو محجوج، وسيأتى القـول فى ذلك مبسوطًا إن شاء الله تعالى:

ولأفعال هذا الباب انقسـامات بنسب مختلفة: فأول انقسامـاتها إلى ما يعمل بلا شرط، أى موجبًا وغير موجب، وصلة، وهو الثمانية الأول.

وإلى ما يعـمل بشرط كونه صلة لما الظرفـية المصدرية التى يقـصد بها وبصلتـها التوقيت كقولك: نجاتُك مادام الله ملجأك.

وإلى ما يعمل بشرط كـونه منفيًا أو منهيًا عنه، وهو أربعة أفعـال مشهورة ملحق بها اثنان. فـالأربعة: زال، وانفك،وبرح، وفتئ، وقد يقـال: فَتَأ وأفتأ. والمـلحقات بهن: ونى ورام، التى مضـارعها يَريم. ومـعنى الستة إذا نفـيت داخلة على الجملة، الإعلام بلزوم مضمون الجملة فى المضى أو فى الاسـتقبال نحو: ما زال العلم حسنًا، ولن يزال الجهل قبيحًا.

وقـد تناول قـولى: منفـيـة، المنهى عنه؛ لأنه منفى فى المعنـى، والمنفى بليس، فالمنهى عنه كقول الشاعر:

صــاحِ شَــمِّــر ولا تَزَلْ ذَاكــرَ المو
تِ فَنِسْــيــانُهُ ضَــلالٌ مُــبينُ[١]

والمنفى بليس كقول الشاعر:

لـيس ينـفـكُّ ذا غِنًى واعــتــزاز
كـلُّ ذى عِــفَّــةٍ مُــقِـلٌّ قَنُوعِ[٢]

وقيدت «زال» بكون مضارعها يزال، احترازًا من زال بمعنى تحول: فمضارعه يزول وهو فعل لازم. واحترازًا من زال الشيء بمعنى عزله، فمضارعه يزيل، وقيد: ونَى ورام، الملحقتان بهن بمرادفتهما لهن، احترازًا من ونى بمعنى فتر، ومن رام بمعنى حاول، وبمعنى تحوّل، ومضارع التى بمعنى حاول يروم، ومضارع التى بمعنى تحول يريم، وهكذا مضارع المرادفة زال، وهى وونى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُنِىَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

لا يَنِى الخِبُّ شِــيــمــةَ الخَبِّ مــا دا
م فــلا تحــســبــنَّه ذا ارعــواءِ

وقال آخر فى إعمال يريم العمل المشار إليه:

إذا رُمتَ ممن لا يَـريم مــتــيــمًا
سُلُوًا فــقــد أبْعـدتَ فى رَوْمـك المرمى[٣]

---

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٣٤)، وشرح الأشمونى (١/ ١١٠)، وهمع الهوامع (١/ ١١١).
الشاهد فيه قوله: «ولا تزل ذاكر الموت» حيث عمل الفعل «زال» عمل «كان» لأنه سبق بنهى.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/ ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٣).
الشاهد فيه: إعمال «ينفك» عمل «كان» لتقدم النفى عليها.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٤٩)، وهمع الهوامع (١/ ١١٢).
الشاهد فيه: احتمال نصب «متيمًا» على الحال.

وأشرت بقولى فيهمـا وفى أخواتهما: «منفية بثابت متصل غالـبًا» إلى أن نافيهما قد يحذف، كـقوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي لا تزال تذكر يوسف ومن حذف لا فيهما قول الشاعر:

تَـنْفـكُّ تسـمعُ مـا حَـيِـيـ
ـت بهـالـكٍ حـتى تكـونَه(١)

ومنه قول امرأة من العرب:

تَزالُ حِـبَـالٌ مُـبْـرَمَـاتٌ أعَـدّها
لهـا مـا مَشَى منهـا على خُفِّـه الجَـمَلْ(٢)

أى لا تزال. وأشرت بقـولى: «متـصل غالبًا» إلى أن النافى قـد يوجد منفـصلاً كقول الشاعر:

مـا خِلْتُنى زِلتُ بعـدكم ضَـمِـنًا
أشـكو إليـكم حُـمُـوَّةَ الألـم(٣)

أراد: خلتنى ما زلت بعدكم، وخلت جاءت هنا بمعنى أيقنت، وهو أيضًا غريب.

ومن الفصل بين النافى والمنفى فى هذا الباب قول الآخر:

ولا أراهـا تـزال ظـالـمـةً
تُـحْـدِث لـى قُـرْحـةً وتَنْكَؤُهـا

أراد: وأراها لا تزال.

---

(١) البيت من مجـزوء الكامل وهو لخليفة بن براز فى خـزانة الأدب (٩/ ٢٤٢)، وشرح المفصل (٧/ ١٠٩).
الشاهد فيه قوله: «تنفك تسمع» يريد لا تنفك تسمع فحذف النفى.

(٢) البيت من الطويل وهو لامرأة سالم بن قحـفان فى خزانة الأدب (٩/ ٢٤٥)، وشرح المفصل (٧/ ١٠٩).
الشاهد فيه: «تزال» تريد «لا تزال» فحذفت حرف النفى ضرورة.

(٣) البيت من المنسرح وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٤٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٩).
الشاهد فيه قوله: «خلتنى ضمنًا» حيث استعمل الفعل «خال» فنصب مفعولين.

ص: **وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه أو مصحوب لفظى أو معنوى، وندر.**

وكُـــــونى بالمكارم ذَكِّــــرينى

ش: جرت عادة النحويين بإطلاق القول فى كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرض لذلك بعضهم دون حصر، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك، فإن الحاجة داعية إلى معرفته.

فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربه، وعمرٌو لا تصحبه، وبشرٌ هل أتاك؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظية، وقول من قال:

وكُـــــونى بالمكارم ذَكِّــــرينى

نادر لأن الخبر فيه جملة طلبية.

ومن المبتدآت التي لا تدخل عليها هذه الأفعال كل مبتدأ تضمن معنى الاستفهام أو الشرط **فاستحق لذلك أن يكون مُصَدَّرًا** نحو: أىُّ القوم أفضل؟ وأيُّهم يأت فله حق. وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك.

ومما يجب تصديره فيمتنع دخول هذه الأفعال عليه المقرون بلام الابتداء؛ لأن لها صدر الكلام، فلا يعمل فيما اقترنت به غير الابتداء.

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لزم حذفه، كالمبتدأ المنوى قبل النعت المقطوع، كقولك: الحمدُ لله الحميدُ، بالرفع، وقد تقدم الإعلام بما يحذف من المبتدآت على سَبيل اللزوم.

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف. نحو: طُوبَى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر. وما لزم الابتدائية بنفسه نحو قولك: أن تفعل، أقاموه مقام ينبغى لك أن تفعل، فلم تدخل الأفعال عليه، كما لا تدخل على ما أقيم مقامه. وكذا قولهم: أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيدا، أقاموه مقام: ما يقول ذلك رجل إلا زيد، فعاملوه معاملته فى امتناع دخول الفعل عليه، ومجىء إلا بعده.

ومما لزم الابتدائية لمصحوب لفظى المبتدأ الواقع لولا الامتناعية، والواقع بعد إذا المفاجأة.

ومما لزم الابتداء لمصحوب معنوى «ما» التعجبية، وما بعد «لله» فى التعجب، نحو: لله درك. ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوى ما جرى مَثَلاً، نحو قولهم: الكلابُ على البقر، والعاشيةُ تهيج الآبية، والإيناسُ قبل الإبْساس. فهذه وأمثالها من المبتدآت التى وردت أمثالاً لا تفارقها الابتدائية؛ لأن الأمثال لا تغير.

ص: **فترفعه ويسمى اسمًا وفاعلاً، وتنصب خبره خبرًا ومفعولاً، ويجوز تعدده خلافًا لابن درستويه.**

ش: الشائع فى عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر، وعبر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول، فقال قاصدًا هذا الباب: «هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد» وكذا فعل المبرد، فإنه ذكر هذه الأفعال فى بابها ثم قال: «وهذه أفعال صحيحة كضرب، ولكنا أفردنا لها بابًا، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد». فأىَّ التعبيرين استعمل النحوى أصاب، ولكن الاستعمال الأشهر أولى.

وإذا دخل شىء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع، كما ينصب الخبر الذى لم يتعدد، فيقال فى: هذا حلوٌ حامضٌ: كان هذا حلوًا حامضًا، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدًا ثبت بعامل، أى بالابتداء، وكان وأخواتها أقوى منه، ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل فى خبرين فصاعدًا، كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى.

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر فى هذا الباب؛ لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا يُنْصَب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد. وهذا منع لا يلتفت إليه، ولا يُعَرَّج عليه.

ص: **وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس.**

ش: زعم جماعة منهم ابن جنى وابن برهان والجرجانى أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحَدَث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:

أحدها: أن مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معًا، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثانى: أن مدعى ذلك معترف بأن الأصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفى عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث. فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوى، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيد غنيًا، وصار غنيًا، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه، ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعنا وأمسى مقيمًا؛ لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

الخامس: أن من جملة العوامل المذكورة انفك، ولابد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذى هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنيًا: ما زيد غنيًا فى وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة دام، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر فى موضعها، كقولك: جُدْ ما دمت واجدًا، أى: جد مدة دوامك واجدًا، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

السابع: أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ، كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]؛ لأن أنْ هذه وما وصلت به فى تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحًا فى قول الشاعر:

بِبَذلٍ وحِلْمٍ سَادَ فى قومِهِ الفَتى
وَكَونُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسيرُ[1]

وقد حكى أبو زيد فى كتاب الهمز مصدر فتئ مستعملاً، وحكى غيره: ظللت أفعل كذا ظَلولاً. وجاءوا بمصدر كاد فى قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيدًا، أي ولا أكاد كيدًا، وكاد فعل ناقص من باب كان، إلا أنها أضعف من كان، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل، واسم فاعل كان مستعمل، ولا يستعمل منها أمر، والأمر من كان مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد، وهى أضعف من كان، فأن لا يمتنع استعمال مصدر كان أحق وأولى.

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٣٩)، وشرح التصريح (١/ ١٨٧)، وهمع الهوامع (١/ ١١٤).

الشاهد فيه قوله: «وكونك إياه» حيث أجرى مصدر «كان» الناقصة مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر.

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث: «**إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً**»(١)، وقال سيبويه: «قال الخليل: هو كائنُ أخيك على الاستخفاف، والمعْنى: كائنٌ أخاك» هذا نصه. وقال الشاعر:

ومـا كلُّ مَنْ يُبْدِى البشاشة كائنا
أخـاك إذا لـم تُلْفِـه لـك مُنْجِـدا(٢)

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدَث وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر. ومثل ذلك قول الآخر:

قضى اللهُ يـا أسمـاءُ أنْ لستُ زائلا
أحِبُّك حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ(٣)

أراد: لست أزال أحبك، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل.

التاسع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالته علي الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

العاشر: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخلصة للزمان لم يُبْن منها أمر، كقوله تعالى: ﴿**كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ**﴾ [النساء: ١٣٥]؛ لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

---

(١) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان (٢/ ٣٥٤)، ح (٢٠٢٣).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٣٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨).
الشاهد فيه قوله: «كائنا أخاك» حيث عمل اسم الفاعل «كائن» عمل فعله.

(٣) البيت من الطويل وهو للحسين بن مطير فى ديوانه (ص ١٧٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٤٠).
الشاهد: حيث أعمل اسم الفاعل «زائلا» عمل الفعل الناقص.

وما ذهبت إليه فى هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة علي مصادرها، هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافى. وأجاز السيرافى الجمع بين كان ومصدرها توكيدًا، ذكر ذلك فى شرح الكتاب.

فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال غير ليس دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف بمرفوع؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التى بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيد عالمًا، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك، فهذا لم يستغن به عن الخبر التالى، وكان الفعل جديراً بأن ينسب إلى النقصان.

وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله: «تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوّة» فبين أن كان مسندة إلى النسبة، فمن ثمّ بينا عدم الاكتفاء بالمرفوع.

ص: **وإنْ أريد بكان ثَبَت، أو كَفَل، أو غزل، وبتواليها الثلاث دخل فى الضُّحَى والصباح والمساء، وبظل دام أو طال، وببات نزل ليلاً، وبصار رجِع أو ضَمّ أو قطع، وبدام بقِى أو سكن، وببرح ذهب أو ظهر، وبونى فتر، وبرام ذهب أو فارق، وبانفك خلص أَو انفصل، وبفتأ سكّن أو أطْفأ، سميت تامة، وعملت عمل ما رادفت. وكلها تتصرف إلا ليس ودام، ولتصاريفها ما لها، وكذا سائر الأفعال.**

ش: جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة، إلا ليس، وزال التى مضارعها يزال، وفتئ بكسر مهموزًا، وكذا فَتَأ وأفتأ مرادفتاها، وحكم ما ينسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه.

وأجاز أبو على فى الحلبيات وقوع زال تامة، وقد يعضد رأيه فى ذلك بقول الراجز:

وفى حُمَيّا بَغْيِه تَفجُّسُ
ولا يزال وهو ألْوَى ألْيَسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر. ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجسًا، وهو ألوى ألْيَس، والتفجس التكبر، والأليس الشجاع.

وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت، وثبوت كل شىء بحسبه، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شىء معه. وتارة يعبر عنه بحَدَث، كقوله:

إذا كان الشتاءُ فأَدْفِئونى

فإنّ الشيخَ يُهرمه الشتاءُ[١]

وتارة يعبر عنه بحضر، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتارة يعبر عنه بقدر أو وَقَع نحو: ما شاء الله كان.

وتتم كان أيضًا بأن يراد بها معنى كفل، فتتعدى بعلى، ومصدرها كِيانة. وتتم كان أيضًا مرادًا بها معنى غزل، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسى.

وتتم توالى كان الثلاث وهن: أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهن الدخول فى الضحى والصباح والمُسْى، كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وكقول الشاعر:

ومِنْ فَعَلاتى أننى أُحْسِنُ القِرَى

إذا الليلةُ الشهباءُ أضْحَى جليدها[٢]

وتتم ظل بأن يراد بها معنى دام أو طال.

وتتم بات فى قولهم: بات بالقوم، أو بات القومَ إذا نزل بهم ليلاً، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها.

---

(١) البيت من الوافر وهو للربيع بن ضبع فى الأزهية (ص ١٨٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٥٨)، وهمع الهوامع (١/ ١١٦).

الشاهد فيه قوله: «إذا كان الشتاء» حيث جاءت «كان» تامة بمعنى «حدث».

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد الواسع بن أسامة فى شرح المفصل (٧/ ١٠٣)، وشرح الأشمونى (١/ ١١٥).

الشاهد فيه: مجىء «أضحى» تامة لأنها أفادت الدخول فى الضحى.

وتتم صار بأن يراد بها معنى رجع فتتعدى بإلى، أو معنى ضم أو قطع فتتعدى بنفسها إلى مفعول واحد.

وتتم دام بأن يراد بها معنى بقى، كقوله تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾ [هود: ١٠٨]، أو سكن، ومنه الحديث: «**نهى أن يبال فى الماء الدائم**»(١)، أى الساكن.

وتتم برح بأن يراد بها معنى ذهب، أو معنى ظهر، وقد فسر قولهم: برح الخفاء، بالوجهين.

وتتم ونى بأن يراد بها معنى فتر، وهو أشهر من استعمالها بمعنى دام الناقصة.

وتتم انفك بأن تكون مطاوع فك الخاتم وغيره إذا فصله، والأسير إذا خلصه.

وتتم فتئ إذا أراد بها كسر وأطفأ، قال الفراء: فتأته عن الأمر كسرته، وفتأت النار أطفأتها.

وما سوى ليس ودام من أفعال هذا الباب يتصرف، أى يستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر، إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفى، ولمضارعها والأمر ما لماضيها، وكذا جميع الأفعال المتصرفة.

ص: **ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامى أو مضاف إليه. يوافقهن فى عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صار باتفاق، والبواقى على رأى وقد تخالفهن ليس.**

ش: المراد بتوابع ليس دام وزال وانفك وبرح وفتئ وونى ورام؛ لأنهن تبعن ليس حين ذكرت فى أول الباب.

والحاصل أن ليس والمذكورات بعدها متساويات فى عدم الدخول على مبتدأ خبره مفرد استفهامى نحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ أو مضاف إلى مفرد استفهامى، نحو: غلام من زيد؟

---

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٦/ ٩٤)، ح(٢٣٦).

وصار مساوية لليس وتوابعها السبعة في عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض، وربما خالفتهن ليس فوليها فعل ماض، كما جاء في الحديث من قول النبي ﷺ **«أليس قد صليت معنا؟»**[١]. وحكى سيبويه عن بعض العرب: «ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد» وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي: «وقد تخالفهن ليس» أي قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض.

وأشرت بقولي: «والبواقي على رأي» إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات لا تدخل على ما خبره فعل ماض، فلا يقال على هذا الرأي: كان زيد فعل، ولا أصبح عمرو قرأ. وهذا الرأي باطل، إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه كقول الشاعر:

وكنَا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً
ليالِيَ لاقَيْنا جُذام وحِمْيرا[٢]

وكقول الآخر:

أَمْسَتْ خَلاءً وأمْسَى أهْلُها احتملُوا
أَخْنى عَلَيهَا الذى أَخْنَى على لُبَد[٣]

ـ وتَرِد الخمسة الأوائل بمعنى صار، ويلحقها ما رادفها من: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوّل، وارتد، وندر الإلحاق بصار في: ما جاءت حاجتك؟ وقعدت كأنها حربة، والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقا، وألا يجعل من هذا الباب غدًا وراح، ولا أسحر وأفجر وأظهر.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ٢٥٠١)، ح(٦٤٣٥).

(٢) البيت من الطويل وهو لزفر بن حارث الكلابي في تخليص الشواهد (ص ٤٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٨٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٣٦).
الشاهد فيه: «حسبنا كل بيضاء شحمة» حيث استعمل «حسب» بمعنى الرجحان.

(٣) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٦)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٥٧)، وهمع الهوامع (١/ ١١٤).
الشاهد: مجيء «أمسى» بمعنى «صار».

ش: الخمسة الأوئل هى: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل.

والأصل فى كان الدلالة على دَوَام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع، ولذا قيل فى قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيراً﴾ [النساء: ١٣٣] أى: لم يزل على كل شىء قديراً، ومنه قول الشاعر:

ولكنى مضيت ولم أجَدِّف

وكان الصبر عادةَ أولينا

ومثله قول الآخر:

وكنت إذا جارى دعا لمَضُوفة

أُشَمِّرُ حتى يَنْصِفَ السَّاقَ مِئْزَرِى(١)

فإن قصد الانقطاع جىء بقرينة، كقول الله تعالى: ﴿إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وكقول الشاعر:

وكانوا أُناسًا يَنْفَحُونَ فأَصْبَحُوا

وأَكْثَرُ ما يُعطُونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ(٢)

وتستعمل بمعنى صار دالة على التحول من وصف إلى آخر، كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ۝ فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا ۝ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٥ ـ ٧].

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبى جندب فى شرح أشعار الهذليين (١/ ٥٨٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٨٣).

الشاهد: «لمضوفة» حيث قلب الياء واوًا، وأقر الضمة مع كون الياء تلى الطرف لأن الأصل مضيفة.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٦٦).

الشاهد فيه مجىء خبر «أصبح» جملة مقترنة بالواو تشبيهًا لها بالجملة الحالية.

وكقول الشاعر:

بتَيهاءَ قَفْرٍ والمطىُّ كأنها
قَطا الحَزْن قد كانت فراخا بيُوضُها(١)

والأصل فى: أضحى وأصبح وأمسى وظَل النواقص الدالة على ثبوت مضمُون الجملة فى الضحى والصباح والمساء والنهار، وقد يَرِدْن بمعنى صار، كقول الشاعر:

ثم أضْحَوْا كأنهم ورقٌ جَفْـ
ـف فألْوَتْ به الصَّبا والدبورُ(٢)

وكقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وكقول الشاعر:

أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا
أخنى عليها الذى أخنى على لُبَد(٣)

وكقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، وزعم الزمخشرى أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبى : «**فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده**»، ولا حاجة إلى ذلك، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، كما أن ظل غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهاراً، كما قال الشاعر:

أظلُّ أرعَى وأبيتُ أطحنُ
الموت من بعضِ الحياةِ أهْوَنُ

---

(١) البيت من الطويل وهو لعمرو بن أحمر فى ديوانه (ص ١١٩)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص ١٣٧).

الشاهد: مجىء «كان» بمعنى «صار».

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (٣/ ١٦٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٩).

الشاهد فيه: «إلا الصبا والدبور» وهو استثناء من «تغيب عنه أقربوه».

(٣) تقدم تخريجه.

ومن أصلح ما يتمسّكُ به جاعلُ بات بمعنى صار قول الشاعر:

أجِنِّى كُلَّما ذُكِرتْ كُلَيْبٌ
أبِيتُ كَأننى أُطْوَى بجَمْرِ(١)

لأن كلما تدل على عموم الأوقات، وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل.

ومثال استحال قول النبى ﷺ: «فاستحالت غَرْبا»(٢) ومثله قول الشاعر:

إنّ العداوةَ تَسْتَحيلُ مودَّةً
بتدارُكِ الهَفَواتِ بِالحَسَنَاتِ(٣)

ومثال تحول قول امرئ القيس:

فيا لَكِ من نُعْمى تحوّلن أبْؤُسا(٤)

ومثله قول الآخر:

لا يُويِسنّكَ سُؤْل عِيقَ عنك فكم
بُؤْس تحوّل نُعْمَى أنست النِّقَما

ومثال ارتد قول الله تعالى: ﴿أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، وإنما استحق ارتد أن يكون بمعنى صار لأنه مطاوع رَدّ بمعنى صيّر، كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وكقول الشاعر:

---

(١) البيت من الوافر وهو لعمرو بن قيس المخزومى فى الدرر (٢/ ٥٨)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٨٠١).

الشاهد: مجىء «بات» بمعنى «صار».

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه (٣/ ١٣٤٧)، ح(٣٤٧٩).

(٣) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٥٣).

الشاهد فيه: مجىء الفعل «استحال» بمعنى صار.

(٤) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٠٧)، وصدره:

الشاهد: مجىء «تحولن» بمعنى «صار».

فَرَدَّ شُعُورَهنَّ السُّودَ بِيضًا
وردَّ وجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودا[١]

وندر إلحاق جاء بصار فى قولهم: ما جاءت حاجتك؟ وفى قولهم: أرهف شفرته، حتى قعدت كأنها حربة.

والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردًا، وجعل من ذلك قول الراجز:

لا يُقْنعُ الجاريةَ الخِضابُ
ولا الوشاحان ولا الجلباب
من دون أن تلتقى الأركاب
ويقعدَ ... له لُعاب

وحكى الكسائى: قعد لا يُسْألُ حاجة إلا قضاها، بمعنى: صار. ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر:

ما يَقْسِمِ اللهُ أقبلْ غيرَ مُبْتَئِس
منه واقْعُدْ كريمًا ناعمَ البال

وألحق قوم بأفعال هذا الباب: غدا وراح، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود ﷺ: «اغد عالمًا أو متعلمًا ولا تكن إمّعة». وبقول النبى ﷺ: **«لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير، تغدو خِماصًا، وتروح بطانًا»**[٢]، والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة.

ص: **وتوسيط أخبارها كلها جائز، ما لم يعرض مانع أو موجِب، وكذا تقديم خبر صار وما قبلها، جوازًا ومنعًا ووجوبًا.**

---

(١) البيت من الوافر وهو لعبد الله بن الزبير فى ملحق ديوانه (ص ١٤٣ ـ ١٤٤).
والشاهد فيه: مجىء «ردا» بمعنى «صار».
(٢) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان (٢/ ١٠١).

وقـد يقدم خبـر زال وما بعـدها منفـية بغـير «ما» لا بهـا، خلافًـا لابن كـيسـان وللكوفيين إلا الفراء.

ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا، ولا خبر ليس على الأصح.

ش: وتوسيط الخبر كقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦]، والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]؛ لأن بعض القراء أجاز الـوقف على «حقًا» ناويًا في كان ضميرًا. وأمـثلة التوسيط مع غير كان من أخواتها سـهلة، فاستغنى عن ذكـرها، والتوسـيط أيضًـا جائـز مع ليس ودام، وإن كانا لا يتـصرفـان؛ لأن الأقل محمول على الأكثر، ومثال ذلك مع ليس قول الشاعر:

سَلِي إن جَهِلْتِ الناسِ عَنَّا وَعَنهُمُ
فَلَيسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[1]

ومثال ذلك مع دام قول الآخر:

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغّصَةً
لذّاته بادّكار الموتِ والهَرَمِ[2]

وإنما اختصت ليس ودام بالاستشـهاد على توسيط خبرهما لأنهما ضعـيفتان لعدم تصرفهـما فى أنفسهـمـا، فربما اعتقد عـدم تصرفهما فى العـمل مطلقًا. وقد وقع فى ذلك ابن معط رحمه الله فـضمن ألفيته منع توسيط خـبر ليس وما دام، وليس له فى ذلك متبـوع، بل هو مخالف للمقـيس والمسموع، أما مخـالفته للمقـيس فبيِّنة؛ لأن

(١) البيت من الطويل وهو للسموأَلَ في ديوانه (ص ٩٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣١).
الشاهد فيه قوله: «فليس سواء عالم وجهـول» حيث قدم خبر «ليس» وهو قوله «سواء» على اسمها.

(٢) البيت من البـسيط وهو بلا نسـبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٤٢)، وتخـليص الشواهد (ص ٢٤١).
الشاهد: تقديم خبر دام «منغصة» على اسمها.

توسيط خبر ليس جائز بإجماع، مع أن فيها ما فى دام من عدم التصرف، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف دام عارض، ولأن ليس تشبه «ما» النافية معنى، وتشبه ليت لفظا، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود فى الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيط خبر دام لنقصان ضعفها أحق وأولى.

ونبهت بقولى: «ما لم يمنع مانع» على أن توسيط الخبر قد يمتنع، وذلك إما لسبب يقتضى وجوب تقدمه نحو: كم كان مالك؟ وأين كنت؟ وإما لسبب يقتضى وجوب تأخيره نحو: كان فتاك مولاك، وما كان زيد إلا فى الدار.

ونبهت بقولى: «أو موجب» على أن توسيط الخبر قد يجب، وذلك إذا كان الاسم مقصودًا بحصر، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥]، وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو: كان شريكَ هند أخوها، ووليَّها كان أبوها، فواجب فى هذه المسألة وشبهها تقديم الخبر أو توسيطه، ويمتنع تأخيره لئلا يتقدم الضمير على مُفَسِّرٍ مؤخرٍ رتبة ولفظًا. فلو كان فى مثل هذه المسألة قبل الفعل ما له صدر الكلام تعيّن التوسيط، نحو قولك: هل كان شريكَ هند أخوها؟

وأشرت بقولى: «وكذا تقديم خبر صار وما قبلها» إلى أنه يجوز تقديم الأخبار المذكورة إن لم يعرض مانع ولا موجب، فمن أسباب عروض المانع خوف اللبس نحو: كان فتاك مولاك، فمثل هذا لا يتميز فيه الاسم إلا بالتقديم، ولا الخبر بالتأخير، فالتزم، وكان غيره ممنوعًا، وكذا نحو: صار عدوى صديقى.

ومن أسباب عروض المانع حصر الخبر نحو: إنما كان زيد فى المسجد، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم، وغيره ممنوع؛ لأن حصر الخبر مقصود، ولا يفهم إلا بالتأخير.

ومن أسباب عروض المانع اشتمال الخبر على ضمير ما استعمل عليه الاسم نحو: كان بَعْلُ هند حبيبَها، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم، وغيره ممنوع؛ لأنه لو توسط

أو قدم لزم عود الضـمير إلى متـأخر لا يتعلق به العامل. وبعض النحـويين لا يلتزم تأخير الخبر فى مثل هذا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد، فلو وسط الخبر فقيل: كان حـبيبها بعلُ هند، لم يضـر؛ لأن الضمير عائد على ما هو كـجزء مرفوع الفعل، ومرفـوع الفعل مقدر التقـديم، وما هو كجزئه مـعه، إذ لا يتم معناه إلا به، ويلزم من جواز هذا جواز كان حبيبَها الذى خطب هندا؛ لأن ما يتم به المضاف بمنزلة ما يتم به الموصول، وهذا لا يجوز، فكذلك ما أشبهه.

وأما عروض مـوجب تقديم الخبر، فـإذا كان فيه مـعنى استفهام نـحو: كم كان مالك؟ وكيف كان زيد؟ وكذا إذا كان مضافا إلى ما فيه معنى استفهام نحو: غلام من كان زيد؟.

ولا حظّ لزال وما بعـدها فى وجوب تقديم الخـبر؛ لأنهن لا يدخلن على مبـتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وتشارك زال وأخواتها إذا نفيت بغير «مـا» صار وأخواتها فى جواز تقديم الخبر، نحو: قائما لم يزل زيد. وفى التخييـر بين تقديمه وتوسيطه عند امتناع تأخيره، نحو: فى الدار لم يبرح صاحبها، ولا ينفك مع هند أخوها.

فلو كان النفى بما لم يجـز التقديم؛ لأن لها صدر الكلام، ولذلك جـرت مجرى حرف الاستفهام فى تعليق أفعال القلوب. وقياس «إنْ» النافية أن تجرى مجراها فى غير التعليق كما جرت فيه مجراها. كقوله: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٥٢].

وأجاز ابن كيسـان التقديم مع النفى بما، مع أنه موافق للبصـريين فى أن «ما» لها صدر الـكلام؛ لأنه نظر إلى أن: مازال زيد فـاضلاً، بمنزلة: كـان زيد فاضـلاً، فى المعنى، فاستويا فى جواز تقديم الخبر. وهذا الذى اعـتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك اسـتصحب للاستفـهام فى نحو: علمت أزيد ثمَّ أم عمـرو، ما كان له من الـتزام التصـدير، مع أن معنى الاستـفهـام قد تغيـر. وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه ابن كيسـان، لأن «ما» عندهم ليس لها تصدير مستحق، حكى ذلك ابن كيسان.

واختلف فى تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافى، والفارسى، وابن برهان، والزمخشرى. ومنعه الكوفيون وأبو العباس، وابن السراج، والجرجانى، وبه أقول؛ لأن ليس فعل لا يتصرف فى نفسه، فلا يتصرف فى عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التى لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب، مع أن ليس شبيهة فى المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو «ما» بخلاف عسى، فإنها تشبه حرفًا يشبه الأفعال وهو «لعل»، والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال. وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسيط خبريهما، كما امتنع توسيط خبرى شبيهيهما، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له والتوسيط كاف فى ذلك، لم تجز الزيادة عليه تجنبا لكثرة مخالفة الأصل.

قال السيرافى: بين ليس وفعل التعجب ونعم وبئس فرق؛ لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم خبرها على اسمها، ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضمير ما، فكانت «ليس» أقوى منها.

قلت: فعلية نعم وبئس أظهر من فعلية ليس من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن معنى نعم وبئس يستقل باسم واحد؛ لأن معنى نعم الرجل، مدح الرجل، أو كمل الرجل، إلاَّ أن الرجل مبهم، والمراد تعيين ممدوح، فاحتيج إلى مخصوص بعد الفاعل، أو إلى ما يدل عليه قبل نعم، فالحاصل أن مطلوب نعم إنما هو الفاعل، والمخصوص بالمدح إنما يطلبه الفاعل لا نعم؛ لأنها غير عاملة فيه بإجماع، بخلاف الجزء الثانى من مصحوبى ليس، فإنها معمول لها، فمعنى ليس لا يستقل إلا بجزأين: مسند ومسند إليه، فكانت أشبه بالحروف، وكانت نعم وبئس أشبه بالأفعال.

الثانى: أن نعم وبئس يقوم كل واحد منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل الصريح مقامه، فمن كلام العرب الفصيح، عَلُم الرجل فلان، بمعنى نعم العالم فلان، وليس لا تقوم إلاَّ مقام حرف، ولا يقوم مقامها إلا حرف.

الثالث: أن ليس ونعم وبئس مشتركة في مفارقة الأصل؛ لأن أصل كل منها فعل، لكن ليس فارقت أصلها فراقًا لازم على وجه عدم به النظير فى الأفعال، وثبت به شبه الحرف، ونعم وبئس بخلاف ذلك؛ لأنهما لا يفارقان أصلهما فراقا لازما، بل أصلهما مستعمل، ولم يعدم بما فعل بهما النظير فى الأفعال، ولا ثبت به شبه الحرف؛ لأن الذى فعل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطرد فى كل فعل على فعل ثانيه حرف حلق، وفعلية ما روعى أصله، وسلك به سبيل مطردة فى الأفعال أقوى من فعلية ما لم يعامل بهذه المعاملة.

وأما تفضيل ليس على نعم، وبئس بإعمالها فى الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة، فشيء ثبت على خلاف الأصل؛ لأن شبهها فى اللفظ والمعنى بالحرف أقوى من شبهها بالفعل، فأن يسلك بها سبيل الأشبه بها أولى، ولكن لو فعل بها ذلك، لم يبق ما يدل علي فعليتها، فرفعت الضمائر المتصلة لذلك، وإذا كان هذا التفضيل محوجًا إلى اعتذار، فلا يجعل سببًا لتفضيل آخر، فيستباح من أجله تقديم الخبر؛ لأن ذلك تكثير لمخالفة الأصل، ومحوج إلى اعتذار ثان. ومع هذا فقد شاركتها نعم وبئس فى رفع الضمير مستترًا وبارزًا. قال الكسائى: روى عن بعض العرب: الزيدان نعما رجلين، الزيدون نِعْموا رجالاً. وقال الأخفش: ناس من العرب يرفعون النكرة بنعم مفردة ومضافة.

وأما فعل التعجب، فهو - وإن لزم طريقة واحدة - راجح على ليس من أربعة أوجه:

أحدها: تمكنه فى الفعلية لفظًا ومعنى؛ لأنه على وزن أفعلَ، وهمزته معدية كأكرم وغيره من الأفعال المعداة بالهمزة، وهو مع ذلك متضمن لحروف مصدر، ودال على معناه، وليس بخلاف ذلك.

الثانى: أن فعل التعجب تلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تلزم سائر الأفعال المتعدية، وليس بخلاف ذلك.

الثالث: أن لفعل التعجب صيغتين: إحداهما: كصيغة الماضى، والأخرى كصيغة الأمر، وذلك ضرب من التصرف، وليس بخلاف ذلك.

الرابع: أن فعل التعجب يعمل فى الظرف والحال والتمييز بخلاف ليس، فإنها لا تعمل إلا فى جزأى إسناد.

وأما عسى، فشاركت ليس فى إعمالها فى الأسماء كلها، مظهراتها ومضمراتها، ومعارفها ونكراتها، وتفوقها بأشياء، منها:

أن فعليتها مجمع عليها، وفعلية ليس مختلف فيها.

أن ليس من الأفعال المعتلة العين، وعسى من الأفعال المعتلة اللام، وهى جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلال بالقلب كرمى، وليس جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من اعتلال كاعتلال هاب، وسلامة كسلامة صيِدَ البعير.

أن عسى وإن لم تتصرف بأن يجعل لها مضارع وأمر واسم فاعل، فقد جعل لها حظ من التصرف، بأن أجيز فى عينها الفتح والكسر، فقيل: عسَيت وعسِيت، وبنوا منها فعل تعجب، فقالوا: ما أعساه بكذا، وأعس به أن يكون، وقالوا: هو عَسٍ بكذا، أى خليق، وبالعسى أن تفعل، وهو مصدر عسيت، وهذا كله موجب للمزية على ليس، فلو قدم خبر ليس مع كون هذه الأفعال لا يُقدَّم عليها شىء مما يتعلق بها لكان ذلك تفضيلاً للأضعف على الأقوى، فوجب ألا يصار إليه.

وعضد قوم جواز تقديم خبر ليس بـ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، قالوا: لأن يوم معمول مصروفًا، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل. ولنا ثلاثة أجوبة:

أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمّا زيدًا فاضرب، وعمرًا لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أمّا تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولى المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

أن يجعل «يومًا» منصوبًا بفعل مضمر؛ لأن قبله «ما يَحْبِسُه»، فيوم يأتيهم جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و«ليس مصروفًا»، جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون «يوم» مبتدأ، فبنى لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضى، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.

ص **ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافًا لقوم، ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعه، ويُقبِّحه تأخر منصوبه، ما لم يكن ظرفًا أو شبهه. ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك فى التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب. وقد يخبر هنا وفى باب «إنّ» بمعرفة عن نكرة اختياراً.**

ش ذكر ابن السراج أن قومًا من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال: أبوه قائمٌ كان زيد، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضًا أن يقال: كان أبوه قائمٌ زيد، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمُّه منْ مُحَارب
أَبُوهُ ولا كانَتْ كُلَيبٌ أقاربه

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه مبتدأ، وأمه مبتدأ ثان، ومن محارب خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضًا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه. والتوسيط أولى بالجواز كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه.

وإذا كان للخبر المقدم معمولٌ مؤخر امتنعت المسألة إن كان مرفوعًا، مفردًا أو مصحوبًا بغيره، نحو: قائمًا كان زيد أبوه، وآكلاً كان زيد أبوه طعامك.

فإن كان المعمول منصوبًا لا مرفوع معه، جازت المسألة على قبح، نحو: آكلا كان زيد طعامك.

فإن كان المعمول ظرفًا أو شبهه حسنت المسألة، نحو: مقيمًا كان زيد عندك، وراغبًا كان عمرو فيك.

وسبب ذلك أن حق العامل ألا يفصل بينه وبين معموله، فإن كان مرفوعًا كان فصله أصعب لكونه كجزء رافعه، فلم يجز بوجه، وإن مفعولاً به قبح ولم يمتنع؛ لأنه ليس كجزء ناصبه. فإن كان ظرفًا أو شبهه حسن فصله، لاتساعهم فى الظروف وشبهها. وإلى هذا أشرت بقولى: ويَمْنعُ تقديمَ الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعه.

وإذا اشترك فى هذا الباب الخبر والمخبر عنه فى تعريف أو تنكير، لم يلزم ما لزم فى باب الابتداء من تأخير الخبر، إلا إذا لم يظهر الإعراب، نحو: كان فتاك مولاك، ولم يكن فتى أزكى منك. فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم، نحو: كان أخاك زيد، وأخاك كان زيد، ولم يكن خيرًا منك أحد، وخيرًا منك لم يكن أحد.

ولما كان المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل، والمنصوب مشبهًا بالمفعول، جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك فى باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، فمن ذلك قول حسان ﷺ:

كأنّ سُلافةً فى بيت رأس
يكون مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ(١)

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهى نكرة، وليس القائل مضطرًا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر فى موضع نصب بكان. ومثله قول القطامى:

قِفى قبل التَّفَرُّق يا ضُباعا
ولا يكُ موقفٌ منك الوَدَاعا(٢)

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارًا لا مضطرًا، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفى منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا. والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حصل هذا الشبه فى باب إنّ، على أنْ جعل فيه الاسم نكرة، والخبر معرفة، كقول الشاعر:

وإنّ حَرَامًا أن أسُبَّ مُجاشعًا
بآبائى الشُّمِّ الكرام الخَضَارِمِ(٣)

---

(١) البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٧١)، والمقتضب (٤/ ٩٢).
الشاهد: حيث جعل خبر كان معرفة اضطرارًا.

(٢) البيت من الوافر وهو للقطامى فى ديوانه (ص ٣١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/ ٢٨٥).
الشاهد فيه: «يا ضباعًا» يريد «يا ضباعة» فرخم بحذف الهاء.

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (ص ٢/ ٣٠٠)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٦).
الشاهد: مجىء اسم «إن» نكرة وخبرها معرفة.

فصل

ص: يُقترن بإلا الخبرُ المنفىُّ إنْ قُصِد إيجابُه وكان قابلاً، ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، وما ورد منه بإلا مؤول.

ش: يتناول الخبر المنفى خبر ليس وما قبلها من أفعال هذا الباب إذا تلت نفيًا، ويتناول أيضًا ثانى مفعولى ظنَّ وأخواتها إذا تلت نفيًا أيضًا، فإن قصد إمضاء النفى جىء بالخبر مجردًا، نحو: ليس زيد قائمًا، وما زال منطلقًا، وما علمته عاجزًا.

وإن قصد إيجاب جىء بإلا، نحو: ليس زيد إلا قائمًا، وما كان إلا منطلقًا، وما علمته إلا عاجزًا.

فإن كان الخبر مما لا يستعمل إلا فى نفى لم يقترن بإلا، نحو: ما كان مثلك أحدًا، وما كنت تعيج، أى تنتفع. فلو قرنت أحدًا أو تَّعِيج بإلا لم يجز؛ لأن إلا تنقض النفى، وأحد وتعيج من الكلم التي لا تستعمل إلا فى النفى، فإليهما وإلى مثلهما أشرت بقولى: إن قُصِد إيجابه وكان قابلاً، ثم قلت: ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها، أى لا يقترن خبر برح وأخواتها بإلا؛ لأنه موجب، وإنما يجاء بإلا لإيجاب ما ليس موجبًا، فكما لا يقال: كان زيد إلا قائمًا، لا يقال: ما زال زيد إلا قائمًا؛ لأن مقتضى كان وما زال واحد، فأما قول ذى الرمة:

حَراَجِيجُ ما تنفكّ إلا مُناخَة
على الخَسْف أو نَرْمِى بها بلدًا قفرا[١]

ففيه أربعة أقوال:

أصحها: أن تنفك فعل تام، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال: ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا فى حال إناختها على الخسف.

---

(١) البيت من الطويل وهو لذى الرمة فى ديوانه (ص ١٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠).
الشاهد فيه: مجىء خبر «تنفك» مقرونًا بـ«إلا».

الثاني أن تكون «تنفك» ناقصة، والخبر على الخسف، ومناخة حال، فكأنه قال: ما تنفك كائنة على الخسف، أى الذل والتعب، أو مرميًا بها بلد فقر إلا فى حال إناختها.

الثالث أن إلا زائدة، قاله ابن جنى فى المحتسب، وحمل عليه قراءة ابن مسعود ﷺ: ﴿وَإِنَّ كُلاً لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١].

أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع إلا موقعًا لا يصلح إيقاعها فيه، وهذا أضعف الأقوال.

وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا، وتشاركها فى الأول كان بعد نفى أو شبهه، وفى الثالث بعد نفى، وربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحال فوليت الواو مطلقًا.

قد تقدم فى باب الابتداء أن من أسباب تجويز كون المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفى، واسم ليس لإفادتها النفى كالمبتدأ الواقع بعد نفى، فلذلك اختصت ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، كقول الشاعر:

كم قد رأيتُ وليس شيءٌ باقيًا
من زائرٍ طُرُقَ الهوى ومَزُور[١]

ولإفادتها النفى أيضًا اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم لا، فيجوز أن يساويه فى الاستغناء به عن الخبر، كقول الشاعر:

ألا يا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئينا
فأما الجودُ منكِ فليس جُودُ[٢]

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٧٦).
الشاهد: مجيء اسم «ليس» نكرة محضة.

(٢) البيت من الوافر وهو لعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه (ص ٢١).
الشاهد: حذف خبر «ليس» والتقدير «موجود» جوازاً.

أراد فليس منك جود، أو ليس عندك جود. ومثله قول الآخر:

يَئِستم وخِلْتُم أنه ليس ناصر
فَبُوِّئْتُمُ من نصرنا خيرَ مَعْقِلِ(١)

وحكى سيبويه: ليس أحدٌ، أى ليس هنا أحد.

ومثال اقتران خبرها بواو لكونه جملة موجبة بإلا. قول الشاعر:

ليس شىءٌ إلا وفيه إذا ما
قابَلَتْهُ عينُ البصير اعتبارُ(٢)

ومثال ذلك فى مجىء كان بعد نفى قول الشاعر:

ما كان من بَشَرٍ إلا وميتَتُه
مَختُومةٌ لكن الآجالُ تختلفُ

وأما مشاركة كان بعد نفى ليس فى مجىء اسمها نكرة محضة فكثير، ومنه قول الشاعر:

إذا لم يكنْ أحدٌ باقيا
فإنّ التأسِّى دوَاءُ الأَسَى

ومقال ذلك بعد شبه النفى قول الشاعر:

ولو كان حَىٌّ فى الحياة مُخَلّدا
خَلَدْتَ ولكنْ ليس حىٌّ بخالدِ

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ١١٦).
الشاهد: حذف خبر «ليس» جوازاً.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٦٧).
الشاهد: اقتران خبر «ليس» بالواو وهذا جائز عند الأخفش.

ومثله قول الآخر:

فــإن يـكُ شىءٌ خــالدا أو مُـعَـمَّـرا
تأمَّلْ تَجِـدْ من فـوقـه اللهَ غـالبًـا

ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية فى اقترانها بالواو قول الشاعر:

فـظلُّوا ومنـهم سـابِقٌ دَمْـعـة لـه
وآخـر يثْنى دَمْـعـةَ الـعَـيْنِ بالمَهْل

ومثله قول الآخر:

وكـانوا أُناسًـا يَنْفَـحُـون فـأصبـحـوا
وأكـثـر مـا يُعْطونك النَّظَرُ الشَّـزْرُ[1]

ص: وتختص كان بمرادفة «لم يزل» كثيراً، وبجواز زيادتها وسطًا باتفاق، وآخرًا على رأى. وربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كـان، وكان مسندة إلى ضـمير مـا ذكر وبين جار ومجرور.

ش: الأصل فى كان أن يدل بها على حصول معنى مـا دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض لأولية ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وكقول الشاعر:

وتركـى بلادى والحـوادثُ جـمـةٌ
طريـدًا وقـدْمـا كنتُ غـيـر مُطَرَّد

وقد يقصـد بها الدوام كما يقصد بلم يزل، كـقول تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٧، الفتح: ٢١]، وكقول الشاعر:

---

(١) تقدم تخريجه.

وكنـتُ امْـــرأً أســمعُ الـدهر سُــبَّـــةً
أُسَبُّ بـهـــا إلا كـــشـــفتُ غـطاءهـا

وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضى، متوسط بين مسند ومسند إليه، نحو: ما كان أحسنَ زيدًا، أو: لم يُرَ كان مثلُهم. أو بين صفة وموصوف، كقول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مــــررتُ بـدار قـــــوم
وَجِــــيــــرانٍ لَـنَا كَـــانُوا كِـــرَامِ[(١)]

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها فى نحو: زيد ظننت قائم، هذا مذهب سيبويه.

وشذت زيادتها بين على ومجرورها فى قول الشاعر:

ســــراةُ بـنى أبـى بـكرٍ تـســـامَـــوْا
علـى كـــان المُطَهَّـــمـــةِ الصِّـــلاب[(٢)]

وزعم السيرافى أن كـان الزائدة مسندة إلى مصدر منـوى، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبَالى بأن يقال: خلوُّها من الإسناد إلى منوى يلزم منه كونُ الفعل حديثًا عن غير محـدّث عنه؛ لأن كان المحكوم بزيادتهـا تشبـه الحرف الزائد، فلا يُبـالى بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصـلاً لَمّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى فى غيرها استُجيز ألا يكون له مواضع من الإعراب.

فإن كان قد زيدت بين على ومجرورها، فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة، ولا نظير لذلك، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل

---

(١) البيت من الوافـر وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٢٩٠)، وخـزانة الأدب (٩/ ٢١٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٨٧).
الشاهد: حيث فصل بين الموصوف والصفة بـ«كانوا» زائدة.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبـة فى الأزهية (ص ١٨٧)، وأسرار العربية (ص ١٣٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٠).
الشاهد فيه: زيادة «كان» بين الجار والمجرور.

بكلمة واحدة، فلا يمتنع، كما لم يمتنع فى «ما» بين عن، ومن، والباء، ورب، والكاف ومجروراتها.

وأجاز بعض النحويين زيادة كان آخرًا قياسًا على إلغاء ظن آخرًا، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة.

وشذت زيادة يكون فى قول أم عقيل بن أبى طالب:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيل
إذا تَهُبُّ شمأل بَليل[١]

وأجاز الفراء زيادة تكون بين «ما» وفعل التعجب، نحو: ما يكون أصولَ هذا الغلام، ويشهد لقوله قول رجل من طيء:

صَدَقتَ قَائلَ ما يَكُونُ أحقَّ ذا
طفلا يَبُذُّ ذوى السِّيَادَةِ يافِعَا[٢]

قال الفراء: وأخوات كان تجرى مجراها.

قلت: ولا خلاف فى زيادة كان بعد «ما» التعجبية، كقول الشاعر:

ما كان أسعدَ مَنْ أجابك آخذا
بهُداك مُجْتنبا هوى وعنادا[٣]

وشذت أيضًا زيادة أصبح وأمسى فى قول بعض العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. وأجاز أبو على زيادة أصبح فى قول الشاعر:

---

(١) الرجز لأم عقيل فى أوضح المسالك (١/ ٢٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ١٢٠).
الشاهد: فصل «تكون» بين المبتدأ والخبر.

(٢) البيت من الكامل وهو لرجل من طيء فى تخليص الشواهد (ص ٢٥٧)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص ٧٥٢).

(٣) البيت من الكامل وهو لعبد الله بن رواحة فى المقاصد النحوية (٣/ ٦٦٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١١).

عَـــدُوٌّ عَـــيْنَيْك وشــانيــهـمــا
أَصْـبَـحَ مَـشْـغُـولٌ بمشْـغُـولِ[١]

وكذا أجاز زيادة أمسى فى قول الآخر:

أَعَـاذِلُ قـولى مـا هويت فـأوِّبى
كـثـيـراً أرى أمسى لَدَيْك ذُنُوبى[٢]

ص: ويختص كان أيضًا بعد «إنْ» أو «لو» بجواز حذفها مع اسمها، إن كان ضمير ما عُلِم من حاضر أو غائب، فإن حَسُن مع المحذوفة بعد «إنْ» تقدير: فيه أو معه أو نحو ذلك، جاز رفع ما وَليها، وإلا تعيّن نصبه، وربما جُرّ مقرونًا بإن لا، أو بإن وحدها، إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف. وجَعْلُ ما بعد الفاء الواقعة جواب «إنْ» المذكورة خبر مبتدأ، أولى من جعله خبر كان مضمرة، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالاً. وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة. وربما أضمرت الناقصة بعد «لَدُن» وشبهها.

والتزم حذفها معرضًا منها «ما» بعد «أنْ» كثيراً، وبعد «إنْ» قليلاً.

ويجوز حذف لامها الساكنِ جزمًا، ولا يمنع ذلك ملاقاةُ ساكن وفاقًا ليونس.

ش: مثال حذف كان بعد «إن» مع اسمها، وهو ضمير غائب معلوم قول الشاعر:

انطِقْ بحقٍّ وإنْ مستخرِجا إحَنا
فإنّ ذا الحق غلاّبٌ وإنْ غُلِبا[٣]

---

(١) البيت من السريع وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٢٥٢).
والشاهد فيه زيادة: «أصبح» فـ«عدو» مبتدأ، و«مشغول» خبره، و«أصبح» زائدة.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٢٥٢).
الشاهد فيه: زيادة «أمسى».

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٨٧).
الشاهد فيه قوله: «ولو مستخرجًا إحنًا» حيث حذف «كان» مع اسمها بعد «لو».

ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر قول الآخر:

حَدبت علىَّ بُطونُ ضِبّةَ كلُّها
إن ظالما فيهم وإن مظلوما[1]

ومثال الحذف بعد لو والاسم ضمير غائب قول الشاعر:

لا يأمنُ الدَّهْرَ ذو بَغْي ولَوْ مَلِكًا
جُنودُه ضَاقَ عَنْها السَّهْلُ والجَبَلُ[2]

ومثاله والاسم ضمير حاضر:

عَلِمْتكَ مَنَّانًا فَلَسْتُ بآمِلٍ
نَدَاكَ وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَاريا[3]

فالنصب فى مثل هذا متعين؛ لعدم صلاحية تقدير ما يجعل خبرًا من «فيه» أو «معه» أو نحوهما. فلو صلح تقدير شيء من ذلك لجاز الرفع نحو: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر. ومثله: المرء مقتول بما قَتَل به، إن سيفًا فسيف، وإن خنجرًا فخنجر. ومما مثل به سيبويه: مررت برجل صالح، إن لا صالحًا فطالحٌ، وإلا صالحًا فطالحًا، أي إن لم يكن صالحًا فقد لقيته طالحًا، هذا تقدير سيبويه، فنصب طالحًا على الحال. وحكى يونس: إن لا صالح فطالح، والتقدير: إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وأجاز: امرر بأيِّهم أفضَل، إن زيدٍ وإن عمرٍو على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو. وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إنْ هذه أسهل من إضمار رب بعد الواو.

---

(١) البيت من الكامل وهو للنابغة الذبياني فى ديوانه (ص ١٠٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٦٠).
الشاهد: إضمار كان.

(٢) البيت من البسيط وهو للعين المنقرى فى خزانة الأدب (١/ ٢٥٧)، والدرر (٢/ ٨٥).
الشاهد: حذف «كان».

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٨٦).
الشاهد: حذف «كان».

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: «وربما جُرَّ مقرونًا بإن لا، أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف».

ثم بينت أن الاسم الواقع بعد الفاء فى الحديثين المذكورين ونحوهما، يرفع على أنه خبر مبتدأ، وينصب على أنه خبر كان مضمرة، وقد يجعل مفعولاً به، أو منصوبًا على الحال، إلا أن رفعه أجود؛ لأن المحذوف معه شيء واحد، ومع النصب شيئان: فعل واسم مرفوع به. وأن وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعلية. ويجوز جعل ما بعد الفاء مفعولاً به، فيكون التقدير إن كان عمله خيرًا فيجزى خيرًا، أو فيعطى خيرًا. ويجوز جعله حالاً، فيكون التقدير: إن كان عمله خيرًا فيلقاه خيرًا، ونحو ذلك. وقد أشار سيبويه إلى ذلك كله.

ثم بينت أن ارتفاع الاسم قبل الفاء فى مثل: إن خير فخير، بكان الناقصة أولى من ارتفاعه بكان التامة، وسبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه؛ ليجرى الاستعمالان على سنن واحد، ولا يختلف العامل. ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد إن الشرطية لا يستغنى عن مفسر، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، فخولف هذا فى كان الناقصة؛ لوقوع ثانى جزأيها موقع المفسر، ولأنها تُوُسع فيها بما لا يستعمل فى غيرها. فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة فى الإضمار المشار إليه، لكن أجيز فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان فى التقدير.

ومثال إضمار كان الناقصة بعد لدن قول الشاعر:

من لَدُ شَوْلا فإلى إتلائها[1]

يصف إبلا، والتقدير: من لد أن كانت شولاً، كذا يقدره الجمهور، وعندى أن تقدير «أنْ» مستغنى عنه، كما يستغنى عنها بعد مُذْ.

(١) البيت من الرجز وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦١).
الشاهد: حذف كان بعد «إن» و«لو».

ومثال إضمار كان بعد شبه لدن قول الشاعر:

أَزْمَانَ قَوْمِى وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِى

لَزِم الرِّحَالَةَ أن تَمِيل مَمِيلاَ[١]

أراد: أزمان كان قومى مع الجماعة كالذى لزم الرحالة، كذا قال سيبويه.

ومثال التزام إضمار كان بعد «أنْ» معوضًا منها قول الشاعر:

أبا خُرَاشَةَ أمّا أنت ذا نفر

فإن قومى لم تأكلهم الضّبع[٢]

أراد لأن كنت، فحذف اللام، فبقى «أنْ كنت» ثم حذف «كان» وجاء بالمنفصل خلفًا عن المتصل، وبـ«ما» قبله عوضًا من كان، فالتزم حذفها؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه. ومثال: أما أنت ذا نفر، أمّا أنت مرتحلاً، من قول الشاعر:

إمّا أَقَمْتَ وأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحلاً

فاللهُ يَكْلأُ ما تأتِى ومَا تَذَرُ[٣]

ومثال إضمار كان معوضًا منها «ما» بعد «إنْ» قول العرب: افعل هذا إما لا، أى: إن كنتَ لا تفعل غيره. ومثله قول الراجز:

أمرعت الأرضُ لو أنّ مالا

لو أنّ نُوقًا لك أو جِمالا

أو ثَلَّةً من غَنَم إمّا لا[٤]

---

(١) البيت من الكامل وهو للراعى النميرى (ص ٢٣٤)، والأزهية (ص ٧١)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٢).
الشاهد: إضمار «كان» بعد شبه «لدن».

(٢) البيت من البسيط وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ١٢٨)، ولجرير فى ديوانه (١/ ٣٤٩).
الشاهد فيه: حذف «كان»، وعوض عنها «ما» الزائدة.

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٤١٠)، وخزانة الأدب (٤/ ١٩).
الشاهد فيه: التدليل على «أن» أداة شرط.

(٤) الرجز بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٨١)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٢).
الشاهد: حذف كان مع اسمها وخبرها، وعوض عنها «إمالا».

أراد إن كان لا يكون لك غيرها.

وأمثـال: أمّا أنت ذا نفر، كثـيرة، بخلاف «إمـا لا»، فإن استعـماله قليل؛ لأن الحذف فيه أكثر.

ومما تختص به كـان جواز حذف لام مضـارعها السـاكن جزمًا، كقـوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وكقـوله تعالى: ﴿ولا تك فى ضيق مما يمكرون﴾ [النمل: ١٢٧]، فإن ولى سـاكن امتنع الحذف عند سيـبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخـفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشـد من ثقله بثبـوتها دون ذلك، فالحـذف حينئذ أولى. إلا أن الثـبوت دون ساكن ومع ساكن أكـثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبـوت مع الساكن فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وفى قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، وقد استعـملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرًا، ومنه قول الشاعر:

لـم يـكُ الحقُّ سِـوى أنْ هـاجَـه
رسْمُ دار قـد تَعَـفَّى بالسَّـرَر

ومنه قول الآخر:

فـإنْ لم تـكُ المرآةُ أبـدَتْ وَسَـامـةً
فَـقَـدْ أَبْدَتِ المرآةُ جَـبْـهَـة ضَـيْـغمِ

ومنه قول الآخر:

إذا لم تـك الحـاجـاتُ من همـة الفـتى
فليس بُـمـغْنٍ عنه عـقـد الرتـائم

ولا ضرورة فى هذه الأبيات، لإمكان أن يقال:

فى الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه.

وفى الثانى: فإن تكن المرآة أخفت وسامة.

وفى الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى.

ص: **ولا يلى عند البصريين كان وأخواتها غيرُ ظرف وشبهه من معمول خبرها، واغْتَفَرَ ذلك بعضُهم مع اتصال العامل، وما أوهم خلاف ذلكَ قُدِّر فيه ضمير الشأن اسمًا، خلافًا للكوفيين.**

ش: لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر متأخر، نحو: كان طَعَامَك زيدٌ يأكل، وكذا لو لم يتأخر الخبر، نحو: كان طعامك يأكل زيدٌ، وهو أيضًا غير جائز عند سيبويه كالأول.

ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول.

وكلاهما عند الكوفيين جائز، ومن حججهم قول الشاعر:

قَنافِذُ هدَّاجُون حولَ بُيُوتهم
بما كان إياهم عطيَّةُ عوَّدا[1]

ومثله قول الآخر:

فأصبحوا والنَّوَى عالى مُعَرَّسهم
وليس كلَّ النوى يلقى المساكينُ[2]

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يُضْمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسمًا، فيندفع الإشكال. ويجوز جعل كان فى البيت الأول زائدة، ويجوز جعل ما بمعنى الذى، وفى كان ضمير ما، وهو اسم كان، وعطية مبتدأ خبره عَوَّد، وهو ذو مفعولين: أحدهما إياهم، والثانى ها عائدة على ما، فحذفت وهى مقدرة.

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ١٨١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٤).
الشاهد: مجىء فى «كان» ضمير ا وهو اسمها، وقيل: «عطية» اسم كان، وقد فصل الشاعر بين «كان» واسمها بغير الظرف.

(٢) البيت من البسيط وهو لحميد بن ثور فى الأزمنة والأمكنة (٣/ ٣١٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٢).
الشاهد فيه قوله: «وليس كل النوى يلقى» حيث جاء اسم «ليس» ضميرًا مستترًا هو ضمير الشأن.

فلو كان معمـول الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، جـاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلاً بالخبر، نحو: كان عندك مقيـمًا زيدٌ، ومنفصلاً، نحو: كان عندك زيدٌ مقيمًا؛ لأن الظرف والمجرور يتوسع فيـهما توسعًا لا يكون لغيرهمـا، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشاعر:

كـمـا خُـطَّ الكتـابُ بكفِّ يـومـا
يَـهُـودىٍّ يُقَـارِبُ أو يُـزيـلُ[1]

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن، نحو: أغدًا تقول زيدًا منطلقا، ولو قلت: أأنت تقول، لبطل النصب، ولزمت الحكاية فى اللغة المشهورة.

وقد أجيز: ما غدًا زيد ذاهبًا، بإيلاء الظرف «مـا»، وهو معمول خبرها، فإجازة ذلك فى كان أولى.

---

(١) البيت من الوافر وهو لأبى حيـة النميرى فى الإنصاف (٢/ ٤٣٢)، والدرر (٥/ ٤٥)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/ ١٨٩).
الشاهد: حيث فصل بالظرف «يومًا» بين المضاف والمضاف إليه.

فصل

ص: **ألحق الحجازيون بليس «ما» النافية، بشرط تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وفَقْد إنْ، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر. وإنْ المشار إليها زائدة كافة لا نافية، خلافًا للكوفيين. وقد تزاد قبل صلة ما الاسمية والحرفية، وبعد «ألا» الاستفتاحية، وقبل مَدَّة الإنكار. وليس النصب بعد «ما» لسقوط باء الجر، خلافًا للكوفيين. ولا يغنى عن اسمها بَدَلٌ مُوجَب، خلافًا للأخفش. وقد تعمل متوسطًا خبرُها، وموجبًا بإلا، وفاقًا لسيبويه فى الأول، وليونس فى الثانى. والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب فيتعين رفعه.**

ش: للعرب فى «ما» النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها فى العمل بليس، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قوله تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿**مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾ [المجادلة: ٢].

والثانى: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملاً، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التى ليست بمختصة.

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّون الخبر بعدها بالباء كثيرًا، ويدعون الباء فيرفعونه، فجعل بعض النحويين هذا مذهبًا ثالثًا فى «ما». وضعف هذا الرأى بيِّن؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد «ما» فى لغة بنى تميم معروف، لكنه أقل منه فى لغة أهل نجد فمذهبهما واحد.

ولما كان عمل «ما» استحسانيًا لا قياسًا، اشترط فيه تأخير الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفى، وخلوها من مقارنة إنْ؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلى، فالبقاء عليها تقوية، والتخلى عنها أو عن بعضها توهين، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إنْ؛ لأن مقارنته «لما» يزيل شبهها بليس؛ لأن ليس

لا تليها إنْ، فإذا ولـيت «ما» تباينا فى الاستعمـال، وبطل الإعمال دون خلاف. ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفى، ولا بتـوسط الخبر، كما سيـأتى ذلك مبينًا إن شاء الله تعالى.

ومثال إبطال العمل لنقض النفى قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ومثال إبطاله لتوسط الخبر قول الشاعر:

وما خُذَّل قومى فأخضع للعدا
ولكنْ إذا أدعوهُمُ فهمُ هُمُ[(١)]

ومثال إبطاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر:

وقالوا تَعَرَّفْها المَنَازِلَ منْ منىً
وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ[(٢)]

على رواية من روى: كلَّ، بالنصب، وأما على رواية الرفع، فكل اسم «ما» وأنا عارف خبرها، وكان ينبغى أن يقول: أنا عارفه، لكنه حذف الضمير ونواه، كما فعل من قال: كُلُّهُ لم أصنع.

فلو كان معمـول الخبر ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا لم يبطل عمل «مـا» كقولك: ما عندك زيد مقيمًا، وكقول الشاعر:

بأُهْبة حرب كُن وإن كنت آمنا
فما كلَّ حين مَنْ تُوالى مواليا[(٣)]

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٧٩)، وشرح الأشمونى (١/ ١٢٢).
الشاهد فيه قوله: «ما خذل قومى» حيث أبطل الشاعر عمل «ما» لتقدم الخبر على المبتدأ.

(٢) البيت من الطويل وهو لمزاحم بن الحارث العقيلى فى خزانة الأدب (٦/ ٢٦٨)، والكتاب (١/ ٧٢).
الشاهد: نصب «كلا» بـ«عارف» مع جعل ما تميمية.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٨٣)، وشرح الأشمونى (١/ ١٢٢).
الشاهد: عمل «ما» عمل «ليس»، فرفع «من»، ونصب الخبر «مواليا».

ومثال إبطاله العمل لاقتران «ما» بإنْ قول الشاعر:

بنى غُدَانَةَ ما إنْ أنتم ذَهَبٌ
ولا صَرِيفٌ ولَكَنْ أنتمُ الخَزَفُ(١)

ومثله قول الآخر:

فَمَا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولَكِنْ
منَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا(٢)

وإن هذه زائدة كافة لما، كما هى «ما» كافة لإنّ وأخواتها، فى نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وزعم الكوفيون أنَّ إنْ المقترنة بما هى النافية جىء بها بعد ما توكيدًا. والذى زعموه مردود بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، إذا قيل: ما ما زيد قائمًا، كما قال الراجز:

لا يُنْسِك الأَسَى تأسِّيًا فما
ما مِنْ حِمَامٍ أحدٌ معتصما(٣)

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها.

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ٣٤٠)، والدرر (٢/ ١٠١)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٣).
الشاهد فيه قوله: «ما إن أنتم ذهب» حيث زيدت «إن» بعد «ما» فبطل عملها.

(٢) البيت من الوافر وهو لفروة بن مسيك فى الأزهية (ص ٥١)، والكتاب (٣/ ١٥٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٣).
الشاهد فيه: «ما إن طبنا جبن» حيث زيدت «إن».

(٣) الرجز بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٢٧٨)، وحاشية يس (٢/ ١٣٠).
الشاهد فيه: إعمال «ما» مؤكدة بمثلها على مذهب الكوفيين.

الثاني: أن العرب قد استعملت إنْ زائدة بعد ما التى بمعنى الذى، وبعد ما المصدرية التوقيتية، لشبههما فى اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر:

يُـرَجِّى المـرءُ مـا إنْ لا يَـراهُ
وتَـعْـرِضُ دون أدْنَـاهُ الخُـطـوبُ[1]

أراد يرجى المرء الذى لا يراه. ومثله قول الآخر:

ورَجِّ الفَـتَى لِلْخَـيـرِ مـا إِنْ رأَيْـتَـهُ
عـلى الـسِّنِّ خَـيـرا لا يـزالُ يزيـدُ[2]

فما فى هذا البيت مصدرية توقيتية، فزادوا إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية، فتعين الحكم بالزيادة علي التى بعد النافية، وزيدت أيضًا إن بعد ألا الاستفتاحية، كقول الشاعر:

ألا إنْ سَـرَى لَيْـلِى فـبتُّ كـئـيـبـا
أُحَـاذِرُ تَنْـأى النَّـوَى بِغَـضُـوبَا[3]

وزيدت أيضًا قبل مدة الإنكار، كقول رجل من العرب لِمن قال له: أتخرج إن أخْصَبَت البادية؟ أأنا إنيه.

---

(١) البيت من الوافر وهو لجابر بن رألان الطائى أو لإياس بن الأرت فى الخزانة (٨/ ٤٤٠)، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٥).
الشاهد فيه: «ما إن» حيث زاد «إن» بعد «ما» الموصولة.

(٢) البيت من الطويل وهو للمعلوط القريعى فى شرح التصريح (١/ ١٨٩)، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٥)، والكتاب (٤/ ٢٢٢).
الشاهد فيه: زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢١١)، والدرر (٢/ ١١١)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥).
الشاهد: زيادة «إن» بعد «ألا» الاستفتاحية.

وزعم الكوفيون أن «ما» لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء. وما قالوه لا يصح؛ لأن الباء قد تدخل بعد هل، وبعد ما المكفوفة بإنْ، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصبًا لنصبه فى هذين الموضعين.

ومثل تعين الرفع فى هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها فى نحو: كفى بزيد رجلاً، وبحسب عمرو درهم. وتعينه عند سقوط مِنْ فى نحو: ما فيه من رجل.

وأجاز الأخفش فى نحو: ما أحد قائمًا إلا زيد، أن يقال: ما قائمًا إلا زيد، بحذف اسم ما، والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا، ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرًا بالرد؛ لأن المراد فيه مجهول، لاحتمال أن يكون أصله: ما أحد قائمًا إلا زيد، وأن يكون أصله: ما كان قائمًا إلا زيد، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه؛ لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينًا لا محتملاً، ولذلك لا يجوز لمن قال: تمرون الديار، أن يقول: رغبت زيدًا؛ لأن المراد مجهول، لاحتمال أن يكون أراد: رغبت فى زيد، وأن يكون أراد: رغبت عن زيد.

ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطًا وبينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه، وسوى بينه وبين قول من قال: ملحفة جديدة، بالتاء، وبين من قال: ولات حينُ مناص، بالرفع. فإن المشهور: ملحفة جديد، بلا تاء، ولات حينَ مناص، بالنصب. وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطًا قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا مَا مِثْلَهُم بَشَرُ[1]

واستشهد أبو على فى التذكره على نصب خبر ما مقدمًا على اسمها بقول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ١٨٥)، والدرر (٢/ ١٠٣)، والمقرب (١/ ١٠٢).

الشاهد: عمل «ما» الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها.

أمـــا والله عـــالِم كـلِّ غَـيْـب
ورب الحـجـر والبـيت العـتـيق
لو أنّك يا حُسَـيْن خُلِقْتَ حـرا
ومـا بـالحُـرِّ أنت ولا الخليقِ[1]

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب، وسيأتى الكلام على هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

ورد على سيبويه الاستدال ببيت الفرزدق؛ لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقًا، لكنه رفع بشرا بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال. أو يكون تكلم الفرزدق بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

والجواب عن الأول: أن الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم، فلا يكون حالاً، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية.

والجواب عن الثانى: أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوفر الدواعى على التحديث بمثل ذلك لو اتفق، ففى عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم.

وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال «ما» فى الخبر الموجب بإلا، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر:

---

(١) البيتان من الوافر وهما بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٢١)، وجواهر الأدب (٤/ ١٤١)، والمقرب (١/ ٢٠٥).
الشاهد فيه: زيادة «أن» بعد القسم.

وما الدَّهرُ إلا مَنْجَنُونا بأهْلِه
وَمَا صَاحبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا[1]

وتكلف فى توجيه هذا البيت بأن قال: منجنونا منصوب نصب المصدر الذى يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون، أى دولاب، ثم حذف الفعل على حد تسير إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف وهو دوران، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون. وأما إلا معذّبا، فمثل: إلا تغذيبًا؛ لأن مُفَعّلا من فَعّل بمنزلة تفعيل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩].

وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذبًا خبرين لما منصوبين بها، إلحاقًا لها بليس فى نقض النفى، كما ألحقت بها فى عدم النقض. وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس.

وما حقُّ الذى يعثُو نهارا
ويسرقُ ليله إلا نَكالا[2]

وإذا عطف على خبر ما المنصوب ببل ولكنْ، لم يجز فى المعطوف إلا الرفع، كقولك: ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ، وما خالد مقيمًا بل ظاعن، وإنما لم يجز هَهُنَا فى المعطوف إلا الرفع؛ لأنه بمنزلة الموجب بإلا. وقياس يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن.

---

(١) البيت من الطويل وهو لأحد بنى سعد فى شرح شواهد المغنى (ص ٢١٩)، والدرر (٢/ ٩٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٣).
الشاهد فيه: إعمال «ما» مع انتقاض خبرها بـ«إلا» وهذا شاذ.

(٢) البيت من الوافر وهو لمغلس بن لقيط فى تخليص الشواهد (ص ٢٨٢)، والجنى الدانى (ص ٣٢٥).
الشاهد فيه: إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفيها بـ«إلاّ».

ص: وتُلحق بها «إنْ» النافية قليلاً، و«لا» كثيراً، ورفعها معرفة نادر، وتكْسَعُ بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه، مُقْتَصرا على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة، وقد يضاف إليها «حين» لفظًا أو تقديراً، وربما استغنى مع التقدير عن «لا» بالتاء وتهمل «لات» علي الأصح إن وليها هنّا.

ش: مقتضى النظر أن يكون إلحاق «إنْ» النافية بليس راجحًا على إلحاق «لا» لمشابهتها لها فى الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر بمحصور، فيقال: إنْ زيد إلا فيها، و﴿**إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ**﴾ [يونس: ٦٨]، كما يقال بما. ولو استعملت «لا» هذا الاستعمال لم يجز.

ومقتضى النظر أيضًا أن يكون إلحاق لات بليس راجحًا على إلحاق «ما» و«إن» و«لا»؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم. وشبيهة بليس فى اللفظ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق فى «إنْ» وكثرته فى «لا» مجردة، وقصره فى «لا» مكسوعة بالتاء على الحين أو مرادفه.

وذكر السيرافى أن المرفوع بعد لات فى مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء، وأن المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل. وكلام الأخفش فى كتابه المترجم «بمعانى القرآن» موافق كلام سيبويه فى أنّ لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور.

وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه فى إنْ النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأما إنْ مع ما فى لغة أهل الحجاز، فهى بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس»، فعلم بهذه العبارة أن فى الكلام حروفًا مناسبة لليس من جملتها ما، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما فى هذه المناسبة إلا إنْ ولا فتعين كونهما مقصودين.

وصرح أبو العباس المبرد بإعمال إنْ عمل ليس، وتابعه أبو على وأبو الفتح بن جنى، ومن شواهد ذلك ما أنشد الكسائى من قول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ
إلاَّ عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ[(١)]

وقال آخر:

إن المرءُ مَيْتًا بانْقِضَاء حَيَاته
ولكنْ بأنْ يُبْغَى عَلَيْه فَيُخْذَلا[(٢)]

وذكر أبو الفتح في المحتسب أن سعيد بن جبير ﷺ، قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِين تَدْعُونَ من دُونِ اللَّه عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، على أنَّ إنْ نافية، والذين اسمها، وعبادًا خبرها، وأمثالكم صفة. وقال: معناه: ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم فى الإنسانية، وإنما هى حجارة ونحوها مما لا حياة له ولاعقل، فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم.

ومن عمل «لا» مجردة من التاء عمل ليس قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا
وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[(٣)]

ومثله قوله:

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذل
فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُمَاة حَصِينَا[(٤)]

---

(١) البيت من المنسرح وبلا نسبة فى الأزهية (ص ٣٦)، والدرر (٢/ ١٠٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥).
الشاهد فيه: «إن هو مستوليًا» حيث أعمل «إن» عمل «ليس».

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٠٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥).
الشاهد فيه: «إن المرء ميتًا» حيث أعمل «إن» عمل «ليس».

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢٨٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٣٩).
الشاهد فيه قوله: «لا شيء باقيا» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» فى الموضعين.

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٩٣)، وجواهر الأدب (ص ٢٣٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦١٢).
الشاهد فيه قوله: «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل «لا» عمل «ليس».

ومثله قول سواد بن قارب ﷺ:

وكُنْ لى شفيعًا يومَ لا ذو شفاعة
بمُغْنٍ فتيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبِ[1]

ومثله قول الآخر:

من صدَّ عن نيرانها
فأنا ابن قيس لا بَرَاح[2]

فحذف الخبر، ومثله قول الراجز:

والله لولا أن يَحُشَّ الطُّبَّخُ
بىَ الجحيمَ حين لا مُسْتصرَخُ[3]

فهذا وأمثاله مشهور؛ أعنى إعمال لا فى نكرة عمل ليس.

وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى ﷺ:

بَدَتْ فِعْلَ ذى وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُها
تَوَلَّتْ وَخَلَّتْ حَاجَتِى فى فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ القلب لاَ أَنا بَاغِيًا
سِوَاهَا وَلاَ فى حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[4]

---

(١) البيت من الطويل وهو لسواد بن قارب فى الجنى الدانى (ص ٥٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١)، وشرح الأشمونى (١/ ١٢٣).
الشاهد: دخول الباء الزائدة، فى خبر «لا» العاملة عمل «ليس».

(٢) البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك فى الأشباه والنظائر (٨/ ١٠٩)، وكتاب اللامات (ص ١٠٥)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠).
الشاهد فيه قوله: «لا براح» حيث أعمل «لا» عمل «ليس».

(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ١٧٣)، والكتاب (٢/ ٣٠٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥).
الشاهد فيه قوله: «لا مستصرخ» حيث رفع «مستصرخ» على تشبيه «لا» بـ«ليس».

(٤) البيتان من الطويل وهما للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص ١٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥).
الشاهد قوله: «لا أنا باغيًا سواها» حيث أعمل «لا» عمل «ليس».

وقد حذا المتنبى حذو النابغة، فقال:

إذا الجـودُ لم يُرزَق خَلاصًا منَ الأذَى
فَلا المجـدُ مكْسُوبًا ولا المالُ باقيَا[1]

والقياس على هذا شائع عندى.

ولم تستعمل لات إلا فى الحين أو مرادفه مقتصراً بها على الحين كله، كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وكقول الشاعر:

غـافِلاً تَعْـرِضُ المنِيَّةُ للْمَرْ
ءِ فيُدْعَى ولاتَ حينَ إبَاء[2]

ومثال إعمالها فى مرادف الحين قول رجل من طىء:

نَدِمَ البُغَاةُ ولاَتَ سَاعَةَ مَنْدمِ
وَالبَغْىُ مَرتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[3]

وأنشد أبو الحسن الأخفش، وأبو زكريا الفراء:

طلبوا صُلْحَنا ولات أوانٍ
فأجبنا أن ليس حين بقاء[4]

---

(١) البيت من الطويل وهو للمتنبى فى ديوانه (٤/ ٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٩)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٤٠).
الشاهد: حيث عملت «ما» النافية عمل «ليس».

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/ ٢٤٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٨).
الشاهد فيه قوله: «غافلا» حيث وقع حالاً من المجرور «للمرء» متقدمًا عليه.

(٣) البيت من الكامل وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة أو للمهلهل بن مالك فى المقاصد النحوية (٢/ ١٤٦).
الشاهد: أعمل لات فى «ساعة».

(٤) البيت من الخفيف وهو لأبى زبيد الطائى فى ديوانه (ص ٣٠)، والإنصاف (ص ١٠٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٦).
الشاهد: «ولات أوان» حيث جر «حين» بـ«لات».

أراد: ولات أوان صلح، فقطع أوانا عن الإضافة ونواها، وبنى أوانا على الكسر تشبيهًا بفعالِ.

وإضافة حين إلى لات لفظًا، كقول الشاعر:

لـعـل حـلـومَـكـم تـأوى إلـيـكـم
إذا شـمَّـرْتُ واضـطرت شـذاتـى
وذلـك حـين لات أوانِ حـلـم
ولكـن قـبلـهـا اجـتنبـوا أذاتى

وإضافة حين إليها تقديرًا، كقول الآخر:

تَـذَكَّـرَ حُبَّ لَـيْلَـى لاتَ حـيـنَـا
وَأَمْـسَى الشَّـيْـبُ قَـدْ قَطَعَ القَـرِينَا[١]

وأشرت بقولى: وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء، إلى قول الشاعر:

الـعـاطفـونَ تحين لا من عـاطـف
والمنعـمـون يدا إذا مـا أنْعـمُـوا[٢]

أراد: هم العـاطفون حين لات حين مـا من عطف، فحـذف حين مع لا، وهذا أولى من قول من قال: إنه أراد العاطفونَهْ، بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء.

وقد تجىء لات وبعدها هنّا، كقول الشاعر:

حـنّـت نـوارِ ولات هَـنّـا حـنـت
وبـدا الـذى كـانـت نـوار أجَـنّـت[٣]

---

(١) البيت من الوافر وهو لعمرو بن شأس فى تذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٦).
الشاهد فيه إضافة «حين» إلى «لات»، تقديرًا أى: حين لات حين نذكره.

(٢) البيت من الكامل وهو لأبى وجزة السعدى فى الأزهية (ص ٢٦٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٦).
الشاهد: زيادة التاء فى «حين».

(٣) البيـت من الكامل وهو لشبـيب بن جـعيل فى الدرر (١/ ٢٤٤)، والمقـاصد النحـوية (١/ ٤١٨)، وهمع الهوامع (١/ ٧٨).
الشاهد: عمل «لات» فى «هنا».

ولا عمل للات فى هذا وأشباهه، ولكنها مهملة، وهنّا فى موضع نصب على الظرفية، والفعل بعده صلة؛ لأنْ محذوفة، وأن وصلتها فى موضع رفع بالابتداء، والخبر هنّا، كأنه قال: ولا هنالك حنين، هكذا قال أبو على.

وزعم ابن عصفور أن هنّا اسم لات، وما قاله غير صحيح؛ لأن هنا ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى «فى».

ص: **ورفع ما بعد «إلا» فى نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ، لغة تميم، ولا ضمير فى ليس خلافًا لأبى على.**

ش: روى أبو عمرو بن العلاء فى نحو: ليس الطيب إلا المسك، وليس البِرُّ إلا العمل الصالح، النصب عن الحجازيين، والرفع عن بنى تميم. فأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع، فعلى إهمال ليس وجعلها حرفًا.

وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك فى بعض الكلام، وأجاز فى قول من قال: ليس خلق الله أشعر منه، كون ليس فعلاً متحملاً ضمير الشأن اسمًا، وكونها حرفًا مهملاً.

واضطرب قول أبى على فى ليس، فرجح فى بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم فى موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها فى نحو: ليس الطيب إلا المسك، وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسمًا، وما بعد ذلك خبرها. وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن فى حكم مفرد هو المخبر عنه فى المعني، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر.

فإذا قصد إيجابها بإلالزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها، كما امتنع توسطها بين جزأى خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم ليس فى: ليس الطيب إلا المسك، ضمير الشأن، لزم أن يقال: ليس إلا الطيب المسك، كما يلزم أن يقال فى: كلامى زيد قائم عند حصر الخبر: ليس كلامى إلا زيد قائم، ولو وسط إلا فقيل: ليس كلامى زيد إلا قائم، لم يجز، فكذا لا يجوز: ليس الطيب إلا المسك، على تقدير: ليس الشأن الطيب إلا المسك، بل الواجب إذا قصد الحصر فى خبر ضمير الشأن أن يجاء بإلا مقدمة على جزأى الجملة، كما قال الشاعر:

ألا لَيْسَ إِلاَّ مَـــا قَـــضَى اللهُ كَـــائِـن
وَمَــا يَسْــتَطِيعُ المرءُ نَفْــعًــا ولا ضُــرَّا[1]

ويمكن فى: ليس الطيب إلا المسك، إبقاء العمل على وجـه لا محذور فيه، وهو أن يجعل «الطيـب» اسم ليس، والمسك بدل منه، والخبر مـحذوف، والتـقدير: ليس الطيب فى الوجود إلا المسك، ويكون الاستغناء هنا بالبـدل عن الخبر، كالاستغناء به فى نحو: لا فتى إلا على، ولا سيف إلا ذو الفقار.

ص: **ولا تلزم حاليةُ المنفى «بليس» و«ما» على الأصح.**

ش: زعم قـوم من النحويين أن «ليس ومـا» مخـصوصـان بنفى ما فـى الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما فى الحال، وما فى الماضى، وما فى الاستقبال. وقد تنبه أبو موسى الجزولى إلى ذلك، فقال، فى كتابه المسمى بالقانون: وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقًا. قال أبو على الشلوبين: قال أبو موسى ذلك، وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما هى لانتفاء الصفـة عن الموصوف فى الحال؛ لأن سيبويه حكى: ليس خلق اللّه مثـله، وأجاز: ما زيد ضـربته، على أن تكون «ما» حـجازية. ثم بين الشلوبين أن مـراد القائلين: إن ليس لانتـفاء الصفـة فى الحال، أن الخـبر إذا لم يكن مخصوصًا بزمـان دون زمان، ونفى بليس، فإنه يحمل نفيها على الحـال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضًا. فـإن اقترن الخبر بالزمان، أو ما يدل عليه، فهـو بحسب المقترن به، موجبًا كان أو منفيًا بليس.

تنبيه: قد ورد اسـتقبال المنفـى بليس فى القرآن العزيز. وأشـعار العرب كثـيرًا، وكذا ورد استقبال المنفى بما. فمن اسـتقبال المنفى بليس قوله تعالى: ﴿**أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [هود: ٨]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُوا فِيهِ**﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلاَّ مِن ضَرِيعٍ**﴾ [الغاشية: ٦]، ومثله قول حسان:

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٤٩٦)، ومغنى اللبيب (ص ٧٠٤).
الشاهد فيه قـوله: «ألَيس إلا ما قضى» حيث جاءت «ليس» فعـلاً ماضيًا ناقصًا اسمـه ضمير الشأن المستتر فيها.

وَمَا مِثْلُهُ فِيهم ولا كان قَبْلَهُ
وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهرَ مَا دَامَ يَذْبُل[١]

ومثله قول زهير:

بَدَا لِى أنى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلاَ سَابِقًا شَيْئًا إذَا كَانَ جَائِيَا[٢]

ومثله:

إنى على العهد لست أنقُضُه
ما اخضر فى رأس نخلة سَعَف

ومثله:

ولست بُمسْتَبقٍ أخا لا تَلُمُّه
على شَعَث أىُّ الرجالِ المهذبُ

ومثله:

هَوِّنْ عليك فإن الأمور
بكف الإله مقاديرها
فليس بآتيك مَنْهِيُّها
ولا قاصرٍ عنك مأمورها[٣]

---

(١) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢).
الشاهد فيه قوله: «وليس يكون» حيث جاد المضارع المنفى بـ«ليس» دالاً على الاستقبال.

(٢) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٢).
الشاهد: «ولا سابق» حيث جر هذا الاسم عطفًا على خبر «ليس».

(٣) البيتان من المتقارب وهما للأعور الشنى فى الدرر (٤/ ١٣٩)، والكتاب (١/ ٦٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٩).
الشاهد: «هون عليك» حيث جاءت «على» على رأى بعضهم اسمًا.

ومثله:

ولستَ لما لم يقضه الله واجدا
ولا عادما ما الله حَمّ وقدّرا

ومن استقبال المنفى بما قول الله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، ﴿يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٥ ـ ١٦]، ومن ورود ذلك فى غير القرآن، قول الشاعر:

وما الدُّنيَا بِبَاقِيَةٍ لحيٍّ
ولا أحدٌ على الدنيا بباق[1]

ومثله قول امرىء القيس:

وما المرءُ ما دامَتْ حُشاشَةُ نفسه
بمدرِكِ أطرافِ الخطُوبِ ولا آل

وشواهد ذلك شائعة ذائعة.

ص: وتزاد الباء كثيراً فى الخبر المنفى بليس وما أختها، وقد تزاد بعد نفى فعل ناسخ للابتداء، وبعد: أو لم يروا أنّ، وشبهه، وبعد «لا» التبرئة، وهل، وما المكفوفة بإنْ، والتميمية، خلافًا لأبي على والزمخشرىء، وربما زيدت فى الحال المنفية، وخبر إنّ ولكنّ.

ش: زيادة الباء فى الخبر المنفى بليس قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وفى الخبر المنفى بما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣، النمل: ٩٣]، وقلت: فى الخبر المنفى، ولم أقل فى الخبر ليس، ليعلم أن الموجب بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء.

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٧٥).
الشاهد فيه: عطف «حي» على «الدنيا» والمعطوف عليه منفى بـ«ما».

ومثال دخلولها بعد نفى ناسخ للابتداء قول الشاعر:

وإنْ مُـــدَّت الأَيْدى إلى الزَّاد لم أَكُنْ
بأَعْـجَلِهِـمْ إذْ أَجْشَعُ القومِ أعْجَل(١)

ومثله:

دَعـانى أخى والخَـيْلُ بينى وبينَهُ
فَلَمـا دَعَانِى لم يَجِدْنى بقُعْدُدُ(٢)

ومثال دخولها بعد أنَّ المسبوقة بأَوَلَمْ يَروْا، قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يروْا أَنَّ اللَّهَ الَّذي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، وهذا من إجراء الشىء على ما هو فى معناه؛ لأن معنى: أولم يروا أن الله، أوليس الله.

ومثال دخول البـاء بعد «لا» التبرئة قول العرب: لا خيـر بخير بعده النار، إذا لم تجعل الباء بمعنى فى.

ومثال دخولها بعد هل قول الشاعر:

يَقُولُ إِذَ اقْلَوْلَى عَلَيْهـا وأقرَدَتْ
أَلاَ هَلْ أَخُـو عَيْش لَذيذ بِدَائِمِ

ومثال دخولها بعد ما المكفوفة بإنْ قول الشاعر:

لعَمْـرُكَ مَـا إنْ أَبو مَـالك
بِواهٍ ولا بِضَعِيفٍ قُواهُ

---

(١) البيت من الطويل وهو للشنفرى فى ديوانه (ص ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٠).

الشاهد: إدخال الباء الزائدة على خبر «كان» المنفية بـ«لم».

(٢) البيت من الطويل وهو لدريد بن الصمة فى ديوانه (ص ٤٨)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦).

الشاهد: دخول الباء فى مفعول «وجد» الثانى.

ومثال دخولها بعد ما التميمية قول الفرزدق:

لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقه
ولا مُنْسِئٌ معْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ(١)

وزعم أبو على أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه فى ذلك الزمخشرى، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه:

أحدها: أن أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيرًا بعد ما، كقول الفرزدق المتقدم.

الثانى: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيًا لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت. وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفى، فلا فرق بين منفى منصوب المحل ومنفى مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد هل، كقوله:

بواه ولا بضعيف قواه(٢)

وقوله:

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم(٣)

وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفى، فلأن تدخل على ما التميمية أحق وأولى؛ لأن شبه ما بما، أكمل من شبه هل بما، وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل نجد كثيرًا ما يجرون الخبر بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازيًا، فإن قال الحجازى قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيًا، ورفع إن كان المتكلم تميميًا أو نجديًا.

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ٣١٠)، والكتاب (١/ ٦٣).

الشاهد فيه رفع «منسئ» على أنه خبر «معن» ولم يعطفه على الخبر المتقدم.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

فمن دخول اللغة التميمية فى الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة، وإدغام نحو: ﴿وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ورفع الله من قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]؛ لأن اللغة الحجازية بهُ وفيهُ بالضم، ولا يضارر بالفك، وإلا الله بالنصب؛ لأن الاستثناء منقطع، وإذا جاز للحجازى أن يتكلم باللغة التميمية، جاز لتميمى أن يتكلم باللغة الحجازية، بل التميمى بذلك أولى لوجهين:

أحدهما: أن الحجازية أفصح، وانقياد الفصيح لموافقة الأفصح أكثر وقوعًا من العكس.

والثانى: أن معظم القرآن حجازى، والتميميون يتعبدون بتلاوته كما أنزل، ولذلك لا يقرأ أحد منهم: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، بالرفع إلا من جهل كونه منزلاً بالنصب.

ومثال دخول الباء على حال منفية قول الشاعر:

فَمَا رَجَعَتْ بخائبَةٍ رِكَابٌ
حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاهَا[(١)]

ومثله:

كَائِنْ دُعِيتُ إلى بأساءَ دَاهِمَةٍ
فما انبعَثْتُ بِمَزْءُودٍ ولا وَكَلِ

ومثال دخولها على خبر إنّ قول امرئ القيس:

فإنْ تَنأَ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِها
فإنك مما أحدثت بالمجرِّبِ[(٢)]

(١) البيت من الوافر وهو للقحيف العقيلى فى خزانة الأدب (١٠/ ١٣٧)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٧).
الشاهد فيه قوله: «بخائبة» حيث زيدت الباء فى الحال المنفى عاملها.

(٢) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦).
الشاهد: زيادة الباء فى خبر «إن».

ومثال دخولها على خبر لكن قول الشاعر:

وَلَكِنَّ أجْـراً لَوْ فَـعَلْت بِهَين
وَهَلْ يُنْكرُ المعْـروفُ فى النَّاسِ وَالأجْـرُ(١)

ص: **وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندر ذلك مع غير ليس وما، وقد يفعل ذلك فى المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتصل.**

ش: لما كثر دخول الباء على خبر ليس وخبر ما، جاز للمتكلم أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب، كقول الشاعر:

مشائيمُ ليسُوا مُصْلحِينَ عشيرةً
ولا ناعبٍ إلا ببَيْنٍ غُرابُها(٢)

وقال آخر فى جر المعطوف على المنصوب بما:

ما الحَازمُ الشَّهْمُ مِقْدامًا ولا بَطَلٍ
إنْ لم يكنْ للهوى بالعقل غلاّبا(٣)

فكأنه قال: ما الحازم بمقدامٍ ولا بطلٍ.

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٦)، وشرح المفصل (٨/ ٢٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٧).

الشاهد فيه قوله: «بهين» حيث دخلت الباء الزائدة فى خبر «لكن» وذلك لشبه «لكن» بالفعل، ومع ذلك فقد قيل: إنه شاذ.

(٢) البيت من الطويل وهو للأحوص الرياحى فى الإنصاف (ص ١٩٣)، والحيوان (٣/ ٤٣١)، وشرح المفصل (٥/ ٦٨).

الشاهد فيه: حيث عطف «ناعب» على «مصلحين» المنصوب لكونه خبراً لـ«ليس».

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (٦/ ١٦٥)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤١).

الشاهد فيه قوله: «بطل» حيث جره وهو على خبر «ما» المنصوب لتوهم دخول الباء الجارة على الخبر.

وقد عومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية، كقول الشاعر:

وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهمُ
ولاً مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ(١)

وإلى هذا أشرت بقولي: ويندر ذلك بعد خبر غير ليس وما.

فجر منمشًا لعطفه على منصوب كان المنفية لشبهه بمنصوب ليس في صلاحيته للباء حتى كأنه قال: وما كانت بذى نيرب ولا منمش، والنيرب النميمة، والمنمش المفسد ذات البين، والمنمل كذلك.

ونبهت بقولي: «الصالح للباء» على أن المعطوف على خبر لا يصلح للباء لا يجوز جره، نحو: لست تفعل ولا مقاربًا.

وقد يجر المعطوف على المنصوب باسم الفاعل كقول امرئ القيس:

فظَلّ طُهاةُ اللحم من بين مُنْضِجٍ
صَفيفَ شِواء أو قديرٍ مُعَجَّلِ(٢)

لأن المنصوب باسم الفاعل يجر كثيرًا بإضافته إليه، فكأنه إذا انتصب مجرور، وجواز جر المعطوف على منصوب اسم الفاعل مشروط بالاتصال، كاتصال منضج بالمنصوب، فلو كان منفصلاً لم يجز الجر، نحو أن يقال: من بين منضج بالنار صفيف شواء؛ لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجر، فلذلك لا يجوز جر المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله.

---

(١) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة فى الدرر (٦/ ١٦٥)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٧٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٢).
الشاهد فيه قوله: «ولا منمش» حيث جرّ «منمش» عطفًا على خبر «كان» لتوهمه أنه مجرور بالباء الزائدة، وهذا الجر على التوهم مع «كان» المنفية نادر، والكثير مع «ليس».

(٢) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٢٢)، والدرر (٦/ ١٦١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤١).
الشاهد فيه قوله: «صفيف شواء أو قدير» حيث عطف «قدير» بالجر على «صفيف» المنصوب لتوهم الإضافة.

ص: وإن وَلِيَ بعد خبر ليس أو ما وصفٌ يتلوه سببى، أعْطِيَ الوصفُ ما له مفردًا، ورفع السَّببى، أو جعلا مبتدأ وخبرًا. وإن تلاه أجنبى عُطِفَ بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها. وإن جُرَّ بالباء جاز على الأصح جرُّ الوصف المذكور ويتعين رفعه بعد ما.

ش: إذا وقع بعد معمولى ليس أو ما عاطفٌ يليه وصف بعده سببى، نحو، ليس زيد قائمًا ولا ذاهبًا أبوه، وما عمرو مقيمًا ولا ظاعنًا أخوه، فلك أن تعطى الوصف من النصب والجر ما كنت تعطيه دون مذكور بعده، وترفع به السببى، أو ترفعهما مبتدأ وخبرًا، فتقول: ليس زيد قائمًا، ولا ذاهب أبوه، وما عمرو مقيمًا، ولا ظاعنٌ أخوه.

وإن تلا الوصفَ أجنبىٌّ والعامل ليس، جاز رفعه عطفًا على اسمها ونصب الوصف عطفًا على الخبر، وجاز جعلها مبتدأ وخبرًا، نحو: ليس زيد قائمًا ولا ذاهبًا عمرو، وليس زيد قائمًا ولا ذاهبٌ عمرٌو.

وإن كان خبر ليس مجرورًا بالباء جاز جر الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة، وهو كثير فى الكلام، منه قول الشاعر:

وليس بُمدْنٍ حَتْفَه ذو تقدم
لحرب ولا مُستَنْسِئِ العُمر مُحْجِمِ

ومنه قول الآخر:

فليس بآتيك مَنْهِيُّها
ولا قاصرٍ عنك مأمورُها[1]

ومنه قول الآخر:

وليس بمعروف لنا أنْ نَرُدَّها
صِحاحا ولا مُسْتنكرٍ أن تُعَقَّرا[2]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص ٥٠)، والمقتضب (٤/ ١٩٤).
الشاهد فيه قوله: «مستنكر» حيث يجوز فيه الرفع على أنه خبر والتقدير ولا مستنكر عقرها.

وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٤، ٥]، فحذف فى الجارة لاختلاف الليل والنهار لدلالة الجارة لخلقكم عليها. ومثله قول الشاعر:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أن يَحْظَى بحاجَتِه
ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أنْ يَلِجَا(١)

وإذا استسهل بقاء الجر بمضاف حذف لدلالة مثله عليه، كان بقاء الجر بحرف الجر المحذوف لدلالة مثله أحق وأولى؛ لأن حرف الجر فى عمل الجر أمكن من الاسم المضاف. ومن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه قول الشاعر:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارا(٢)

ومثله قراءة بعض القراء: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، على تقدير: عرض الآخرة. وستقصى الكلام على نظائر هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

وليس بعد «ما» فى الوصف التاليه أجنبيٌّ بعد عاطف إلا الرفع، كقولك: ما زيد قائمًا، لا ذاهب عمرو؛ لأن المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل، فبطلانه بالتقديم فى المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى، ومثال بذلك قول الشاعر:

لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّه
ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ(٣)

---

(١) البيت من البسيط وهو لمحمد بن يسير فى الأغانى (١٤/ ٤٠)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ٣٠١).
الشاهد فيه: «ومدمن» حيث حذف حرف الجر.

(٢) البيت من المتقارب وهو لأبى دؤاد فى ديونه (ص ٣٥٣)، وأمالى ابن الحاجب (١/ ١٣٤)، والمحتسب (١/ ٢٨١).
الشاهد: حيث حذف المضاف «كل» وأبقى المضاف إليه.

(٣) تقدم تخريجه.

باب أفعال المقاربة

ص: منها للشروع فى الفعل: طَفِق، وطبق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ.

ولمقاربته: هلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وأولى.

ولرجائه: عسى، وحرى، واخلولق. وقد ترد عسى إشفاقا.

ويلازمهن لفظ المضى إلا كاد وأوشك.

وعملها فى الأصل عمل كان، لكن التزم كون خبرها مضارعًا مجردًا مع هلهل وما قبلها. ومقرونًا بأن مع أوْلى وما بعدها. وبالوجهين مع البواقى، والتجريد مع كاد وكرب أعرف، وعسى بالعكس.

ش: حق أفعال هذا الباب أن تذكر فى باب كان، لمساواتها لها فى الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالبًا ترك الإخبار بجملة فعلية، فلذلك أفردت بباب. وجملتها ستة عشر فعلاً: ثمانية منها للشروع، وهى: طفق وهبّ وما بينهما، نحو: طفق زيد يقرأ، وهبّ عمرو يصلى. والأصل: طفق زيد قارئًا، وهب عمرو مصليًا، إلا أنه من الأصول المرفوضة. وأغرب الثمانية علِق وهبَّ.

وخمسة منها للدنو من الفعل حقيقة، وأشهرها كاد، وأغربها أولى، كقول الشاعر:

فعادَى بين هاديَتَيْن منها

وأولى أن يزيدَ على الثلاث[1]

والثلاثة البواقى للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وأغربها حرى، يقال: حرى زيد أن يجىء، بمعنى: عسى زيد أن يجىء.

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/ ٣٤٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٨).
الشاهد فيه: مجىء «أولى» من أفعال المقاربة.

والتزم في غير ندور كون خبر جميعها مضارعًا من أن مع القسم الأول؛ لأن أنْ تقتضي الاستقبال، والشروع ينافيه.

ولابد من مقارنة أن للمضارع المخبر به بعد أولي وحرى واخلولق. وترك ذلك بعد كاد وكرب أولى من فعله، وفعله بعد عسى أولى من تركه، والأمر بعد أوشك سواء.

وورود عسى في الرجاء كثير، وورودها في الإشفاق قليل، وقد اجتمعا في قول الله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ومن ورودها إشفاقًا قول الشاعر:

عسيتم لدى الهيجاء تلقَوْن دوننا
تضافر أعداء وضعف نصير

وقال الشاعر في طفق:

طفق الخَلِيّ بقسوة يلحى الشجى
ونصيحة اللاحى الخلى عناء

وقال آخر في جعل:

وقد جعلت إذا ما قمتُ يُثْقلني
ثوبي فأنهضُ نهض الشّارب الثَّمِلِ(١)

وقال آخر في علق:

أرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرنا
وظُلْمُ الجَارِ إذْلالُ المجير(٢)

---

(١) البيت من البسيط وهو لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، والمقرب (١/ ١٠١).

الشاهد فيه: مجيء «جعل» للشروع، وخبره جملة شرطية مصدره بـ«إذا».

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٧).

الشاهد فيه قوله: «علقت تظلم» حيث أتى خبر «علق» الدال على الشروع فعلاً مضارعًا مجردًا من «أن» المصدرية.

وقال آخر فى أنشأ:

لَمَّا تبيّن مَيْل الكاشحينَ لَكُمْ
أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْتُومَا

وقال آخر فى هب:

هَبَبْتُ أَلومُ القَلْبَ فى طَاعَةِ الهَوَى
فَلَجَّ كَأَنِّى كُنْتُ باللَّومِ مُغْرِيا(١)

وقال آخر فى هلهل:

وطئنا بلاد المعْتدين فهلهتْ
نفوسُهم قبل الإماتة تزهقُ(٢)

أى كادت.

والشائع فى خبر كاد وروده مضارعًا غير مقرون بأن، كقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]، ووروده مقرونًا بأن قليل، ومنه ما جاء فى حديث عمر ﷺ: «ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب». ومثله قول الآخر:

أَبَيْتُمْ قُبُولَ السِّلْمِ منَّا فكدْتُم
لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنوا السُّيوفَ عَنِ السَّل(٣)

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ١٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٨).
الشاهد فيه قوله: «هببت ألوم» حيث عمل الفعل «هبّ» عمل «كان» فرفع الاسم وهو الضمير فى «هببت» ونصب الخبر، وهو جملة «ألوم».

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ١٣٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٨).
الشاهد فيه: «هلهلت نفوسهم» حيث جاء الفعل هلهل من أفعال الشروع.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٣٠).
والشاهد: اقتران خبر «كاد» بـ«أن».

وقال الشاعر فى خبر كرب غير مقرون بأن:

وما أنت أمْ ما رُسُوم الدِّيارِ
وَسِتُّوكَ قد كَرَبَتْ تكْمُلُ[1]

وقال آخر:

كَرِبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذوبُ
حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ[2]

وقال فى اقترانه بأن:

وَقَدْ كربَتْ أَعْنَاقُهَا أن تَقَطَّعَا[3]

وقال آخر:

قد بُرْتَ أو كَرَبْتَ أن تبورا
لمّا رأيت بَيْهَسًا مثْبُورا[4]

وقال فى خبر أوشك غير مقرون بأن:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ من مَنِيَّتِه
فى بَعْضِ غِرّاتِه يُوافِقُهَا[5]

---

(١) البيت من المتقارب وهو للكميت بن زيد فى ديوانه (٢/ ٢٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٦٧).
الشاهد فيه: استغناءه عن تمييز العدد بإضافته إلى غيره والمعنى: قرب أن يكمل ستون سنة.

(٢) البيت من الخفيف وهو لكلحبة اليربوعى أو لرجل من طيء فى الدرر (٢/ ١٤١)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٩).
الشاهد فيه: «يذوب» حيث جرد خبر «كرب» من «أن» وهذا هو الغالب.

(٣) البيت من الطويل وهو لأبى زيد الأسلمى فى تخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦).
الشاهد فيه قوله: «أن تقطعا» حيث جاء خبر «كرب» فعلاً مضارعًا مقترنًا بـ«أن».

(٤) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢/ ٢٨٦)، وشرح الأشمونى (١/ ١٢٩).
الشاهد فيه قوله: «أو كربت» حيث جاء خبر «كرب» مضارعًا مقرونًا بـ«أن».

(٥) البيت من المنسرح وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٤٢)، والمقرب (١/ ٩٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٩).
الشاهد فيه: مجيء خبر «يوشك» غير مقترن بـ«أن».

وقال آخر فى الاقتران بأن:

ولو سُـئِل الناسُ التُّـرابَ لأَوْشَكوا
إذا قيـلَ هاتُوا أَنْ يَملُّوا ويَمنَعوا(١)

ص: وربما جاء خبراهما مفردين منصوبين، وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بإذا وليس المقرون بأن خبراً عند سيبويه. ولا يتقدم هنا الخبر، وقد يتوسط، وقد يحذف إن علم، ولا يخلو الاسم من اختصاص غالبًا.

ويسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فيغنى عن الخبر، ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله، فإن أسند إلى ضميره اسمًا أو فاعلاً طابق صاحبَه معها، كما يطابق مع غيرها. وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسر سين عسى.

ش: من عادة العرب فى بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا علي ذلك الأصل؛ لئلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفردًا منصوبًا، كقول الشاعر فى أصح الروايتين:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئبًا
وكَمْ مِثْلَها فَارَقْتُها وَهْىَ تَصْفِرُ(٢)

فبقوله: ما كدت أئبًا، علم أن أصل: كادوا يكونون، كادوا كائنين، كما علم بالقَوَد واستحوذ، أن أصل: قال، واستعاد، قوَلَ واستَعْوَدَ.

ومثال جعل خبر عسى مفردًا منصوبًا قول العرب: عسى الغُوَيْر أَبْؤُسا. وقال الراجز:

أَكْثَرتَ فى العَذْل مُلِحّا دائمًا
لا تَلْحَنى إنى عَسَيْتُ صَائِمَا(٣)

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣١١)، والدرر (٢/ ١٤٤).
الشاهد فيه قوله: «لأوشكوا أن يملوا» حيث اقترن خبرا «أوشك» بـ«أن».

(٢) البيت من الطويل وهو لتأبط شراً فى ديوانه (ص ٩١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/ ٣٤٧).
الشاهد فيه: مجيء خبر «كاد» مفرداً.

(٣) الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه (ص ١٨٥)، والدرر (٢/ ١٤٩)، ومغنى اللبيب (١/ ١٥٢).
الشاهد فيه: مجيء خبر «عسى» مفرداً.

وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية، كقول الشاعر:

وقـــد جَـــعَلَتْ قَـلُوصُ بنى ســـهـــيل
من الأكْـــوَارِ مـــرْتعـــهـــا قـــريبُ[1]

وقد يجيء جملة فـعلية ماضوية، كقول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً.

وليس المقرون بأن فـى هذا الباب خبـراً عند سيبـويه، بل هو منصوب بإسـقاط حرف الجر، أو بتضـمين الفعل معنى قارَبَ. قال سيبويه: تقـول: عسيت أن تفعل، فأنَ هنا بمنزلـتها فى قـولك: قاربت أن تفعل، أى قـاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل، واخلولقت السـماء أن تمطر، أى لأن تمطر. وعست بمنزلة اخلولقت السـماء، ولا يستعمل المصـدر هنا كما لم يستعمل الاسم الذى الفعل فى مـوضعه فى قولك: بذى تسلم. هذا نصه.

قلت والوجه عندى أن تجعل عسى ناقصـة أبدًا، فإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه وقـوع حسب عليهـا فى نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، بل يقـال فى الموضعين: سـدَّت أن والفـعل مسـد الجزأين. ويوجه نحو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سدّ مسد جزأى الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل فى حكم الاستقلال فى أكثر الكلام، ومنه قراءة حمزة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، بالخطاب على جعل أنّ بدلاً من الذين، وسدّت مسد المفـعولين فى البدلية، كما سدت مسـدهما فى قراءة الباقين ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء على جعل ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعلاً، ومثله: حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا فى فضل، على رواية من رواه بالفتح فى صحيح مسلم.

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٢٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٤).
الشاهد فيه: ورود خبر «جعل» جملة اسمية.

ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال، فلا يقال فى: طفقت أفعل: أفعل طفقت. والسبب فى ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل. وأيضًا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها، وإذ لا تَرِد إلا بلفظ الماضى إلا كاد وأوشك، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهن حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لتَفْضُلَها كان وأخواتها المتصرفة، وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها، فيقال طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون. وحكى الجوهرى مضارع طفق.

ويجوز فى هذا الباب حذف الخبر إن علم، كقوله: «**من تأنَّى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد**»[(١)]. ومنه قول المرقش:

وإذا ما سمعتِ من نحو أرض
بمحبٍّ قد مات أو قيل كادا
فاعلمى غيرَ علم شك بأنى
ذاكِ وابكى لمُقْصَدٍ لن يُقَادا

أى لن يؤخَذ له بقَوَد. وقال آخر:

قد هاج سارٍ لسارٍ ليلةً طربا
وقد تَصَرَّم أو قد كاد أو ذهبا

السارى الأول البرق.

ومن حذف الخبر لدليل قوله تعالى: ﴿**فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ**﴾ [ص: ٣٣]، فحذف الخبر وهو يمسح، وترك مصدره دليلاً عليه.

وحق الاسم فى هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربًا لها، كما يحق ذلك لاسم كان، وقد يرد نكرة محضة، كقول الشاعر:

---

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (١٧/ ٣١٠)، ح(٨٥٨).

عســـــى فـــــرجٌ يـأتـى بـه الله إنـه
له كـلَّ يوم فـى خليـــقـــتـــه أمـــر[1]

وقد يسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل، فيغنى عن الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فلو وقعت عسى وأن يفعل خبر اسم قبلها، فللمتكلم بذلك أن يضمر فى عسى ضميرًا هو اسمها أو فاعلها، ويحكم على موضع أن يفعل بالنصب، وله أن يجرد عسى من الضمير، ويحكم على موضع أن يفعل بالرفع مستغنى به عن زائد، كما استغنى به بعد حسب عن مفعول ثان.

وأوشك واخلولق مثل عسى فى هذين الاستعمالين، فيقال: الزيدان أو شكا أن يفعلا، وأوشك أن يفعلا، والعمران اخلولقا أن يفوزا، واخلولق أن يفوزا، أشار إلى ذلك فى الثلاثة سيبويه، رحمه الله تعالى.

وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر، ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع.

وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسمًا عند سيبويه حملاً على لعل، وخبراً مقدمًا عند المبرد، ونائبًا عن المرفوع عند الأخفش، وربما اقتصر عليه.

ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم، وكون الفاعل غيره قليل.

وتُنفى كاد إعلامًا بوقوع الفعل عسيراً، أو بعدمه وعدم مقاربته.

ولا تُزَاد كاد خلافًا للأخفش.

واستعمل مضارع كاد وأوشك خصوصًا، وندر اسم فاعل أوشك.

---

(١) البيت من الطويل وهو لمحمد بن إسماعيل فى حاشية شرح شذور الذهب (ص ٣٥١)، وبلا نسبة فى الدرر (٢/ ١٥٧).

الشاهد قوله: مجىء خبر «عسى» فعلاً مضارعًا.

ش: إذا كان معمول عسى ضميرًا، فحقه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع، نحو: عسيتُ وعسينا وعسيتَ وعسيتُم، كما يقال: كنتُ وكنا وكنتَ وكنتم. وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن، قال الله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ومن العرب من يقول: عساني وعساك وعساه، فيكتفي بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع، كقول الشاعر:

ولى نفسٌ أقول لها إذا ما
تُنازعنى لعلى أو عسانى(١)

وكقول الآخر:

أصِخْ فعساك أن تُهْدَى ارعواء
لقلبك بالإصاخة مستفادا

فالتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع، ولكن اختلف فى الضمير، أهو منصوب المحل أم مرفوعه؟ فاتفق سيبويه والمبرد على أنه منصوب المحل، وأن الفعل فى موضع رفع، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسمًا والمرفوع خبرًا حملاً على لعل. والمبرد يجعل المنصوب خبرًا مقدمًا، وأن والفعل اسمًا مؤخرًا.

وذهب الأخفش إلى أن الضمير، وإن كان بلفظ الموضوع للنصب، محله رفع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب فى نحو: مررت بك أنت، وأكرمته هو. وقول الأخفش هو الصحيح عندى؛ لسلامته عن عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضع له، وذلك موجود، كقول الراجز:

---

(١) البيت من الوافر وهو لعمران بن حطان فى تذكرة النحاه (ص ٤٤٠)، والجنى الدانى (ص ٤٦٦)، والمقرب (١/ ١٠١).

الشاهد فيه قوله: «عسانى» حيث اتصل ضمير النصب بـ«عسى» مما يدل على أن «عسى» حرف بمعنى «لعل».

يـا بنَ الـزُّبـيـــر طـالما عَـــصَــيْكَـا
وطـالمـا عَـنَّـيْـتَـنـا إلَـيْـكَـا[1]

أراد عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء؛ ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة فى نحو: ما أنا كأنت، ومررت بك أنت، فلا استبعاد فى نيابة غيره عنه. ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير فى موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك، بخلاف كونه فى موضع رفع، فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كاد فى نحو: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد». ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف فى العمل، ولا نظير لذلك.

وقال السيرافى: وأما عساك وعسانى، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: قول سيبويه وهو أن عسى حرف بمنزلة لعل، وذكر القولين الأخيرين. وفى هذا القول أيضًا ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف فى لفظ واحد بلا دليل، إلا أن فيه تخلصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه فى نحو: علك أو عساك، وفى نحو: عساك تفعل بغير أن، ولا مخلص للمبرد من ذلك.

ويلزم المبرد أيضًا مخالفة النظائر من وجهين آخرين:

أحدهما: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى.

والثانى: وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك إذا قلت فى: عساك أن تفعل، عسى أن تفعل إياك لم يجز، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق بألا يجوز فى الحالة الفرعية.

فتبين أن قول أبى الحسن فى هذه المسألة هو الصحيح، والله علم.

---

(١) الرجز لرجل من حمير فى خزانة الأدب (٤/ ٤٢٨)، ومغنى اللبيب (١/ ١٥٣)، والمقرب (٢/ ١٨٣).

الشاهد فيه قوله: «عصيكا» يريد «عصيت» فأبدل التاء كافًا للضرورة.

ولابد من عود ضمير من الخبـر فى هذا الباب إلى الاسم، كما لابد منه فى غير هذا الباب، ولكن الضمير فى غير هذا الباب لا يشـترط كونه فاعلاً، بخلاف الضمير فى هذا الباب، فـإن الفاعل لا يكون غيره إلا عـلى قلة، ولا يكون ما ورد علي قلة إلا مؤولاً بأنه هو، فمن ذلك قول الشاعر:

وقــد جــعلتُ إذا مــا قــمتُ يُثــقلنى
ثوبى فــأنهضُ نَهْضَ الشــارب الثَّــمِلِ[1]

فجاء فـاعل الفعل المخبر به غيـر ضمير الاسم؛ لأن المعنى: وقـد جعلت إذا ما قمت أثقل وأضعف، فصح لذلك. وكذا قول الآخر:

وقَــــفْتُ على ربْع لميــــةَ ناقــــتى
فــمــا زلت أبكى عنده وأخــاطبــه
وأســقــيــه حــتى كــاد مما أبثُّــه
يكلمنى أحــجــاره ومــلاعــبُــه[2]

فـجاز هذا لأن مـعناه: كاد يكلمـنى. وإلى هذا ونحوه أشـرت بقولى: وكـون الفاعل غيره قليل.

وزعم قوم أن كـاد ويكاد إذا دخل عليـهما نـفى فالخبـر مثـبت، وإذا لم يدخل عليهـما نفى فـالخبر منفى، والصـحيح أن إثبـاتهما إثبـات للمقاربة، ونـفيهـما نفى للمقاربة، فإذا قيل: كاد فلان يموت، فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع. وإذا قيل: لم يكد يموت، فمقـاربة الموت منفية، ويلزم من نفى مقـاربة الموت نفى وقوعه بزيادة مـبالغـة، كـأن قائلاً قـال: كـاد فلان يموت، فـرد عليـه بأن قـيل: لم يكد يموت.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البـيتـان من الطويل لذى الرمـة فى ديوانه (ص ٨٢١)، وأدب الكاتب (ص ٤٦٢)، والدرر (٢/ ١٥٥).

الشاهد فـيه: رفع المضـارع الواقع خبـراً لـ«كاد» السـببى الاسم الظاهر المضـاف إلى ضمـير الاسم.

وقولك: لم يكد يموت أبلغ فى إثبات الحياة من قولك: لم يمت، ولهذا قيل فى قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]، أن معناه: لم يرها ولم يقارب أن يراها. وفى قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧] أن معناه: لا يسيغه ولا يقارب إساغته.

وقد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل، ويكون مراده فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذى وضع له اللفظ أولاً. ولإمكان هذا، رجع ذو الرمة فى قوله:

إذا غيـر النَّأىُ المحبينَ لم يَكَدْ
رَسِيسُ الهوى من حُبِّ مية يَبْرحُ[1]

إلى أن جعل بدل: يكد، يجد، وإن كان فى يكد من المبالغة والجزالة ما ليس فى يجد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فمحمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خلص فلان وما كاد يخلص.

وأجاز الأخفش استعمال كاد زائدة، ومما استشهد به قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] وقول حسان:

وتكادُ تكسَلُ أن تَجِىءَ فراشَها
فى جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ[2]

(١) البيت من الطويل وهو لذى الرمة فى ديوانه (ص ١١٩٢)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٤).
الشاهد فيه: أن النفى إذا دخل على «كاد» فى الماضى أفاد الإثبات، وفى المستقبل أفادت كما تفيد بقية الأفعال.

(٢) البيت من الكامل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٠٧)، والمحتسب (٢/ ٤٨).
الشاهد فيه قوله: «وتكاد تكسل» حيث جاءت «تكاد» زائدة.

والصحيح أنها لا تزاد، وأما قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ فقيل معناه: إن الساعة آتية أكاد أخفيها، فلا أقول: هى آتية. وقيل: معناه أكاد أخفيها عن نفسى. وقراءة أبى الدرداء وسعيد بن جبير: «أَكاد أَخفيها» بفتح الهمزة، من خَفَيْتُ الشىء أخفيه إذا أظهرته، وبه فُسّر قول امرىء القيس:

فإن تدفنوا الداء لا نُخْفه
وإنْ تَبْعَثوا الحربَ لا نَقْعُد

وأما قول حسان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله، وذلك بين.

ولازمت أفعال هذا الباب لفظ المضى إلا كاد وأوشك، فإنهما اختصا باستعمال مضارعيهما، وشذ استعمال اسم فاعل أوشك فى قوله الشاعر:

فموشكةٌ أرْضُنا أن تَعُودا
خلاف الخَليط وُحُوشًا يَبابا[1]

وذكر الجوهرى: يَطْفق، ولم أره لغيره والله أعلم.

---

(١) البيت من المتقارب وهو لأبى سهم الهذلى فى تخليص الشواهد (ص ٣٣٦) ولأسامة بن الحارث فى شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٩٣).
الشاهد فيه قوله: «فموشكة أرضنا أن تعودا» حيث أعمل اسم الفاعل «موشكة» عمل فعله الناقص.

باب الأحرف
الناصبة الاسم الرافعة الخبر

ص: وهى: إنّ للتوكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأنّ للتشبيه، وللتحقيق أيضًا على رأى، وليت للتمنى، ولعل للترجى والإشفاق والتعليل والاستفهام، ولهن شَبَه بكان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر، تنبيهًا على الفرعية، ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابهما.

ويجوز نصبهما بليت عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما اشتشهد به محمول على الحال، أو على إضمار فعل، وهو رأى الكسائى.

ش: اعتبار الأصل يقتضى كون أحرف هذا الباب خمسة لا ستة كما يقول أكثر المصنفين، ويكملون الستة بأنّ المفتوحة، ولا حاجة إلى ذلك، فإنها فرع المكسورة، وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى: ومتبوعى فيما اعتبرته سيبويه، فإنه قال: هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وكذا قال المبرد فى المقتضب، وابن السراج فى الأصول، ولو قال: باب الأحرف، لكان أولى من قوله: باب الحروف؛ لأن أحرفًا جمع قلة، وحروفًا جمع كثرة، والموضع موضع قلة، إلا أن كل واحد من جمع القلة والكثرة قد يقع موقع الآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقد قيل: إن المسوغ لوقوع قروء موقع أقراء اختلاف عوائد النساء، وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة، وكذا ما قال سيبويه يحمل على أنه ملحوظ به ما يعرض لإنّ من فتح همزتها، ومن تخفيف نونها فى الحالين، ومن تخفيف نونها فى الحالين، ومن تخفيف نون كأن، وما يستعمل فى لعل من لغات.

ص: إذا كان تفريع أنّ سببًا لعدم الاعتداد بها، فينبغى ألا يعتبر بكأن، فإن أصل: كأنّ زيدًا أسد، إنّ زيدًا كالأسد.

فالجواب: أن أصل كأن منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أن، فليس أصلها منسوخًا، بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد المكسورة، فاعتبرت فرعية أن لذلك دون كأن.

وقد قرنْتُ كل واحد من هذه الأحرف بمعناه، فمعنى إنّ التوكيد، ولذلك أجيب بها القسم نحو: والله إنك لفطن.

ومعنى لكن الاستدارك، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام، نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧].

وكأن للتشبيه المؤكد، نحو: كأن زيدًا أسد، فإن أصله: إن زيدًا كالأسد، فقدمت الكاف، وفتحت الهمزة، وصار الحرفان حرفًا واحدًا مدلولاً به على التشبيه والتوكيد. وزعم بعضهم أن كأن قد تكون لتحقيق دون تشبيه، واستشهد علي ذلك بقول الشاعر:

وأصبحَ بطنُ مكَّة مُقْشَعِرًا
كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ (١)

واستشهد أيضًا بقول الآخر:

كأَنِّي حِينَ أُمْسِي لا تُكَلِّمني
ذو بُغْيةٍ يبتغي ما ليسَ موجودًا(٢)

والصحيح أن كأن لا يفارقها التشبيه، ويخرج البيت الأول على أن هشامًا وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كأن فى هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام، كأنه قال:

---

(١) البيت من الوافر وهو للحارث بن خالد فى ديوانه (ص ٩٣)، والاشتقاق (ص ١٠١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ١٣٣).
الشاهد فيه أن «كأن» أفادت التحقيق عند الكوفيين.

(٢) البيت من البسيط وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه (ص ٣٢٠)، وبلا نسبة فى المحتسب (٢/ ١٥٥)، وشرح المفصل (٤/ ٧٧).
الشاهد: مجىء «كأن» للتحقيق.

وأصبحَ بطنُ مكّةَ مُقشعراً

لأن الأرضَ ليسَ بها هشامُ[1]

وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، وأكثر ما تزاد الكاف بهذا المعنى مقرونة بما، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ومنه ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: كما أنه لا يعلم فغفر الله له، وأما البيت الثانى، فلا حجة فيه؛ لأن التشبيه فيه يتبين بأدنى تأمل.

وكون ليت للتمنى، ولعل للترجى ظاهر، والفرق بينهما أن التمنى يكون فى الممكن وغير الممكن، والرجاء لا يكون إلا فى الممكن.

وتكون لعل للإشفاق، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]، وكقول الشاعر:

أتَوْنى فقالوا يا جميل تَبَدّلت

بُثَينةُ أَبدالا فقلت لعلها

وعلّ حِبالا كنتُ أحكمتُ فَتْلَها

أُتيحَ لها واشٍ رفيقٌ فحلها

وتكون لعل أيضًا للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، وكقول الشاعر:

وقلتم لنا كُفُّوا الحروب لعلنا

نكف ووثقتم لنا كل موثق

فلما كففنا الحرب كانت عهودُكم

كلَمْع سَرابٍ فى الملا متألق

---

(١) تقدم تخريجه.

قال الأخفش فى المعانى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾، نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدى، والمعنى: لنتغدى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أى لتأخذه وهذا نصه.

وتكون لعل أيضًا للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [عبس: ٣]، وكقول النبى ﷺ لبعض الأنصار ﷺ، وقد خرج إليه مستعجلاً: **«لعلنا أعجلناك»**(١).

وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كألا وأما الاستفتاحيتين، والاستغناء بهما مخرج للولا ولوما الامتناعيتين، ولإذا المفاجأة، فإنهن يشبهن كان فى لزوم المبتدأ والخبر، ويفارقنها بافتقار لولا ولوما إلى الجواب، وافتقار إذا إلى كلام سابق.

وضم أكثر النحويين إلى المشابهة من الوجه المذكور المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر، والصحيح عدم اعتبار ذلك، إذ لو كان سكون الوسط معتبرًا لم يعتد بلكن؛ لأن وسطها متحرك، ولو كان فتح الآخر معتبرًا لزم إبطال عمل إن وأن وكأن عند التخفيف.

وزاد الزجاجى فى المشابهة المعتبرة الاتصال بالضمائر المنصوبة، وهذا عجيب، فإن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل، فصح أن المعتبر من المشابهة ما اقتصرت على ذكره من لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، إلا أن هذه الأحرف لما كانت فروع كان فى عمل الرفع والنصب، قدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيهًا على الفرعية؛ لأن الأصل تقديم الرفع، ولم يحتج إلى ذلك فى ما المحمولة على ليس؛ لأن فرعيتها ثابتة بيِّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفى بإلا، أو تقدم الخبر، أو وجود إنْ، فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان.

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٧٧)، ح(١٧٨).

وقيل: لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا فى الأخبار تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب.

وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معًا بليت، ومن حجته على ذلك قول الشاعر:

لَيتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعَ على الفَتَى
والشَّيبَ كانَ هُوَ البدىُّ الأَوَّلُ[(١)]

وأجاز بعض الكوفيين ذلك فى كل واحد من الخمسة، ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبى ﷺ: «إن قعر جهنم لسبعين خريفًا»، ومن حججه قول الشاعر:

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلْتأتِ ولتكُن
خطاك خِفافًا إنّ حُرَّاسَنا أسْدًا[(٢)]

ومنه قول الراجز:

إن العجوزَ خَبّةً جَرُوزا
تأكلُ كلَّ ليلة قفيزا

ومثله:

كَأَنَّ أذْنَيه إِذَا تَشَوَّفَا
قادِمَةً أو قَلَمًا مُحَرفَا[(٣)]

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٤٩٣).
الشاهد: نصب بـ«ليت» المبتدأ والخبر وهى لغة.

(٢) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبى ربيعة فى الجنى الدانى (ص ٣٩٤)، والدرر (٢/ ١٦٧).
الشاهد فيه قوله: «إن حراسنا أسدا» حيث نصب «إن» المبتدأ والخبر.

(٣) الرجز لمحمد بن ذؤيب فى خزانة الأدب (١٠/ ٢٣٧)، وشرح الأشمونى (١/ ١٣٥).
الشاهد: نصب بـ«كأن» الاسم والخبر.

ولا حـجة فى شـىء من ذلك لإمكان رده إلى أجـمع على جوازه، أمـا البـيت الأول، فيحمل على تقدير كان، والأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحذفت كان، وأبرز الضمير، وبقى النصب بعده دليلاً، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، وقد روى عن الكسائى أنه كان يوجـه هذا التوجيه فى كل موضع نصب فـيه بعد شىء من هذه الأحرف، ويقوى مـا ذهب إليه إظهار كان بعـد ليت وإن كثيراً، كـقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠]، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾ [النساء: ٢٩]، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيماً﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيراً﴾ [طه: ٣٥]، و﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّاً﴾ [مريم: ٤٧]، فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك فى: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد.

ويحمل الحديث على أن القـعر فيه مصدر قَعَـرت الشىء، إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، و«السبعين خـريفًا» ظرف مخبر به؛ لأن الاسم مصدر، وظـرف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً، ويقدر: إن حراسنا أسداً، كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، أو كانوا. وأما قول الراجز، فمحمول على أن تأكل خبر إنّ، وخبة جروزاً حالان من فاعل تأكل، ولا تكلف فى هذا التـوجيه. وأما قول الآخـر فمحمـول على أن قادمة وقلما منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة.

وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها.

وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف، وربما دخلت إن على ما خبره نهى، وللجزأين من بعد دخولهن ما لهـما مجردين، لكن يجب هنا تأخير الخبر، ما لم يـكن ظرفًا أو شبـهه، فـيجـوز توسيطه، ولا يخص حـذف الاسم المفهوم مـعناه بالشعـر، وقلما يكون إلا ضميـر الشأن، وعليه يحمل: «إن من أشـد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»، لا على زيادة من، خلافًا للكسائى.

وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقًا، خلافًـا لمن اشترط تنكير الاسم، وقد يسد مسده واو المصاحبة، والحال، والتزم الحذف فى: «ليت شعرى» مُرْدَفا باستفهام.

وقد يخبر هنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة أو بمعـرفة، ولا يجوز نحو: إن قائمًا الزيدان خلافًا للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننت قائمًا الزيدان، خلافًا للكوفين.

ش: قد تقدم فى باب كان الإعلام بالمبتدآت التى تدخل عليها كان وأخواتها، وبيان أن دام تشارك فى ذلك وتزيد بأنها لا تخل على مبتدأ خبره مفرد طلبى، فلذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا، فقلت: «وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف»، فعلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية نحو: زيد هل قام؟ وعمرو أكْرِمْه، وخالد لا تهنه، ثم نبهت على ما شذ من دخول إن علي ما خبره نهى كقول الشاعر:

إنَّ الذينَ قَتَلْتمْ أَمسِ سَيِّدهُمْ
لا تَحْسَبوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا[١]

ثم أشرت إل أن للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى، كذلك ينقسم مع إن وأخواتها نحو: إن العالم فاضل، وإن العلم فضل، وكما انقسم الخبر فى باب الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثم، كذلك ينقسم إليها فى هذا الباب، وكما استصحبت الأقسام تستصحب الأحوال والشروط، ومن الشروط عود ضمير من الجلمة المخبر بها، ومن الأحوال جواز حذف الضمير لدليل، كقول الشاعر:

وإن الذى بينى وبينك لا يفى
بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكر

أراد: لا يفى به، أو من أجله.

وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه، فلا يجوز الإخلال بمقتضاه، فإن كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا جاز تقديمه؛ لأنه فى الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين كان واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى

---

(١) البيت من البسيط وهو لأبى مكعت أخى بنى سعد بن مالك فى خزانة الأدب (١٠/ ٢٤٧).
الشاهد: مجيء خبر «إن» جملة نهى.

الظن، نحو: أغـدًا تقول زيدًا قائمًـا. ولـم يبطل عمل «ما» تقـديمهما على اسمـها، نحو: ما غدا زيد راحلاً. واغتفـر تقديمهما على العامل المعنوى، نحو: أكل يوم لك درهم، وعلى المنفى بما، نحو قول الصحابة ﷺ:

وَنَحْـنُ عَنْ فَـضلِكَ مَـا اسـتَـغنينَا

ولو عومل غيرهما معاملتهما فى ذلك لم يجز.

والأصل فى الظرف الذى يلى إنّ أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى، أى غير قائم مقام الخبر، نحو: إنّ عندك زيدًا مقيم، وكقول الشاعر:

فَـلا تَـلْحَنِى فِـيـهَـا فَـإن بِـحُـبِّـهَـا
أَخَـاكَ مُـصَـابُ القَلْـبِ جَمٌّ بَلابِـلُهُ(١)

فأما القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لقيامه مقام ما لا يليها، ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتًا إلى الأصل.

وقد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأوْلَوْها كأنّ، ومنه قول الشاعر:

كَـأَنَّ وَقَـدْ أتى حَـوْلٌ كَـمِيـلٌ
أثافِـيـهَـا حَـمَـامَـاتٌ مُـثُـولُ(٢)

ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر وحذفه وهو ضميـر الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقـوع ذلك فى غير الشعر قول بعـضهم: إنّ بك زيدٌ مأخـودٌ، حكاه سيبويه عن الخـليل مريدًا به: إنه بك زيدٌ مأخوذ، وعليه يحمل قوله ﷺ: **«إنّ من أشد الناس عذابًا يوم القـيامة المصورون»**،

---

(١) البيت مـن الطويل وهو بلا نسبـة فى الأشباه والـنظائر (٢/ ٢٣١)، وشرح ابن عـقيل (ص ١٧٨).

الشاهد: رفع «مصاب» على أنه خبر «إن».

(٢) البيـت من الوافر وهو لأبى الغـول الطهوى فى الدرر (٤/ ٢٧)، وبلا نسـبة فى الخـصائص (١/ ٣٣٧).

الشاهد فيه: مجىء الجملة «وقد أتى حول جديد» بين الحرف «كأن» ومدخوله.

هكذا رواه الثقات بالرفع، وحمله الكسائى على زيادة من، وجعل أشد الناس اسما والمصورون خبرًا، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن، وقد حذف كما حذف فى: إن بك زيد مأخوذ؛ لأن زيادة من مع اسم إن غير معروفة. وحكى الأخفش: إن بك مأخوذ أخواك، وتقديره: إنك بك مأخوذ أخواك، فحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجعل «مأخوذ» خبرًا مرتفعًا به أخواك، كما كان يرتفع بيؤخذ، ولا يجوز أن يكون التقدير: إنه بك مأخوذ أخواك؛ لأن الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمر فى أنها لا تسد مسد جملة، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحًا بجزأيها، ومن حذف الاسم فى الشعر قول الشاعر:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتِى
ولكنَّ زَنْجِىٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ[(١)]

رواه سيبويه برفع زنجى ونصبه، وجعل تقديره فى الرفع: ولكنك زنجى، وتقديره فى النصب: ولكن زنجيًا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى. ومن حذف الاسم قول الشاعر:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّى ساعةً
فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَىْ بالِ[(٢)]

فيحتمل هذا أن يكون تقديره: فليتك، ويحتمل أن يكون تقديره: فليته، وكذا قول الآخر:

فلا تَخْذُلِ المولى وإن كان ظالمًا
فإنّ به تَثْأَى الأمورُ وتَرْأَب

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (ص ٤٨١)، وشرح المفصل (٨/ ٨١)، والدرر (٢/ ١٧٦).

الشاهد: حذف اسم «لكن» ويجوز نصب «زنجى» بـ«لكن» على إضمار الخبر.

(٢) البيت من الطويل وهو لعدى بن زيد فى ديوانه (ص ١٦٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٩٧).

الشاهد فيه قوله: «فليت دفعت» حيث وقع اسم «ليت» محذوفًا.

تقديره: فإنه به تثأى الأمور، والهاء إما للمولى، وإما ضمير الشأن، ومما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن، قول الشاعر:

وَلَكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أمراً يَنُوبُهُ
بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أعْزَلُ[1]

ومثله قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ اليَوْمَ مِنْكُمْ إقَامَةٌ
وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا[2]

ومثله:

إِنَّ مَنْ لامَ فى بنى بِنْتِ حَسَّا
نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فى الخُطُوبِ[3]

وذكر سيبويه: إنَّ إياك رأيت، وإن أفضلهم لقيت، ثم قال: فأفضلهم منتصب بلقيت، وهو قول الخليل، وهو فى هذا ضعيف؛ لأنه يريد: إنه إياك رأيت، فترك الهاء، وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة.

وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم.

ونبهت بقولى: «جاز حذفه مطلقًا»، على أن ذاك لا يتقيد بكون الاسم نكرة أو معرفة، ولا بكون الخبر ظرفًا أو غير ظرف، ومثال حذفه وهو ظرف قول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل وهو لأمية بن أبى الصلت فى الإنصاف (١/ ١٨١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٥٠).
الشاهد فيه: جعل «من» للجزاء مع إضمار المنصوب بـ«لكن» للضرورة.

(٢) البيت من الطويل وهو للراعى النميرى فى ديوانه (ص ١٦٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤).
الشاهد فيه: حذف الضمير من «أنْ» ضرورة.

(٣) البيت من الخفيف وهو للأعشى فى ديوانه (ص ٣٨٥)، والإنصاف (ص ١٨٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٢٠).
الشاهد: جعل «من» للجزاء مع إضمار المنصوب بـ«أن» ضرورة.

ولو أنَّ مِنْ حَتْفِه ناجيا
لكان هو الصَّدَعَ الأعْصَما

أراد: لو أن على الأرض، أو فى الدنيا، فحذف ذلك للعلم به، وأنشد سيبويه:

وما كنت ضَفَّاطا ولكنّ طالبا
أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل[(١)]

أى: ولكن طالبًا مُنيخًا أنا، هذا تقدير سيبويه، وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة، كقول الشاعر:

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرْتَحلا
وإن فى السَّفْر إذ مضوا مَهَلا[(٢)]

واشتراط ذلك غير صحيح؛ لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١]، ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه: إن ذلك. ثم ذكر له حاجة، فقال: لعل ذلك، أراد: إن ذلك حق، ولعل حاجتك مقضية، ومن ذلك قول الشاعر:

سوى أن حيًّا من قريش تفضّلوا
على الناس أو إن الأكارم نهْشَلا[(٣)]

---

(١) البيت من الطويل وهو للأخضر بن هبيرة الضبى فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٩٩)، ولسان العرب (٢/ ٤٢٨) (جنح).
الشاهد فيه: حذف خبر «لكن».

(٢) البيت من المنسرح وهو للأعشى فى ديوانه (ص ٢٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٥٢)، والخصائص (٢/ ٣٧٣).
الشاهد: حذف خبر «إن».

(٣) البيت من الطويل وهو للأخطل فى خزانة الأدب (١٠/ ٤٥٣)، وشرح المفصل (١/ ١٠٤).
الشاهد فيه: حذف خبر «أن».

وقد يحذف الخبـر وجوبًا لسد واو المصاحبة مسده، كـما كان ذلك فى الابتداء، ومن ذلك ما حكاه سيـبويه من قول بعض العرب: إنك ما وخيـرا، يريد: مع خير، وما زائدة، ومثله قول الشاعر:

فـدَعْ عنك ليلى إن ليلى وشـأنَـهـا
وإن وعـدتك الوعـد لا يتـيـسـر

وحكى الكسائى: إن كل ثوب لو ثمنه، بإدخال اللام على الواو لسدها مسد مع.

وقد يحذف أيضًا وجـوبًا لسد الحال مسده كما كان ذلك فى الابتـداء، فيقال فى ضربى زيدًا قائمًا، وأكثر شربى السويق ملتوتًا: إن ضربى زيدًا قائمًا، وإن أكثر شربى السويق ملتوتًا.

والكلام هنا على تقدير المحـذوف كالكلام عليه فى باب المبتـدأ، ومن سد الحال مسد خبر إن قول الشاعر:

إن احـتـيـازَك مـا تبـغـيـه ذا ثقـة
بالله مُـسْـتَظهِـرا بـالحـزم والجلد[1]

والتزمت العـرب حذف خـبر ليت فى قولـهم: ليت شِعْرى؛ لأنه بمعنـى: ليتنى أشعـر، ولابد معه من استـفهام يسد مـسد المحذوف، متـصلاً بشعرى، أو منفـصلاً باعتراض، فالمتصل كقول الشاعر:

ألا ليتَ شِـعْـرى هـل أبيتنَّ ليلـةً
بـوادٍ وحـولـى إذْخـرٌ وجـلـيـل

والانفصال بالاعتراض كقول أبى طالب يرثى مسافر بن أبى عمرو:

ليتَ شِـعْـرى مـسـافـرَ بن أبى عَـمْـ
ـرٍو ولَيْـتٌ يقـولُـهـا المحـزونُ

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ١٧٥).
الشاهد: حذف خبر «إن» وجوبًا.

أيُّ شيء دَهاك أم غَال مَرآ
ك وهل أقدمتْ عليك المَنُون

ويجوز هنا الإخبار بالنكرة، وبالمعرفة، بشرط الإفادة، فالإخبار عن النكرة بالنكرة كقول امرىء القيس فى رواية سيبويه:

وإنّ شِفَاءً عَبْرةٌ مُهَرَاقة
وهل عند رَسْم دارسٍ من مُعَوَّل[1]

والإخبار بالمعرفة مثل قول القائل: إن قريبًا منك زيد، وهو من أمثلة كتاب سيبويه، ومن ذلك قول الشاعر:

وإن حرامًا أن أَسُبَّ مجاشِعا
بآبائى الشمِّ الكرام الخضارمِ[2]

وأنشد سيبويه:

وما كنت ضفّاطا ولكنّ طالبا
أناخ قليلا فوق ظهر سبيل[3]

أراد: ولكن طالبًا أنا، هكذا قال سيبويه، وحسن هذا فى الباب لشبه المنصوب بالمفعول، وشبه المرفوع بالفاعل، وقال سيبويه: لو قلت: إن من خيارهم رجلاً، ثم سكت، كان قبيحًا حتى تعرفه بشىء، أو تقول: إن رجلاً من أمره كذا وكذا.

---

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٨).
الشاهد فيه «أن»، «هل» يراد الاستفهام بها النفى لصحة العطف.

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٣٠٠)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/ ١١٩).
الشاهد: مجيء اسم «إن» نكرة، وخبرها «معرفة».

(٣) تقدم تخريجه.

وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر، فيقولان: إنْ قائمًا الزيدان، وجواز هذا مبنى على جواز: قائم الزيدان، ونحوه دون استفهام ولا نفى، وقد تقدم تنبيهى فى باب المبتدأ على أن نحو هذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش. واستشهد على جوازه بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهْب فلا تكُ مُلْغيا

مقالة لِهْبىٍّ إذا الطير مرت(١)

فمن قاس على هذا فى باب الابتداء أجاز دخول إنّ عليه، فيقول: إن خبيرًا بنو لهب. ويلزم من أجاز هذا من البصريين أن يجيز دخول ظننت، كما فعل الكوفيون، فيقول: ظننت خبيرًا بنو لهب. والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا فى موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان، جواز: إن قائمًا الزيدان، ولا: ظننت قائمًا الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنّ وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما.

واستدل الكوفيون على: ظننت قائمًا الزيادن، ونحوه بقول الشاعر:

أظن ابن طرثوت عتيبةُ ذاهبا

بعاديتى تكذابه وجعائله

ولا حجة فيه، لا حتمال أن يريد: أظن ابن طرثوت عتيبة شخصًا ذاهبًا، فحذف المفعول الأول للعلم به، وترك الثانى، كقوله تعالى: ﴿**وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم**﴾ [آل عمران: ١٨٠]، والأصل: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بُخْلَهُمْ هو خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول وترك الثانى.

---

(١) تقدم تخريجه.

فصل

يستدام كسر إنّ ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر، فإن لزم التأويل لزم الفتح، وإلا فوجهان.

فلا متناع التأويل كسرت مبتدأة، وموصولاً بها، وجواب قسم، ومحكية بقول، وواقعة موقع الحال أو موقع خبر اسم عين، أو قبل لام معلقة.

وللزوم التأويل فتحت بعد لو، ولولا، وما التوقيتية، وفى موضع مجرور، أو مرفوع فعل أو منصوبه غير خبر.

ولإمكان الحالين أجيز الوجهان بعد: أول قولى، وإذا المفاجأة، وفاء الجواب.

وتفتح بعد أما بمعنى حقًا، وبعد حتى غير الابتدائية، وبعد لا جَرَم غالبا، وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم، ما لم توجد اللام.

إنّ بالكسر أصل لأنّ الكلام معها غير مؤول بمفرد، وأن بالفتح فرع؛ لأن الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفردًا من كل وجه، أصل لكونه جملة من وجه.

ولأن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه.

ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به، كقولك فى: عرفت أنك بَرّ: إنك بر. ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك فى: إنك بر: عرفت أنك بر. والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة. ولكون المكسورة أصلاً قلت: يستدام كسر إن ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر، فعلم بذلك أن الكسر لازم للمبدوء بها لفظًا ومعنى، نحو: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾ [الكوثر: ١]، والمبدوء بها معنى لا لفظًا، نحو: ﴿**أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**﴾ [البقرة: ١٣]، وللموصول بها نحو: ﴿**مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ**﴾ [القصص: ٧٦]، والمجاب بها قسم نحو: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي**

﴿لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، وللمحكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وللواقعة موقع الحال نحو: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وكقول الشاعر:

مـا أَعْطَيَـانى ولاَ سـأَلْتُـهُـمَـا
إلاَّ وإنِّـى لَحَـاجِـزى كَـرَمِـى[1]

وكقول الآخر:

سـئلتُ وإنى مُـوسـر غـيـرُ بـاخل
فـجـدت بمـا أغنى الذى جـاء سـائلاً

والواقعـة موقع خبـر اسم عين نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧]، وكقول الشاعر:

مـنـا الأناةُ وبـعـضُ يـحـسـبـنـا
إنـا بِـطـاءٌ وفـى إبـطـائـنـا سَـرَعُ[2]

ومثله قول الآخر:

إن الخـليـفـة إنّ الله سَـربَلَـهُ
سـربـال مُـلـك......[3]

---

(١) البيت من المنسرح وهو لكثير عزة فى ديوانه (ص ٢٧٣)، وهمع الهوامع (١/ ٢٤٦).
الشاهد فيه: كسر همزة «إنّ» لدخول اللام فى خبرها، والجملة واقعة موقع الحال. ولو حذف اللام لم تكن إلاّ مكسورة أيضًا، لوقوع الجملة موقع الحال.
(٢) البيت من البسيط وهو لوضاح بن إسماعيل فى تخليص الشواهد (ص ٣٤٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٦).
الشاهد فيه قوله: «إنا بطاءُ» حيث كُسرت همزة «إنّ» لأنها وقعت موقع المفعول الثانى لـ«حسب» لأنه خبر فى الأصل.
(٣) البيت من البسيط وتمامه:

وهو لجرير فى ديوانه (ص ٦٧٢).
الشاهد فيه: أن «إنّ» المكسورة الثانية وقعت خبراً لـ«إنّ» الأولى. والرابط الهاء فى «سربله».

والواقعة قبل لام مُعَلِّقة نحو: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]. فعدم وقوع المصدرية فى هذه المواضع بيّن، فلذلك استديم فيها كسر إن.

واللام المعلقة هى المسبوقة بفعل قلبى أو جار مجراه نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وأنشد سيبويه:

أَلَمْ تَرَ إِنِّى وابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً
لَنَسْرِى إلى نارَيْن يعْلُو سَنَاهُمَا[1]

فلولا اللام لفتحت إن، كما فتحت فى قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وفى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وفى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]، ولو لم يسبق اللام فعل قلبى ولا جار مجراه لم يكن فرق بين وجود اللام وعدمها، فلذلك استحق الكسر بعد القسم مع عدمها فى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، كما استحق مع وجودها فى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، وكذا سائر المواضع الخمسة.

وأشرت بقولى: «فإن لزم التأويل لزم الفتح»، إلى لزومه فى موضع القائم مقامه نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]، وفى موضع ما ليس خبر اسم عين من منصوب فعل نحو: ﴿وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١]، أو معطوف على منصوب بفعل نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢]، وفى موضع مجرور بحرف أو بإضافة نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، و﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وأنشد سيبويه:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشمردل بن شريك اليربوعى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤١).
الشاهد فيه: كسر همزة «إنّ» ولولا اللام لفتحت لأنها مع اسمها وخبرها سدّت مسد مفعولى «ترى».

تَظَلُّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْه
كَآبَةَ أنها فَقَدَتْ عَقِيلاً(١)

فتأويل المصدر فى هذه المواضع وأشباهها لازم، فلذلك لزم الفتح، وذكر المصدر أولى من ذكر الاسم المفرد ليسلم من نحو: يحسبنا إنا بطاء؛ لأنّ إنّ فيه واقعة موقع مفرد، وفتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها.

وللزوم تأويل المصدر بعد لو ولولا لزم الفتح نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، ونحو: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾ [الصافات: ١٤٨]، ومنه قول الشاعر:

ولو أنَّ قومى أنطَقَتنى رماحُهم
نطقْتُ ولكنّ الرماحَ أجَرَّتِ

وقال آخر فى لولا:

لكم أمانٌ ولولا أنّنا حُرُمُ
لم تُلْفِ أنفُسكم من حتفها وزرا

وللزوم تأويل المصدر لزم الفتح بعد ما التوقيتية فى قول العرب: لا أكلمهم ما أن فى السماء نجمًا، ولا أفعل ما أن حراء مكانه. الأول عن يعقوب، والثانى عن اللحيانى، والتقدير: ما ثبت أن فى السماء نجمًا، وما ثبت أن حراء مكانه.

وأشرت بقولى: «وإلا فوجهان» إلى المواضع الصالحة لتقدير المصدر باعتبار، ولتقدير جملة باعتبار، فباعتبار تقدير المصدر تفتح، وباعتبار تقدير الجملة تكسر، فمن ذلك: أول قولى إنى أحمد الله، يجوز أن يراد به: أول قولى حمد الله، فيلزم الفتح لتقدير المصدر، ويجوز أن يراد به: أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتتح بإنى،

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٥٣)، والكتاب (٣/ ١٥٧).
والشاهد فيه: إضافة «كآبة» إلى المصدر المؤول من «أثر» ومعموليها، و«كآبة» منصوب على المفعول لأجله.

فليزم الكسر لثبوت تقدير الجملة، عدم تقدير المصدر. ولا تصدق هذه العبارة بهذا القصد على حمد بغير هذا اللفظ الذى أوله إنى، بخلاف عبارة الفتح فإنها تصدق على كل لفظ تضمن حمداً.

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنّ الواقعة بعد إذا المفاجأة كقول الشاعر:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
إذا إنه عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[1]

روى بالكسر على عدم التأويل بمصدر، وبالفتح على تأويل أن ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى؛ لأنه يحوج إلى تقدير محذوف.

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنّ الواقعة بعد فاء الجواب نحو: من يأتنى فإنه مكرم، من كسر جعل ما بعد الفاء جملة غير مؤولة بمصدر، كما لو قال: من يأتنى فهو مكرم، ومن فتح جعل ما بعد الفاء فى تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف كالواقعة بعد إذا، ولذلك لم يجئ فى القرآن فتحٌ إلا مسبوق بأن المفتوحة نحو: ﴿**أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ**﴾ [التوبة: ٦٣]، فإذا لم تسبق أن المفتوحة، فكسر إن بعد الفاء مجمع عليه من القراء السبعة، نحو: ﴿**إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ**﴾ [طه: ٧٤]، ﴿**إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [يوسف: ٩٠]، و﴿**وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ**﴾ [الجن: ٢٣].

ومن المقروء بوجهين باعتبار التقديرين مع تقدم أنّ المفتوحة قوله تعالى: ﴿**كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [الأنعام: ٥٤]، قرأ بفتح الأولى والثانية ابن عامر وعاصم، وقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية نافع، وقرأ بكسرهما ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائى.

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٣٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٨).
الشاهد فيه: جواز فتح همزة «إنّ» وكسرها بعد «إذا» الفجائية.

وروى سيبـويه فى نحو: أما إنك ذاهب، الكسر على جـعل أما استفتـاحية بمنزلة ألا والفتح على جعل أما بمعنى حقًا. وإذا وليت أن حقـًا فتحت لأنها مؤولة هى وصلتها بمصدر مبتدأ، وحقًا مصدر واقع ظرفا مخبرًا به، ومنه قول الشاعر:

أَحَـقًّا أنَّ جِيرَتنا اسْتَقَلوا

فنِيَّتُنا ونِيَّتُهم فَريقُ[1]

تقديره عند سيبويه: أفى حقٍّ أن جيرتنا استقلوا، فأما المفتوح بعدها أن كذلك.

قلت: ويحتمل عندى أن يكونوا نصبـوا حقًا نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، وأن فى موضع رفع بالفاعلية، كأنه قال: أحق حقًا أن جيرتنا استقلوا، وتكون أما مع الفتح للاستفتاح أيضًا، وأن تكون هى وما بعـدها مبتدأ وخبر محذوف، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب.

وقد يقع بين أما وإنّ يمين، فيجوز أيضًا الفتح على مرادفة أما حقا، والكسر على مرادفتها ألا ذكر ذلك سيبويه.

وإذا وقعـت بعد حتـى كسرت إذا كـانت حرف ابتـداء، لامتناع تـقدير مصـدر فى موضعها نحو قولك: مرض زيد حتى إنه لا يرجى. وإن كانت عاطفة أو جارة لزم الفتح لصحة تقدير مـصدر مكانها نحو قولك: عرفت أمـورك حتى أنك فاضل، فلك أن تقدر موضع أن مصدرًا منصوبًا على أن تكون حتى عاطفة، ومجرورًا على أن تكون جارة.

وإذا وقعت بعد لا جَرَم فـالمشهور الفتح، وبه قرأ القـراء. قال الفراء: لا جرم، كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقا، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من جرمت، أى كـسبت. وتقول العـرب: لا جرم لآتينّك، ولا جرم لقـد أحسنت، فتراها بمنزلة اليمين.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمفضل النكرى فى الأصمعـيات (ص ٢٠٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٨).

الشاهد فيه: أن «حقًا» مصدر واقع ظرفـًا مخبرًا به، ولذلك فتحت همزة «أنَّ» بعدها، وتأتى «أما» بمعنى «حقًا» فتفتح همزة «أنَّ» بعدها.

قلت: ولإجرائهم إياها مجرى اليمين، حكى عن بعض العرب كسر إن بعدها. وذكر ابن كيسان فى نحو: والله إن زيدًا كريم، بلا لام، أن الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عندهم أكثر. وقال الزجاجى فى جمله: وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب، والفتح جائز قياسًا، كذا قال أبو القاسم.

قلت: قد تقدم قوله: والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب، وهذه العبارة تقتضى أن يكون الفتح مستعملاً فى كلامهم استعمالاً أقل من استعمال الكسر، ثم أشار إلى أن الفتح جائز قياسًا، وليس كما قال، فإن الفتح يتوقف على كون المحل مغنيًا فيه المصدر عن العامل والمعمول. وجواب القسم ليس كذلك.

والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغنى عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب لأن الواقعة فيه الكسر قياسًا، ولذلك اجتمعت القراء على كسر: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ٣] فى أول الدخان، و﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾ [الزخرف: ٣] فى أول الزخرف، مع عدم اللام، فإن ورد أن بالفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه، وحمل على إرادة على، وعلى ذلك يحمل قول الراجز[١]:

لتقْعُدِنّ مقعد القصىِّ
منِّىَ ذى القاذورة المَقْلِىِّ
أو تحلفى بربك العَلِىِّ
أنى أبو ذيّالك الصبى

فى رواية من رواه بالفتح، كأنه قال: على أنى أبو ذيالك الصبى.

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٨٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣١).
والشاهد فيه: قوله «أنّى» حيث يجوز كسر همزة «إنَّ» وفتحها لكونه واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل «أنَّ» واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، وأما الكسر فعلى اعتبار «إنْ» واسمها وخبرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

فصل

ص: **يجوز دخولُ لام الابتداء بعد إنّ المكسورة على اسمها المفصول، وعلى خبرها المؤخر عن الاسم، وعلى معموله مقدمًا عليه بعد الاسم، وعلى الفصل المسمى عمادًا، وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.**

ولا تدخل على حرف نفى إلا فى ندور، ولا تدخل على أداة شرط، ولا فعل ماض متصرف خال من قد، ولا على معموله المتقدم خلافًا للأخفش، وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرًا لإن، ولا على جواب الشرط خلافًا لابن الأنبارى، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافًا للكسائى، وقد يليها حرف التنفيس خلافًا للكوفيين، وأجازوا دخولها بعد لكنّ، ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، وإمكان الزيادة كما زيدت مع الخبر مجردًا، أو معمولاً لأمسى أو زال أو رأى أو أنّ أو ما، وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها، وقبل همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده.

فإن صحبت بعد إنَّ نونَ توكيد أو ماضيًا متصرفًا عاريًا من قد نوى قسم وامتنع الكسر.

ش: لام الابتداء هى المصاحبة للمبتدأ توكيدًا، نحو: لزيد منطلق، وهى غير المصاحبة جواب القسم لدخولها على المقسم به فى نحو: لعمرك، وليمن الله، والمقسم به لا يكون جواب قسم. ولاستغنائها عن نون التوكيد فى نحو: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ [النحل: ١٢٤]، والمصاحبة جواب القسم لا تستغنى فى مثل: ليحكم، عن نون التوكيد إلا قليلاً.

ولما كان مصحوب اللام فى الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقيًا مع دخول إن اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما فى التوكيد، وحَسُن اجتماع توكيدين بحرفين كما حسن اجتماعهما باسمين فى نحو: ﴿**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾ [الحجر: ٣٠]، وموضعها فى الأصل قبل إن؛ لأنها تعلق أفعال القلوب، وهى أقوى

عملاً من إن، فلو أخرت ولم ينو تقديمها لعلقت إن، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب. وأزيلت لفظًا عن موضعها الأصلى، فأولَوْها إنّ مجعولاً همزتها هاء.

ولكون اللام فى الأصل للمبتدأ قدم اتصالها به عن اتصالها بغيره، وبينت أن ذلك مشروط بفصل الاسم من إن، ولا فرق بين الفصل بالخبر نحو: إن عندك لزيدًا، وبين الفصل بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيدًا راغب.

ولم أقيد تأخير الخبر بقرب ليعلم أن بعده لا يضر، كقول الشاعر:

وإنى على أن قد تجشمت هجرها
لِمَا ضَمِنَتْنِى أمُّ سَحْر لَضامن

وكقول الآخر:

وإن امرأ أمسى ودون حبيبه
سواسٌ فوادى الرسِّ فالهَمَيَان
لمُعترِفٌ بالنأى بعد اقترابه
ومعذورة عيناه بالهَمَلان

فلو كان الخبر منفيًا لم يجز اتصالها به؛ لأن أكثر النفى بما أوله لام، فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفى على سنن واحد، فلم يؤكد بلام خبر منفى إلا فى نادر من الكلام، كقول الشاعر:

وأعلم أنَّ تَسْلِيمًا وتَرْكًا
لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ولا سَوَاءُ[1]

أنشده أبو الفتح بن جنى فى المحتسب. وقيدت دخولها على الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم تنبيهًا على امتناع: إن لعندك زيدًا، وإن غدًا لعندنا زيدًا. وقيدت دخولها على

(١) البيت من الوافر، وهو لأبى جزام العكلى فى خزانة الأدب (١٠/ ٣٣٠، ٣٣١)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٠).
والشاهد فيه قوله: «للا» حيث أدخل اللام على حرف النفى، وهذا شاذ.

معمول الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم مقـدمًا عن الخبر؛ لأن المعمول كجزء من العامل، فإذا قدم كان كالجزء الأول، وإذا أخر كان كالجزء الآخر، فلذلك جاز: إن زيدًا لطعامك آكل، وامتنع: إن زيدًا آكل لطعامك. ومثال: إن زيدًا لطعامك آكل، قول الشاعر:

إن امــرأ خــصنى عــمْــداً مــودّته

علـى التنـائى لعـندى غـيــر مكفــور[١]

ومن مواضع هذه اللام الفـصل المسمى عماداً، كـقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وجاز أن تدخل عليه؛ لأنه مقو لـلخبر، برفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، فحسن دخولها عليه لذلك.

وإذا كان الخبر المؤكد بها جملة اسمية، فمحل اللام منها صدرها، كقول الشاعر:

إنّ الـكريم لَمَـنْ يـرجـــوه ذو جـــــدَةَ

وإن تَـعَـــــذَّرَ إيســـــار وتَنْـويـلُ[٢]

وهذا هو القياس؛ لأن صدر الجملة الاسميـة كصدر الجملة الفعلية، ومحل اللام فى الجملة الفـعلية صدرها، فكذا من الجـملة الإسميـة، وقد شذ دخـولها على ثانى جزأى الجملة الاسمية فى قوله:

فَـــإنكَ مَـنْ حَـــارَبْتَــــهُ لَمُحَــــارَبٌ

شَــقِىٌّ ومَـنْ سَــالَمْتَــهُ لَسَــعـيـــدُ[٣]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبى زبيـد الطائى فى الدرر (٢/ ١٨٣)، (٥/ ١٨)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٧٦).

والشاهد فيه: إلغاء الظرف «عندى» مع دخول لام التأكيد عليه، وجعل «غير مكفور» الخبر.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤٢).

الشاهد فيه قـوله: «إن الكريم لمن يرجوه ذو جدة» حيث وقعت الجملة الاسـمية المقترنة بلام التوكيد، وهى قوله: لمن يرجوه «ذو جدة» خبرًا لـ«إنّ»، وهذا جائز.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبى وعزة عمرو بن عبد الله فى المقاصد النحوية (٢/ ٢٤٥).

والشاهد فـيه قوله: «لمحـارب» وقوله: «لسعـيد» حيث دخلت لام التـأكيد على خـبر «إنّ» والأصل دخولها على المبتدأ.

ومثله:

إن الأُلى وُصِفوا قومى لهم فبهم
هذا اعتصم تَلْقَ مَنْ عاداك مخذولا[1]

وإلى مثل هذا أشرت بقولى: وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.

وأشرت بقولى: وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرًا لإنّ إلى ما فى بعض نسخ البخارى من قول أم حبيبة ﵂: إنى كنت عن هذا لغنية.

ثم بينت أن الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه اللام لا فى صدره ولا فى عجزه، ونبهت على أن أبا بكر الأنبارى أجاز دخولها على جواب الشرط، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيرًا، نحو: ﴿**لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [الأعراف: ١٤٩]، فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحق المؤكد ألا يلبس بغير مؤكد. ولما كان الجواب غير صالح للموطئة أجاز ابن الأنبارى أن تلحقه لام الابتداء، إلا أن ذلك غير مستعمل، فالأجود ألا يحكم بجوازه.

ولا تدخل هذه اللام على فعل ماض إلا إن كان مقرونًا بقد، أو كان غير متصرف، وذلك لأنها فى الأصل للاسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على الماضى لعدم الشبه، فإن قرن بقد قربته من الحال فأشبه المضارع، فجاز أن تلحقه نحو: إنك لقد قمت.

وإن كان الماضى غير متصرف كنعم جاز أن تلحقه؛ لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إن زيدًا لنعم الرجل.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ٤٤٣).
والشاهد فيه قوله: «هذا» يريد: يا هذا، فحذف حرف النداء.

وأجاز الأخفش دخول هذه اللام على معمول الفعل الماضى مقدمًا عليه نحو: إن زيدًا لطعامك آكل، ومنعُ ذلك أولى؛ لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع على الأصل.

وحكى ابن كيسان عن الكسائى: إن كل ثوب لوثمنه.

وأجاز البصريون: إن زيدًا لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى.

وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتبارًا ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقى مع إنّ، واحتجوا بقول بعض العرب:

ولكنَّنى من حُبِّها لَعَمِيدُ[1]

ولا حجة لهم فى ذلك، أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد إن لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها فى التوكيد، ولكن بخلاف ذلك. ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع إن؛ لأن الكلام الذى فيه إن غير مفتقر إلى شىء قبله، بخلاف الذى فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله. فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها، وأما:

ولكنَّنى من حُبِّها لَعَمِيدُ[2]

فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف. ولو صح

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

يَلومُوننى فى حبِّ ليلى عواذلى

وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/ ٣٨).

والشاهد فيه: دخول اللام على خبر «لكنّ» عند الكوفيين.

(٢) تقدم تخريجه.

إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه، فجعل أصله: ولكن إننى، ثم حذفت همزة إن ونون لكن، وجيء باللام فى الخبر لأنه خبر إن، أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت فى الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز:

أُمُّ الحُلَيْس لعجوزٌ شَهْرَبَه

ترضى من اللحم بعظم الرقبه[١]

وكما زادها الشاعر بعد أمسى فى قوله:

مَرُّوا عجَالى فقالوا كيفَ سيدُكم

فقالَ منْ سألوا أَمْسَى لَمجهودا[٢]

وكما زادها الآخر بعد ما زلت فى قوله:

وما زلت من ليلى لَدُنْ أن عَرَفْتُها

لكالهائم المُقْصَى بكل مَرَادِ[٣]

وكما زادها الآخر بعد رأى فى قوله:

رأوْك لفى ضَرّاء أَعْيت فثبتوا

بكفَّيْك أسبابَ المُنى والمآرب

وربما زيدت بعد أنّ المفتوحة كقراءة بعضهم: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾ [الفرقان: ٢٠].

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٧٠)، وشرح التصريح (١/ ١٧٤).
الشاهد: «لعجوز» حيث جاء ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ولكنها زائدة.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧).
والشاهد فيه قوله: «لمجهودًا» حيث دخلت اللام فى خبر «عسى» شذوذًا.

(٣) البيت من الطويل وهو لكثير عزة فى ديوانه (ص ٤٤٣)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٣٣).
والشاهد فيه قوله: «لكالهائم» حيث أدخل اللام فى خبر «ما زال» شذوذًا، ويروى «مذادِ» مكان «مرادِ».

وربما زيدت فى الخبر بعد ما النافية، كقول الشاعر:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّته
وَمَا أَبَان لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ[١]

وأحسن ما زيدت فى خبر المبتدأ المعطوف بعد إنّ المؤكّد خبرها بها، كقول الشاعر:

إن الخلافة بعدهم لذَميمةٌ
وخلائفٌ ظُرُفٌ لمما أَحْقِرُ[٢]

وفيما قدم من معمول خبر إن المؤكد بها فى قول الشاعر:

إنى لَعِنْد أذى المولَى لَذُو حَنَق
يُخْشَى وحِلمَى إنْ أوذيتُ مُعتادُ[٣]

وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول: إنى لبحمد الله لصالح، فعلم أن هذا جائز فى الاختيار، غير مختص بالاضطرار.

وذكر السيرافى أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافى قول المبرد، وليس بمختار، للشواهد المذكورة.

ومثال التنبيه بها على موضعها الأصلى مع توكيد الخبر قول الشاعر:

لهِنّك من عَبْسِيةٍ لَوَسِيمَة
على هَنَواتٍ كاذبٍ من يَقولهَا[٤]

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٢٨٨)، والدرر (٢/ ١٨٩).
والشاهد فيه قوله: «وما أبان لمن أعلاج سودان» حيث زاد اللام فى خبر «ما» النافية.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٥٨).
والشاهد فيه قوله: «لذميمة» وقوله «لممًا» حيث اتصلت لام التوكيد بخبر «إنَّ».

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ١٢٨).
والشاهد فيه: «لعند» حيث دخلت اللام على معمول الخبر لتوسطه بين الناسخ واسمه.

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٠٩).
والشاهد فيه: «لَهِنَّكِ» يريد: لإنَّكِ، فأبدل الهمزة «هاء» على لغة بعض العرب.

ومثال ذلك مع تجرد الخبر قول الشاعر:

ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَل الحِمَى
لَهِنَّكَ من برقٍ عليّ كريمِ

وإن وقع موقع خبر إن نحو: لَنَفْعَلَنّ، أو نحو: لَفَعل، على أن هناك قسمًا منويا فتحت الهمزة. قال ابن السراج: تقول: قد علمت أن زيدًا ليقومَنّ، وأن زيدًا لقام. فلا تكسر إن كما تكسرها في: أشهد إن محمدًا لرسول الله، وأعلم إن بكرًا ليعلم.

وقد تقدم في أول كتابي هذا أن لام الابتداء لا تختص بالحال، وإنما الأكثر كون مصحوبها حالاً، وليس ذلك من أجل اللام، بل من أجل أن الجملة المجردة من دليل مضي واستقبال أكثر ما يكون مضمونها مرادًا به الحال. ومن ورودها مع ما يراد به الاستقبال قول الشاعر:

وإنّي لأَحْمي الأنفَ من دون ذمَّتي
إذا الدَّنِسُ الواهي الأمانة أهمَدا

فأعمل أحمى في إذا، وهو مستقبل المعنى.

فصل

ص: ترادف إنّ نعم فلا إعمـال، وتخفف فيبطل الاختـصاص، ويغلب الإهمال، وتلزم اللام بعدها فارقـةً إنْ خيف لبس بإنْ النافية، ولم يكن بعدها نفى، وليـست غير الابتـدائية خـلافًا لأبى على، ولا يليـهـا غالبًـا من الأفعـال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتـداء، ويقاس على نحو: إنْ قـتلت لمسلمًا وفاقًا للكوفـيين والأخفش، ولا تعمل عندهم ولا تؤكّد بل تفيد النفى، واللام للإيجاب.

ومـوقع لكنّ بين مـتنافـيين بوجـه ما، ويمنع إعـمـالهـا مخـفـفـة خلافًـا ليـونس والأخفش.

وتلى «مـا» ليت فتـعمل وتهـمل، وقل الإعمـال فى إنما، وعُدِم سـماعُه فى كـأنما ولعلما ولكنما، والقياس سائغ.

ش: أنكر بعض العلماء كون إنّ بمعنى نعم، وزعم أنّ إنّ فى قوله:

بـكَرَ الـعـــــواذِلُ فـى الصَّـــــبُـــــو
ح يَـلُـمْـنَـنِـى وألـومُـــــــــهنّــه
ويَـقُـلن شَـــــيـب قـــــد عـــــلا
ك وقـــد كـــبـــرت فـــقلت إنه[1]

مؤكدة ناصبـة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهـاء اسمها، والخبر مـحذوفًا، كأنه قال: إن الـذى ذكرتن واقع كـما وصفتن، فـحذف الخـبر للعلم بـه، واقتصـر على الاسم. والذى زعم هذا القـائل ممكن فى البيت المذكور، فلـو لم يوجد شاهد غـيره لرجح قوله، ولكن الشواهد على كون إن بمعنى نعم مـؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر،

(١) البيتان من مجزوء الكامل، وهما لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه (ص ٦٦).
والشاهد فى البيت الأول: «وألو مهنّه» حيث ألحق هاء السكن بالكلمـة لبيان الحركة وكراهية اجتماع الساكنين.

فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها، فمنها قول عبد الله بن الزُّبَيْر ﷺ، لابن الزَّبير الأسدى لما قال له: لعَنَ الله ناقة حملتنى إليك: إنّ وراكبها. أراد: نعم، ولعن راكبها. ومنها قول حسان بن ثابت الأنصارى ﷺ:

يقولون أعمى قلتُ إنّ وربما

أكون وإنى من فتى لبصير

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر:

ليت شِعْرى هل للمحب شفاءُ

من جَوَى حبهن إن اللقاءُ

ومنها قول بعض الطائيين:

قالوا أَخِفْتَ فَقُلْتُ إنَّ وَخِيفَتى

ما إنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَاءِ[1]

ونبهت فى هذا الباب على ورود إنّ بمعنى نعم ليُعمل بها فتعامل بما تعامل نعم من عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها.

ومذهب البصريين أنْ «إنّ» تخفف فيقال فيها إنْ، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود: ١١١]، فى رواية نافع وابن كثير، وإهمالها أكثر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، و﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الزخرف: ٣٥]، و﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]، ومذهبهم أن اللام التي بعد إنْ هذه هى التى كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس،

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (١١/ ٢١٥).

والشاهد فيه: «إنَّ» حيث وقعت «إنَّ» حرف جواب، بمعنى نَعَمْ، وحُذف الكلام بعدها، والتقدير إنَّ أُخفتُ.

وكذلك لا تلزم مع الإهمال فى موضع لا يصلح للنفى، كقول النبى ﷺ: «**وايم الله لقد كان خليقـا للإمارة، وإنْ كان من أحب الناس إلىّ**»[١]، وكقول معاوية فى كعب الأحبار: «إنْ كان من أصدق هؤلاء»، أخرجه البخارى، ومثله ما حكى ابن جنى فى المحتسب من قراءة أبى رجاء: «وإنْ كلٌّ ذلك لِمَا متاع الحياة الدنيا»، بكسر اللام وتخفيف الميم، على معنى: وإنْ كل ذلك للذى هو متاع الحياة الدنيا. ومثل ذلك قول الطرماح:

أنا ابنُ أُباة الضَّيْم من آلِ مالك
وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادِن[٢]

وقول الآخر:

إنْ وَجدتُ الكريمَ يمنعُ أحيا
نا وما إنْ بذا يُعَد بخيلا

ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس، وكان فى الموضع اللائق بها نفى، كقول الشاعر:

أما إنْ علمتُ الله ليس بغافل
فهان اصطبارى إنْ بليت بظالم

ومذهب الكوفيين أنّ إنْ المشار إليها لا عمل لها، ولا هى مخففة من إنّ، بل هى النافية، واللام بعدها بمعنى إلا، ويجعلون النصب فى: ﴿**وَإِنَّ كُلاًّ**﴾ [هود: ١١١]، بفعل يفسره ليوفينهم، أو بليوفينهم نفسه، وبه قال الفراء، وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه فى هذا المحل، أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون فى أن ما بعد إلا لا يعمل

---

(١) صحيح. أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٤٢٥)، ح(١٢٣٣).
(٢) البيت من الطويل وهو للطرماح فى ديوانه (ص ٥١٢)، والدرر (٢/ ١٩٣).
والشاهد فيه قوله: «وإن مالك كانت كرام المعادن» حيث خفف «إنّ» المؤكدة وأهملها، فلم ينصب بها الاسم، ويرفع الخبر، ولم يدخل اللام فى خبرها لتكون فارقة بينها وبين «إن» النافية.

فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء فى كتاب المعانى: وأما الذين خففوا إنّ فإنهم نصبوا «كلاً» بليوفينَّهم، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذى بعدها على شىء قبله، فلو رفعت «كلاً» لصلح ذلك كما يصلح: إن زيد لقائم.

ولا يصلح أن تقول: إن زيداً لأضرب؛ لأن تأويله بقولك: ما زيداً إلا أضرب، وهذا خطأ فى اللام وإلا فهذا نصه. فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إنْ نافية واللام بمعنى إلا خطأ، ولا شك فى صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته. ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: «إنْ عمراً لمنطلق»، وهذا نص لا احتمال فيه.

وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيداً لمنطلق، وهى مثل: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، يقرأ بالنصب والرفع، وأما قولهم: إنّ اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها بعد غير إنْ من حروف النفى أولى؛ لأنها أنص على النفى من إنْ، فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفى عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد.

وزعم أبو على الفارسى أن اللام التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، و﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وكقول امرأة الزبير رضي الله عنهما:

شَلَّت يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسْلِماً[1]

(١) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه:

وهو لعاتكة بنت زيد فى الأغانى (١٨/ ١١).

والشاهد: «إن قتلت لمسلماً» حيث دلى «إن» المخففة مع الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وهذا شاذ.

وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلهـا، لو قلت: إنك قتلت لمسلمًا، لم يجز، فعلم بهـذا أن التى بعد المخـففـة غيـر التى بعد المشـددة. هذا حاصل قـول أبى على فى البغداديات، وهو مـخالف لقول أبى الحسن الأخـفش فى كتاب المسائل الكبـير، فإنه نص فيه على أن اللام الواقـعة بعد المخففـة هى الواقعة بعد المشـددة، وهو الصحيح عندى، والجواب عن شـبهة أبى على أن يقال: إنما جـاز أن يكون مصحوب مـا بعد المخففة مـعمولاً لما قبلها من الأفعـال؛ لأن الفعل بعد المخففة فى مـوضع الخبر الذى كان يلى المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها؛ لأن من قال: إنْ قتلت لمسلمًا، بمنزلة من قال: إن قتـيلك لمسلم. وإن شئت أن تقول: لمّا بطل عمل إنْ بالتـخفيف، وقصـد بقاؤها توكيـدًا على وجه لا لبس فيـه استحـقت ما يميزها من النافـية، فكان الأولى بذلك اللام التى كانت تصحب حال التشديد، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشـديد، من التأخر فى اللفظ، والتقـدم فى النية، فلم يمنع إعمال مـا قبلها فيما بعدها، كما لم يمنع مع التشديد؛ لأن النية بها التقديم، وبما تقدم عليها التأخير.

وإذا أوْلت العرب إنْ المخففة فعلاً لم يكن فى الغالب إلا فعلاً ماضيًا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ **وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله** ﴾ [البقرة: ١٤٨]، و﴿ **إن كدتَّ لَتُرْدِينِ** ﴾ [الصافات: ٥٦]، و﴿ **وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وذلك أنها كانت قبل التخُفيف مـختصة بالمبتدأ والخبر، فلما خـففت، وضعف شـبههـا بالفعل جاز دخـولها على الفعل، وكـان الفعل من الأفعال المشاركة لها فى الدخول على المبتدأ والخبر، كى لا تفارق محلها بالكلية، ولا يكون ذلك الفعل غـالبًا إلا بلفظ الماضى، فإن كان مـضارعًا حفظ، كقـوله تعالى: ﴿ **وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** ﴾ [القلم: ٥١]، وكقراءة أبىّ بن كعب: ﴿ **وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً** ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وكذا إن وليها فعل من غير الأفعال المختصـة بالمبتدأ والخبر، كقراءة ابن مسعود ﷺ: «قال إن لبثتم لقليلاً»، ذكرها الأخفش فى المعانى، وكقول امرأة: والذى يُحْلَف به إنْ جاء لخاطبًا، تعنى النبى . وكقول بعض العرب: إنْ يَزينُك لنفسك، وإن يَشِينُك لهيه. وكقول امرأة الزبير ﷺ:

ثَكلتْكَ أمُّك إنْ قتلت لمسلمًا
حلّت عليك عقوبةُ المتعمد[1]

ويروى: هبلتك أمك. وأجاز الأخفش أن يقال: إنْ قعد لأنا، وإن كان صالحًا لزيد، وإن ضرب زيد لعمرًا، وإنْ ظننت عمرًا لصالحًا، صرح بذلك كله فى كتاب المسائل، وبقوله أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظمًا ونثرًا.

وموقع لكنّ بين كلامين متنافيين بوجه ما، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣].

ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل، لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على ما خفف من إنّ وأنّ وكأنّ، ورأيها فى ذلك ضعيف.

وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة:

ألا لَيتما هذا الحَمامُ لنا
إلى حمامَتِنَا أو نِصْفُه فَقَد[2]

قال ابن برهان مشيرًا إلى هذا البيت: الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال.

قلت: من رفع جعل ما كافة ليت كما كفت إنْ ما الحجازية، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به فى نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص ٢٤).
والشاهد فيه: جواز إعمال «ليت» التى اتصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

وأجاز سيبويه كون ليت فى بيت النابغة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة، والتـقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فما اسم ليت، وهو مبتـدأ محذوف، وخبره هذا، والجملة صلة مـا أو صفتها، فليت بهذا الـتوجيه عاملـة فى الروايتين، وهى حقـيقة بذلك؛ لأن اتـصال ما بهـا لم يزل اختـصاصـها بالأسماء بخلاف أخواتهـا، فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسـماء، فاستحقت ليتما بقاء العمل دون إنما وكأنما ولكنما ولعلما، وهذا هو مذهب سيبويه.

وأجرى ابن السـراج غير ليـتما مـجراها قيـاسًا. وذكر ابـن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنمـا زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعـزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العـرب، وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان، رحمـه الله، يؤيد ما ذهب إليه ابن السـراج من إجراء عوامل هذا البـاب على سنن واحد قيـاسًا، وإن لم يثبت سمـاع فى إعمـال جميـعها. وبقـوله أقول فى هذه المسـألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ.

فصل

لتأوُّل أنّ ومعموليها بمصدر، قد تقع اسمًا لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها، ويمنع ذلك في لعلّ خلافًا للأخفش.

ويخفف أن فينوى فيها اسمًا لا يَبْرُز إلا اضطرارًا، والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا، أو بأداة شرط، أو برب، أو بفعل يقترن غالبًا إنْ تصرف ولم يكن دعاء بقد، أو بلو، أو بحرف تنفيس، أو نفي. وتخفف كأن فتعمل في اسم كاسم أن المقدر، والخبر جملة اسمية، أو فعلية مبدوءة بلم، أو قد، أو مفرد. وقد يبرز اسمها في الشعر.

ويقال: أما إن جزاك الله خيرًا، وربما قيل: أن جزاك الله عنه، والأصل: أنه.

وقد يقال في لعلّ: علّ، ولعنّ، وعنّ، ولأنّ، وأنّ، ورعَنّ، ورغَنّ، ولغنّ، ولعلّتْ، وقد يقع خبرها «أن يَفعل»، بعد اسم عين حملاً على عسى. والجر بلعل ثابتة الأوّل أو محذوفته، مفتوحة الآخِر أو مكسورته لغة عُقَيْلية.

قد أشير في باب الابتداء إلى أن من المبتدآت الواجب تقدم أخبارها أن وصلتها، نحو: عندي أنك فاضل، وقد تدخل عليها إنّ أو إحدى أخواتها، فيلزم الفصل بالخبر، نحو: إنّ عندي أنك فاضل، وكأن في نفسي أني سائل، وقد تدخل ليت بلا فصل، كقول الشاعر:

فيا لَيتَ أن الظَّاعنينَ تَلَفَّتُوا

فيُعْلَمَ ما بي مِنْ جَوًى وَغَرامِ(١)

فسدت أنّ وصلتها مسد جزأي الإسناد بعد ليت، كما سدت مسدهما في باب ظن، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، وكما سدت مسدهما على نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [البقرة: ١٠٣]، فإن مذهب

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الجنى الداني (٤٠٨).

والشاهد فيه قوله: «فياليت أن الظاعنين تلفتوا» حيث سدت «أنّ» ومعموليها مسد اسم «ليت» وخبرها، وقيل: بل مسد الاسم فقط، والخبر محذوف.

سيبويه في الواقعة بعد لو أنها مرفوعة بالابتداء، سادة بصلتها مسد الجزأين، واختصت أنّ بهذا بعد لو، كم اختصت غدوة بالنصب بعد لدن. ورأى سيبويه هذا أسهل من إضمار ثبت بعد لو رافعًا لأن، وما ذهب إليه هو الصحيح، فإن إضمار فعل دون مفسر ولا عوض لا نظير له، بخلاف جعل أن بصلتها سادة مسد جزأى الإسناد بعد ليت وظن، فلم يكن بدعًا.

لم لا يكون المفسر لثبت المضمر ما تقتضيه أنّ من معنى الثبوت؟
فالجواب أن يقال: لا نسلم اقتضاء أن لثبوت، ولو سلمنا اقتضاءها لثبوت، لم يساو اقتضاء لفظ الثبوت لمعناه، ولو وقع لفظ الثبوت بعد «لو» لم يغن عن مفسر فعل يرفعه، فألا يستغنى عنه بأنّ أحق وأولى.

ونظير جعل أنّ بعد لو مبتدأ مستغنيًا عن خبر، ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: لحقُّ أنه ذاهب، بالإضافة إلى أنّ. قال سيبويه: كأنه قال: ليقين ذاك أمرك، فأمرك خبر هذا الكلام؛ لأنه إذا أضاف لم يكن بد لقولك: «لحق ذاك»، من خبر، هذا نص سيبويه.

وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت في الدخول على أنّ بلا فاصل، فيقال: لعل أنَّ الله يرحمنا، ورأيه في هذا ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت، فحق أن وصلتها ألا يكتفى بها بعدها، لكن سمع، فقبل في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزاد عليه دون سماع.

وتخفف أنّ فلا تلغى كما تلغى إن المخففة، إلا أن اسمها لا يلفظ به في الضرورة كقول الشاعر:

لقد عَلِمَ الضيَّفُ والمرْملونَ
إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهبَّتْ شِمَالا[1]

---

(١) البيتان من المتقارب وهما لكعب بن زهير في الأزهية (ص ٦٢).
والشاهد في البيت الأول: «شمالاً» حيث نُصب على الظرفية لأن المراد هبوب الريح في الشمال. =

بِأَنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ
وأنْك هُنَاكَ تكونُ الثَّمَالا

ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرًا، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى، ولذلك قال سيبويه حين مثل بقوله تعالى: ﴿أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥]، كأنه قال عز وجل: أنك قد صدقت الرؤيا. ذكر ذلك في باب ما تكون أن بمنزلة أى. وقال في الباب الذى بعده: وتقول: كتبت إليه أن لا تقلْ ذلك، وأن لا تقولَ ذلك، وأن لا تقولُ ذلك، فأما الجزم فعلى الأمر، عبر عن النهى. وأما النصب فعلى قولك: لئلا، وأما الرفع فعلى: لأنك لا تقول ذلك، أو بأنك لا تقول ذلك، تخبره بأن ذلك قد رفع من أمره، هذا نصه.

ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوى إلا جملة مصدرة بمبتدأ نحو: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، أو بخبر كقول الأعشى:

فى فِتْيةٍ كَسُيوفِ الهندِ قد علموا
أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفى ويَنْتَعِلُ[1]

أو بحرف نفى كقول تعالى: ﴿وَأَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]، أو بأداة شرط نحو:

فعلمت أنْ من تَثْقَفُوه فإنه
جزرٌ لخامعة وفرخ عُقَاب

= وفى البيت الثانى قوله «بأنك ربيع»، و«وأنك هناك تكون الثمالا» حيث خففت «أنَّ» فى الموضعين وجاء اسمها ضميرًا مذكرًا فى الكلام.

(١) البيت من البسيط وهو للأعشى فى ديوانه (ص ١٠٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٢).
والشاهد فيه: «إن هالك كل من يحفى» حيث أضمر اسم «أن» المخففة.

أو برب نحو قول الآخر:

تَيَقَّنْت أن رُبَّ امرئ خِيلَ خائنا
أمينٌ وخَوّان يُخَال أمينا[1]

أو بفعل مباشر إن كان دعاء نحو: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]، أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

فإن كان الفعل متصرفًا ولم يكن دعاء وُلِيَ مباشرة أنْ في الغالب بقد، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، وكقول الشاعر:

ألم تعلمي أن قد تجشمتُ في الهوى
من أجلك أمرًا لم يكن يتَجَشَّمُ

أو بلو كقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]، أو بحرف تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، أو بحرف نفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، و﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣].

وقال سيبويه مشيرًا إلى قول الأعشى:

أن هالك كلُّ من يحفى وينتعل[2]

ومثل ذلك: «أول ما أقول أنْ بسم الله»، كأنه قال: بسم الله. وقال سيبويه: واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أنْ تفعلُ، وقد علمت أنْ فَعلَ، حتى تأتي بالسين أو قد أو بنفي؛ لأنهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من أنّه، فكرهوا ترك العوض».

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٥٦٧).
والشاهد فيه قوله: «تيقنت أن ربَّ امرئ..» حيث جاء خبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة مقترنة بـ«رُبَّ». وقيل: الخبر هو «رب» نفسها.

(٢) تقدم تخريجه.

قال شيخنا: ومن شواهد علمت أن فعل قول امرئ القيس:

وَحَدِّثْ بِأَنْ زالتْ بِلَيْلٍ حُمُولُهمْ
كَنَخْلٍ مِنَ الأَعْراضِ غَيْرِ مُنَبَّقِ[1]

وقال سيبويه: وأما قولهم: «أمَا أنْ جزاك الله خيرًا، فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاء، ولا يصلون هَهُنَا إلى قد والسين، ولو قلت: أما أنْ يغفرُ الله لك، جاز لأنه دعاء، قال: وسمعناهم يقولون: أما أنْ جزاك الله خيرًا، شبهوه بأنه. وأما قبل أنْ المخففة المفتوحة بمعنى حقًا، كما هى قبل المشددة، وهى بمعنى «ألا» قبل إنْ المخففة المكسورة، هذا هو مذهب سيبويه رحمه الله.

ويجوز عندى أن يكون أما فى الوجهين بمعنى ألا، وتكون إنْ المكسورة زائدة، كما زادها الشاعر فى قوله:

ألا إنْ سَرَى لَيْلي فبتُّ كئيبا
أُحاذر أن تنأى النَّوَى بغضُوبا[2]

وفى المفتوحة على هذا وجهان:

أحدهما: أن تكون المخففة، وتكون هى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، كما تقدر فى أنْ الواقعة بعد لو، على مذهب سيبويه، ويكون التقدير: أما من دعائى أنْ جزاك الله خيرًا، ثم حذف الخبر للعلم به.

---

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٦٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٩).

والشاهد: «بأن زالت بليل حمولهم كنخل» حيث دلى «أنَّ» المخففة من «أنّ» فعل متصرف غير دعاء بغير فعل.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٩).

والشاهد فيه قوله: «ألا إنْ» حيث زيدت «إنْ» غير الكافة بعد «ألا» الاستفتاحية.

والوجه الثانى: من وجهى الفتح مع كون أما بعنى ألا: أن تكون أنْ زائدة، كما زيدت بعد لمّا، وقبل لو، وبعد كاف الجر فى قوله:

كـــــــأن ظبـــــــيـــــــةٍ تَعْـطـو[1]

على رواية الجر، ويجوز أن تكون فى قول الشاعر:

ألا أن سَـــــــرَى ليـلـى فـــــــبت[2]

مخفـفة من أن، ويكون الأصل: ألا أنه سرى ليلى، ثم فعل به مـا فعل بأما أن جزاك الله خيرًا فى قول سيبويه.

وقد تباشر أن المخففـة فعلاً متصرفًا غير مقصـود به الدعاء، وعليه نبهت بقولى: «غالبا»، فإن كان ذلك بعد فعل قلبى أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك، فالأول كقول الشاعر:

عَـلِمـــــوا أنْ يُؤَمَّـلُون فـــــجـــــادوا
قـــــبل أن يُسْـــــألوا بأعـظم سُـــــؤْل[3]

وأنشد الفراء:

إنـى زَعـــــــيـم يـا نُـوَيْـقَــــــــةُ
إن أمـــــــنـــــت مـــــن الـــــرَّزَاح

---

(١) البيت من الطويل وتمامه:

ويـومًـــا توافـــينا بوجـــه مُـــقَـــسَّـــم
كـــأنْ ظبـــيـــةٍ تعطـو إلى وارق السَّلَمْ

وهو لعلباء بن أرقم فى الأصمعيات (ص ١٥٧).

والشاهد فيه قوله: «كأن ظبية» حيث روى برفع ظبية، ونصبها وجرها.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٧٣).

والشاهد: «أن يؤمَّلون» حيث استعمل فيه «أن» المخـففة من الثقيلة، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف.

ونجـــوتِ من عَـــرض المُنُون
مـن الـغُـــدُوِّ إلـى الـرَّوَاح
أن تَـهْــبِطِين بلاد قــومٍ
يـرتـعــون مـن الـطِّـلاح

والثانى كقراءة بعض القراء: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومثله قول الشاعر:

يا صـاحِـبَىَّ فـدتْ نفـسى نفـوسكمـا
وحيـثـمـا كنتمـا لا قيـتمـا رَشَدا[١]
أن تحـمـلا حـاجـةً لى خف مَـحْـمَلُهـا
تسـتـوجـبـا منَّةً عـندى بهـا ويدا
أن تَقْـرآن على أسـمـاء ويحكمـا
منـى السـلام وألا تُـشْـعِـرا أحـدا

وأن فى هذين الموضعين وأشباههما هى الناصبة للمضارع عند البصريين، وترك إعمالها حملاً على «ما» أختها، وهى عند الكوفيين المخففة، وشذ وقوعها موقع الناصبة، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة فى قول جرير:

نرضـى عَن اللهِ أَنَّ الـنّاسَ قـد عَـلِمـوا
أنْ لا يُـدانِيـنَـا فى خَـلْقِـهِ بشـرُ[٢]

---

(١) الأبيات من البسيط وهى بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٣).
والشاهد في البيت الأخير: «أن تقرآن» حيث لم يُعمِل «أنْ» تشبيهًا لها بـ«ما» المصدرية.
(٢) البيت من البسيط وهو لجرير فى ديوانه (ص ١/ ١٥٧).
والشاهد فيه: «أن لا يُدَانينا» حيث نُصب الفعل المضارع بـ«أنْ» بعد «عَلِمَ». ويروى «أحد» مكان «بشرٌ».

وقــول الكوفيــين عندى أولى بالصواب، فـإنه لا يلزم منه إهــمال مـا وجب له الإعمال، ومما يؤيده قول الشاعر:

رأيتك أحـــيـــيت النَّدى بعـــد مـــوته

فـــعــاش الندى من بعــد أن هو خـــامل

فوصل أنْ بجـملة اسمـية، وليس قبلهـا فعل قلبى ولا معـناه، وكل موضع هو هكذا فهـو لأن الناصبة الفـعل، وأن الناصبة الفعل لا توصـل بجملة اسميـة، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة.

وقريب من قوله: أنْ هو خامل، قول الآخر:

فـلا تُـلْهِكَ الدُّنـيـا عَنِ الـدِّين واعْـتَـمِلْ

لآخـــرةٍ لا بُدَّ عـنْ سَـتَـصِـيـرُها

أبدل هَمزة أن عينًا، وحسن وقوع المخففة هنا؛ لأن لا بد تجرى مجرى تيقن.

وتخفف كأنّ فلا تلغى، بل تعمل عمل أنَّ المخففة، إلا أن خبرها إذا قدر اسمها لا يلزم كونه جـملة، بل قد يكون مفـردًا، بخلاف خبـر أنّ إذا قدر اسمهـا، وإن كان جملة جاز كونها فعلية مبدوءة بلم كقول تعالى: ﴿**كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ**﴾ [يونس: ٢٤]، وبقد كقول الشاعر:

لا يَـهُـولَـنّكَ اصْـطِلاءُ لَـظَـى الحــر

ب فَـمَـحْـذُورُهَـا كـأنْ قَـدْ ألَمّا[1]

---

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبـة فى أوضح المسالك (١/ ٣٧٩)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤١٩، ٤٣٠).

والشاهد فيــه قوله: «كأن قـد ألما» حيث استعمل فيــه «كأنْ» المخففــة من الثقيلة، وأعملها فى اسم هو ضمـير الغيبـة المحذوف العائد إلى المحـذور، وفى خبر هو جـملة الفعل الماضى وفاعله.

وابتدائية كقول الشاعر:

وَوَجْـــــهٍ مُـــــشـــــرقُ النَّحْـــــر

كـــــأنْ ثَدْيَاهُ حُـــــقَّـــــانِ[(١)]

وشرطية كقول الآخر:

وَيْ كـــــأنْ مَنْ يكنْ له نَشَبٌ يُحْـ

ـببْ ومن يَفْتَقِر يعش عيش ضُرّ[(٢)]

ومثال إفراد الخبر مع تقدير الاسم قول الشاعر:

ويومـــا تُوافـــينا بـوجـــه مُـــقَـــسَّم

كـــأنْ ظبـــيـــةٌ تعطُو إلى وارِق السَّلم[(٣)]

أى كأنها ظبـية، ويروى بالنصب على حذف الخبـر، والتقدير: كأن ظبيـةً عاطيةً المذكورة، وهذا من عكس التشبيه، ويروى بالجر على زيادة أن شذوذًا.

وفى لعل عَشر لغـات: لعلّ، علّ، لعنّ، عن، لأنّ، أنّ، رعَنّ، رغَنّ، لغَنّ، لعلّت. فالستة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قـليلة. وأقلها استعـمالاً لعلت. ذكرها أبو على فى التذكرة.

ومن ورود أنّ بمعنى لعل ما حكاه الخليل من قول بعض العرب: ائت السوق أنك تشترى لنا شيئًا، واستشهد الأخفش على ذلك بقول الراجز:

---

(١) البيت من الهزج وهو بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٩٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٣).
والشاهد فيه: «كأن ثدياه حقان» حيث خففت «كأن» وبطل عملها.

(٢) البيت من الخفيف وهو لزيد بن عمرو بن نفيل فى خزانة الأدب (٦/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠).
والشاهد فيه: مجىء «وى» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب.

(٣) تقدم تخريجه.

قُلْتُ لشَيْبانَ ادنُ من لقائه
أنا نُغَدّى القومَ من شِوَائه[1]

ومن قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، بالفتح. وقال امرؤ القيس فى لأن:

عُوجَا على الطَّلَلِ المُحِيل لأنَّنَا
نَبْكى الديارَ كما بَكَى ابن خِذَام[2]

وقال الفرزدق فى لَعَنّ:

أَلستم عائجينَ بِنَا لَعنَّا
نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ[3]

وإذا كان الاسم فى هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلاً مقرونًا بأن كقولك: إنّ الصلاح أن يعصى الهوى، فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع فى الابتداء، وقد يُسْتباح فى لعل حملاً على عسى، ومنه قول النبى ﷺ: **«لعلك أن تخلف فينتفع بك أقوام ويضرّ بك آخرون»**[4].

وروى أبو زيد أن بنى عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر ومكسورته، ومن شواهد ذلك:

---

(١) الرجز لأبى النجم فى الإنصاف (٢/ ٥٩١)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠١)، (١٠/ ٢٢٥).
والشاهد فيه: «كما نغذّى» حيث رفع الفعل بعد «كما» التى هى كاف التشبيه الموصولة بـ«ما» وبذلك هيئت لوقوع الفعل بعدها، كما فعل بـ«ربمّا».

(٢) البيت من الكامل وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١١٤).
والشاهد فيه: «لأننا» يريد: «لعلّنا» فجاءت «أنَّ» بمعنى «لَعَلَّ».

(٣) البيت من الوافر، وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٢).
والشاهد فيه: «لَعَنّا» يريد: «لعلّنا»، فأبدل اللام نونًا على ضعف.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٤٢٥)، ح(١٢٣٣).

لعلَّ اللهِ يُمكنني عَلَيها
جهارًا مَنْ زُهيرٍ أو أَسَيْدِ[١]

وروى الفراء أيضًا الجر بلعل، وأنشد:

عَلَّ صُروفِ الدهرِ أو دُولاتها
تُدلننا اللَّمَّةَ من لَمّاتها[٢]

وزعم أبو على أن لعل خففت وأعملت فى ضمير الشأن محذوفًا، ووليها فى اللفظ لام الجر مفتوحًا تارة ومكسورًا تارة، والجر به، ولعل على أصلها، ولا يخفى ما فى هذا من التكلف.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لخالد بن جعفر فى الأغانى (١١/ ٧٩).
والشاهد فيه قوله: «لَعلَّ اللهِ» حيث جاءت «لعل» حرف جر على لغة بنى عقيل.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٢٠)، والخصائص (١/ ٣١٦).
والشاهد: «عَلَّ» وهى لغة فى «لَعَلَّ»، وقيل: الأصل «عَلَّ» واللام فى «لعلَّ» زائدة مؤكدة، ويروى بجر «صروف».

فصل

ص: يجوز رفع المعطوف على اسم إن، ولكن بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقًا، خلافًا للكسائى، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافًا للفراء، وإن تُوُهِّم ما رأياه قُدِّر تأخير المعطوف أو حذفُ خبر قبله، وأنّ فى ذلك كإنّ على الأصح، وكذا البواقى عند الفراء، والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء. وندر: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.

وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إنْ خَفِى إعراب الثانى.

ش: نصب المعطوف على اسم إن مستغن عن التنبيه عليه؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات. ولا فرق فى ذلك بين إن وأخواتها، ولا بين وقوعه قبل الخبر، ووقوعه بعده، ومثال وقوعه قبل الخبر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] الآية، ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز:

إنّ الربِّيعَ الجودَ والخَريفا
يَدَا أبى العَبَّاسِ والصُّيُوفَا[(١)]

أراد: إن الربيع الجود والخريف والصيوف يدا أبى العباس. والذى لا يستغنى عن التنبيه رفع المعطوف، وهو على ضربين: أحدهما مشترك فيه، وهو العطف الضمير المرفوع بالخبر، والثانى العطف على معنى الابتداء، وهو عند البصريين مخصوص بإنّ ولكن، ومشروط بتمام الجملة قبله، ومثاله مع إنّ قول الشاعر:

إِنَّ الخلافَةَ والنبوَّةَ فيهمُ
والمكْرماتُ وسَادةٌ أطْهَارُ[(٢)]

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، والمقتضب (٤/ ١١١).
والشاهد فيه: إتباع الصيوف لـ«الربيع» ولو رفع حملاً على الموضع، أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز.

(٢) البيت من الكامل وهو لجرير فى تخليص الشواهد (ص ٣٦٩)، والكتاب (٢/ ١٤٥).
والشاهد فيه: «رفع «المكرمات» حملاً على محل «إنّ» واسمها، وهو الرفع على الابتداء أو عطفًا على الضمير المستكن فى الجار والمجرور.

ومثله قول الآخر:

فمن يكُ لم ينجب أبوه وأمُّه
فإنّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ[١]

ومثاله مع لكن قول الآخر:

وما زلتُ سباقًا إلى كل غاية
بها يُقْتَضَى فى الناس مجدٌ وإجلالُ[٢]
وما قَصَّرتْ بى فى التَّسَامى خُئُولةٌ
ولكنَّ عَمِّى الطَّيبُ الأَصْلِ والخالُ

وهذا العطف المشار إليه من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع، ولم يحتج سيبويه فى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]، إلى أن يجعله خبر مبتدأ، أو بدلاً من فاعل يقذف.

وأيضًا فإن وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظًا ومعنى واختصاصًا فلا عمل للابتداء بعد دخولها، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة، ولقوة شبهها بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل فى نحو: إن فيك زيدًا راغب، ولا بتقديم المسند فى نحو: إن عندك زيدًا، ولا بحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ﴾ [الجاثية: ٤]، بخلاف «ما» المشبهة بليس، و«لا» المشبهة بإنّ، فإنها ضعيفة

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٥٣)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٤).
والشاهد فيه: «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم «إنّ» المنصوب بعد أن جاء بخبر «إنَّ» وهو قوله: «لنا».

(٢) البيتان من الطويل وهما بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٥٥).
الشاهد فى البيت الثانى: «والخالُ» حيث عطف بالرفع على محل اسم «لكنْ» بعد استكمال الخبر.

الشبه وضعيفة العمل، ولذا لا تعمل فى الخبر عند سيبويه ويُبْطِل عملَها الفصلُ بإجماع، فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظًا ومحلاً، بل هو باق تقديرًا بعد دخولها، ولهذا ينعت اسمها باعتبار المحل رفعًا، ولم يفعل ذلك باسم إنّ.

والحاصل أن عمل الابتداء بعد إنّ منسوخ لفظًا ومحلاً كانتساخه بكان وظن، إلا أنّ إنّ ولكنّ لم يتغير بدخولهما معنى الجملة، ويتغير بدخول كأن وليت ولعل، فجاز أن يعطف بعد مصحوبى إن ولكن مبتدأ مصرح بخبره، ومحذوف خبره، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ما كان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحًا للدلالة على المحذوف، إذ لا تخالف بينهما، بخلاف خبر كأن وليت ولعل فإنه مخالف لخبر المبتدأ المجرد، فلا يغنى أحدهما عن الآخر.

فلو كان خبر المعطوف مخالفًا لزم ثبوته نحو: ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٩]، ومثله: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقرأ حمزة بنصب ﴿السَّاعَةُ﴾ ولم يختلف فى رفع ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾.

وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير، فالتقدير عنده فى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: ٦٩]، إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فإن حذْف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته فى كلام العرب قبل دخول إن، كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راضٍ والرأىُ مختلف[1]

---

(١) البيت من المنسرح وهو لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه (ص ٢٣٩).
والشاهد فيه: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر جوازًا لدلالة ما بعده عليه.

وبعد دخولها، كقول الآخر:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّى وَأَنتُمَا
وإنْ لم تَبُوحَا بالهوى دَنِفَانِ[1]

وأنشد سيبويه قول الفرزدق:

إنى ضَمِنْتُ لمن أتانى ما جَنى
وأَبِى فكان وكنت غيرَ غَدُورِ[2]

ثم قال: ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر.

ومثل إنّ ولكنّ فى رفع المعطوف على معنى الابتداء أنّ إذا تقدمها علْم أو معناه، فمعناه قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وصريح العلم كقول الشاعر:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وأنتم
بُغَاةٌ ما بَقِينَا فى شِقَاقِ[3]

تقديره عند سيبويه: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، حمله على التقديم والتأخير، كما حمل آية المائدة، فسوَّى بين إنّ وأنّ فصح أن من فرّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه، وجعل من هذا القبيل قول تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُ﴾، وزعم قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة، وهى قراءة الحسن، وهو بعيد من

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٦٢).
والشاهد فيه: «فإنى وأنتما دنفان» حيث يتعين أن يكون قوله: «أنتما» مبتدأ خبره قوله: «دنفان»، ويكون خبر «إنَّ» محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ عليه.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق فى الإنصاف (١/ ٩٥).
والشاهد فيه: أنه أخبر على أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر الآخر لاتفاق خبريهما فى المعنى، وتقديره: فكان غير غدور، وكنت غير غدور.

(٣) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبى خازم فى ديوانه (ص ١٦٥).
والشاهد فيه: «أنا وأنتم» حيث وقع الضمير المنفصل الذى محله الرفع، وهو «أنتم» بين اسم «إنّ» وخبرها مسبوقًا بواو العطف.

عادة سيبويه، فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور لا يستغنى عما يشعر بذلك، كما فعل إذ أورد: ﴿وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٦].

وأجاز الكسائى رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقًا، فيقول: إن زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان. ووافقه الفراء إن خفى إعراب الاسم نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وكلا المذهبين ضعيف؛ لأن إنّ وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع بكأن أن يكون للجزأين إعراب فى المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإنّ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما فى أصالة الرفع وعروض النصب، ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ لأن الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن. وأصل الثانى: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح.

وغَلَّط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فقال: واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

... لست مدركَ ما مضى

ولا سابقٍ شيئًا[1]

---

(١) البيت من الطويل وتمامه:

بَدَا لى أنى لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جائِيَا

وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٢٨٧).

الشاهد: «ولا سابق شيئًا» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله: «سابق» عمل فعله فنصب به المفعول به، وهو: «شيئًا».

وهذا غير مرضى منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه فى هذا لم يوثق بشىء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب فى كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرًا كلدُن غدوةً، وهذا حجرُ ضبٍّ خربٍ.

وأجاز الفراء فى المعطوف على اسم غير إن ما أجاز فى المعطوف على اسم إن، واستشهد بقول الراجز:

يا ليتنى وأنت يا لميسُ

فى بلدة ليس بها أنيسُ[1]

ولا حجة له فيه؛ لأن تقديره: ياليتنى وأنت معى يا لميس، فحذف «مع» وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها.

وأجاز الجرمى والزجاج والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان، وأجازوا أن يكون من ذلك: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨].

وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفى إعراب ثانيهما، نحو: ظننت زيدًا صديقى وعمرٌو.

---

(١) الرجز للعجاج فى الدرر (٦/ ١٨٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٤).

الشاهد: «وأنت» زعم الفراء أنه معطوف على اسم «ليت» المنصوب محلاً، وهو ياء المتكلم. وعند الجمهور مبتدأ حذف خبره للعلم به.

باب «لا» العاملة عمل «إن»

ص: إذا لم تكرر «لا» وقُصد خلوصُ العموم باسم نكرة يليها، غير معمول لغيرها، عملت عمل إنّ، إلا أن الاسم إنْ لم يكن مضافًا، ولا شبيهًا به، رُكِّبَ معها، وبنى على ما ينصب به، والفتح فى نحو:

ولا لـذّاتِ للشيب

أولى من الكسر. ورفع الخبر - إن لم يركب الاسم مع لا - بها عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح، وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يُلْفَظ به عند التميميين، وربما أُبقى وحُذف الاسم.

ولا عمل للا فى لفظ المثنى من نحو: لا رجلين فيها، خلافًا للمبرد، وليست الفتحة فى نحو: لا أحدَ فيها، إعرابية خلافًا للزجاج والسيرافى، ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالبًا، وربما ركبت النكرة مع «لا» الزائدة.

وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونزْع التنوين والنون إنْ وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر، فإن فصلها جارٌّ آخر أو ظرف امتنعت المسألة فى الاختيار خلافًا ليونس. وقد يقال فى الشعر: لا أباك، وقد يُحْمَل على المضاف مُشابهه بالعمل فينزع تنوينه.

ش: إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود من الجنسية لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب للا عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة، وذلك العمل إما جر وإما نصب وإما رفع، فلم يكن جرًا لئلا يتوهم أنه بمن المنوية، فإنها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان، كقول الشاعر:

فــقــام يَـذُودُ الناسَ عـنهــا بسَــيْـفــه
وقــال ألا لا مِنْ سَــبــيــلٍ إلى هـند(١)

ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به وبمعموله ولا يستحق التصدير، ولا المذكورة بخلاف ذلك.

ولم يكن عملها فيما يليها رفعًا لئلا يتوهم أن عامله الابتداء، فإن موضعها موضع المبتدأة، ولأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض؛ لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على ليس، وهي لا تنصيص فيها على العموم، فلما امتنع أن تعمل فيما وليها جرًا أو رفعًا، مع استحقاقها عملاً، تعين أن يكون نصبًا، ولما لم تستغن بما يليها عن جزء ثان عملت فيه رفعًا؛ لأنه عمل لا يستغني بغيره عنه في شيء من الجمل.

وأيضًا: فإن إعمال لا هذا العمل إلحاق لها بإنّ، لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد، فإن لا لتوكيد النفي وإنّ لتوكيد الإثبات، ولفظ لا مساو للفظ إن إذا خففت.

وأيضًا: فإن لا تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمني، فيجب إلحاقها بليت في العمل، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني، ولا يجب أن تعمل لا هذا العمل من القصد المذكور إذا كررت، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها، فجواز إعمالها لعدم تغير حالها وحال مصحوبها، وجواز إلغائها لشبهها بالمكررة مع المعرفة، فلجواز الوجهين مع التكرر، شرطت انتفاءه في وجوب العمل، فقلت: إذا لم تكرر «لا» وقصد خلوص العموم في اسم نكرة يليها فعلم بهذا أنها لا تعمل في معرفة ولا في منفصل.

واحترزت بقولي: غير معمول لغيرها من نحو قوله تعالى: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ [ص: ٥٩].

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٣).
والشاهد: «ألا لا من سبيل إلى هند» حيث ظهرت «مِنْ» بعد «لا» فدل ذلك على أنّ اسم «لا» إذا تذكر معه «من» فهو متضمن إياها.

ثم أشرت إلى أن اسمها ينقسم إلى مفرد وإلى مضاف وإلى شبيه به، وخصصت المفرد بالتركيب والبناء، فعلم بذلك أن الآخرَيْن منصوبان نصبًا صريحًا، نحو: لا صاحب برٍّ مذموم، ولا راغبًا فى الشر محمود.

ويتناول قولى فى المركب: ويبنى على ما كان ينصب به، المبنى على فتحة نحو: «لا إلهَ إلا الله»، و﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢]، والمبنى على ياء مفتوح ما قبلها، كقول الشاعر:

تَعَزَّ فلا إلفَيْن بالعيش مُتِّعا

ولكن لوُرّاد المَنُون تتابُعُ[(١)]

والمبنى على ياء مكسور ما قبلها، كقول الشاعر:

يُحْشَرُ الناسُ لا بنينَ ولا آبا

ءَ إلا وقد عَنَتْهم شُئُونُ[(٢)]

والمبنى على كسرة، كقول سلامة بن جندل.

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبُه

فيه نَلَذُّ ولا لذاتَ للشيب[(٣)]

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ١٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٦).
الشاهد: «فلا إلفين» حيث بنى اسم «لا» وهو قوله: «إلفين» على الياء لأنه مثنى، والمثنى يبنى، إذا كان اسمًا لـ«لا» على ما يُنصب به لو كان معربًا.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ١١)، والدرر (٢/ ٢٢٣).
والشاهد: «لا بنين» حيث جاء فيه اسم «لا» جمع مذكر سالمًا، وبنى على الياء التى هى علامة نصبه فى حال الإعراب.

(٣) البيت من البسيط وهو لسلامة بن جندل فى ديوانه (ص ٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٠).
والشاهد: «ولا لذات» حيث جاء اسم «لا» وهو «لذات» جمع مؤنث سالمًا.

يروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر، وبالوجهين أيضًا أنشد قول الشاعر:

لا سـابغـات ولا جـأواءَ بـاسلـةً

تقى المنون لدى اسـتيـفـاء آجـال[1]

وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح فى مثل هذا لازم، والصحيح جواز الفتح والكسر.

ثم أشرت إلى أنه لا خلاف فى كون الخبر مرفوعًا بلا إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت: «وكذا مع التركيب على الأصح» فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول لا؛ لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها فى الاسم والخبر، لكن عملها أبقى فى أقرب المعمولين، وجعلت هى ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد.

وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن كل ما استحقت «لا» به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، كما لم يضر أنّ صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشىء واحد، ولو كان جعل لا مع اسمها كشىء واحد مانعها من العمل فى الخبر لمنعها من العمل فى الاسم؛ لأن أحد جزأى الكلمة لا يعمل فى الآخر، ولا خلاف فى أن التركيب لم يمنع عملها فى الاسم، فلا يمنع عملها فى الخبر.

وأيضًا: فإن عمل لا فى الخبر أولى من عملها فى الاسم؛ لأن تأثيرها فى معناه أشد من تأثيرها فى معنى الاسم؛ والإعراب إنما جىء به فى الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنما لم يكن خلاف فى ارتفاع الخبر بلا غير المركبة؛ لأن مانع التركيب هو كون الاسم مضافًا أو شبيهًا به، وكلاهما صالح للابتداء به مجردًا عن

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٩٦).

والشاهد: «لا سابغات» حيث وقع جمع المؤنث السالم اسمًا لـ«لا» فجاز فيه البناء على الكسرة نيابة على الفتحة كما جاز البناء على الفتح.

«لا»، كما أن اسم إنّ صالح للابتداء به مجردًا عن إنّ، وليس كذلك مصحوب لا المركب، فإن تجرده من لا مبطل للابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفى.

ثم أشرت إلى حذف الخبر، وهو على ثلاثة أقسام: ممتنع وجائز وواجب.

فالممتنع: حذفه فى موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئًا مقتصرًا: لا رجلَ، فمثل هذا لا يعد كلامًا عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئًا.

وأما الجائز والواجب فحذف ما دل عليه دليل، كقولك: لا رجلَ، لمن قال: هل فى الدار من رجل؟ وكقولك للشاكى: لا بأسَ، تحذف فيها من الأول، و: عليك، من الآخر، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عنه الحجازيين، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقًا أو بشرط كونه ظرفًا فليس بمصيب، إنْ رُزق من الشهرة أوفر نصيب.

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: لا إله إلا الله، ومن حذفه دون إلا قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لا ضَيْرَ**﴾ [الشعراء: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ**﴾ [سبأ: ٥١]، ومنه قول النبى ﷺ: «**لا ضررَ ولاضِرارَ، ولا عَدْوى، ولا طيرَةَ**».

ومن استعمال الخبر منطوقًا به فى لغة غير الحجازيين قول حاتم:

وردَّ جازِرهُمُ حَرْفًا مُصَرَّمةً
ولا كَريمَ من الوِلْدانِ مَصْبُوحُ[1]

فمصبوح خبر لا صفة لعدم الحاجة إلى مقدر.

---

(١) البيت من البسيط وهو لحاتم بن عبد الله الطائى فى ملحق ديوانه (ص ٢٩٤).
الشاهد: «مصبوح» حيث ذكر خبر «لا» لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يُعلم يجب ذكره.

وربما حذف الاسم للعلم به وبقى الخبر، كقولهم: لا عليك، أى لا بأس عليك.

وخالف المبرد سيبويه فى اسم لا المثنى نحـو: لا رجلين فيها، فزعم أنه معرب، واحتج له بأمرين:

أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب، نحو: لا خيراً من زيد هنا.

والثانى: أن العرب تقـول: أعجبنى يومَ زرتنى، فـتفتح، وأعـجبنى يومُ زرتنى فتعرب.

وكلتا الحجتين ضـعيفة، أما الأولى: فمعارضة بأن شـبه «لا رجلين» بيا رجلان، أقوى من شبـهه بلا خيراً من زيد، وقد سوى بين يا رجـلان ويا رجلُ، فليُسَوَّ بين لا رجلين ولا رجلَ.

وأما الثانية: فضـعفها بيّن أيضًـا، وذلك أن بناء يوم وشبهـه حين أضيف إلى الجملة إنما كان لشبهه بإذ لفظًا ومعنى، فلمـا بنى خالفه بلحاق علامة التثنية، وبكون اليوم إذا بنى يصير مـؤقتًا، والمحمول على إذ لا يكون مؤقتًا، وإنما يكـون مبهمًا، أى صالحًا لنهار وليلة وللقليل والكثير، واليـوم المفرد بهذه المنزلة، كقول تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

والحاصل: أن يومًا لإبهامه أشبه إذ فحمل عليـه فى البناء إذا استعمل استعماله، فإذا ثنى زال إبهـامه، فلم يصلح أن يحمل علـى إذ للزوم إبهامها وصـلاحيتـها لكل زمان ماض ليلاً كان أو نهارًا، قليلاً كان أو كثيرًا.

وزعم أبو إسحاق الزجاج والسـيرافى أن فتحة: لا رجلَ، وشبهه فـتحة إعراب، وأن التنوين حذف منه تخـفيفًـا، ولشبهه بالمركـب، وهذا الرأى لو لم يكن فى كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزمًا مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكـنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه فى علم موصـوف بابن مضاف إلي علم، أو لملاقـاة ساكن،

أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعًا مـن الصرف، ولا مضافًا، ولا ذا ألف ولام، ولا علمًا موصوفـًا بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفـًا عليه، فتعين كونه مبنيًا، كيف وقد روى عن العرب: جئت بلا شيءَ بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جـئت بخمـسةَ عشـرَ، والجار لا يلغى ولا يعلق، فـثبت البناء بذلك يـقينًا. والعجب من الزجاج والسيـرافى فى زعمهما أن ما ذهبا إليـه من أن فتحة: لا رجلَ، وشبهه، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه، استنادًا إلى قوله فى الباب الأول من أبواب لا: «ولا تعمل فيمـا بعدها منتصبة بغير تنوين»، وغفـلا عن قوله فى الباب الثانى: واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل «لك» فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهِب من خمسةَ عشرَ، لا كما أذهب من المضاف فهذا نص لا احتمال فيه.

قلت: ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتها فى: ولا لذاتَ للشيب، فى الرواية المشـهورة، وتوجيه رواية الكسـر على أن يكون لذات منصوبًا لكونه مـضافًا أو شـبيـهًا بالمضاف، علـى نحو ما يوجـه به: لا أبا لك، ولا يدى لك، وسيأتى بيان ذلك مستوفى بعون الله تعـالى: وقد قال سيبويه فى الثانى من أبواب لا فى النفى: اعلم أن التنوين يقع من المنـفى فى هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كـما يقع من المضاف إلى اسم، ذلك إذا قلت: «لا مثل زيد»، فعلم بهـذا أن فتحة ميم: لا غلام لك، كفتحة: لا مثلَ زيد؛ لأنهما عنده سـيان فى الإضافة، فعلى هذا تكون كسرة تاء: لا لذات، كسرة إعراب، لكونه مضافًا واللام مقحمة، وهذا واضح بلا تكلف.

وندر تركيب النكرة مع لا الزائدة كقول الشاعر:

لـو لم تـكنْ غَـطَفــــان لا ذنـوبَ لهـــــا
إذًا للام ذوو أحـــــسابهــا عُـــمَـــرا[1]

---

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق فى ديوانه (١/ ٢٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٠ ـ ٣٢).
والشاهد: «لا ذنوب لها» حيث جاءت «لا» زائدة، والنكرة بعدها مبنيـة على الفتح، وعمل «لا» الزائدة شاذ.

وهذه من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية في قول الشاعر:

يُرَجِّى المرءُ ما إنْ لا يَراهُ
وتَعْرِضُ دون أدْنَاه الخطوبُ[1]

فزاد إنْ الموصولة، وإنما تزاد بعد النافية، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحدًا.
والمشهور الوارد على القياس أن يقال فى اسم «لا» إذا كان أبًا أو أخًا: لا أب له، ولا أخ لك، كما قال نهار اليشكرى:

أبى الإسلامُ لاَ أَبَ لى سِوَاهُ
إذا افْتَخَروا بقَيس أو تَمِيم[2]

وأن يقال فيه إذا كان مثنى أو شبهه كما قال الشاعر:

تأملْ فلا عَيْنَيْن للمرء صارفًا
عنايته عن مضمر العَبرات[3]

وكما قال:

أرى الربَّع لا أَهْلِينَ فى عَرَصَاته
ومِنْ قَبلُ عَنْ أَهْلِيهِ كان يَضيقُ[4]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجابر بن رألان الطائى أو لإياس بن الأرت فى الخزانة (٨/ ٤٤٠، ٤٣٠).
والشاهد فيه: «ما إنْ» حيث زاد «إنْ» بعد «ما» الموصولة.
(٢) البيت من الوافر وهو لنهار بن توسعة فى الدرر (٢/ ٢١٨)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٤).
والشاهد فيه: «لا أب لى» حيث جعل الجار والمجرور «لى» خبرًا لـ«لا».
(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٢١٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٥).
الشاهد: «فلا عَيْنَيْن» حيث جاء اسم لا النافية للجنس مثنى نكرة، فبنى على الياء.
(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٣٩٦).
والشاهد فيه: «لا أهلين» حيث بنى جمع المذكر السالم الواقع اسمًا لـ«لا» النافية للجنس على الياء.

وقد كثر فـى الكلام مخالفة القياس نحـو: لا أبا لك، ولا أخا لك، ولا غلامى لك، فمن ذلك قول الراجز:

أهَـدَمُـــوا بَيْـــتَكَ لا أبَـا لـكَـا

وَزَعَـــمُـــوا أنـكَ لا أخَـــا لَكَـا

وأنَـا أمــــشى الـدَّألـى حَـــوالكـا[١]

ومثال: لا غلامى لك، قول الشاعر:

لا تُعْنَيَـنَّ بما أســبـابـه عَـسُـــرتْ

فـــلا يَـدَىْ لامـــرئ إلا بمـا قُـــدِرَا[٢]

ولم يرد هذا الاستعمال فى غير ضرورة إلا مع اللام، وقد يحذف فى الضرورة، كقول الشاعر:

وَقَـــدْ مـــاتَ شَـــمَّـــاخٌ ومـــاتَ مُـــزَرِّد

وَأىُّ كَـــريمٍ لا أبـاكِ بِخَـــالـــد

وقال آخر:

أبـــالمـــوتِ الـــذى لا بُـــد أنـــى

مـــلاقٍ لا أبـاكِ تُـخَـــوِّفِـــينى[٣]

---

(١) الرجز للضب فى الحيوان (٦/ ١٩٨).

والشاهد فيه: «حوالكا» حيث جاء مفردًا، والمستعمل فيه التثنية.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٢٤٣).

والشاهد: «فلا يدَى لامرئ» وفيه مـذاهب: أولها أن «يدى» اسم مضاف إلى المجرور باللام، وثانيها أنه اسم غـير مضاف عُومِل معـاملة المضاف فى الإعراب، وثالثًا أنه اسم غيـر مضاف جاء على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر.

(٣) البيت من الوافر وهو لأبى حية النميرى فى خزانة الأدب (٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧).

والشـاهد فيـه: «لا أباك» حيث اسـتعمـل كلمة «أبا» اسـمًا لـ«لا» النافـية للجنس منصـوبة بالألف.

ومذهب أكثر النحويين فى هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام فى قول الشاعر:

يـا بُـؤْس لـلحـرب الـتـى
وَضَـعـتْ أراهط فـاسـتـراحـوا[١]

وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فلا أرتضيه؛ لأن الإضافة التى ادعيت فى الأمثلة المشار إليها إما محضة وإما غير محضة، فإن كانت محضة لزم كون اسم لا معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر فى الانفصال باللام؛ لأن نية الإضافة المحضة كافية فى التعريف، مع كونه غير مهيأ للإضافة، نحو: ﴿**وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ**﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ [الروم: ٤]، وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة، فهو أحق بتأثير نية الإضافة، وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر؛ لأن المضاف إضافة غير محضة لابد من كونه عاملاً عمل الفعل، لشبهه به لفظًا ومعنى، نحو: هذا ضارب زيدٍ الآن، وحسن الوجه. أو معطوفًا على ما لا يكون إلا نكرة نحو: رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها ملكت، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك، فلا تكون إضافتها غير محضة، فلو كانت مضافة وإضافتها غير محضة، لم يَلِقْ بهما أن يؤكد معناها بإقحام اللام؛ لأن المؤكد معتنى به، وما ليس محصنًا لا يعتنى به فيؤكد، فلذلك قبح توكيد الفعل الملغى؛ لأنه مذكور فى حكم المسكوت عنه، وقول من قال:

يـا بـؤسَ لـلـحـرب[٢]

وهو يريد: يا بؤس الحرب، سهله كون إضافته محضة، على أن للقائل أن يجعل أصله: يا بؤسًا للحرب، ثم حذفت الألف للضرورة وهى مرادة، فلا إضافة ولا إقحام.

وأيضًا لو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة لكانت كذلك مع غيرها، إذ لا شىء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل، ومعلوم أن إضافتها

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك فى خزانة الأدب (١/ ٤٦٨، ٤٧٣).
(٢) تقدم تخريجه.

فى غير هذا الباب محضة، فيجب أن تكون كذلك فى هذا الباب، وإلا لزم عدم النظير. ومما يدل على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم: لا أبًا لى، ولا أخًا لى، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أبِ لى، ولا أخِ لى، فيكسرون الباء والخاء إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديرًا، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير، وإذا لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب فى كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجروها، ولم يفصل بينهما، وذلك أن الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه، فإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه، وكون الصفة متصلة بالموصوف، وكونها باللام التى يلازم معناها الإضافة غالبًا، وكون المجرور صالحًا أن يضاف إليه الأول، تأكد شبه الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات، فمن ثم لم يبالوا بفيك أن يجرى هذا المجرى، كقول الشاعر:

وداهِيَــــــــــة مِنْ دَواهِى المَنُـو
نَ يَرْهَبُهـا الناسُ لا فـا لهَـا[1]

فنصبه بالألف كما ينصبه فى الإضافة. ومن ذهب فى هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن كيسان وهشام الكوفى شرط كون اللام ومجرورها غير خبر، فإن كان هو الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجماع. وكذا إن لم تل اللام ومجرورها، أو كان فى موضع اللام حرف جر غيرها. وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقًا مع فصل اللام بظرف أو جار غيرها نحو: لا يَدَىْ بها لك، ولا غلامين عندك لزيد. وأشار سيبويه إلى جواز ذلك فى الضرورة.

ولا تختص هذه المعاملة بالمثنى وأخ وأب وأخواتها، بل هى جائزة فى كل ما وليه لام جر معلقة بمحذوف غير خبر، حتى فى: لا غلام لك، ولا بنى لك، ولا بنات لك، ولا عشرى لك، وقد فهم ذلك من قولى: وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونزع التنوين، فدل ذكر الإعراب على أن فتحة: لا غلام لك،

---

(١) البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين الطائى فى خزانة الأدب (٢/ ١١٧).
والشاهد: «لا فالها» حيث اضطر الشاعر إلى استعمال «فا» فى غير الإضافة.

قد تكون إعرابًا، وأنه يقال: لا أبًا لك، ولا أخًا لك، ولا غلامين لك، ولا بنين لك، ولا بنات لك، ودل ذكر التنوين والنون على أن تنوين: لا غلامَ لك، أزيل لما أزيل له نون: لا غلامي لك، وذلك كله مفهوم من قول سيبويه: فلو جعل اللام ومجرورها خبرًا تعين البناء وتوابعه. ولو تعلقت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه غالبًا نحو: لا واهبًا لك درهمًا.

واحترزت بغالبًا من قول الشاعر:

أراني ولا كُفران لله أيَّةً
لنفسيَ قد طالبتُ غير مُنيل[١]

أنشده أبو علي في التذكرة، وقال: أيّة منصوب بكفران، أي لا أكفر لله رحمة لنفسي، ولا يجوز نصب أية بأويت مضمرًا، لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولي أرى بجملتين، إحدهما: لا واسمها وخبرها، والثانية: أويت، ومعناه رققت. وإلي: ولا كفران لله أية، أشرت بقولي: وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل. ويمكن أن يكون من هذا قول النبي ﷺ: «لا صَمْت يومٌ إلى الليل»، على رفع يوم بالمصدر على تقديره: بأنْ وفعل ما لم يسم فاعله. ولا يستغنى عن اللام بعد ما أعطى حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد أب في الضرورة، كقول الشاعر:

وقد مات شَمَّاخ ومات مُزَرّدٌ
وأيُّ كريم لا أباكَ بخالد[٢]

وقول الآخر:

أبالموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي
مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفيني[٣]

---

(١) البيت من الطويل وهو لابن الدمينة في ديوانه (ص ٨٦).

والشاهد فيه: «ولا كفران» حيث حذف تنوين اسم «لا» العامل، فإن «لله» معمول بـ«كفران».

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

أراد: لا أبا لكَ، ولا أبا لكِ، كذا زعموا، وهو عندى بعـيد؛ لأنه إن كان الأمر كذلـك لم يخل من أن يكون أبٍ مضـافًا إلى الكاف عـاملاً فـيهـا، أو يكون مـقدر الانفصال باللام وهى العاملة فى الكاف مع حذفها.

فالأول: ممنوع لاستلزامـه تعريف اسم لا، أو تقدير عـدم تمحض الإضافة فيـما إضافته محضة.

والثانى: ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به، هو شىء لا يعلم له نظير، فوجب الإعراض عنه، والتبرؤ منه.

والوجـه عندى فى: لا أبا لك، ولا أباك، أن يكون دعاء على المخـاطب بأن لا يأباه الموت، وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شىء والحمد لله.

فصل

ص: إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العَمَل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار فى غير ضرورة، خلافًا للمبرد وابن كيسان، وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ وشبهُه. وأُفْرِدَتْ فى: لا نَوْلُك أن تفعل، لتأوله بلا ينبغى. وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة، فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام، ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافًا للفراء.

ويُفتح أو يرفع الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإن فتح الثانى أو نصب أو رفع، وإن رفع رفع الثانى أو فتح، وإن سقطت لا الثانية فتح الأول ورفع الثانى أو نصب، وربما فتح منويًا معه لا.

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقًا، وقد تجعل مع الموصوف كخمسةَ عشرَ إن أفردا واتصلا، وليس رفعهما مقصوراً على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاء لا، خلافًا لابن برهان فى المسألتين.

وللبدل الصالح لعمل لا النصبُ ولارفع، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه، كذا المعطوف نسقًا.

وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل فُتح الثانى أو نُصب.

وللا مقرونة بهمزة الاستفهام فى غير تمن وعَرْض ما لها مجردة، ولها فى التمنى من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لليت، خلافًا للمازنى والمبرد فى جعلها كالمجردة.

ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمنى فيه من جميع مواضعها، إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم.

ش: لما كان شبه لا بإنّ أضعف من شبه ما بليس، جعل لما مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقًا، بل إذا كان الفصل نحو: ما قائم زيد، أو لمعمول خبر غير ظرف ولا جار ومجرور نحو: ما طعامك زيد آكل. فلو فصل بمعمول وهو ظرف أو

جار ومـجرور لم يبطل العمل، نحو: مـا غدًا زيد مسافـرًا، وما فيهـا أحد مقيـمًا، وأبطل عمل لا بالفـصل مطلقًا نحو: لا فى الدار رجل مقـيم، ولا غدًا أحد راحل، فانحطت بذلك «لا» عن رتبة «ما» ليكون لقوة الشبه أثر.

وإذا كان مصحوب لا معرفة لم تعـمل فيه؛ لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العـموم على سبـيل التنصيص، والمـعرفة ليـست كذلك، ولو كـان تعريفـها بالألف واللام الاستـغراقيـة لأنها بلفظ العهـدية، فليس التنصيص بها على العـموم كالتنصيص عليه بمن الجنسية مذكورة أو منـوية، لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار، ليكون عوضًا مما فاتها من مصاحبـة ذى العموم، فإن فى التكرار زيادة كما فى العموم زيادة، ثم حمل فى لزوم التكـرار المفصولة على التى تليـها معرفـة، لتساويهـما فى وجوب الإهمال، وأيضًـا فإن العرب فى الغالب تنفى الجملة المبـدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهــه بما أو ليس، نحو: ما زيد عندك، وما عندك زيد، ولـيس عمرو فى الدار، فإذا وقـعت لا فى نحو هذا من الكلام وقعت فى مـوضع غيرها، فـقويت بالتكرار، ولم تخل منه إلا فى اضطرار، وكذا إذا ولى «لا» خبر مـفرد يلزم التكرار أيضًا نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، وكذا إذا ولى «لا» نعت أو حال، نحو: مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعـدٍ، ونظرت إليه لا قائمًـا ولا قاعدًا. وإلى هذين المثـالين وأشباههمـا أشرت بقولى: «وكذا التـاليها خبـر مفرد أو شبهــه» فتكرار لا فى هذه المواضع لازم إلا فى الضرورة، كقول الشاعر:

بكَتْ جَـــزَعًـــا واسْـــتَـــرجَـــعَـــتْ ثم آذَنَتْ
رَكَـــائِبُــــهــــا أنْ لا إلَيْـنَا رُجُــــوعُــــهـــــا[1]

وقال آخر:

أَشَــــاءُ مَــــا شِــــئْتِ حَــــتَّـى لا أزَالُ لمَا
لاَ أَنْتِ شَــــائِيَــــةٌ مِنْ شَــــأْنِنَــا شَــــائِى

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (٤/ ٣٤).
الشاهد: «أن لا إلينا رجوعها» حيث لم تكرر «لا» مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة

وكقول الآخر:

وأَنْتَ امرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغَيرِنَا
حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ ومَوتُكَ فاجِعُ[1]

وكقول الآخر:

إنى تركتك لا ذا عسرة تربا
فاستعففن واكف من وافاك ذا أمل

ومثله:

قهَرتُ العِدا لا مُسْتَعِينًا بعُصْبَة
ولكنْ بأَنْواعِ الخَدَائِعِ والمكْرِ[2]

ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة، بل أجازه فى السعة، ووافقه ابن كيسان، ولا حجة لهما فى قول العرب: لا نولك أن تفعل، فإنهم أقعوه موقع: لا ينبغى لك أن تفعل، فاستغنوا فيه عن تكرار لا، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه.

وقد يؤول العلم بنكرة، فيركب مع لا إن كان مفردًا، وينصب بها إن لم يكن مفردًا.

فالأول: كقول النبى ﷺ: **«إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده»** وكقول الشاعر:

أرى الحَاجَاتِ عِنْدَ أبى خُبَيْب
نَكِدْنَ ولا أمَيَّةَ بالبِلادِ[3]

---

(١) البيت من الطويل وهو للضحاك بن هنام فى الاشتقاق (ص ٣٥٠).
والشاهد فيه: رفع ما بعد «لا» مع عدم تكرارها، وهو قبيح.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٩٩).
والشاهد فيه: «لا مستعينًا» حيث لم تتكرر «لا» النافية، وبعدها الحال. والأكثر تكريرها فى مثل هذا.

(٣) البيت من الوافر وهو لعبد الله بن الزبير فى ملحق ديوانه (ص ١٤٧).
والشاهد فيه: «ولا أمية» حيث وقع اسم «لا» النافية للجنس معرفة، وأُوِّل على تقدير: «ولا مثل أميَّة».

وكقول الراجز:

إنّ لنا عُزّى ولا عزى لكم[1]

والثاني: كقول العرب: قضية ولا أبا حسن لها، لما أوقعوا العلم موقع نكرة جردوه من الألف واللام اللتين كانتا فيه كقوله: ولا عزى لكم، أو فيما أضيف إليه كقولهم: ولا أبا حسن، فلو كان العلم عبد الله لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح؛ لأن الألف واللام لا تنزعان منه إلا فى النداء.

وقدر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافًا إليه «مثل» ثم حذف وأقيم العلم مقامه فى الإعراب والتنكير، كما فعل بأيدى سبا فى قولهم: تفرقوا أيدى سبا، يريدون مثل أيدى سبا، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه فى النصب على الحال.

وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم.

ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق.

أما الأول فمنعوه من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر مثل بعده كقول الشاعر:

تُبكِّى على زَيْد ولا زَيْدَ مِثلَهُ[2]

فتقدير «مثل» قبل زيد مع ذكر مثله بعده وصفا أو خبرًا، يستلزم وصف الشىء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع.

الثانى: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفى مسمى العَلَم المقرون بلا، فإذا قدر مثل لزم خلاف المقصود؛ لأن نفى مثل الشىء لا تعرض فيه لنفى ذى المثل.

الثالث: أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلومًا لكل أحد، فلا يكون فى نفيه فائدة نحو: لا بصرة لكم، ولا أبا حسن لها، ولا قريش بعد اليوم.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

بريء من الحمى سَليمُ الجَوانح

وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٦٦، ٤٠٢).

والشاهد فيه: «ولا زيد» حيث أعمل «لا» النافية للجنس فى المعرفة، والذى سوَّغ ذلك أنه أراد: لا مثال زيد فى براءته من الحمى وسلامة الجوانح.

وأما التقدير الثاني والثالث: فلا يصح اعتبارهما مطلقًا، فإن من الأعلام ما له مسميات كثيرة كأبى حسن وقيصر، فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى بهذا الاسم، أو بلا واحد من مسمياته لا يصح؛ لأنه كذب، فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له، فيقدر: لازيد مثله، بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر: لا أبا حسن لها، ولا كسرى بعده، ولا قيصر بعده، بلا مثل أبى حسن، ولا مثل كسرى، ولا مثل قيصر، وكذا: لا بصرة، ولا أمية، ولا عزى، ولا يضر فى ذلك عدم التعرض لنفى المنكر، فإن سياق الكلام يدل على القصد.

وأجاز الفراء أن يقال: لا هو، ولا هى، على أن يكون الضمير اسم لا محكومًا بتنكيره ونصبه، وأجاز: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم الإشارة اسم لامحكومًا بتنكيره.

وفى الأول: من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، الفتح بمقتضى التركيب، والرفع على إلغاء لا، أو على إعمالها عمل ليس. وفى الثانية عند فتح الأول الفتح بمقتضى التركيب، وجعل الكلام فى تقدير جملتين، والنصب عطفًا على موضع اسم لا، باعتبار عملها وتقدير زيادة لا الثانية، والرفع عطفًا على موضع اسمها، فإنها فى موضع رفع بالابتداء، ولا الثانية على هذا زائدة للتوكيد، ويجوز إعمالها عمل ليس.

وفى الثانى: عند رفع الأول الرفع عطفًا على اللفظ وزيادة لا الثانية، أو على إعمالها عمل ليس، والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام فى تقدير جملتين.

وإن سقطت الثانية فتح الأول ورفع الثانى عطفًا على معنى الابتداء، أو نصب عطفًا على عمل لا. وحكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ فيها، بفتح المعطوف دون تنوين، على تقدير: ولا امرأة، فحذفت لا وأبقى البناء مع نيتها، كما كان مع وجودها.

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقًا، أي فى التركيب وعدمه، وفى اتصال الصفة وانفصالها، نحو: لا رجل ظريفًا وظريف، ولا غلام رجل عندنا ذكيًا أو ذكى، وكذا مع الانفصال، فالنصب باعتبار عمل لا، والرفع بتقدير عمل الابتداء، وجاز اعتباره بعد دخول لا فى التابع، صفة كان أو غيرها، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول إنّ؛ لأن إنّ

شبيهة بالأفعال الناسخة للابتـداء فى الاختصاص بالمبتدأ والخبر دون عروض، وفى كون ما دخلت عليه مـفيدًا بدون دخولها، ولقـوتها لا يبطل عملها بالانفـصال فى نحو: إن فيهـا زيدًا، بخلاف لا فإنها ضعـيفة العمل بكونها فـرعًا، وكونها عارضة الاخـتصاص بالمبتدأ والخبـر، وكون ما تدخل عليه فى الأكثر لا يفيـد بدون دخولها، نحو: لا رجل فى الدار، فلو قـيل: رجل فى الدار، لم يفد، فلتـوقف الإفادة على دخـول لا، كانت هى واسمهـا بمنزلة مبتدأ، فـجاز لذلك أن يعتبر عـمل الابتداء بعد دخولهـا فى الصفة وغيرها من التوابع المسـتعملة، وشُبّه اعتبار الابتداء فى ذلك باعـتباره فى نحو: هل من رجل كريم فى الدار، ومـا لكم من إله غيـره، وقد تجعل الصـفة والموصـوف كخمـسة عشر، فيبنيان على الفتح، إن كانا مفردين متصلين نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها.

وزعم ابن برهان أن صفة اسم «لا» لا ترفع إلا إذا كان الموصـوف مركبًا مع لا، وأن رفعها دليل على إلغاء لا، وحـمله على ذلك أن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف، والاسم المنصوب لا عـمل للابتداء فيه، فلا عمل له فى صـفته، والاسم المبنى على الفتح إن نصبت صفـته دل ذلك عنده على الإعمال، وإذا رفعت دل ذلك عنده على الإلغـاء. وما ذهب إليـه غيـر صحيـح؛ لأن إعمال لا المشـار إليهـا عند استكمال شروطهـا جائز بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغـاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له. وقوله: لا عمل للابتـداء فى الاسم المنصوب غير مسلم، بل له عمل فى موضـعه، كما له بإجـماع عمل فى موضع المجـرور بمن فى نحو: هل من رجل فى الدار فصح ما قلنا، وبطل ما ادعاه، ولا قوة إلا بالله.

وللبدل فى هذا الباب النصب باعـتبار عمل لا إن كان صالحًا لـعملها، نحو: لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة، ولا مـال له ديناراً ولا درهما. والرفع باعتبار عمل الابتداء نحو: لا أحد فيها رجلٌ ولا امرأة، ولا مال له دينارٌ ولا درهم، فلو لم يصلح البدل لعمل لا تعين الرفع نحو: لا أحد فيها زيد ولا عمرو

وإذا كـرر اسم لا المركب معـها دون فـصل جـاز تركيب الأول والثـانى كمـا ركب الموصوف والصفة، وجاز فيه النصب، وذلك كقولك: لا ماءَ ماءَ باردًا لنا، ولا ماءَ ماءً باردًا.

وإذا اقترنت همـزة الاستفهام بلا فى غـير تمن وعرض، فللا مع مصـحوبها من تركيب وعـمل وإلغاء ما كـان لها قبل الاقتـران، فيقـال: ألا رجلَ فى الدار، بالفتح

وحده، وألا صاحبَ معروفٍ فيها بالنصب وحده، وألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قذاله، بالأوجه الخمسة كما يقال مع عدم الهمزة، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه:

ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةٌ
إلا تَجَشُّؤُكم حولَ التَّنانير(١)

وقال آخر:

ألا ارعواءَ لِمَنْ ولّتْ شَبيبَتُهُ
وآذَنَتْ بِمَشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ(٢)

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تمَن ولا عرض فى توبيخ وإنكار، كما سبق فى بيت حسان والبيت الذى بعده، وزعم أبو على الشلوبين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفى دون إنكار وتوبيخ، ورد على الجزولى إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز، ولكنه قليل، ومنه قول الشاعر:

ألا اصطبارَ لسلمى أمْ لها جَلَد
إذا أُلاقى الذى لاقاه أمثالى(٣)

وإذا قصد بألا العرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر، فمن إيلائها فعلاً ظاهرًا قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]،

---

(١) البيت من البسيط وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ١٧٩).
والشاهد فيه: «ألا طعان» حيث عملت «ألا» النافية للجنس، لأن معناها كمعناها، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليه للتقرير.
(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٢٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والدرر (٢/ ٢٣٢).
والشاهد فيه: «ألا أرعواء» حيث دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس، فبقيت هذه عاملة.
(٣) البيت من البسيط وهو لقيس بن الملوح فى ديوانه (ص ١٧٨).
والشاهد فيه: «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام عليها كما كان يعاملها قبل دخولها.

و﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ومن إيلائها معمول فعل مقدر قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خَيْراً
يدُلُّ على مُحَصَّلةٍ تَبِيتُ(١)

أراد: ألا تروني، وهذا تقدير الخليل، وجعله يونس مبنيًا، وفتحته فتحة بناء، وتنوينه اضطرار.

وإذا قصد بألا معنى التمنى فهى عند المازنى والمبرد كألا المقصود بها الإنكار والتوبيخ، أعنى أن لها مع مصحوبها فى التمنى من تركيب وعمل وإلغاء ما كان للا مجردة من الهمزة. ومذهب سيبويه أن لها فى التمنى مع مصحوبها ما كان لها مجردة إلا أنها لا تلغى، ولا يعتبر فى تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع ليت، ومثال ورودها فى تمن قول الشاعر:

ألا عُمْرَ ولّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ
فيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ(٢)

فنصب يرأب لأنه جواب تَمَن مقرون بالفاء.

ويجوز إجراء «لا» مجرى ليس فيما لا يقصد به تَمَن من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنصيص على العموم بلفظ ما وليها، فعند ذلك لا يجوز اجراؤها مجرى ليس؛ لأنها إذا جرت مجرى ليس جاز أن يكون العموم مقصودًا وغير مقصود.

تم بحمد الله الجزء الأول، ويليه بإذن الله الجزء الثانى وأوله: «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر».

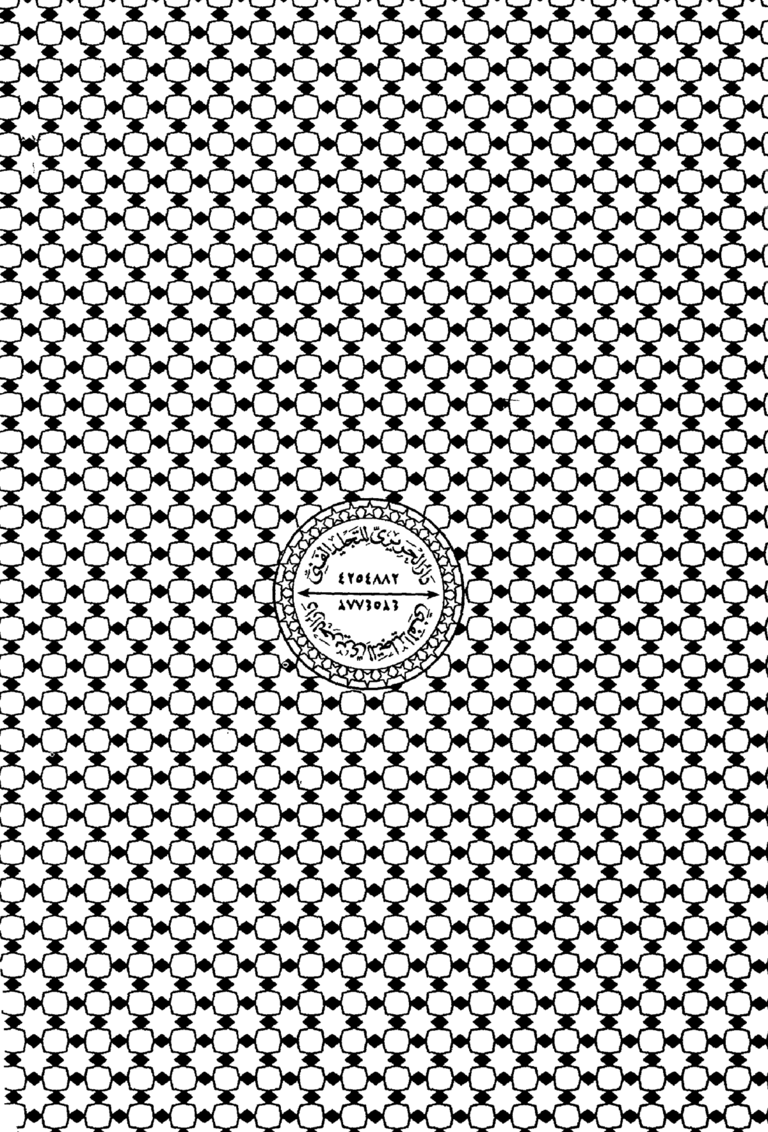
---

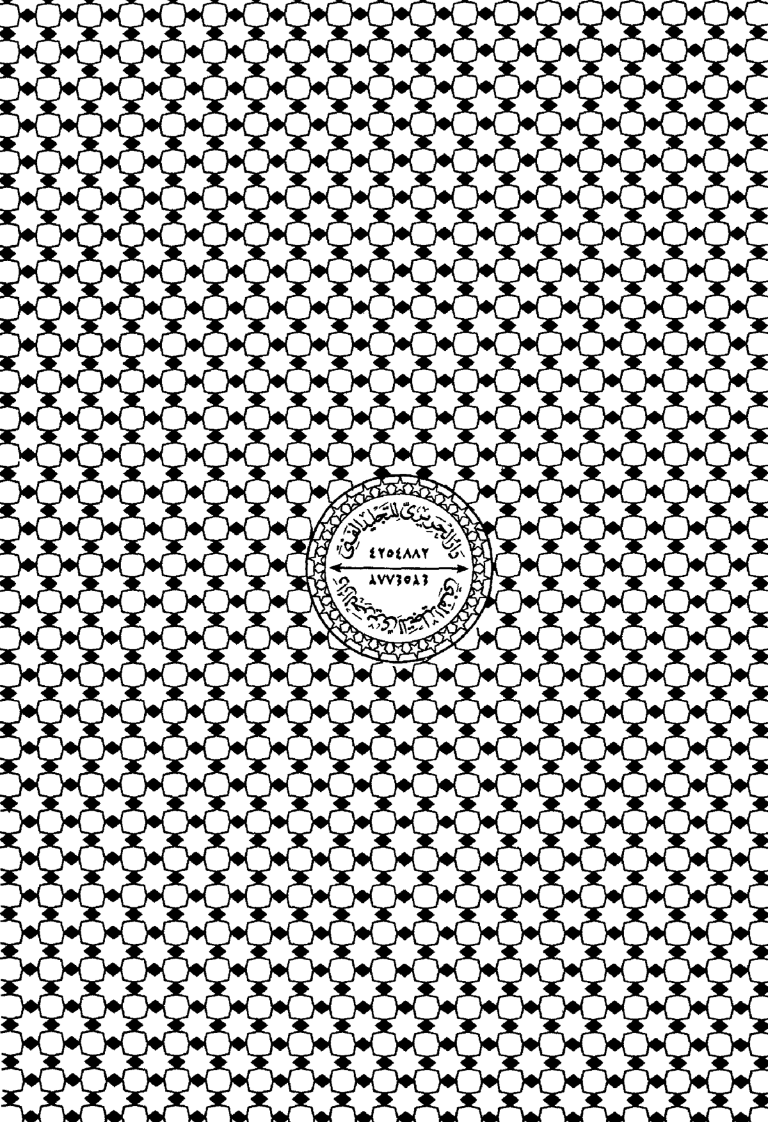
(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس «أو قنعاس» المرادى فى خزانة الأدب (٣/ ٥١، ٥٣).
والشاهد فيه: «ألا رجلاً» حيث وقعت «ألا» للعرض والتحضيض، ومعناهما طلب الشىء.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٢٦).
والشاهد فيه قوله: «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمنى وهذا كثير.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة




دار الحديثي للتجليد الفني
٤٢٥٤٨٨٢
٨٧٧٣٥٨٣

